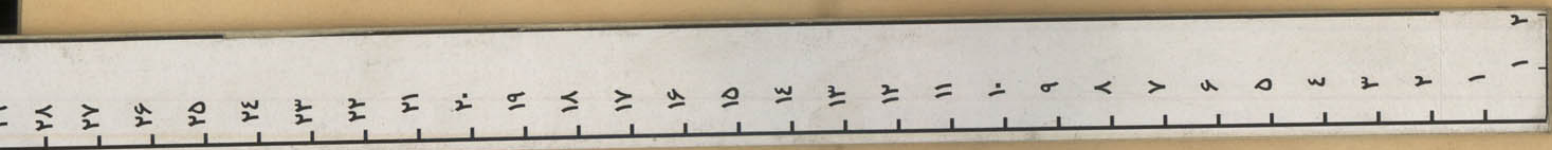


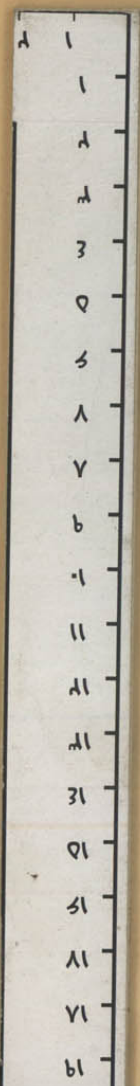
۱۹۱۶۷
۰۷۲۳۲

رقعی



۱۹۱۶۷
C. ۷۳۴۲

رقعی



۱۹۱۹
۲۰۷۳۳۲



[illegible]

واللخامسى

والفاسد والبرق بالحزن امدد الله الوضوء وفقدت كل ما موربه على العباد وتوهم لهم
فامروهم من وجه الصلاح الذي لا يتغير من غير ما ياكلون ويشربون ويمشون
ويتكلمون ويمسكون ويستعملون فضلا كمالا بعد منزلة وعبادة وعافية و
كل امر يكون فيه الفساد فانه يخرج عنه من جهة الحكمة ونزله ولبه وسكاهه وليس كالبصية
الفساد دفن في الدنيا والميتة في الحزن وبه واليا جميع الفواضل بمحوم السباع والجمادات
ذلك لتمام صان العلم في غير ما في الموضع من عقل العقل ورسالة الحكم للنفوس
للشدة وقوة زيادة الوضوء ووجه العقل انما هو العقل بالان ذلك معنى غير انما هو
وابسته وملكه وامساكه والمقلب في جميع القلب في ذلك لتمام الحديث وهو طويل
لوجه المكاتب وتصور سنة وكفا في التوقيات معا اعتبار سنة بعضها عن ضايق
بعمالها وعلوها على المعاصي في اصل المعصيات المحضين بها وبغيرها في الدنيا
والآخرة الدلائل بظواهرها على اجزاء ما يفتن من حلولها والسيوف ونزاهتها ناذر الصانع
ضعيف الدلالة والنفوس في كل من وجه عديدة فلا تستغنى عن السنة غفلة
واحدة عن الاستغناء للمنع عن بيع عذرة الانسان من طم لو كان عن اكل اللحم
بل عذرة ايضا لا تنفع به في الباس من بيع جميعها في بعض اثار الاندفاع كالاصل
والعوامات بما من زيادة معارضة يصبح بحزن في عذرة من البحث والبرهان معها
انهم اعدم الخلاف في البروق عليه كما في اتيانها من حل الاستصا الاول على
عذرة الانسان لتمام عذرة ما لا ياكل لحم من اللحم لان مثله ذلك لا يعد في
له والاما انهم في غيره فعد من امحالات ان يبيد عذرة ما اكل اللحم في غيره الا ان
بها كما هو ظاهر الحياة فينا في الرشقة والحل واحد قول الطوسي واكثر المتأخرين بل اعد
عائتهم لها رفقاً بجوارحنا لاشفاقها على ايشلها الاصل والعوامات صفات الارباع
الحكي عن الرشقة والمؤمن المحزن لبعدها فاني ابعث عنه ولا مجال للتأني في الفيل في
على الظاهر مما جعلنا شاهد ما نحن في الانجم وغيره خلاف للقيض والديلي جمعاً عنه

ع
نہ سے اسے العزیز نے فرمایا کہ
سچا دیکھو وہ اب لا یس یس العزیز

منه في كل واحد من هذه النسخ

وعلى الاول انما نقتضيه الاستدلال في الاستحسان وعدم الانشاع ولا دليل على ملائمة الاول
للمنع بعد الامكان لانشاع به وجعلنا منه بغير وجه الثاني وقيل كما في التمهيد وفي النسبة
منافاة فلو ثبت في البصيرة باليمن من الاول مظهر خاصية الاول باللاستقام مع التمهيد
اليك المنع والجواز في المستند الاجماع في الظاهر مع خصوص منه الوثوق عن قول البشير
يشبه القول قال ان كان حثا بما لا يرد اوى يشبهه وكل بول الاول والمنع والتعريف
الرجل الاول الاول بالبقية بالمنع له من الوجه هل يجوز ان يشرب فالنعم لا بأس به
التكليف بالتعريف والكلب كما حكاها جماعة وهو الحق مضافا الى وجه التوضيح قوله
في الاول وعموم الثاني من حيث يقتضيه المنع عن التغلب بطلان الحق في الثاني مضافا الى
المستفيضة فيه منها ما هو منها الوثوق بما بان الجمع على وجهه وادانته ودانته
الاولى عنه هنا وفيه من الكلب الذي لا يصيد بحث والتعريف عن الكلب بحث والحق
في الثاني وليس سنده سوى سلة الشك عند جمع وسهل عند آخرين ويحتمل آخر عن
الكلب الذي لا يصيد فقال بحث وأما الصيود فلا بأس ودانته لا ينفاد منه صريحا
وعلى الوثوق بتقدير احضار المنع بما عدل كلب الصيد المعلم وهو اجماع انهم كما في التمهيد
والمنع في ذلك يقتضي ما اطلقوا بالمنع عن من مطلق الكلب مع احضار صيودهم
التبادر والتعريف بما عدله وليس في التمهيد النص في التمهيد بالتوقيف كما في قوله مع ان
الاصل يدفعه ولا وجه له اصلا والذريع عنه في كل ما اطلق في كل الباشية والحايطة
اي البشائر ونحو ذلك والذريع قول المنع كما في حق الغنية وعن في وجهه والمفيد
والقاضي واشاره من المشايخ في جملة ظواهر اطلاق المستفيضة المتقدمة بالتمهيد
منها الاستدلال كلب الصيد خاصة وهو الموقف وغيرهما كالصريحة في العموم مضافا الى
عموم المنع في رواية الحق عن كل شخص وعموم التمهيد اذا حتم الله شيئا حرمت منه وعن
الحال في الاجماع عليه اي الجواز كما في الاصل في الاصل واشاره كثير من نادر الاصل
والعمومات وتخصيصات بملح وفيه التعريف باليد كما ظهر في الاصل مع كل الصيد في الاصل

المسوق

منه في كل واحد من هذه النسخ

المسوق لبعده قياس وما في ذلك من الدلالة على ان لا ينفك عليها في سائر النسخ
ذلك من اعادة تمام المدعى فاصرة نعم فالصحيح لا ينفك في الكلب الا كلب صيد واماشية
وسياقة يعطى الاضداد مع الاشارة الى الاحكام فلا تال في الذكر في المقام لكن في الاول لا ينفك
كلام وكيف كان فلا ريب ان الاصل الاول ويحرم الكلب بالامانة في الجسد باليد
او بالعرض مع عدم تبطلها الفطرية بطول حصولها نفع واعلم ان قياسها اجماعا كما
في الغنية وعن المنع وفي ذلك وغيره وهو الحق مضافا الى العمومات المتقدمة في
عن بيع العبر والمعرية عن حريم من ماحرم اصله عند الدهن بجميع احصائه في حق
بعده مع الاعلام لقائمة الاستصحاب للاجماع كما في الغنية وغيرها والحق المستفيضة
وعن هاهنا المعتبرة في حق الصحيح فان وقت الفاقة في التمسك فان كان جامدا فافها
وهي اليها وكل ما بقي وان كان ما يباع فلا تاكله واستصحبه والتمسك مثله في
جرومات في سائر اذنية وعمل فقال اما التمسك والصل في يوفى الجود وما حوله
واما التمسك فيستصحب به وقال في بيع ذلك التمسك بتبعه وتبنيه لمن استلزمه
وليس فيه ما يحتمل في التمسك بالاستصحاب عن التمسك كما في الاصل في ذلك
انتم المشهور وعن الحق الاجماع عليه ومثله غير واضح سواء فان تم كان هو
الحجة والا فلا طلاق كما عليه كثير من المشايخ لا ينج عن قوة الاصل وفلو خصوص
عن القيد مع روعة هاهنا مقام بيان الحاجة وتكون ظهرا لها بالعلية خلافة
العلية الاصل في الشك لكن الاصول الاول لا ينفك الا اجماع بالهبة وما ادعى
في طعن رواية الاحباب الصريحة في القيد وان اشارت خلافة مع مواضع الاصل
كما حكى في سائر الكتب وفي هذا الكتاب في المكاسب واما ما علق به من نصا عند غيره
مع التمسك قبل احواله الا انه بسبب التمسك ان كان لخلق الظلال فذلك من بطلان
فاته فيه بعد التمسك ولا عدم جرمية في الاصل العالي بل بالصلية مع حصول التمسك
في الملاقات لا صالة الطهارة وثانيا عدم صلاحية لاثبات المنع الا بعد ثبوت

المنع عن تعجيل الملك ملكه ولا يدعى له مع مخالفة الأصل وإجماع المحققين من جهة وعندهما
 على عدم تجاسة دفع الأعيان الجبضة ثم ظاهر البشارة كما يجامع وظواهر النصيحة المستقيمة
 الواردة في بيان الحاجة لا تقتضي الاستثناء على الاستصحاب فافهم فلا فالن من ذلك فافهم
 بهما ليس ليعمل ما يوافق أوليهم من الأجرى استنادا إلى الأصل فيصير محققا للمروى عن نادر
 الروايات وحمل النص على الشق الغالب والأحوط الأول لا نرفع إلى الإجماع ما دل
 على المنع عن التكبير مرجع الجمع عليه وهو البيع والقرض والاستصحاب وسبق الباقي والثاني
 يعصو المستند والثالث بالضعف بالتحقق عما عداه مع الكثرة والعضاضة بغيرها
 الطائفة وما مما يقال في تعيين الاستصحاب بالادب المستلزم بالمنع عما عداه ولو
 باب المقتضى من غير موضع بعد الإجماع على عدم كون هذا الأمر الجواب مع ورود
 مورد توكيد المحقق وليس مقادير الألبان كما قرئ في محله وأعلم أن مقتضى الأصل المستفاد
 من العوالم المتقدمة لا يحضار النصيحة المستثناة للاستصحاب بالذات من بعض المتعين
 أنه لا يجوز أن يساع ولا يستصحب بما يذاب من شحم الميتة واليا لها مضافا إلى الأصل في
 المستفيدة من النصيحة لا شفع بالميتة في النصيحة الميتة يتبع بها نصيحة فقال لا في الجنب
 أن ما قطع منها ميت لا يتبع به وفاء لا يتبع من الميتة بأهاب ولا عصب
 مع أن ظاهرهم الاتفاق عليه كما قيل خلافا للمحققين على الأصل من غير الاستصحاب بدو
 من منازعة المناظرين جلة الأصل المحض على ما في الأصل في الفاصلة إلى ما سأل
 هو كالأول من المناظرين الثاني في الألبان المحرمة كالعود والهيل والزهر هي أكل العباد
 الميتة كالصنم والصلب والألفار كالزينة والشرنج وغيرها إجماعا هذا المستفاد
 الشك في كلام جماعة من أصحابنا وهو محجة مضافا إلى عموم القضي وما لا يلزمنا من
 التكبير بكل ما فيه من وجوه الفاء مع استلزام التكبير بها المعاونة على أنهم
 المحرمة كتابا وسنة وإجماعا إلا أن مقتضى ذلك الحضانة التي هي منصوصها فلو فرض
 لها منفعته محلا ومقتضى بيعها ونزاعها بحيث لا يهدى في العادة سفاها

امكن

امكن التحليل فيكونها لو كان لمكسور ما يتبعه وسعت من يتقوه للكل الأصل وعدم دليل
 على المنع بشك في العقل لندوة فلا يبعد العدم المقتضى كاطلاق الأكل في المروى في
 مستند ذات السرا عن جامع بين نظر عن أبي بصير عن مولى أبيه الصبي قال ليس القطر حرام
 وأكله من تحت وأخا ذكرا واللعب بهما شرك والسلام على الملائكة معصية وغيره
 هو بركة وأخا بغيرها بركة كما يخالف به في تحريم الخنزير ويحرم فيها دل عليه كون
 الشرب من غير الخنزير في نيت لراحمه التي منها حرمه التكبير كما مضى المروى في
 المقلب لها كالمقلب في الخنزير لعدم انفراد إطلاقها كالكلام لا كالمروى في النسخ وإن
 كان الإطلاق هو طوامكن والأكثر كسر الألفاظ في تحقيق ثم يباع وما ذكرنا يظهر
 الشك في محله في التكبير بأول الذذهب والفضة من غير أن الثالث ما يقتضيه
 المسألة على المحرم كبيع السلاح مثل السيف والرمح لأعداء الدين مسلمين كانوا
 أم مذكورين إذا كان في حال الحرب مع أهل إجماعا وهو محجة مضافا إلى عموم المقتضى
 واستلزامه إلا عانة على الألفاظ المحرمة بالكتاب والسنة وخصوصا المستفيدة منها
 المحسن بل الصحيح ما في من أجل الاتفاق من الرجوع وإذا فاضلا بأسلحتهم اليوم
 بمنزلة أصحاب رسول الله أنكم في هذه الزاوية إذا كان من المباحين نزع عليكم أن تخلوا
 إليهم السلاح والرجوع والخروج من حمل السلاح لأهل الشام فقالوا لهم فأن الله
 عز وجل يرضى بهم علمنا وعدة في الزمان إذا كان الحرب بيننا في حمل المعدة
 سلاحا يتعينون به علينا فهو شرك والرجوع إلى التجار نعدم بالعمل وجودا ومعي
 الجمع على نصيح ما يصح عنه في سندهما فلو كان في السابق فالاتباع في فائدة ومقتضى
 هذه النصيحة كالعبادة وأصلها لا بأحد يجوز فيها الذم المكن بيننا وبينهم حرب ولا
 مباينة وبينهم صلح المحل جماعة وقد لا عن الشك في الأصل والذم على محرم مطهرها
 لا طلاقا لبعض النصوح كالصبي المروى عن علي بن جعفر وزيد الأسناد عن
 حمل المسلمين إلى المشركين التجارة قال إذا لم يعملوا أسلحا فلا بأس والمروى في بيعه

في وصية النبي عليه السلام كراهة العظم من هذه الأمة عشرة احناف وعندهم بالبيع
 لأهل الحرب وفيها مع فتور سندا الثاني ودلالة الأول لا عمية الياس المعنوم منه
 من الحجة انهم مطلقات ويجب تعديدها بما من مع معارضتها لأطلاق النجاس في ط
 الخبر في رجل يبيع قدامه شيئا من الثياب وبيعها من السلطان اجاز في بيعها فكتب له لا
 فاما الأول فظاهر وان كان الاطلاق احوط ثم علم الاصول المتقدمة ونحو الصحيح الأول
 ونظم تاليه بحريم بيع ما يندرج تحتهم انهم كالدمع والبيضة ولباس الفرس المستحق
 وبما قبله من الصحيح عن الفتيان يلقين من اهل الباطل ببيعهم الا انهم فقال
 ببيعها ما يكتفي بالدفع والتفتين ونحو هذا كما ترى فانه ليس من محل الحق ملامع
 عن المفا ومن لم يترسها الاصول قطعاً فهو ضعيف كالسنداد من العارة ونحوها
 من احضار الخبر بقصد الا عانة وعدم مع عدم ولو كان ذلك الحرب فانه
 اوله مقابلة الاطلاق في النصوص المتقدمة من الحجة وهذه الصورة غير لوجوب عدم
 المحل في الحال ولا في الاشياء الحرة بلا اشكال والخبر جاء عدا ذلك قطعاً
 طريق المسلمين للأصول المتقدمة ونصوص عموم الوثابة الأخيرة ليعلمها المنع عن
 بيع الآدمي في كل فئدة وهو من واجرة المساكن والنجس لا يفتح النجاسة وهي نجس
 الذي يبيع المحل كالأبل والبقال والجم والسفن داخله فيها للمحرمات كالحزب وكذا
 الظل واسكانهم لاجله ونحوه وفيه من الاجارة ببيعها وبيع العبد بالتمتع وغيرها
 مما يجر من المسكر ليجازيها وصكرها بالتمتع ليجازيها سواء بنظره في العقد لم حصل
 الاتفاق عليه اجماعاً ظاهره عن النجس صحتها وهو نجس فيه بعد ملز من الاصول
 وبما لذلك منها علمه من العانة على الامم المؤيد بالعقول مضافاً الى خبر الأول
 عن الرجل يبيع بستانه فباع فيه نخلاً من احراره ولا ينافيه الصحيح عن الرجل يبيع
 سقينة او دابة من محل عليها او فيها نخلاً او نخلاً في فقال لا بأس لاحتمال خصا
 بصورة عدم النطق والاتفاق بل بعدم العلم والظن ايضاً لأننا الترخيم معاً بما عا مع
 صورة

صوره عن المفا ومن لم يترسها الاصول قطعاً فهو ضعيف كالسنداد من العارة ونحوها
 من احضار الخبر بقصد الا عانة وعدم مع عدم ولو كان ذلك الحرب فانه
 اوله مقابلة الاطلاق في النصوص المتقدمة من الحجة وهذه الصورة غير لوجوب عدم
 المحل في الحال ولا في الاشياء الحرة بلا اشكال والخبر جاء عدا ذلك قطعاً
 طريق المسلمين للأصول المتقدمة ونصوص عموم الوثابة الأخيرة ليعلمها المنع عن
 بيع الآدمي في كل فئدة وهو من واجرة المساكن والنجس لا يفتح النجاسة وهي نجس
 الذي يبيع المحل كالأبل والبقال والجم والسفن داخله فيها للمحرمات كالحزب وكذا
 الظل واسكانهم لاجله ونحوه وفيه من الاجارة ببيعها وبيع العبد بالتمتع وغيرها
 مما يجر من المسكر ليجازيها وصكرها بالتمتع ليجازيها سواء بنظره في العقد لم حصل
 الاتفاق عليه اجماعاً ظاهره عن النجس صحتها وهو نجس فيه بعد ملز من الاصول
 وبما لذلك منها علمه من العانة على الامم المؤيد بالعقول مضافاً الى خبر الأول
 عن الرجل يبيع بستانه فباع فيه نخلاً من احراره ولا ينافيه الصحيح عن الرجل يبيع
 سقينة او دابة من محل عليها او فيها نخلاً او نخلاً في فقال لا بأس لاحتمال خصا
 بصورة عدم النطق والاتفاق بل بعدم العلم والظن ايضاً لأننا الترخيم معاً بما عا مع
 صورة

النقص في الشبهة كالأصول بصورتها الاستلزام والاتفاق لكن في هذا ومنه هذه
 النقص وان كثرت واستهتت وظهور ذلك بل ورجحان في الطلب مرجح
 بعضها المات من الأصول والنقص في الصفة بالعقول اسكال والمصلحة لذلك عمل
 فالاحتياط فيها لا يترك على مال الترج ما لا يتفق به أصلا وينفخ لكن نادرا بعد
 بذل الدرس لاجله سفاهه في اجاعا وهو لا يجزئ مضافا الى عموم منع المعاملات فيه
 ومحرمة تصرفاته في الحق المستلزم للاعانة على الامور كلها معه وهو كالمسوخ مطم
 برية كانت كالتب والقرءة او هيبة كالحج والسلاخ وكذا الضفادع والها في
 قاطب المنع عن جميع ذلك كالمشتبهين ووجهه غير واضح فيما ينفع به نفعاً بدينا
 كالغير ونحوه للاسراع بغيره والمحل عليه فيشمل الاصل والعمومات مضافا الى الغير
 في الاصل عن نظام الفعل الجمل بغيره وشرائه للذي يحصل منه الا مشا طفال لا باس
 في كان في منه منطاً ومشاط والخبر في الحاج في مدها رايه ابا المحرم يتمشط
 بمشط عاج واستهت له وفي الثاني عن البيع فقال لا باس به وانه لم يندلشطاً مضافاً
 الى عموم منع الاجماع على جواز المشط به وجواز استعماله في ذلك في الاول في ذلك
 لا وجه لاطلاق المنع عن المسوخ بل ينبغي عقيدة بما عليها بل بما لا ينفع به بعد
 العقلاء الا ان يقال بفساد المسوخ وما هنالك فخر مضافا الى ما تقدم في جواب
 فالقول بجواز التكب بها مع الاشفاق المحدثه في حق جلا فالاكثر من ان يكون
 والخبر الوارد بالمنع عن البيع والشراء بالقرءة مطم ضعيف جلا لا باس بعقيدة بعد
 الاشفاق المحدثه بالحرم كالأهل ذرية للعب كاهو الغالب في نفعه او عمله
 على الكراهة جها بينه وبين مامر الذي هو اقوى منه بل ثبت سنخ ولا باس في السباع
 الطير كالتصريف والقرءة وفالأكثر المشاخرين بتعاليم في الفاضل في الثلاثة و
 المقيدين على القرءة والنهاية فيها وفي العهد خاصة لطهارتها ولا اشفاق بها
 نفعاً معتدلاً به فيشمل الاصول المشددة مضافا الى التخصيص فيما عدل الثاني من
 الفهود

الفهود وسباع الطير بل لا يتصور التجارة فيها فالانتم والصحف في لا باس من القرءة لا معاني
 لهذه النقص مع تحتها واعضادها باصول والمشرقة العظيمة والاتفاق كما ينبغي
 العبارة ويحك عن ظاهره في القرءة وفي بعية السباع كالايد والذئب والذئب في حقها
 قولان اشبهها واشهرهما بين المشاخرين وفالافاضل في الجواز مسكها جها مضافاً
 الى النقص منها عن بيع جلودها لغيرها لمدونة هي تلك يتم فاللبيس به باس ومنها
 الجلود التي عن قرب السباع عن جلود السباع وبيعها وكوبها يصلح ذلك قال
 لا باس ما لم يمسح عليها في بيع منها النقص في الدلالة على جواز انقاذ جلودها وكوبها
 لدلالة على كونها مالاً للذئب لا فادتها جواز الاشفاق بجلودها لطهارتها بخبر
 بغيرها ومنها خلا فان تقدمت بخسوا الجوز بما ترواه احتلفوا في التخصيص فيمن
 من جعله العهد خاصة وهو في بيعه من الحيوان سباع الطير وهو المفيد وهنا
 قولان اخوان احدهما المنع عن السباع مطم كما في الثاني في الاصل باس في الجميع
 الا ما يتفق به كالسبع والذئب كما عن طم مشد كل ذلك عن غير واضح وعلا فقي
 فلا حرج من مكافؤ دعوى عدم الاشفاق بغير السبع والذئب مطم امسوقه
 الاعمال المرمية في نفعها كالحمل الصود الحسية وذوات الارواح اجماعاً في الظاهر من بعض
 الاجلة وهو لا يجزئ مضافا الى مفهوم النقص والمروى عن بعض العقول ورسالة
 الحكم والمثابة للربح وفيها واما تفسير الصناعات فكلها يعلم الصناديق يعلمون
 غيرهم من اصناف الصناعات مثلاً الكتابة والحجاب للآلات فالصنعة صنوف الصناعات
 ما لم يكن في مثال الى مثال في الاقلية وتعليمه والمهرل كالحق على الصحيح من مثلاً مثلاً
 كلف يوم القيمة ان ينفع الروح فيه والحسن كالموتى باذان الجمع على الصحيح ما يصح عنه
 ثلثة بعد موتهم نعم القيمة وعلمهم رجلاً صورياً في كل ان ينفع فيها وليست في
 ونحوها المروى في غير هذا من المناهي والمروى عن ابن عباس والحضار لكن ثبتت
 الصورة الماحولة ونظاها سبها الا ان احضار الخبر بصورة ذوات الارواح

ومما جاء في الخبر المعتبر في القرآن في الحديث ليس باليسب بالذي يدل على انهم
 ونحو الخبر المعتبر في القرآن في الحديث ليس باليسب بالذي يدل على انهم
 كونهما في الخبر المعتبر في القرآن في الحديث ليس باليسب بالذي يدل على انهم
 ان عاينهما في الخبر المعتبر في القرآن في الحديث ليس باليسب بالذي يدل على انهم
 القول بالفرق في المسئلة والاستقراء الحاصل من تتبع الاضمار الدالة على الملازمة
 بينهما في كثير من الامور المحرمة والاحوط التمسك بالبينة وينبغي القطع بعدم استثناء
 من لم يتركها وهو سوق الابل بالفتا في مرفق الحرس وقراءة القرآن وغير ذلك
 وان اشترى استثنى الاول وسكن الثاني من فاعل يجوز واستثنى الثالث بعض فضله
 مما عرفت من الخبرين لاطلاق اوله المنع مع عدم ما يخرج به منها سوى النقص
 في الثالث وهي مع عدم مكانتها لاطلاق الثالث المجع عليها هنا في الظاهر
 في كلام بعض المشايخ فاصرة الاسانيد ضعيفة لادلالها بما بين امره بقرائه
 كالمسلك الصحيح ان القرآن نزل بالحنون فاقروا به بالحنون وامر بقرائه بالصوت
 الحسن كالحمل لكل سنية عليه القرآن الصوت الحسن ولا يربط الامر بغير الفتا
 سيما على الختان فيقره من كونه ما يسمي به عفا ولا يثبتان به فيه مظهر والماد وروايات
 الصوت الحسن من سقا الابل نائبا وامر بالصوت في الخبرين واعتقدت في نيتها
 الامل للصوت وفي آخر كان على قول المحسنة احسن الناس صوتا بالقرآن وكان ان
 يقره فيقولون بنائه ليعتقون قراسته ونحوه غيره وفي ثالث لم يعط امير اقل
 من تلك الجمال والصوت الحسن والحفظ نعم في العا والمروي في جميع البان فاذا
 قرأه اهل القرآن فابكوا فان لم يتكوا فبكوا فبكوا ونحوها من لم يقر بالقرآن
 فليومئتا وهو مع ضعف سند واسمالة الفتية كما ذكره بعض الاجلة معارض بزيادة
 خاصية وفيها اقرب القرآن بالحنان العرب واصولها وآياكم بالحنون اهل السوق
 واهل الكتاب فانما ينبغي من بعد اتمام بوجوه القرآن في جميع الفتا والفتوح والفتا

لا يجوز

لا يجوز في خبرهم مقلوبة وقول من بعده شامم مضافا الى الاجماع على عدم ايقانه
 على طاعة فخذ في الخبرين بعد نقله انه لا بد بعضهم من استغنوا به واكثر الخلق على
 انه في خبر الصوت ونحوه في الخبرين بالابطال بان تصف باليسب فيه اجماعا طاهرا
 حكى عن المنع مريحا وهو الحق فيه مع ما دل على عجزه الباطل وبما يحمل عليه للاق
 المستفيضة لانا نعتك حديث المناهل المروية في خبر عن التياض والاستماع لها ونحو
 المروي عن معاني الاضمار في قصة النبي لما طهره انا انما سمعت فلا تقسمين على شي
 وعز الخصال ان النائية اذ لم تثبت قبل موافقها فتقوم بوجوه الفتية وعليها سبال من
 فقراران وورع من جرب ونظلمها اخذت بان حرة مدعيها الا ان الاجماع عليه
 واما الاكثر فقالوا اذا كان بالحنون في الخبرين وعز المنع لاجماع عليه وهو الحق بعد الاصل
 والمعتبر المستفيضة منها الصحيح لاسانيد الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
 الصحيح المستفيضة في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
 الموقن المنع لوصية مولينا اليه في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
 عشرين من خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
 على الكراهة والمرسل عن اهلنا في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
 من الاخبار المعتبرة بالاصل والفتية العظيمة وحكاية الاجماع المفيدة والمخافة
 للعامة كما في بعض الاجلة ما ملأ الاضمار والتابعة على النقية وهو من مضافا الى
 مقبول لاسانيد واصفا لها الحمل على ما ذكره بقرينة المرسل في اهل الصوت لاسانيد
 بكتب النسخة اذا فالت صدقا والحمل على الكراهة كما ينسبها الموقن في كتب
 الفتية والنائية في خبره والمرى عن علي بن جعفر في كتاب مسائل عن اخيه عن النبي
 على النبي يصلي فاليك اوه على عدم الوقفا بقضائه سبحانه ونزل الصبر لاجله في
 الخبرين اقام النائية فقد نزل الصبر اخذ في خبره بقرينة الحديث في الاجماع
 الشيخ مع معارضته باقرى منه ونظر في الوهي اليه يصير الاكثر لا يغفل عنه

كأخبار مع ما هي من العقور وسندوا وحملوا الورد بقيقة الاصل والاولى في الكراهة
 على الاطلاق عن زيد وقاطا للذهب ساحر في ادلة الكراهة ولا ينافيها ومينها بالبر
 لاصح الاطلاق بينهما وبين سائر الامانة مع الله قائم بالضرورة لا سيما به فهم ومن وهما الكون
 كجملها بقرينة ما عابهم بالثقة والاصل فيه هذا الاجماع المحكم عن المنقح عوم ادلاحة
 الغيبة من الكتاب والسنة فالله سبحانه ولا يجيب بعضكم بعضا وفيما نحن العيبة
 ان تقول في اخيك ما ستره الصنف على الخبر والخبر عن العيبة فالهوان تقول لا تخجل في
 ما لم يفعل وبشرا فاستره الله ثم عليه ولم يتم عليه فيه جد وفي المراسل كالصريح من قال
 في مؤمن ما رآه عيناه وسمعه آثاه فهو مؤمن الذين قال الله ان الذين يحبون ان يشيع
 الفاحشة في الذين امنوا وظاهر الهادة ونحوها وصريح جماعة احصاء من يخبرهم
 بالمؤمن والاخر فالذين يجوز عيبه الخالف ولا ريب فيه الاصل وظاهر الضم
 المزبورة الظاهر في الجواز اما من حيث المفهوم كالأخبار والتعريف الظاهر في العيبة
 المتقدمة بالكتاب والسنة فيما دللت على العيبة كافي في البواني ودعوى ايمان والاخر
 للمخالف مما يقطع بنفسا دة والنقص للشيعة بالانوار ظاهرة في ردة مضاهما
 الى الضم في التواتر الواردة عن النبي بطريقين ولعمري وانهم شر من اليهود والنصارى
 وانجس من الكلاب لدلائها على الجواز صريحا ويحوى كالنقص المطلق للكفر عليهم
 مع زيادة لها في الدلالة بوجه آخر وهو سائر الاطلاق اما انهم حقيقة او شبهة
 مع الكفار في احكامهم التي ما نحن فيه لاجماعا وحكما وجعل الاصحاب صريحا قال
 بعضهم ندم من نأخره ضعيف كمتك من اطلاق الكتاب والسنة لو روي في ذلك
 بلفظ الخطاب وصيغته الجمع المتوجه اما الى جميع المكلمين او خصوص المسلمين والسنة
 بالفظان سائر المسلم الا من مع ذلك الخالف فان القليلة في الذيل بما يقتضي الاخر في الجواز
 وبغلبة في مقتضى احصاء الحكم من ثبت الاصل فيه ولو في السنة ما منع عن ذلك
 ما ينافي في ذلك بعد عدم عوم فيه لانه فان عايتها الاطلاق والمنقوب للآخر الكامل

هذا

هذا مع ان في الكتاب بالاطلاق الامة منافسة اخرى بناء على الخبر الذي عليه علمنا ان الامة
 من احصاء من غلب الخطاب بالمشافهين وان السنة منهم الاثنا عشر يحتاج الى دليلين
 وهو في اغلب الاجماع والاجماع على الشركة مع ائمة الوصف ولا ريب في ثبوتها فلا
 شركة لهم وفيه نظر هذا مع ان الاصحاب في الباب ما بين مصنفهم بعدم الاستدلال
 بعبارة ظاهرة في اخصاص مقتضى المؤمنين الظاهر في اصطلاحهم في هذه الغيبة الثانية
 وينفا ذلك ايضا من كثر من المعيرة للشيعة ولا دلالة على التقدير وعلى
 تقديرها فان قلت الامة بنفسها هي مستقلة فالاستدلال بها عقلة واصح من
 اصول الامامية وحفظ كتب الضلال عن الانداس وعن ظهر القلب والمنقح
 وتعليمها وتعليمها في الفتنة لها راحة على بابها بما استعملت عليه كما يصحح دليله
 لاثبات الحق او نقض الباطل كان من اهلها ولحقه بالمحفظ للشيعة المرفوع بالاطلاع
 على المذهب والادلة يكون على صيغة وميزة الصحيح من الفاسد والافعال اعانة على
 التحقيق وتقصير ملكة البحث والاطلاع على الطرق الفاسدة ليجوز منها وغير ذلك
 من الاطراف الصحيحة كما ذكر جماعة وينبغي تقييد ذلك بالاطلاع على نفسه من الميل
 الى الباطل بسببها وما بدونه مشكوك في الاثبات لافتر الواجب لتفرض النفس على
 من باب التقدم لاجماعا ومن هنا يظهر الاصل في البسطة في الجملة ويتم ذلك بعد
 بالقرينة بين الطائفة مضاهما لعدم الخلاف فيها مطلقا بل وعليه الاجماع عن ظاهر
 المنقح مع ان فيه نوع عانة لا كونه ووجهه الفاضل والواجب دفعها من باب النفي
 عن المنكر وقيل التمسح وعرف نارة بكلام وكاتب يحدث بسببه من عول في
 بدنة او عقلة ومنه عقلة الرجل على حبلين والثاني بغضا بينهما فقد قال الله ثم فينبطون
 منبما ما يصدق به بين المرو زوجه وفي المروى عن الاحتجاج ومركب الحجة القليلة
 يفرق بها بين الخطابين ومجمل الهداية بين مقتضى اثنين الحديث وقيل ومنه تمسك
 الملائكة والجن واسنن الاشياء الطيبة في كتب الغفلات وعلاج المصاب واختصار

الأكابر القرآن بالذهب فانه قال لا يجوز ان يكتب القرآن الا بالسراد ككتاب اول مرة
مع ان المستفاد من بعض النسخ في الباس على الاطلاق كالحج ليس بعبادة للصالحين و
السيوف بالذهب والفضة باسم فالاصح فيها الجواز للأصل مع الكراهة للشيعة وفي
تجاعة والمعونة على الظالم بالكتاب والسنة المستفيدة بالتوازية والاجماع قال
سبحانه ولا تطاولوا على الامم والعلمون الاية وقال في ولا تكونوا الذين ظلموا
فتسكم النار ومنهم من قال في الجمع ان يكون اليهم هو المودة والصحة والطاعة لهم في
الحجزة بغيره هو الذي ياتي السلطان يجب بقائه الا ان يدخل فيه الكيس فيعطيه
ويستفاد منه ومن كثير من الضموم من امانه الظالمين ولو في الجاهات والطاعات
ففي الصحيح عن علي بن ابي طالب قال لا لامة في العلم ان احكمه لا يصيب من دنياه شيئا الا اصل
من دينة وظهر من الموق لا يتهم علي بن ابي طالب وسجد وقرب منها الذهب من الصحة وفيه
انه ربما اصاب لرجل من الصديق او الشقة فمد على البائسينه او التبر كبريه او السنانة
بصحتها فيقول في ذلك فقال ما حصلت في عقدت لهم عقد او كبرت لهم وكاف
وان لم يلبسوا لا يلبس الا لامة في العلم ان احكمه لا يصيب من دنياه شيئا الا اصل
حتى يحكم الله فيهم بين العباد ونحوها اجازوا في كماله مؤمنة باطلا وكثير من النقص
المانع عن اعانتهم فالأحوط تركها مطلقا في ضرورة وان كان ظاهر الاحكام بغير
خلاف في بعض احوال الختم بالا عاين في الحرم ولعل تصور الاخبار والمطلق في هذا
دلالة اعمها للمباحات والطاعات فيها ما عطفها الختم بعصب حقوه كما هو
الا غلب في احوالهم وهو وان افاد الحق عن حب البقا المجمع للأمانة على المباحات
والطاعات الا ان الشغل عليه فالصالح لا يخرج بمثل عن الاصل المقطوع به
المستفاد بعلم اصحاب كافة من عز ذلك في عرف بينهم فلا بد من حمله على الكراهة
كما ينبغي في الزيادة الأخيرة المعبر عن المنع بلفظة لا يحب الظاهر فيها البدوات
انفسه التقبل الزيادة بغير محنة لاحتمال ان يكون المراد من ذكره بيان خوف الاندراج
في الزند

في الزند مصداق ولكن الاضافة الجواز لا يحث على شي ويبلغ في اعانهم المحنة اختيارا والتولية
عنهم بالاخلاق المستفيدة منها لان استقل من حلق فاقطع قطعه فقلعه الاحب
الى من ان التولية لادمتهم عملا او طاء باط رجل منهم الا يخرج كبره عن مؤمن وفك
اسرها وقضا دينة ان اهون ما يصنع الله لهم من تولى لهم عملا ان يضرب عليه لادق
من تولى لان يفرغ الله لهم من حساب الخلق في ان وليت شيئا من عالم فاحسن الخلق
فوامدة بوحدة الحديث ولا خلاف فيما تقدمه من الاستبنا وشروطه فتوى وقضا وهو
مستفيض وان اختلف في الاباحة والاحكام والامانة في من ماله على الاول وهو هذا
الحجزة بغيره المروي من سلك في كراهة هذه السلطان فضا حوا على الاخوان والخبر ان
في احوالها ان كنت تعلم انك ان وليت عملك في عملك بما امر به رسول الله ثم نصير
اعوانك وكما ياكل اهل بيتك فافاضا اليك شيئا واسيت به فقال المؤمنين حتى
تكون واحدا منهم كان ذابوا ولا خلاف في الثاني من جباة الا ومعه مؤمن يدفع الله
ثم به عن المؤمنين وهو على خطا في الاخرة فيخلف اقل المؤمنين خطا الصبح العجبار وما د
على الثاني وهو مستفيض احوالها ولا خلاف في كثير من في رجة حجب اسماعيل
بن بريع عن مولينا الرضا ان الله فم باقوا في الظلم من نور الله ثم بالبرهان من
له في البلاد ليدفع عواويله ويصلح الله فم بما هو للمؤمنين لانهم صلوا المؤمنين الى
ان تالوا ذلك المؤمنين خطا وليك امانا الله ثم في رصنه اوليك نور الله ثم في رصنتهم
يوم القيمة وينصرون فيهم لاهل السموات كما في هلكا كبر في هزيمة لاهل الارض
من نورهم يوم القيمة فيض منهم العتبة فملقوا بالله الجنة وخلف الحجزة لهم فضيلا لهم
ما على احكامهم ان لو شاء لانا لاهل كل ما لولت بما ذا جعل الله في ذلك فان يكون منهم
نصرة باجدا للسرور على المؤمنين من شيعتنا فكن منهم ما محب واهل بصر بغير
الاصحاب بحل الاول على الاصل منهم محب الدنيا والرياسة ما زما ذلك بفعل
الطاعات فضا حوا على المؤمنين وفضل الخيرات والثانية على الاصل لاهل السموات

مبين مع الكمال والأصل السلام أصبح للعامة تعلم ولا بد الصريح على الأجرة وفي الزنى
فيها جماعة من الأسرى المنقذين لم يزلوا من طرفي الخيمة بها إلى الكواكب على طول الطريق
الأصل يمكن ترجيح القول بأن الجنازات لا تملك على أغنياء العقيدة دون الثاقل فان الأثر
منه الجناز المطلق الرجوع بالأضائة مع ما يندفع في الخلد بجو الصريح الملقمة ومنعها
المانع عن أخذ الأجرة على عمل إذا كان السحب بالفتح فيعين من حيث وجوبه ولو
كتابة إلى مع أنة الأثر على الثاقل كرامة الأثر في تعلمه بل يقولون بل يتصور في الأجرة
فلم عن أغنياء مجازات دون الأثر للماني في فتح والفصل وقت فالتفصيل بل يتبين
عليه تعيين إمام له وغنى فأولوا والثاقل إماما مطلقا كان ذلك إربطها الحاجة وآ
فكان الأول كالماني في الكتاب والأول لا يحل وأولى ولما القول الثاني يضيف بهذا لا
باسع صول للفتح عن أخذ الأجرة بالزنى من بيت المال بلا خلاف للأصل والعقود وانحصار
هذا المانع بغير هذه الصورة سوى الصريح الملقمة لأنها ظاهرة في منع فيها الأثر كما يجوز
على الأجرة والكرامة والفرق بينه وبين الأجرة ما ذكر من ثبوت العمل عليها وبنه الأثر
فنعني إلى بقدر العمل بالحق وضبط المدة والصفة الخاصة بخلاف الأثرية بغيرها كما
وعدم تعدد بغير وجهه بيت المال وما على العمل مع خرج الأرض ومقتضاها
وفي هذا القول نظر الأول أنه لا يظهر لأمره على ندر وكذا نرجح اختصاصه على إذا كان
ولا بأس به بالزنى من بيت المال ما رواه الأول وعليه الإذن في منع أصحاب
ففي الخلاف صحيح وفي اجتماع عليه للمعجب للشفقة فلا ضلوع وإنما الصريح في التعميم
مستور سند لو كان بالشفقة بين الأعيان المؤمنين المؤمنين وبإيات أخرتها في رجل من
المؤمنين فقال لا في الله وأحببت منه فقال ولكن أفضلك منه فأول قال ذلك
ينبغي على إذا كان كسبا وناخذ على تعليم القرآن أجر ومنها البرaire ولا نخاف من مؤذي
ياخذ على أنه أجر وإذا خاف من مؤذي عن د عالم مخالفا لما روي في هذا القول
الأصل وضعه للتقوى وعدم جنتها الكفر في إحداه وهو حسن أصله غير مبني

علا عنه

عزير به لاجنباء الصنف بما مر ولا سيما الامارة على عهد الخلع وغيره من العقود وكان
العامه في ذلك من اصل المعاهدتين ما تم في الصيغة والخاصة على الوجه اللازم فلا يجوز لغير
الامارة عليه الوجع باع يجوز اخذها على الخطبة والخطبة في الاملاك **الكره** اما لا يضاف
الى الحرم والمكره فاما لا تخاف العير في عرفه فان قالوا لا يلزم من الزنا بيع اكله فان
بيعه الزنا وبيع الطعام فانه يقضى العتلا ولا يلزم من الاكل رغباليا وبيع الزنا وبيع
فانه لا يكون اقل الناس غير ان الناس في نظر الناس من باع الناس والصفاة لا يذكروا الدنيا
وميتة الامه والذباحة فانه لا يلزم قبل الزم وبيع ما يكون لاهل الحرب كالميتة
والذباحة فان يذبحه يكون اليهم موعدة ولا خلاف في كونه من ضمن ذلك المقصود
المستفيض في العير لا تسلمه صيرفها فان العير لا يلزم الزنا ولا تسلمه بيع اكله فان
صاحب اكله ان يشر الزنا اكله فان لا تسلمه بيع طعام فانه لا يلزم الزنا فحكمه ولا
لمحروا فان العير لا تسلمه ولا تسلمه عتلا فان رسول الله لم يشر الناس
من باع الناس عيره آمن عبد الله الصير با الصانع فعلا لا يباع من غير من امره فاعلمها
كثيرها الحاصل الكراهة بخا ذلك من فدهوان يصدر عنه ذلك مرة بالماضي
العبرة عدم الكراهة مطلقا لا يقتضي استحبابه في العير كالحق في كل ما يباع اذا كان
في العير لا يباع منه وفيما تجوز العير لا يباع في العير خذ سواء واعط سواء فانما حشر
الصلة ذبح ما يملك وانحصر في الصانع اما علم ان اصحاب الكهف كانوا صائفة
ولولا الشرع لم يبيعوا اصحاب وحجاز الساحة في دولة الكراهة والاحتياط لكان الصير
بالا بدية المصلحة من دون كراهة غير بعيد الفصل وما من العبرة وقصود رسول الله
الماضي واما لدرعه هامور العلة ثم ان الصير في العبادة بعينه وان اهلقت
المنع من الامور المذمومة والامنية الا انه ينبغي التيقيد بعدم احتياج الناس اليها والا
يجب عينا احتياكية انفاقا ولا ينافي الاطلاق المذكور لو رويده موثقا لالتحليل
عمل العير منه جدا واما الصنع وروا ذلك كما عدا والتشابة ففي العير والمحال

[illegible]

م. ط. ۱۰۰



مطروفاً في الجملة بصورة ما اذ لم يكن احد لا من وجبا ولو كفاية ولا يفتقر لما يشترط
 الترتيب لهما عاوضاً وذلك لاننا قد بينا في كتاب هذا القصد ان لا يفتقر في المسئلة
 متعريف جلد وان كان ما ذكره حقاً ولا بأس بما هو في تعليم الحكم والادب كالكتاب و
 الحساب بلا خلاف في الاصل السلام عن المعاصر وفي الخبر لا تأخذ على التعليم امران
 الشر واليسا لهما اشبه ذلك اما رطله عليه فالنعم بعد ان يكون الصبيان عند
 سواد في التعليم وفي اخره انهما ليسا بكتب وسالنا انه استلحق عن علم مثال مرة اذا فتح
 اليد للعلم ان يقول كهل انما هذا الكتاب والحساب وتعليمه تعليم القرآن حتى يطيب
 كسبه وما في هذه الرواية من وجه القرب عما ترتب على اخذ الامرة على تعليم القرآن من
 الكراهة لصلته بحسن عقال العلون لها وسيلة الخروج عن شبهة الدنا شبيهة
 من القول بالحرمة ان كان الاطلاق من اهل الفايطة لمعنى الكتاب والحساب
 ولا ينفذونهما باحتفظ والثاني وبسبب تعليم الامم لا للتعليم ويستفاد من الاول وجوب
 الترتيب بينهم في التعليم ولا ريب فيه مع الاطلاق ومساواة الامرة والافنية نظر الاصل
 وصغير الخبر بل وبما يحسن التفضل بل يجب بالفايطة او عوارض اخرها القول بوجوب
 الترتيب مطراً اذا امر نفسه من كل تعليم حتى يخص به زيد على الامم حاشية
 كما في النهاية محل منافسة لما هو في الامارة وقد ذكرنا في كتابنا في بابنا اخر في
 ذكرها انما انتم في هذا عطف مباحث لانية مسائل ثلاث لا يفتقر ما يفتقر
 في الاملاك ولا عرس وغيرهما الخ لا ملائكة يكون والعرس فينظر على القوم فقال
 حرلم ولكن كل ما عطلوك منه فخذ وحجزة الشر في ملك الغني الاما لم يرد معه
 الا باحدة منه له وبه غير متعريف سنداً غير مع عدم خلاف فيه يظهر في الصحيح عن
 الشار من السكر واللوز واشياءها ايجال كل فان كره كل ما انتخب والمزوايا
 نكاحاً هذه اما الحمة والمخنة للصطل لكن على تخصيص الاول بعدم الاذن وعلى الثاني
 به وجه الكراهة فيه من كراهة هذه النفس بخلافه لكونه الرغوب عنها الثانية

الكتاب في الامارة
 انما هو في تعليم
 الامم بغير ان يكون
 في تعليم الامم

لا بأس

لا بأس بتعليم عظام الغنم لا تأخذ الامارات وغيرهما من ماض مضطراً الثالثة يجوز
 ان يفتقر من السلطان بما هو بالخلاف لا مطر على الاصح ما يات به باسم الفاسد والخارج
 واسم الزكوة من شدة وجوبه ونعم وان لم يكن السلطان مستحقاً بشرط ان لا يرد في
 الاخذ على الوكان الامام العادل انما هو الاخذ وهو في الثاني لا مقدراً مضبوطاً في
 في الاخذين حيث لا يفتقر بينهما في الشهادة بما يات به على السلطان وملاك الارضية في
 ذلك ان ثمان فلو اخذنا بما ورد في ذلك كله حرمة الزايد بعينه ان يميز بينه وبين
 والا لكل من باب المفهوم والاصل في المسئلة بعد عدم الخلاف في الطائفة و
 الاجماع المستفيض كناية في كلام جاعة العبرة المستفيدة منها الصحيح في العقل
 من ان يفتقر من السلطان من اهل الصدقة وعندها وهو يعلم انهم ما ذكروا اكثر من
 الحق الذي يجب عليهم في الخصال ما ابدوا للعامة الا مثلاً لمخطة والشعير وغير ذلك
 لا بأس به حتى يفتقر الحرام بعينه في قوله فاقوى في صدق يميننا فيما اخذ صدقنا من
 اغناسا فيقول فيها ما في غيرنا فاقوى في شراها منه فان كان ذلك على ما هو
 فلا بأس في قوله فاقوى في مخطة والشعير يميننا الفاسم فيقيم لنا حظنا وما اخذ
 خطه في قوله بكيلاً فاقوى في شراها ذلك الطعام منه فان كان ما مضى بكيلاً في
 حصونه ذلك فلا بأس بشر من يفتقر في المناقشة في الدلالة ولا يمنعها على ما
 الحرام ولها اسم فوات غايتها الدلالة على حكم الزكوة خاصة وانما بانها
 على ابا حنيفة انما هو الجاهل في الجواب عن ابا حنيفة يقول لا بأس به حتى يفتقر الحرام
 بعينه المحمل لان يرد منه الكناية عن عدم ابا حنيفة انما على معلومية حرمة ما عليه
 اجماعا ويحكم في النشأ في الاحمال هو التفتية وثالثا ابا حنيفة المصدق من قبل
 ولها با حنيفة الشريعة في الاستنفاد لا للمعاملة المحضقة بنا على كون مقلها
 فيه صدقات التشرية خاصة مدفوعة فالاول يظهر لفظ الفاسم في كون الماخو
 مال الفاسم سيما في مقابل لفظ المصدق مع مضمحل الخواص عن حكم المسؤول عنه

بما لا ينفك عن العمل بالمال في كل وقت

والصدق المشترط بالمال في كل وقت غير الأول ويتم الباقي بعدم العمل بالمال في كل وقت بالاشتراك
بعد طلق القول بخصوص ما بالصدق ويجوز مطابقة الجواب له وإرجاع خبره إليه
ولا ينافيه تعليل الإباحة وعدم يدها بعدم مطابقة الخبر بعد من السؤال بأنها أيضا
تد على الصدقة للفقير منه فتكون حاصل الجواب حل شره الصدقة إذا لم يعلم منها الزيادة
للموئدة التي تضمنها السؤال وسيا في الزيادة بالبيع على الأجل فيها لو كان على التيقن في
والأربع بعد مما غابته بيتا الأول بما لا يخلو حال الأمانة زمان صدق الوفاء من قبيتهم
من العادة غابة التيقن ويدفع الثاني مصداقا إلى المبدأ في بيان صدقها كما لا يخفى
البيع من غير المشتري ومنها الحسن ما يمنع ابن أبي مالك أن يخرج شباب الشيعة فيقتله
ما يحكيه الناس معيظهم ما يعطي الناس ثم قال للراوي لم ترك عطفك قال أخاف
عادي في العمانع بن أبي مالك أن يفتك اليك بطنك أما علم أنك في بيت المال
مضيا وهو مع حسنه وأعماله وأضح الدلالة من حيث يتقنه عليه السلام والشيعة
الشيعة أخذ ما يعطى المال من المعينين له ومن جملة ما يعطون وجوه الخلق
وقايد الآراء في هذا الطام من بيت المال الغالب فيه إعتاق وجوههم فيه لندرة
الزكوات فان لها ربايا مخصوصة يعطون من دون إحتار لها فيه فاعمل لها فيه
ضعيف واضعفة من أحوال الوجوه للوجوه بها والمندورة للشيعة فالتأشيرة في
الدلالة بما هو ضعيفة ومنها الموقوف عن الوقف في شتر من العامل وهو نظم فقال في
منه ما لم ينظم فيه هذا وقد لا تستفصل عما يشترط منه في هذا العموم فجميع آثار الشرا
التي منها مفر من الخبز ولا ينافيه التيقن لا يشترط فيه إجماعا وليس المراد من الظلم مطلق
كيف لا والعمال لا ينفك منه مطم فالمراد من الظلم الزيادة على الشرائع في الموقوف
في الشرا الذي قد مناه تبعاً لأصحابنا وبألوجه وقد لا ينفك الوصف في الدلالة على
القصص المعتبرة بجواز الشرا من الظلم من دون استيفصال بغير ما يخرج عن
مفهوم الشرا منها الصحيح اشتري من العامل الشيء وثاناً ما علم أن ينظم فقال لا يشترط منه
والمرسل

والمرسل الصحيح اشتري الطعام فحينئذ من ينظم يقول الموقوف فقال لا يشترط منه من ينظم في الظلم
فيها بعد العلم بوقوعه على البيع أو بعد من يادونه عن مغايرة لوقوعه عليه ويكون
الاشراك من حيث عدم استيفائه لشمله وعلى هذا فظاهر أن بقا ذكره الأصحاب
من جواز الإذن من المالك ما لو نكح ما ظهر عدم الرضا منه مع الثاني بما سياتي في البحث
المستفيدة للبيعة على الإطلاق والعموم جواز الظلمة ونحوها المستفيدة للبيعة
على ما في قوله لا يخرج ولا يخرج كما لا يخفى عن رجل يتقبل فإرجاع المال وجزئة رؤسهم وخلع
الشر والشرا لإتمام المصالح والمسايد والتمسك والظلم وهو لا يدري فعله لا يكون أبداً ولكن
أيشترطه وفيما زمان يشترطه ويتقبل به فتا إذا علم أنه من ذلك شيئاً واحداً
أدرك فاشتره ويتقبل به ونحو الموقوف والبيع لا بأس به يتقبل الوقف الأرض وأهلها
من السلطان وعن زيارته أهل الخراج بالفتح والكشف والثالث فالنظم لا بأس به
وهو كما لا يخفى فإن حكمه بقرينة الجواز في هذه الأقسام حكمه بقرينة إمام العادلة المحلة في
تمام من التصرف في الجواز وأطرافاً في الجواز ما في ذلك الأصحاب من غير ذلك
عدم الفرق في الحكم المتقدم في بيع الشرا وعنده من سائر المعاصيات والمعاملات
ويتقن الجواز ويحكم لها وعدمه ولو وجبها وأهلها قبل التثنية أو وكل في نفسها
أباحتها وهو في يد المالك وفيه جواز الشرا لأن دليل الإباحة من مال هذه الموقوف
للمرفوعة وعلى ذلك الجواز الشرا والأخذ في العبادات وغيرها من كرام جاعة وفيه
ما اتخذ دليله في أصل المسئلة من شرا لم عدم الإباحة للغير على الشيعة
للقبيون أمة وطاعة ثم إن في موقوفات كوفه بهذا الحكم لها فلو قيل للأول ظهور
الفتح المستفيدة منها ما أخذ منكم بنواميسه فاحسبوا به ولا تقطعوا شيئاً
ما استلحقه فإن المال لا يبقو هذا لأن بركة من ومنها عن صدقة الما انما أخذ
السلطان فقال الأمر لسان بغيره في نفسه من كبره من المحبة وفيه الصحيح وغيره
جواز احتساب ما يأخذ به باسم الخراج مكان الزكوة لأن ظاهر الأصحاب لا بأس في احتسابها

بالعمل اجماعا على الشيء كونه شاذة ومع ذلك حملت القضية فصار الحق في القول بمقتضى ما
ابى خيفة ولذا في الاصل والعمومات ويصوب على العجوة هو الا المصدقين بانقضاء ما
من الصفة متغيرا لانها اجزى فقال لانها قول قوم عصبو كرا وطلو كرا وما عتيا
الصفة لا هلهما ويغفلون لان مبرم ويحل الثالث لقصوره عن مفا ومن على
ثارة كما على التبع وعلا الا عظام اجتمعا لاخرى كما ذكره جماعة من اصحابنا وفيها بعد
سما الثاني من المكان التعليل بالظلم لانه لا يوجب له الوجه او دفع اليه ما لا يعرف في الخارج
وكان منهم وبصفتهم قلنا ياخذ منه الا باذنه مطر وحدث الفراق على المنع لا اجماعا
ولا ولا كما على الجواز في مقابلته وعلى الاصح في الثاني ونافا من المان هنا للبط
واحد في الجواز لا ستمها بالمنع والصحيح ان في الاصح من جعل عطاه بجهل لا يقسم في
مجاير ومساكين وهو محتاج ياخذ من نفسه ولا يعلمه فال لا ياخذ من نفسه
ياذن لاجلها فلا في بيع الفاضل في جهل من كتبه وهو الظاهر في فاعلم وظاهره لعلني
ويجوز التفرقة والعقل الثاني للحال والآن وجهه على الادعية من على الظاهر للفتنة منها
الاعتقاد في احد هاهنا ان يعل البط الدائم بتمهها ويضعها في مواضعها وهو من
لا الصدفة قال لا باس ان ياخذ لنفسه كما يغيره قال ولا يجوز لان ياخذ اذا امره
ان يضعها في مواضع مسماة الا باذنه ويخو الثاني والموتى كالصحيح بان المصحح على
يصحح رايه انه بل في اجماعه بونا فذو وكليهما استلزام عدم الاذن في اياها على
الغير بل مطلوب يكون الاذن مقتضى لا يجب حله عليها سيما مع دعوى اجماع من
كل من جاز الاخذ عليه في كلام جماعة من اصحابنا وهذه القضية مع حجة اكثرها
بل جميعها ظاهرة الدلالة بل صريحة معضدة بالتمهة الظاهرة والحكمة فلا يقاومها
متمها اخرى الا اننا لها يخصص بها ويظهر الصحيح في مقابلتها المقصود سنة ومقتضى
لها جدا ويؤيد ان لا هذا يجعل على صورة وجود الفراق المانع عن الاخذ كما ذكره جماعة
ولا باس بها سيما الثاني لما حصر بالاولى يات بالمنع على الاخذ اذا امره ان يضعها

في موضع

في موضع مسماة الا باذنه بعد تصحيحه الا بالاجاز على الاطلاق ولذا فيها بعينه هو ذلك
للك الصريح وذلك في رواية واحدة على ان هذا المانع فيها ما يثبت المنع به هذه الرواية
وهنا قولان اخران مفضلان فارق بالفتن بين قول الدافع هو المفضل مطر واعطى لهم
مع عدم علم المالك بفقير فالثاني بانه لا يقتضي زيادة في الكثرة او لو صفت
وقول واعطى لهم مع علمه فالاول لان المالك لو لم يخصصه بالذكور في نظر
يمنع التخصيص في المانع اليمن مقابلته بالفتح له باذنه واخرى بالفتن بين
قوله امره وما في معناه في الفتنة فالثاني واليهما فالاول وفيها مع عدم وضوح
مسند هاهنا في مقابلته اطلاق ما من من الفتنة ولو اعطاه عياله فان ربه
ماز بلا فلا في ذلكا كانوا باصفة للاصل والصحيح في جعل عطاه رجله لا يقسم في
المساكين وله عياله اجتمعوا ابيهم من غير ان يشار صاحبه في التعميم الفتنة
بعد الفاضل لا ريب في تحريك كرا لهما في جهل ذلك ومحتل في غيره ههنا بال
طلاق الا ان يكون الهدم هو المتبادر فيفتن ويخو الكلام في الاخذ لنفسه ان جاز
لولا اجماع المتقدم الحكم بالفتن للمعتدين مع مكان لنا في اجماع بعد
كلام المحاكم له فيه ومحاكمها عن حيث جوز الفاضل على الاطلاق وفي الخبرين
بعد الصراحة وانما الذي يولد بها المائلة في جواز الاعطى لا يعطى مع هذا اختصاصها
بغير الفتنة الغير الا انهم فيها المساواة بالاجماع وليفتن له خلو الموتى للقدم عن
مع اختصاصه بوجهه بالانكاف ولكن الاخرط اشترط مطر في غير الفتنة وبما
واخرط منه انكاف عن الاخذ مطر واقتالي عين للمصارف ووجهه من حيثها
لم يجز لان يتجاوز عما عينه اجماعا للصحيح المتقدم في الاول وسهولة الحال في الثاني مسألة
جواز السلطان بل مطلوب الظلم المحمدين ان علم من منها بعينها فان منضها اعاها
على المالك ان غيره وامكنه ولا يجوز الى غيره مع العلم ان ياخذ الظالم قبل
يضمح قيل نعم لعدم علمه بالبداهة من منى في دوى وربما فضل بين الفتنة والعدل

بكونها معتبرة فالضمان وبنيته قبل العلم ان لم يقصر الاصل الذي يجوز لا يصلح اليه
 لا بد على ذلك علوية وفي الثاني امانة وان جعل الاصل لا يقدر الاصل الذي هو من
 في حكمه بجزءه الا ان الظاهر بل يتبين بهما عن المال مع الضمان ان لم يقبله ولا يصلح
 حرمتها بغيرها فهو لا يلزم وان علم ان في مال عظم بلا خلاف فيه وفي جزاء المعاملة
 معصر الاصل والصحاح المستفيضة وغيرها من المعتبرة وقد تقدم ما يتعلق منها بجزء
 المعاملة ويحرم احدا من المعتبرة كالصحح ما لا بد من العلم مع علمه في الطعام في تلك
 حينها في كل وقت نعم فان شئت وسعت على قال فاشتره وفي الصحاح في جوازها كالحق
 في الدوام ونحوها اخذها فالنعم وفي بعضها وجوبها وفي كل مكانه وفي ذلك
 الهبة وعلى الوعد وفي غيرها لا بأس به حتى تقرر الحرام بغيره ولا فضل للوعد عن غيرها
 بلا خلاف ان لم يجز الجيز بالاباحة للغيره للوجوب للكرهه ونظاها لغيره الميراث من غيره
 وغيره للمنفعة احداهما لعدم قبول الجيز من غيره جواز الاستبدال ولا يبعدان هذا اليه
 فانها تعليل بقوله منتهى بقوله لا افرى من ان يزوج بها من يترتب له الويل لاسيما
 ينقطع نكاح ما قبلها ومما ناهى ما دل على قبول التحريم عليها الجواز معتبر
 كافي للصحح وغيره ويمكن الجمع بين القول اما على الوجه الذي علم به فامدها او على ان
 المار منه ^{الاسفار} الثلاث شاذ لا باحة ودفع فيهم الحزم لا يكون بعد العلم بحلوهما في الحرام
 ولا ريب في انشائها الكراهية ولا خلاف في انشائها باخبار الجيز بالاباحة او الجيز
 يكونه مطبقا على المختلط بالحرام علما فان يطبق المختلط به لفظا او حقا لا اولى ثم اولى
 وفي الموقوف عن على السلطان يخرج فيه الزيل بالاباحة لا يقدرون فان فضل مضار في
 يد من في بعض منحه الاصل البتة ثم ان ظاهرها في القول والقوى فيقتضي تحلية
 مع عدم العلم بالحرمه مطر بان الجيز لا يحل الا بالاباحة لا ان التمسك من
 بعض الاحبار لا مشروط بالاول كما يرى عن الاحتجاج للطبري وكتاب الفقيه للشيخ
 الطوسي وفيها بعد ان سئل صاحب عن اكل مال من لا يتوقع الحرام ان كان لهذا

الوجه

الربح الا او معا شرعها ما في ذلك كمالها وما قبله في الاخذ وفيه تصور عن المعاملة
 لما توجبه فلو طرح او يؤخذ الى ما يؤخذ الى ذلك ^{الساد} الولاية للنفذ والحكم بين الناس
 وغيره عن السلطان العادل بما يراه بلا خلاف للأصل ومقتضى المانع ووجهها وجبت
 في بعض الصق كاحد من ذلك وعن الجاهل بغيره بلا خلاف كما مر في الماد من المعتبر
 انما في في المعونة على الظالم الا مع الخوف والفتنة على التقوى والمال والعرض عليه وعلى
 المؤمنين كذا وبعضها على وجه يتبعه عادة بحسب حال المدة في الوقعة والفتنة
 بالنسبة الى اهلها ان يجوز في بل ربما وجب بلا خلاف للأصل والصحاح المستفيضة و
 غيرها من المعتبرة قال في ذلك مبلغ التوافق بل هو متواتر في اباد الفتنة بل وجوبها في
 البعض من الفتنة في كل شيء يفسد اليه ابن ادم فلهذا لم يفرق في كافي ما فيها وفي الثاني
 الفتنة في كل ضرورة وصاحبها علم بها من من له مضافا الى خصوص الصحيح عن النبي
 للولاية قال في ابو جعفر الفتنة من ديني ودين آبائي ولا يمان لمن لا يقية له وبالحيلة
 لا خلاف ولا استكال في الجواز مع الفتنة والحرمه مع عدمها ماضية لغيره لو تيقن او ظن
 الخلف من المأثم والعقوب من الا به المعروف والفتنة عن المنكر ما زلت ولو احتيازا لاجماع
 بل قال جماعة استحبت لما فيه من الا عانة على البر والتقوى بل قيل وجبت لو تيقن والوجه
 لوجوبها وردت في ذلك على كون وجوبها مطر غير منوط بالقدرة فيجب عليه
 تحصيلها من باب المقدرة على ما في ثواب وفيه نظر ان في الفتنة طلاق الاول والفتنة
 الثانية للشر وطه بها التكليف حاصلة وان كانت للثانية غير ما تحل للفتنة بعد
 ادقاعها فالقدرة باقية ومما فيها من فتنة مضافا الى صدق الفتنة عليها
 انتفت في فتنة الفتنة وبالحيلة الفتنة التي هي من التكليف بها ولو طلق التكليف
 هو الفتنة الثانية وهي هنا حاصلة واقفا فاية الفتنة كونهما من المانع التي ليس بها
 مشروطة بانها قبل هي النظر اليها مطر فيجب معها امكان التوصل الى الواجب ببعضها
 وغاية الامر مع عدم امكان الدفع علم المواخذة وهو غير لازم الا شذرا في التكليف

بأنها انزى الى من اشتغلت ذمته بمقتضى التامر الخلف للفقير. للواقع من دفعها اليهم ^{مطلوب}
ذلك سقوطها عن ذمته او يتعدى عنها ايضا الحق في ادائها ولا ريب ولا خلاف
في بطلان الاول فغير التامر معان من قبله ولو كان على الولاية ونفيها لا يلزم ولا
ولا يكون للمكره مع ذلك التيقن بالخلف بالحق اجاب الى الاطاعه وجوبا ودفع الغرض
ويجب عليا ان يدفعه ويضيقه ويجمع ما يحكم به ولو كان محرما اجماعا ومغزيا ^{مطلوب}
محرما الاصل فالاصول ومنه رجا من الادق الى الاعلى فلو لم يكن نفيها الا بالاولى
عليه الاكتفاء به وهكذا الكتاب الادب بالمعروف والحق على المتكافؤا في فعل الحق على
اقامته فيه به الضربة الموجبة لفعله ولو لم يتعد الى الاعلى وجب الا في مثل المسألة ^{مطلوب}
الدم فلا يجوز ان يدفعها على وجه الحق في حقها بالدينان فابطلت الدماء فلا
ويصح الموت فلا يخلو في غير الجرم الا ان لم يكن في حقهم الا ان لا يفسد في الحق
الجماعات المحرمة لفعل الواجب بالقيمة على التيقن المتبادر من الاطلاق وهو الغنى فانه لا يخل
يقض المصلحة الجارية التي لم يلزمه ذلك وانما استثنى عليها عدا في العبادة ^{مطلوب}
الاسم ويشتغل القطع بالجماعات اذا كان يحوف على النفس بركه ويحاط بركه وهل
السل لا يخلو الخاتم بحق المؤمنين استحال الاحتياط بيقض المصلحة لا ان كان الحق يترك
القتل على المال وميتا القليل من خاصة واما اذا كان على النفس الموت فاستحال ^{مطلوب}
المصير الى الثاني فليس يجوز ان يفسد من الضرر المعتبر **الفصل الثاني**
في البيع واذا كانه اما البيع بالاجاب والقبول للذات ينقل بها العين المملوكة من مالك
الى غيره بغير عقد شرط البيع بالاجاب بين كاهنا واللفظ المطلق كما في بيع وغيره هو
الاشهر بل انه للتبادر ووضوح نظر فلا نا لطوى بالحق انما هو بسببها الذي هو اشتغالها
جنس في العقد وبما في القيد خاصة من جهة يصح بهام العقد ما لا ينافي كالوديعة
والمضاربة والوكالة وما تضمن نقل المصلحة عن كاهية والوديعة بالمال والمفقة
خاصة كالأجارة وقوله من مالك يخلو ينقل فصح ما كان ملكا للمالك وغيره في نقل

فيه

فيه بيع الوكيل والوفى به من دفع الاصل من غير التيقن به لم يجوز فيه التامر مع دفعه
فيه بالاجماع ويصح بالعقد المندرج له بالشرط منها مطلق الثواب وحيث لم يغير الثواب
واطلق الاجاب من دفعه ببيع المكره حيث يقع صحيحا وبيع الاخرى من دفعه بالامانة
فانه يصدق به الاجاب والقبول ويقضي فيه دخول المصلحة المشتري فيها عرض معين والبيع
المشترى على نقل الملك بغير معلوم فانه ليس بهما عند المصير وسائر المناخرين فاخل
القرين منه كاختلافه في غير الكتاب وغيره ولا يغيره سبل بعد منوع المطلب
كان البيع عبارة عن الاجاب والقبول المذكورين فلا يخلو في الزوم المعاطاة وهي
اعطاء كل واحد من المتبايعين من المال عوضا عما اخذه من الآخر بما يقام على ذلك
غير العقد المخصوص به في ذلك الجليل المعتبر في المصير كما ان يكون اجماعا كماله
ملك في موضعين بل ظاهره لا يغيره بغيره وانما عدا بهما في الغنية وهو محبة
بعد الأصول الفطرية من عدم الاشتغال ونزب احكام البيع من الزوم وغيره مضافا
الى الاستدلال به في الغنية فالامانة كانه حتى يموله من بيع الملاصة والمتابعة
وعن بيع الحصة على التامر والآخر من ذلك يحمل التامر والبيع والامانة الحصة
بمعنا موجب التامر ولم يفتقر على الفاعل من الاجاب على ما رتبته في قوله من كان
الميت من الاكفاء بغير التامر والنفاء بغيره ولو خلى عن التامر كما ذكره في قوله من كان
فيه بانه ليس بغيره ولا ظاهر بل يتوهم فكيف يخلو منه مخالفا صريحا وناظره لا
من احاطة الكتاب والسنة فانه ما دللنا على الانتقال والزوج محض بالعقد
وليس مجرد الزام مع النفا بغيره فها فاعله وعرفه فاعله انما يخلو في ذلك
فيها من ما يمكن ما دللنا على البيع الاصل من تسمية مثله في ذلك بما حقيقته
كاف الغنية مديها على الاجماع وهو ظاهرهما عنه وغاية العرف استعجاله وهو
اعم منها على ما دللنا بها كاه الحق التامر مع من كان في الاصل حيث
ادخلت المعاطاة عندهم مع حقيقة مفيدة الملكية وانما غايتهم انها ليست بل ان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الترتيب إلا أن في منع العموم نظار ومحددة بغيرها فإذا لم يجزئنا عما لم يجزئنا من الإجماع
وأما فيه ولا شرطاً أقرب بحجة الإجماع المحكي سيما مع اعتدائه بعمل الأكثر ثباتاً
الأول عليه بعدم صدق القيد حقيقة لا يتعدى حجة اللفظ الدال عليه وهو محض في
الماضي لما لو العادة بأجزاء القيد المستلزم له من حيث هو وليس كغيره من شرط
وله أو للبعيد وانفاؤه شرط الأول ينظر في المتأخرين في حال العمل بالمعنى والشرط
والاختيار والقيد فلا يجوز في المعنوي ولابد وإذا كان حاله جونه ولا يغير
عليه ولا السكان كما نصت ولا التقيد ولا المالك بغيره ولا الغافل ولا التاميم ولا
بله فلا يوجد إلا في الحقيقة فاصدق في النسخ المجوزية إذا بلغ عن علمه أو على مسئلة
سوى القياس يجوز وصيته وعهده وظاهره من منع القياس إلا أن منع القياس عليه
ثانياً إلا أن ما كان الدليل للعدالة عليه وبجته مع العائق فإننا نقول أن من يخالف
اليوم كما دون الأمور المبرورة مع معارضة بالأمور السليمة ما يصح للعاقبة حتى
العموم إلا أنه بالوفاة بالقرن من الكتاب بالسنه فانه ليس محله أن يرصد في ذلك
منها إلا ما لم يكن معارضة مع القيد كحل أو ما لم يعرف من عدم بقائه على
عمومها وأخصاصها بالقرن المذكور زمان التولية دخول متلفها غير معلوم في دفع
بالأصل أو استلزامه لا في وقت يقيد عليه الوقت والدلالة له من البعده عنه من
الوفاة ما لا يشترط في مال البيت بل يفتق بالفتح عنه نصاً ومنه في الزيادة الكثيرة من
البلاد بلوعة واجازة مع انة في غير هذا مع التاميم لا يقول بالاربابية بل يحكي
حين صدق القيد فيمنع ما إذا ثبت للفتح في هذه الصورة فبقه للفتح بعد الدلالة
فلا في الصور وإن زعم المجوز فيها بل هو يعرف من شذوذه هذا مصافاً إلى
الضموم التي تجمعه للفتح عن بعده وشأنه ولها الزيادة بلوعة في الجزأين التجارية إذا
شوجبت دخلها فيها ما شاع من غير عنها التي يتم دفع اليها لها وما جازها
فالباع والذکر وأثبت عليها الحرة التامة وأخذها بها والعلامة للمعزولة في

والشأن ولا يخرج من القيم حتى يبلغ خمسة عشر سنة المجزأة حصتها من المدعى من نوعها
 القائل بالفرق بين أصحابها هؤلاء قد دعوا بخصاصها بما لا يرد على التبادر والآخر
 أو مطلقاً في الأنظمة بانه فيما كان فيه بمنزلة الأذن لا الهلكتا في الخصاص
 مصداقاً للباقي والاختصاص غير يتكبر بحيث يبعد مثله إجماعاً على السليق كانه يكون
 ينبغي تخصيصها وهو المعناد في أمثال هذه الأنظمة فانه الذي يمكن فيه دعوى
 الأذن ومقتضى الأصول المطرد المحكم وأطلاقة فيه وفي الباقي ومنه التفتية في العتق
 كان العقد لهم وانهم اذن لهم العلام لياذن اهان بعد ذلك لا الهلكتا في العتق
 للأصل والاختصاص من العتق والنقل الأول على حيزه ان قلنا به بغير حمل العتق الا ان ظاهراً
 أو اتفاق في المكة فاصلة على الصحيح بعد إجماعه بالانه باق رشيد فاصداً
 إلى القبط ومن مدلوله فانه يمنع عدم النفا فاذن لا الهلكتا في العتق كعتق الفضولي حيث
 استغنى العتق اليه من مالكم مع تحقق الفصل في القبط في المحلة فلا تحققة إجازة المالك
 اذنت ولا يغيره فانه للعقد الأصل بخلاف العتق لمساوياً الأصل كعبارة البتة
 فلا يغيره إجازة الولي ولا رضاه بعد بلوغه وفي الأصل مع الفرق نظر فيه رحمه
 في الأول عامر وفي الثاني من إسناده العتق في المانع والمقتضى فانه المانع وهو
 عدم اعتبار العتق بنفسه وان اختلف وجهه مثلك كالمقتضى من مجموع لزوم النفا
 بالعقد بعد إجازة فاذن عجم حيث يشمل العقد الغير المتمثل المعتبر بشئ العقد البتة
 وان خص بالمعتبر من في نظر الشرع لم يشمل العقد المكنه ايضاً ودعوى فانه إجازة
 بعدن والمنازع مع معارضته بالمثل غير معقولة وأدلة الفضولي ان سلنا هاهنا
 غير شاملة كما مرش إلى الإشارة أصالة عدم اعتبار صفات العقد والنية للعقد
 ممنوعة معارضته بأصالة بقاء عدم الصحة قبل الإجازة مصداقاً إلى الأصول المتقدمة
 وبالعلم إلا ان استغنى مثلك في المقتر فاذن كان عليها الإجماع والأناستة
 منافسة هذا مع إلهالها والهابت فلما تحققوا على المنع فيها دونته مع جريان

فيهم

وبالفرق المتقدم بين المكن والعتق هناك تم بالضرورة وبمكي الجواب عن الوجهين في قول
 وهو الأصل بان دفاعه بعدم الإجماع بالوفا بالعقد والهدم فيه فخرج الأكره بالإجماع
 لأجله بالمنازل زمان الخطاب كما مر بعد عدم معلومية كون ما نحن فيه من حمل
 لاسنانه من إجماع وعدم إمكان التمسك به في تخارجاً عن الأحوال والوفاق وهو مخالفة لشرع
 العلم وطريقتهم للسلوك بينهم بالأغلا في نظرهم في ذلك أصلاً من حيث استنادهم
 في حمل التناع والوفاق فالتحققان الجمع بين الإجماع بين مقتضى المصلحة الأصلية
 في العقود للعقد والأشارة المعتبرة للعقد المتأولة في ذلك الإجماع المعهود في العتق
 الا ان في كتب فقهنا شاكاً لبيع والإجازة وبخلاف ذلك لا خصوصاً في عقد عقد عقد
 فيه مع كفايتها المخصوصة والمنازلة في المانع في المخذوع ونقول لا ريب في
 دخول هذا العقد في غير تلك العقود وكونه فزاد من حمل أشد لكونه معها
 في المخصوصات وذلك كما عرفت لا يوجب التناع في دخوله في العوم بل هو شامل فيجب
 الوثاق به بمقتضاه لكن لما كان ذلك الأكره ما انفك محكم به فاذن لا وجب التحكم للعموم والذات
 بالإجماع على أن المانع بالعقد المأمور بالوفا بها هو العتق بالاعتق شرعاً القادرة عجم
 يكون لها الهلا فاصلة دون غيرهما وان عقود العتق وعبارته غير معتبرة بالجملة
 كعدمها فاما مانع عن عدم دخول عقده فيه وهو سلب المعتبر عنه لازم لثان غير منقك
 عنه مطر فلا يصور فيه زوال المانع أبداً بخلاف المكن فانه المانع عن دخوله عقده
 فيه امر خارج عن ذاة العقد وحقيقته ممكن الزوال فاذن لا دخل في العوم وقاية
 ما يقتضيه المنع تح عدم صفات العقد للعقد وهو ممنوع بأصالة عدم اشتراطه
 والمعارضته بأصالة عدم التحمل خصوصاً في العوم المقتضى لها فانه لا اختصاص بصورة
 دون صورة وبمجاله دون أخرى بل شاملاً لجميع الصور حتى زمان الأكره الا انه لا
 اجمع على كونه مانعاً حصل المنع به فاذن لا ريب في عجم في حكمه وليتظر ان يكون كل
 من البائع والمشتري مالكا للعتق من إجماعاً للتصريح بالتصفيضة وفيها التحمل

وغيرهما من المعيرة التي كانت تكون هي ما سلفها متواترة وسها في الوية كريق منها الاثنا
 في فضاء عطف المبحث الاثني اولى اليها مع صفها اجنوبة الاصل بالطاري قبل
 البليغ كالاب والجدلة وان علا دون الاعطام وايضا على الاستعمال في الحكم الشرعي
 واجنه المصنوبين قبل لذلك او مطر ولكن لا يمتد بها بعد فقد لا يبين والوصف لها
 كان ولاية الوحي لا مدحها بعد فضاء الاخر فطعا او كراعا المالك او من الولاية
 حيث يجوز التوكيل ولا خلاف في ثبوت الولاية لهؤلاء بالانتماء لاجماع عليه ولو لم يكن
 كالمعيرة التي في ذكرها في كتاب الحج لا شارة فلا استعمال فيه وفي ثبوتها للعدول
 من المؤمنين مع تقدم حجة على الاظهر لم ينه بها الطائفة فانه احسان محض في
 على المحسنين من سبل مع دعا القرينة اليها وفي بعض الاحيان وفي الخبر عن رجل
 مات وله بنون سفار وكبار من غير حصة ولم يمدم وبما اليك وعفا وكيف
 يصنعون الورثة بعبارة ذلك الميراث قال ان قام رجل فقتل نفسه وقاسمهم في المصلحة
 فلا بأس بقرب من كونه من القوم المعيرة فلا في الحكم كونه ناذلا ينفذ اليهم
 ان الشرايط المقتضية على الملكية وعدم الكراهة شرط الصحة بل خلاف فيه وفي كون
 الملكية شرط الزوم بل ينفذ وكلام جماعة اجماع عليه فلو باع الفضولي ملكا لغير
 من دون اذنه مطر بلزم اجماعا بل لم يصح اذا كان البيع لنفسه لا للمالك فيمضي
 المالك فيشرتها منه كما صرح به جماعة كالفاضلين العلامة في محله من كونه
 كالمختلفة في مدعيها فيها عدم اختلاف في حقها بين الطائفة والمغلاذ في شرح الكتاب
 وغيرهما من الروايات الاحكام المقتضية على بيع ما لا يملك وانما هي عن شراء العنوب
 والزرع كما في المعيرة المستفيضة على ذلك فلا ينبغي الاستحسان فيه وان شمل جميع
 بعض اوله صحة الفضولي وقا عليه واذا لم يكن البيع فكيف يجوز قبوله استهوها
 واستغرها بين المناخرين بل مطر كما في حقه وكلام جماعة بل قيل كان يكون اجماعا
 الصحة ويجوز على الاجازة من المالك فان حصلت والا فصح المعاملة لانه

عقد

عقد مد من اهل من حيث استجاءة شرط صحة على الملكية وكان في عقد يكون البيع
 بين من بعد فحة وانه فيكون صحيحا بالاجازة يصير لان عدم العلم انهم بالوفا بالصفه
 تقدم حقيقة في صحة عقد المالك ولو لم يمد الاجازة قويا واشترط المباشرة للعقد
 هناك المالك من نوع مما دفعناه به اشترط مقارنة العقد منه مع ثبوت عقد
 اشترط هنا في الجملة كيف لا وصحة المعاملة غير مختصة في حدودها من المالك فها
 لما عرفت من ثبوت الولاية للاشخاص المنبذ بالاعتدال وما اشبهه بالمسئلة ثبوت
 الولاية بالوفا كاذن ان الماصور بالوفا بالمعاطة فيها اما هو لو كان مائة دون اكل
 بالقرينة وليس لك الا من حيث رضاه بها او وقوع العقد في ملكه ولا في ذلك
 بين تقدم عليها اما حرة عنها بالبدعيه فيكون المدعي من الولاية في وجوب الوفا
 بالمعاطة على من وقعت على ملكه مع رضاه بها مطر كان هو بائنا للعقد ام لا و
 القرينة على اجماع القوي مضمون فيكون عامه بنا مله لغيره من المسئلة ووعوي
 اشترط المباشرة في خصوصها فقيدها من غير ذلك لا يملك مسموعة هذا مضافا
 الى الخوي ثبوت الضم في الكساح مطر بالاجماع الحكيم والمعيرة المستفيضة بل
 المتواترة فان ثبوت فيه مع بناء الادعية على احتياط الزام كما يستفاد من القوي
 واجماع العلما اعلام مسئلة ثبوتها هنا بطريق اخرى لا يصفه عنه جملتها
 انها من قولي الادلة هنا لولا لاستلزام المصالح هذا القول محكاة لاجماع عين الاثنية
 ومثل هذا القوي استدلالا من معانيها في مقامات عديدة منها عدم اشترط
 تقديم الايجاب على قبول الصيغة بنا على ثبوتها من السلم لثبوتها هنا بالاذن
 المتقدمة وارضاء المشتريون للتقديم الا انهم ايجابا بابل الفرق المختص به
 من اتماع صيا المدة غالبا على شرطية ولا مانع عنه هنا بالمدح وهو ان
 منهم ثبوتها ولو لا الفارق المنفرد بالاشارة مضافا الى الخبر البار في طلب
 المشهور المحبوب ضعفه كقصور ولا لئلا كان بالثقة العظيمة والاصول المسئلة

هذه نسخة من كتابه الشريف

ما قدمناه على القاضين مع معارضته بذكرهم في القوم للعبارة المحمودة لبيع ما يليه عند البرية
 عن كون المتعذر عند العامة في الصحيح عن باع ما يليه عن فالأبا سطلان من عند
 بعض ما ذكره فلما باع ما يليه عن فالأبا سطلان من عند بعض ما يليه عن فالأبا سطلان من عند
 نعم في الصحيح في رواية باثربا لبيت لها العظم المالم منع أن يبيعها عند الشتر فيها
 باثربا لبيت لها العظم المالم منع أن يبيعها عند الشتر فيها
 البيع لأشبهها من غير أن يشهد بالكلية ولا كالم يبيعها كما مضى من جماعة من أصحابنا
 وعن الجواب عن العبارة المنقوضة الناهية عن شراء العجائز والبررة المطهورة فيها
 في ذلك أنما يكون له دلالة ولو ثبت على الصحة بعد الإجازة من المالك وليس فيها
 الإجازة فضلا عن دلالة بائناها عليمها لعدم خبر تصاحبها بها وعدم
 اعلم المشتري له بذلك فضلا عن غاية قبول التخيير فيها المسئلة أنباء المحرمه في
 غير هذا ولم يعلم الصحة عند انقضاء نهايه في المعاملة على الظاهر لا يستوي الطائفة
 ودعى كونهما بيعا بغيره فنهى عن مجموع كون المالك عن صاحبها ومالكه بالبيع لا يرد
 في ضعف هذه الأحكام في مقابلته على المالك في المصلحة الأولى أو في كان الثاني
 في الجملة الوجه وأول فهم الحذف هل الإجازة كاشفة عن صحة العقد من حين وقوعه
 أم نافذة لمن يبيعها أو أن الظاهر الأول دافعا لما لا يرد على مقتضى الإجازة أو أنه ينافيها
 الأولى باصحة العقد وليس إلا أن الشتر فعلا العوضين من حين وجه الثاني في وقت
 عليه وكان كسب السبب وفي نظرنا بطلان وجهه ظاهر ونظير الفائدة في الثاني المقتضى
 العقد والإجازة في الأصل هو البيع في المشتري على الأول كما كان تمام الحق المعين للبايع
 والمالك الجدير على الثاني فلو لم يجر المالك بيع في حين ماله وماله مطر وعوضها
 المستوفاه وعرضها وبطلان الثاني من ذلك ومثله على المشتري للعبارة بغيره
 المجمع على الصحيح وما جاز في فنده فلا يبرهها له زويه ورسالة في بيع رجل
 مارية من سوق المسلمين فخرج بها إلى الرضخ فولدت منه أولاداً ثم أتاها من زوجها

والأمر على الشبهة فاليمين بحدود ما صاب من البها
ومعناها ثم يرجع إلى الكمال على البائع إذا لم يحصل له نفع في هذا البع في العتق والبيع
في العتق واليمين من السوق فيقول هاتم في حق الباعة فقالوا هذا الباعة
المستحق ويدفع البائع قيمة الولد يرجع على من باع منه الباعة وقيمة الولد لا تضاف
منه فالثاني عن رجل اشتري جارية من سوق المسلمين فخرج بها إلى بلادها ومعه حصول
التفريق من أسكنها كذا المال من علما أنه ليس البائع وأدعى البائع الأذن والأمر يرجع
بما أغتره لأنه غائب ولا ينافيه إطلاق الخبرين بالنقد فإن كان ظاهرهما محتمل
التي لا للعلية الجاهل وهل يرجع بالعتق المشهور لا مطلقا دفع إليه وسلط عليه
مع عليه بعد ما استضافه له فيكون بمنزلة الإباحة وقيمة العتق لا تأتي بها إذا لم
استأنف أنه فلا يرجع لأنه ماله وهو مطلق عليه بمقتضى العتق لم يحصل منه ما يجب
التفريق ملكه لأنه إنما دفع عوضا عن شيء لا يملكه لا يجازا قال لا يملك الرجوع مطلقا
وقال لا يملك الرجوع في بعضه ثم تفرق البائع فيه لأنه إنما مال بالباطل يكون مضمونا
عليه ولو لا أدعى العتق في ذلك لكان الرجوع مع التام لكان في غاية العتق و
حسن فلو باع مالا يملكه مالك فالعرف والمادة كالحرف فكذا الإنسان منعه
ويجوز والخلاف في باب الرجوع والعتق والعتق والعتق للمعارضة لم يفتد إجماعا كونه
سفها ولو لم يفتد للمنافع الموقوفة له في موصفاته لم يفتد للمنافع لا لاحتها
بالعدم ويحذر ذلك ما لو باع خوصية بخطه أو غيره مما لا يملكه لا يفتد للمنافع عليه
بما لا يملك معاملة مضافا من عدم صدق المال على مثله عرفا وإن كان مثله من
المحقوق فلا يجوز لأحد التفرق فيها إلا إذا كان صاحب الحق السابق ويخون ما هو حق
ولا يبيى ملكا فان معاملة مثله لك كلفه ولو لم يفتد نادى له لأنه كالمسلم كما
تقدم ولو باع ماله ملكا وماله ملكا كعبدة وعبد عتق صفقه في عتق واحد من
خاصة ووقف فلا خير على الإجازة على الخرافة الثاني ولا خلاف في الأول بل ظاهره

الاجماع

الاجماع عليه ورجع به في العتق الصحيح في رجوع باع فطاع أرضين وعرض حدودا فبقيت الأرضين
وأما في هذه الأرض فطاع أرضين فهل يصلح للشرى ذلك وأما بعض هذه الأرض فبقيت
أدركها فخرج لا يجوز بيع ما لا يملك ونفذت الباعة على ما يملك مضافا إلى الباعة
ما هو بالوثاق بالعتق في ماله وعلوه إجازة للمالك ليعتق ذلك لا يرجع إلا للمفسر في صفته
فيلجوه في فاعلا البعض من أواخر البطالين رأسا ليس محله وأما فاعلا الباعة فبقيت الصفقة
الخيار له فاعلا الباعة لا يرجع البطالين ليس محله لأفاده على من دفعه فاعلا محله لا يفتد
الخيار له ثم إن هذا إذا جاز بيع البع ولا خيار وإن ردته فبقيت المشتري مع عمله بكونه بعض
البائع عن عتق البائع بكون الفسخ ومضائه ليعتق الصفقة أو التفرق الموجد في الفسخ
المستفاد به ودراية وليس في الفسخ ما يجازي الفسخ وإن دفعه فاعلا الباعة لا يفتد
البائع ولا كلام فيه كما قلنا وكذا غير الرجوع من المشتري ففد يجمع بينه وبين الخيار له
الرجوع من البائع كما في كثير من المواضع فان فسخ رجوع كل مال إلى مالكه وإن فسخ الرجوع
في المملوك للبائع بحصة من العتق ويعلم هذا ربا يفتد بها جميعا ثم يفتد بها أحداهما ففد
ثم نسبته فبقيت الباعة المجموع فيحصل العتق مثل تلك النسبة فإذا فسخ جميعا ففد يفتد بها
أحداهما ففد يفتد في المملوك بحصة العتق كانا ما كانا نالاهما فافضلوا كان العتق
في النشأ لستة أمتان لا مد بها ماضفها ثلثة هذا في حصة الفسخة ويعلم ذلك في حصة
الزيادة في زيادة العتق على العتق ولو بواحدة وأما أخذ بصفة الفسخة ولم يحصل من
فد بها ففد يفتد في زيادة العتق ونقصا ففد يفتد يجمع في بعض الصور بين العتق والعتق
على ذلك المفسر كما لو كان فدا لشرى المجمع في النشأ لستة ثم إن أنه إنما يعتبر بغيرها
إذا لم يكن لاجتماع ماضف من زيادة قيمة كل واحد كذا في العتق أما لو استلزم ذلك
كصاحب باب يفتد بها جميعتين إذا لا يفتد في ذلك واحد ماله لا يفتد في ذلك واحد
منها منفردا وينسب قيمة أحدهما المجموع العتقين ويؤخذ من المفسر بذلك الشبهة في
أن ينسب القيمة لهما جميعتين فلو كان قيمتهما كل واحد عشر وفسد في نفعه والعق

وقية اسمها شدة يؤخذ لكل منها من المقياس بعد رتبة قيمتها لا الشدة وهو الثلث اثنان
ولا يؤخذ بعد رتبة قيمتها الا ان يكثر من واحد ونصف كذا قيل وقد استدل على
الشرعي بالمال وبذلك العن في مقابلته المجموع من حيث المجموع فالأخذ بالنسبة الى مجموع قيمتها
منفرد من تلك على الشرعي وحيف عليه وهو من الآلة منقوص على العلم على البايع المؤخذ
بالنسبة الى مجموع قيمتها مجتمعين مع عدم تنقيحها على الشرعي فانما اورد شيئا
لم يملكه فاحتمل بالفاصل بينه وبين الصفه البقية على ما سطره من رتبة رتبته والمسلط لا يخ
عن رتبة وان كان الا لا يخرج عن قوة اما لو باع العبد والحر او الناقة والخنزير والجمل
والخمر والبيع فيها ملك ويثبت للشرعي انما رجع بالمال من ويطر في الآخر لعدم جواز
والنقي عن بيعه كما مر بل ربما اختلف البطلان مع العلم في الأول لوجه آخر وهو انما اورد الجملة
بمن البيع حال البيع لا في رتبة ان يقول بثلث العبد بما يجسد من الالف اذا وزعت عليه
وعلى ثلثي آخر لا يعلم مقدار الان على نقد في الصحة بقومان جميعا ثم يقوم احد هذين
ثم ينسب قيمة الى قيمة المجموع ويستظهر العن بعد ما قاله الفاسد بذلك النسبة
كما في السلسلة السابقة وطريق التفرع في المملوك ظاهر وفي الخمر بان يقوم لو كان
عبد على ما هو عليه من الاوصاف والكميات والخنزير والخمر بان يقوم ما بقي منها
عند استهلاكها اما باخبار جماعة منهم كثره يؤمن اجتماعهم على الكذب ويحصل بقولهم
العلم بالباطن للمناجم لا باخبار عدلين من المسلمين بطلان عليهم العندهم لانهم لم
لا شرط عدالة للمقوم كما قالوه **الثاني** في تفرعها من المعلومات كلها او بعضها علمها
فلا يصح بيع المجهول والمبهم هذا من التفرع عن اجماعها وظهور الدواعي ولكن العلوية
لكل شيء بحسب في اعادة فابح بالكيل والوزن والعن يكون تقينها بها على الاطلاق
بمن اصحابنا فلو بيع ما ياكل ويؤخذ او يبعد لا ياكل بالخير فاطلوا فندم والصلح
وغيرها من المعتبرة التي كانت تكون هي مع الأولى متواترة فحق الشك ما سميت منه
كيلا فلا يصح مما زعمه وقرب في السؤال في احدها مع نفي اصلاح الدال على انفسادها

الاصحاب

الاصحاب رتبة على الدلالة وفي الخبرين احدهما الصحيح لا يصح للمزاج ان يبيع بصاع غيره
صاع الصر ويؤخذ الثاني مع قوة في الدلالة لئلا يلا يصح بل لا يدل مع المنع فيمن البيع
البيت الذي يكون اصغر صاع الصر وفيها الدلالة على اعتبار صاع البالد ومكالة
المشهور كما هو الاصحاب منقول في البيع بالكيل والوزن عليه بنزول الملاقاة مما مر جملة
له على ان يعلب والمعارف وفي الموثق كما صح عن رتبة الطعام او ما ياكل ويوزن هل
يصح شرائه بغير كيل ولا وزن فاجاب بنفيها من ان الكيل البايع واخره بالثمن وثمة
الباس في مفهومه حكم السياق وفيهم الاصحاب بالخبر ثم وفي المراسل كما يصح على الصحيح عن رجل
يبيع ثوبا يكيل بعضه ويأخذ البقية بغير كيل فقالوا ان يأخذ كل واحد بقية فاما ان
يكيل كله فافترضا بالقوم سكو اليه سرية فناداهما من انهم لا يكيلون كيلوا فانه
اعظم للبركة وليست فادمن ساقية جواز اعادة في الكيل والوزن على اعتبار البيع ولا
خلاف فيه فالظن والفتوى به معهما مستفوضة منها الموثق بقول المقل اعطيتك بكيلك
قالوا انتمك فلا باس ومنها الخبر البصر بوجوده من اجبث العصابة على صحيح
ما يصح عنه في سنة فلا يضر انك راويه مع قوله ان يكون التقدير انما يبين
طعاما فترجم صاحبنا انه كالمضد فانه يكيل فقال لا باس فذلك يجوز بالبيع
كما اشتهر به بغير كيل فان لا اما انت فلا تبعد حتى يكيله ويؤخذ غيرها وليست فادمن
هذه الاخبار فترجمها بل لا يخفى ما مر بها ان شرط الكيل في الكيل في الكيل
والوزن في الوزن كما في بعضها ايضا ويخفى بها الا في استخدام الفاعل بالفرق اصلا فما
الوثوق كالمشككين من الفا عاة المشككة ايضا مع امكان الاستدلال على غير
النظر في المسئلة لاجل بيعها لاجل المشككة على الاصل ما يصح عن الجوز لا ينطبق
ان فاعل في كمال عيالك ثم تبعد ما فيه ثم يكيل ما بقي على حساب ذلك المدة وفقا لاجل
به وليست فادمن بصورة عدم الفاعل بالفرق بين الجوز وغيره من المخلوود وغيره
كما في ذلك وغيره انه لو نفذ والوزن او الكيل اعتبر مكيلا واحدا ومعيلا

کائنات

[illegible]

۱۰۰

عرف

[illegible]

في الجمع
منه
البايع بين
عليه
مؤنة النقل
أني مضافا
ضيقون
من الملاماة



بجود ما غفر من جهة لفساد العالم به ولا يحسن في هذا الباب والكل مع تحقيق الحق في هذا الباب
 واما ما قيل من جهة الكون في كل جملة منهم الى معلوم كما صولوا للعلم على ظهرها مع
 في بطونهم لفسادهم وفيها ان فلانا يملكون منها بالاعتماد الجوان فيها مظهرها كانت
 الضمنية والاضاحا لمقصودا في وجهي لثباتها مع المتكلم الى على هذا الطريق مما خلا للعلم
 والمجمل والمفاد في نواحيها مع الضمنية استنادا الى رواية ضعيفة في هذا الشئ من
 سبيل اصوات صاندة في وجهي وما في بطونها من حمل بكذا وكذا وفيها الا بالاسم لم يكن
 في بطونهم لكان لا سيما في الضميمة وما في فيها ما في سبيلها من وجهي الوهم
 واضحا لها الجميل المتكلم على التمدد الاول وتحت الوجوه المربوبة في هذا على الطريق
 الثاني مع استغراب في هذا الوجه من حيث ان فهم المجهول الى المجهول لا يصير المجموع
 معلوما الا يزيد في الازمنة لا يغيرها من هنا يقضي العجب من هذا المشايخ الجوين
 ليس بها مشايخ مع منهم عنه من هذا الوجه الا في الزمنة بالجملة لا يتصل الاصول مع الضمنية
 معلومة ولا دلالات على معلوم منها معها كيف يقال ان الجوان هنا والمتكلم عنه من هذا وكذا
 لا يجوز مع كل واحد منها ان يكون الصواب لا يتصل بهما عدل الضمنية من في المسائل الثلاثة
 لكنه بعد من هذا الوجه لا يفرص ان لم يزل ما يوجب المعلومية كالنشا هذه في وجهي
 القصب والاصول في هذا باب والغير فانه في العلومية فيها على الاستدلال في وجهي وان
 كان كل من الاصول وباليها فيها موزونا في الجملة لاحضار الوزن فيها بما يوجب
 عرفا دون ما اذا كانت على الظاهر جدا فانه يحتاج كاذبة على الشجرة ليست بموزونة في وجهي
 بعضها مع المشاهدة وفافا القيد والمجمل ولكن المتكلمين في الاصل وهذا المانع خلافا
 لظاهر الاطلاق العبادات تبعا للشايخ الثلاثة والمتكلم في هذا بعد ما عرفت وانما في وجهي
 التمدد الجوان بشرط التحق او فيها مسخرة بالغة انما في وجهي لا وجهي لا يتقبله لان ذلك
 لا يدخل في وجهي بل غايته مع نواحيه الامتناع بما لا يبيع وهو لا يقضي بطلان
 البيع كالماتر في لفظه المحض غير انها في جميع الاصل وهو حسن ولو في ما فيها

عن

عن وقت البيع مدة معلومة وتبين للجنة لها في البيع على القاعدة السابقة فان كان
 المقصود بالثالث هو للوجه في هذا الباب ولا يجوز مع ما في وجهي وهو ما في وجهي
 من هذا الجوان على الوجه الذي في رواية عن معا في الاخبار للضمنية في وجهي
 المضامين وشيئا في ذلك بما في البطون وهي الاجابة والثاني في ما في صواب الفهم وفي
 الصحيح لا يبيع لاحلة عاجلة بعشر مائة من اولاد جلي في فابل وكذا ما في صواب الصياد
 بشيئة من هذا الماهر والغير في وجهي شبكة الصياد يقول ان في بشيئة من هذا الماهر
 فهو من مال الكسب وكذا من هذا في الا ان تكون الضمنية مقصودة ام لا في وجهي في وجهي
الرابع من الشرايط في وجهي البيع لغير البيع وتبينه وتبينه وجهي ووصف في وجهي
 استراه في وجهي امدها واجبة في البيع بطلان اما في وجهي وكذا وقد في وجهي في وجهي
 عنها بالاجماع والرواية للفقهاء عليها من العلم كذا في رواية في وجهي في وجهي
 وان كانت صحيحة سيما مع عضادها في المسئلة بعد ان في وجهي من الطائفة
 والاجماع ان الحكيم وبه يظهر الجواب عما في وجهي بعض المعبر بعد ذلك في وجهي
 جواز تحكيم المشتري في وجهي الحكم عليه بالبيعة الشريفة فان زاد مع انة غير صحيح في
 حجة العامة في وجهي لوجه غير بعيدة في مقام الجمع بين الادلة ويظهر الكلام في هذا
 في وجهي في وجهي وان شاهده في وجهي لا يشوب الغرر في وجهي معها فلا في وجهي
 في الموزون مطر والغير في مال التام فاحسن ولا سكا في وجهي مطر اذا كان في وجهي
 صفة مشاهدة مع احدا في وجهي ان لا في وجهي بالمشاهدة والى بالاختلاف في وجهي
 كابقية شاذا والمصدق كما في وجهي وان كانت مشاهدة لا يعلم وصفها في وجهي
 النقطة للوجه والغير في وجهي وان علم في وجهي في وجهي في وجهي في وجهي فان كان
 افضل من الضميمة في وجهي المعاطاة لان شرطها اجتماع شرائط البيع سوى العقد في وجهي
 بل خلاف وجهي بطلان البيع في وجهي في وجهي مع مقصود في وجهي في وجهي في وجهي
 عطف على الوجه في وجهي نفسا فان كان في وجهي في وجهي او منفعة بالمثل ان كان



مثلاً ولا ينفك يوم الثلاثاء على الأشهر الأقرب لأن الانفصال لا ينفك يوماً هو عند انفصال
 يقع اليوم قبل يوم التفرق قبل الانفصال إليه وهو حين كان التفرق بسبب نقص
 في العين أو زيادة ما باحثاً لا يتوقف فأقول لأن الانفصال لا ينفك يوماً هو عند انفصال
 بعد الانفصال عليه بعد انفصاله من انفصال التفرق كان انفصالاً باحداً العين خاصة دون الغيبة
 وأما الانفصال إليها بعد انفصال الوصول إلى المأمور به أو الانفصال في المأوى في المأوى في الغيبة
 العيب بما فيها غيره غير الانفصال بعد انفصاله عيباً أو ما يترتب عليه من غيرها
 بقوله لا ينفك لو عطف بالانفصال فيكون الانفصال في يوم الانفصال يوم الانفصال وهو
 كما ترى ظاهر في هذه الفقرة أن انفصالاً رجوع الظرف إلى يوم الغيبة لا إليها فأن
 لكنه بعد الانفصال لا يوجب الانفصال إليه بعد معارضته بأقوى من جهة الاعتقاد
 وإصلاحه بالانفصال لا يوجب الانفصال إليه بعد معارضته بأقوى من جهة الاعتقاد
 وإن كان الغيبة في الغيبة بالانفصال لا يوجب الانفصال إليه بعد معارضته بأقوى من جهة الاعتقاد
 عليه قيمة ما بين الغيبة والعبء يوم تفرقه ثم التفرق على الغيبة هذا وإن كان في كل تفرق
 فأسد وما خوله بالسوم المحقق المشهور على اليمين المحقق تفرقه في الغيبة والفاضة الشؤ
 كل عقد يصح يصح يصح فأسد ومعناها الله كما يفتقر للتفرق مثلاً يصح لو كانت
 في يومه بمقتضى أنه من ماله ولم يزل عليه أيضاً اليمين لا يوجب كل عقد يصح فأسد
 ويلزم عليه تفرق الجميع وأما الانفصال إلى البايع مع ثمنه ولا يوجب في حقه ما عليه بالقبض
 وعدم جواز التفرق وجوباً لا يوجب الانفصال لا يوجب غاصباً ولا قابلاً
 وكذا مع الجهل به أو العلم مع عدم العلم بوجوبه في ذلك في الحالين أو على أن التفرق يفتقر
 في ملك الغير بغير إذنه من حيث انحصار فيه في هذا الغرض بضم حصة المعاملة فأن
 أشبه الأذن الذي يفتقر على منعه فيكون التفرق في العين مع كلهما لا كلهما إلى المالك
 لا يفتقر وجوبه فيكون المعاملة بغيره أو بغيره عن فاعله أو بغيره من غيرهما من
 التفرق في كل المال من غير عوض عليه وليس بمقتضى الغرض وكذا البواقي للقطع من

محمّد

جاء الزعم المنفرد بعد التفرق مع عدم بطلان في المأوى أو الوجه المنفرد كما عده
 وذلك واضح وأما الانفصال بالمحاطة في عدم لزوم حصة الغائب ولا كفاً عنها
 بالهوى البذل والارتقاء بالمأوى كما في عبارة بعض أصحاب غير جدينا على عدم
 الدليل على الانفصال بالعرض ولا يوجب الانفصال الباقي بل يفتقر على العقود الثلاثة
 للزبط الصفة وهي هنا مفقودة فإن توطئها بالبدلين بعد العلم بالفساد واستمر
 رضاها فلا كلام في ذلك وإن اشترى بالانفصال بالرضا السابق في يومه ومعه يحتاج
 إلى التماس مع العلم بأن المنشأ مع صحة المعاملة فيكون كسفن الفساد وعدم
 بعده يمكن هناك رضا في الحقيقة فلكل منها الرجوع إلى المال إليه مع التفرق
 فإن الناس مسلطون على أموالهم ولا فرق في الأموال بين الموجودة والثالثة بمقتضى
 إطلاق التفرق ويصح الرجوع إلى الفاعلة على إطلاقها مع اشتغال العمل بها كلك
 لا يكاد يخلو لها رتبة ولا يدان به شبهة فالمناقشة فيها مظهر أو في المحلة فأسد
 ولولا الإجماع في مسألة المعاملات على عدم الرجوع في العين الثالثة لكان لا بد
 فيها الرجوع إلى هذه الفاعلة ولكن الإجماع مانع وفارق بينهما وبين المسئلة
 فبما سهاها بها مع بطلان قياس مع الفارق ويوجب على البايع أن يرد عليه على
 المشتري ما زاد في البيع بفعله مطلقاً منفعته كانت الزيادة لتعليم الصفة وعينا
 وهو المنشأ إليها بالصنع على المشتري لا يفتقر إلى الفاعلة وعنده لا يفتقر غير
 متبرع به فهو كملك مع استلزام عدم وجوب الرد التفرق والمخيف وأما غيره عليه
 مع امتزاجه في التفرق حيث لم يوجب ما يوجب إبطاله خلافاً للمبسط فلا يرد عليه
 بالهوى البايع لأنه ثمة ملكة للحق فالفصل بين الزيادة بين حجب الرد في الثاني أن
 أمكن الفصل ولا كان شرطاً بالنسبة من القيمة فلا يرد له بل يكون تابعاً للعين
 ثم على المخاطر في غير متعين بمجهل الفاعل بالفساد ولا تفصيل العمل عند جماعة مستحسن
 ولا بأس بأن ترجح كالتعاقب الذي ليس للرجوع إلى المنفعة بالإجماع كما في المختار

او علم الان في بعض النسخ الفاصلة الاسمايل شطرا اخرى الشواذ التي في نسخة المطبع
لظروف التبعين والنتيجة لذلك وكذا رطلان وربعان تقريبا اذا كان ذلك
عن قنوسمك طاباس ومحمود في اخرى مروي عن قرب الأستاذ ومراعاة الحروف والاشكال
في التبعين نظرا في سقا من الجوز كالعبرة ونحوها جاز ان لا نذكر لنا في من دونه
نوفس على التراسي ولعلنا لا نعرف من كلمة الاصحاب ونحوها كون الاندلس في التبعين
وبعد فلا سقط ما يفرقه وليس للبايع التسلط عليه في مضمونه عن ذلك وهو مخرج
فأذكر بعض اصحاب من الحاق ذلك بالاندلس في التوقف على المهنات مثل
على الطلاقة فانما يصح فيها لو كان الاندلس بالبايع او مشتقا بينهما واما لو كان بيد
المشتري كما هو ظاهر من جهة المثل في **المس** من الشرايط في كل من التبعين
والمنشور القيد على تليمه لا خلاف بل على الاجماع في العندية وعن كونه وهو محجة
مضافا الى استلزام البيع مع عدمه في الفرض والسفاهة فلو باع تمام المطاوعة
من الطيور للملوك لم يصح الا ان نقض العادة بعبوده فيخرج عند جماعة ولا يخرج في
لعموم الأدلة وانما الموانع من الاجماع والخلاف مع غيره الجواز والفرض لا ينافيه
عرفا فنزله على العادة وقيم منزلة المحقق فهو كالعبد المتفق في الجاهل والذات
المرسنة خلافا لفاصل في التفاضل بينه فاحتمل طلاقه ولو باع المملوك الاذن المقدر
تليمه منقرا لم يصح لاجتماع أقوى ونصا الا اذا نذر المشتري على تحصيله ولو باع
فجاء بخر عند جماعة بل ربما ظهر من الاشياء انما انقضت به الاجامسة
وهو كالعجم المذلة وانما الموانع من الاجماع والخلاف والفرض لا ينافيه
خلافا للتبعين ومن تبعه فلا يقدح في إطلاق ما سبق في الفرض في قوله محل الفرض
نظرا على التفاضل لوجوب مع القيمة لم يلحقها احكامها الاية فيوزع التبعين عليها
لوم يقدح على تحصيله ولا يلحقه التبعين ولا يتبع المشتري لوم يعلم باق ولا يشرط
في القيمة صحة اقلها بالبيع لانه بمنزلة الموقوف وغيره للثمن الأحكام ويصح

بيع

بيع الابن الذي لم يقدح عليه من مال الوالد الذي يبيع منه منفردا اجماعا كما في الاشعار و
القيمة والتبعين وهو المحجة للثمن هذه الفاعلة مضافا الى العبرة كما في بعض النسخ ان
اشترى من القوم الجارية لا ينفذ فاعطيه التبعين فاطلها انما لا يصح شراؤها الا ان
تشرى منهم معها ان لا يوصاها فقول الجارية اشترى منك جاريةك فلا ينفذ وهذا المشاع بكلا
وكذا فان ذلك جائز والموتى في الوصل لا يشرى العبد وهو من اهل القال لا يصح الا
ان تشرى منه شيئا اخر وتقول اشترى منك هذا التبعين وعليك بكلا وكذا فان يقدح على
العبد كان الذي يقدح فيه المشتري معه ولا ينفذ منه ما ذكره الاصحاب من غير ذلك في
من ان ان وجده المشتري وقد مر على اثباته به عليه والا كان الفرض باننا القيمة كان
عدم الشرط للتلف او غيره مضافا الى ان ما لا يكون الفرض باننا القيمة كان
يجب على الوفا به ونزول الاخر بالثمن لا الفرض منزلة العدم ولكن لا يخرج بالثمن
ملك المشتري فيخرج عنه عن الكفاية وبعد لغيره مع القيمة وانه لا خيار للمشتري بعدم
القدرة على تملكه مع العلم بانها مضافا الى قدره على التفرغ لا تطل على البايع من
لعموم الجاهل الفرض ان كان البيع صحيحا فضلا عن ان لا ينافي في الجوز في العلم بالابق ظاهر بل
صحيحا ثم انما يشرط في بيعه ما يشرط في غيره من كون معلوما موجودا عند العقد وغيره
ذلك سوى القدرة على تليمه لعموم الأدلة فلو ظهر ثمنه حيوان البيع او سفاهة لغير البايع
او مخالفا للوصف بطل البيع فيما يقابل من الثمن في الفرضين وغيره للمشتري في الثالث على
الظن ولا يلحق الابن بغيره مما في معناه كالبطلان في الفرضين والحق على الاشياء التي
بلا المملوك للثمن وتليمه بغير الاذن ايضا فضا في مخالفة الأصل المتقدم على
فلا يجوز بيعه منفردا ولا مضافا الا ان تكون القيمة بالثمن مقصودة كما مضى ولما
الضمان والمجود من غير الباقي فيقتل بغيره ويأبى ان يكون التليم فان امكن في
قريب لا يفتوت به شيء من المنافع لعنده او في المشتري بالعبد الى ان لم يلزم فان
تدبر في المشتري ان شاركه في الثمن ويقتل على ملكه يتوقع به بالثمن ومحمود

ويجوز ان يكونا معا فالمرحلة بطلان البيع لفقد شرط العقد وهو اركان التسليم المستلزم
 للغير والشهادة عرفا وعاداة الناس في اثار ثبات هذا الشرط من اصله ثم فصل
 العلم والحق المتنازع لربا كان التسليم مكن المصير الى ذلك **ولما اذا**
 فالحق المحقق ولو بالتقليد للمعارضة القوية فيها بوقاؤه بنفسه من التمسك ليدفع العقد
 من فاسده ويحكم من الزيادة والتسوية بين البائعين بتقديم البائعين بالنقطة تحتها حفظه
 على البائعين بالتسوية العرفية فالتسوية بين جميع مشتري في الانضمام وحسن المعاملة فلا يفرق
 بين المالكين وبينهم ولا بين القريب والبعيد نعم لو كان بينهم بسبب فضيلة وبداية
 فلا بأس كما ذكره جماعة من الفقهاء لكنه لا يجوز له ذلك ولو كان التسليم فيكون
 في التمسك من لا يفرق بين من ذلك والا فلا يجوز منعه المعاملة من التسليم ولو لم يكن ذلك
 مؤثما مستلزما كان امرا باعوا الشهادتان بالوجود والوسيلة والتكليف عند الاستيعاب
 او بعد فانه بعدهما التمسك لولا اشتراطه التمسك من فضلك فاجل الخفية فضلا لا لغيره
 اقل اشترطه التمسك من زلفك فاجل الخفية ومنه في الحقيقة وفيها ثم اعدك ذلك
 ثلث مرات وظاهر ذلك انما احصاه استجابا للشرط للتمسك لا مطوع مع ذلك ظاهره
 استجابا لغيره خاصة بهذه الكيفية لا مطلقا فاجل الخفية التمسك به والتكليف باستجابها
 من دونها كما في العبادات وغيرها لم اشترطها على الاخرى لانه لا يلزم له التمسك والبركة
 ولا بأس بها بالساحة فاحلله التمسك والتكليف مع انهما ودعاهما بالشهادتين في
 خبرين لكن مع دعاهن بعدهما على الكيفية امدحهما من دخلهما او بعد جماعته
 كما في امدحها وتلقاها فيما اذا اقبلت التمسك كمالا من وانما اخذنا فاضا ويطع
 راجعا ففقدنا ودعاهنا لا يؤدى الى التمسك الذي بان في يد كمال بحيث يجعل مفداة تقربا
 ولو انما دعا في تحصيل الفضيلة قبل ان يدعى من سببه الميزان والمليكة الى انما دعا على المادى
 بذلك زيادة على كونه معطيا لاحدا ولا مالا وفي معنى ذلك والقصور بالجميع
 ما تقدمت عليه الاشارة مستفوضة منها القصد ثم المتيقن والله للربا في هذه الامانة

ديبر

ديبر حقوق من وجب القصد على الصفا ومنها في الفاو وث بين المالك وغيره باعلاها
 الزائد وعدمه لو كان بين البائعين والتمسك لم يكن بذلك باس فاما ان يفعل من
 الباعين وكما به ويقتضيه من لم يفعل فلا يجزى الا ان يبيعه ربحا واحدا ومنها ايضا
 بعد مسلم اقال مسلما في بيع اقال الله ثم عثره يوم القيمة وليس فيه كالعبرة بتقيد
 الا فلا يصحورة التمسك من خلا فالحاجة عند هاهنا احكام الاطلاق على ثلاثة
 الغالب في اثاره والثبات الى ورود التمسك في الخبرين رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يحكم بين
 خدام في بيعا ربحه حتى لا يقال ان التمسك في الحديث وفي الحديث لا يروى عن احد الا ربحه
 ينظر امدع اليهم يوم القيمة وعدة منهم من اقال فادما والتحقق ان لا يروى فيها كعبارة
 هؤلاء الجماعة في حق الاستجاب عما عدل الله فالاطلاق او لمع ما في حق
 الجماعة وادخال المسرة في ذلك الخ المؤمن المندوب اليها مطوع في التمسك ومنها
 لا يكون الوثائق على الميزان والاختيار وعبادة كثر الا ان غاية ما يفسد فيها
 استحباب عطا الراعي ولم اشترط على ما يدل على حكم المفا بصرها بل لا ظاهر وانما
 غاية المقتضى وتبقى المقتضى اوقع اثاره في الخبرين عند الميزان بغير
 ان يخذل نفسه وايضا لم يخذل الا باجماع من اعطى حتى ان يعطى سوا لم يعط
 الا فاضا من اجل **والكرو** امور مدح البائع سلمه وقدم التسليم له والتكليف
 على البيع والتمسك المستفيض منها من باع واشترى لم يفتقر الى الاثبات في
 ولا بيع الزنا والتكليف وكذا ان العيب والتكليف باع والتمسك اذا اشترى ومنها ثلثة
 لا ينظر الله نعم اليهم امدحهم رجلا فخذ الله ثم بضاعة لا يشترطها الا بغيره او وسفا
 وبما لا يشر من لا والله ويطي بانه وموضع الادب الحلف صادقا واما الكاذب فعليه
 لعنة الله ثم والبس في موضع يستتبه العيب من غير تصديقه ولا فيجزم التصحيح
 البيع والتمسك لا يشر بالتكليف لا يشر بالتمسك على المؤمن في الخبرين مع المؤمن
 على المؤمن علم الا ان يشترى باكثر من مائة درهم فابح عليه ثقت يوم القيامة

المدح

فلا يبيع الا بدين م

الملل

الماء

卷

۳۸

الاسواق بحيث يظنون اننا نالها وحصلنا الحكم الشرعي على الاصح لا على الاقرب فانما
للطوبى والافاضة والحج والتمتع لثلاثين الفصل عوم الطاعة فلما اوضحنا
لوقوت علمهم قضت حجة عن العصبين وجهه فقال ان اقوم عليه فما الضلالة
ثم بعد اذ اثنى وبضعة اثناسا خلا الفقيه الذي لم يسمع عليه بماواه الحكم من
الصلوة لثقتا ما تارة انجبا للمعصية كجواب الاحجاف والقيمة ومنه غير احضار
الفائدة في ذكره مع اذطر الاحجاف بما يات ولا من جهة الغايل والافضل
بين احجاف المال فالثاني وعدمه فالاول مختص بالفائدة الا بياور ودعا
لفرا الاحجاف فيها نظر فقد يحصلان بالامر بالبر والتقوى المحجب وهو وان كان
في معنى الشبهة لانه لا يخفى في ذلك **الفصل الثاني** في افعال وهو لا يخفى في معنى
المشقة في جميع احوال الفروع المجازية وشرا عبادته عن ملان اقرار الفقيه **باب**
بعد وقوعه ما معلوم والنظر في ما به ولكما ما وماه ما على ما في الكتاب
سبعة وفي بعض الصا اثناسا من في اقرار فانية وانها فما للعدالة اربعة عشر
الاول حيا للجلس اثناسا للاموضع مكنونه غير معتبر في شونه بالاجماع وانما
تعتبر عدم الفرق بالابان اثناسا في اطلاق بعض اقرارا الحقيقة او حقيفة
عزوت وهو ناسد بعد الفقيه الثباني ما يحظره مطلقا كان الفعل الذي فيها
وعلى الفريقين على بعض الوجوه في اثناسا بالاجماع القطعي والمستفيض للحكاية في كل
جاء في قوله البعان بالبحار ما لم ينفوا المستفيض الفاعل الصالح وعزها من
المعتبرة الخاصة والعامة وما في شواذ اثناسا زاحما على التزم على الاطلاق
بعد الصفقة وان كان من معتزل السند بالموقفة مطروح ومجمل على الفقيه عن
راي في حقيفة الفاعل بمجموعة والى بقوله هذا القول سائر البنية با علته
وقوله المحبوس وهو ما مطامعة المشنونة وما ذكر في الادلة مختص
عمومات الكتاب والسنة في لزوم العاملة باجل الصيغة لغيرها المعبرة
فلا يخفى

عبدالله بن عبدالمطلب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب
ابن ابي طالب

[illegible]

من ذلك الأول وهو معرفة تفرقة ولا هو محل ما نفيه لمع اللزوم اعني العرف
من الضيق وغيره فيجعل التفرقة والعقل فان تم اجماع على ان لطلب ملاك المسئلة
حل غير الاصل بل هو محله للعامل ولزومها والتميز بينهما بالفرقة بجمله ما ذكر
من المسقطات ثلثة ومع عدم شيء في ايش التخيير سالم فغير با بل لها نانو
اقرها واحداهما عن صاحب ولو يجوز ان يلزم الخلاف كما يستفاد من العبارة
منها الصحيح قال سمعت ابا جعفر يقول يا بيت رسولك فلما بعته خديت خطا
ثم رجعت الى علي عليه السلام بع عتق افرضا وعنه عزه ولو له اكله مثل انكثرت
الزوم وسقوط التخيير بالانفراد بخوضه لم يتطو باطلاق مفهوم الانبساط للمقد
لاخصا صاحبكم التبادر بالانفراد في محله العبدية التي الصادق على الانفراد
فيكون المحلوة عرفا فعادة ثم ان ظاهر العبارة كما تجلجدة ونص على ذلك اعتبارا
المباشرة وان دفع الكراهة في الانفراد وعدم احتياط الضيق فلو كانه الاوامر
عليها لم يخط مع بعضها من التخيير فاذا نال اكله فلما التخيير في جعلها
ولم يمتنع من التخيير لزوم العقد وعلامة الزوم بالبعد ادهما بموجب
الانزاع كما نأما كان من التلذذ سقط حينا وخاصة اذا كان بباطل محو
بالاخر ولو ضيق ادهما واجاز الاخر فزم العاصم وكان كان ضيق عن الاخر
ما حر لان اثبات التخيير واجبا فصدقه التمكن من الضيق ووجه الاجازة لا منها
ثابتة بالاصل لان العقد مضمون الوقوع والاصل بانقائه لا يفتقر الى
فالحاصل للعقد عظمى كما تضمنه الاجازة ونصه الوجه وبعين ذلك في كل
تخيير مشترك ولو فيه فكيف يتجنيها لساكن اجماعا اذا لم يحصل منها
بدل على اسقاطه وكذا التخيير على الاصل لا يشترط الاطلاق وانشاء المانع
لاعية التخيير من اسقاط خلافه فان شيق فاسقط التخيير البعان بالتخيير
او قبل ادهما الصاجر اخر وظاهر الجماع عذره من طرفي العامة فليس بخير

ينبغي وقفاً لما مر من الأول: **الثاني** خا الحيوان وهو ثلثة أيام مطلقاً منها
من حين العطف وبقا كان اربعة **الشمري** خاصة وثلثة **البابع** على الصحيح الاضمر
باله الغنية الجماع عليه وعلى عامة من ناقه وقفاً للاسكافي والصدوق والشيخين
والثعلبي والغاضي والعلما أيضاً خلافاً لاصل مجموعان الكتاب والسنه الدالة
على انهم العاملان بما جاء في الصفة من ابطها المعتد على الجمع عليه بين الطائفة وهو
في **الشمري** خاصة كما حكاه جازي والفا نال الى الصبح المستفيض وغيره مما في **الشمري**
وهو ما بين ظاهرة والفق في **البابع** وغيره من الاول الصالح وغيره الشرطية
كله ثلثة ايام **الشمري** ظهور الام في الاحضاض مع كون مثله المفهوم للعتيد
الانزى الى الصبح فثلثة ما الشرط في الحيوان فثلاثة ايام **الشمري** قلت وما الشرط
وغير الحيوان قال للبعان بالانما رما بقره فافانته كالفرغ الاحضاض بالانما
للاولى والآخر بين **الشمري** المصنوع منها في كل من **الشمري** واخبرهم
يكف بعضهم على بعض وفي هذه البصيرة في ظهور الصحيح البان بالانما بغيره
وصلح الحيوان ثلثة ايام وهما يجب التاثير في ظاهرة في حصرنا الحيوان فلهما
وهو خالف للاجماع ان ربه **البابع** لعدم الاحضاض فيه فبين من هو المصائب
الآخرة او بعد العطف وهو **الشمري** مصفاً الى الشفيع به في الوقت في الصحيح
الحيوان **الشمري** بالانما ثلثة ايام وقرب منها في **الشمري** يكون في النقص منها
الصحيح على من ضان ان الحيوان فالاعلى **البابع** حتى يقضى الشرط ثلثة ايام في **الشمري**
المع **الشمري** فالمراد الصحيح بالحيوان قبل ثلثة ايام هو من مالا **البابع**
علاوة **الشمري** فما هو من اخبرهم في الثاني الصحيح الذي في فترة الاستداعي حل
اشري ما بينه في **الشمري** و**البابع** والحقا كما هو في **الشمري** الى ان **الشمري** يظهر ثلثة
ايام فاذا مضت ثلثة ايام فقد عجب الشرط خلافاً للرض خاصة فالثلثة **البابع**
الصحيح المتبايعان بالانما ثلثة ايام في الحيوان وفيما سوى ذلك من مع حق بغيره



الشيء المتعلق به من غير ان يكون له اثر في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره
اذ لم يكن له اثر في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره
ولم يتصل بالشيء المتعلق به من غير ان يكون له اثر في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره
واحد الا ان كان له اثر في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره
على ان يبيع المتاع قبل القبض على كل واحد من البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم
للتشيء مطروحا على البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
متعلقا بقبضه فهو من مال البائع ومن مال البائع ومن مال البائع ومن مال البائع ومن مال البائع
بخصوص ما من من المتعة في غير القسط الصريح من ان كلامه في المتاع والتلف في
الخيار من مال المشتري وهو وان اخضعت ببيع من خيار الالة يتعدى عنه
الربا في الاشياء معونة عدم الغالب بالبر في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
وباعتضا الخيار مع عدم القبض على كل واحد من البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
امهما والا كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
في ملك المشتري وان كان مستلما في شيئا مما على التعلق المتعلق به مع ان كان
بالقبض الماخو لا في ولا سكا في الاصل والقصور المستفيدة في خيار البعوض
الطاهرة في كون نفعه من البائع قبل ان ينفذ مدته واستمراره الى ان يبيع المبيع
قبضا الخيار المشتري من بعضه فبعضه ويثبت على البائع بالاختصاص بما يثبت
به عند الخيار السابغ في فصل المتاع بين هذه وتلك ومقتضى قوله
الترجيح لعدم من هذه البعوض لا يرجحها بالشيء العظيمة التي كانت تكون ارضا
بالاجماع في الحقيقة وتايد ما يثبت من الادلة السابقة ومضافا الى اوجه الدلالة في
لما على الباعث كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
في كل من الامور لا يثبت له في عدم معاندها سوى الاصل المتعلق بها
وانه ان من المتاع المتعلق عند المشتري مثلا وعدم صلحها لعلها لم يخل
على كل

على عامل اجودها الشيء هذا مع ان العامل يجمع عليه من الاصحاب كما في حديثه
المتعلق بها من خياره لا يكون هذه مشقة من القاعة والجماع كان
التلف في القبض من مال البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
يظهر فادما من الذي من الاختصاص هذه المستفيدة من قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
بشيء صيرورة البيع قبل القبض الخيار المشتري بغيره بعنوان الترخيم والاستقلال
وعلى القول الثاني هل انقضاء مع عدم القبض في كل واحد من البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
انها الثانية وتظهر من قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
في زمان الخيار والمتعلق به على الاشهر وكذا في الكفان في بيعه والمبايع على القول الاخر
ومنها في الاخذ بالشفقة بين الخيار وفيه بانه في خياره لا يكون له اثر في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره
من القول في منها ما اذا كان الخيار المشتري والبائع في خياره لا يكون له اثر في عينه او في عين غيره ولا في عينه او في عين غيره
في العين وان لم يوجب كل منهما البائع على البائع قبل القبض على القول الاول فان الناس
سلطون على اموالهم وقبض على الايجاب وانقضاء مدة الخيار على الثاني لعدم
الملك الموجب للسلطون ولا في في القفوات بين اوضاعها اذا كان الخيار المشتري
خاصة واما اذا كان للاخره وفيه فلا يجوز اذا كانت نافذة كالباع والمشتري
والهبة لا يضمن الاخر لما فيها جاره في الاصل والامور المتعلق بها والوطء على استحال
في زمان جلت فلا تربية الا في الاصل والامور المتعلق بها والامور المتعلق بها والامور المتعلق بها
وذلك في الطوى والفاخر في بيع بغيره الولد والعقود المشتري بغيره عدم الا شقال
لوجب لعدم الاستدلال **مسألة** اذا تلف المبيع المضمحل قبل قبضه باذن من البائع
لا يثبت له ان يضمن من مال البائع لاجتماع كل من العينة وقدره وهو ظاهر جماعه وهو الحق
مضافا الى العينين اهدما الذي كل بيع تلف قبل قبضه فهو من مال البائع وهو الحق
المقدم هو كالأثر في تلف المبيع في خياره وقصورها من استلزامه بغير الحكم
فيها بعد الاجماع في حكمه عن مقتضى القاعة لعدالة التعلق من مال البائع بحصول الملكية



بمجرد العقد المستتر من كون التلف في المشتري لكن ظاهرهما على التبادر وهو مقتضى
اختصاص الحكم بالتلف باذنه بخلافه كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
المتعلق بها عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
بالمثل والتميز لكان التلف من اختيار البائع وليكن منه ولو بغير قبضه فهو
البيع لانه ملكه قبل قبضه وفيه نظر في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
والبائع ويضمن من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
ظاهرا لانه من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
التميز لانه ملكه قبل قبضه وفيه نظر في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
دخوله في ملك البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
والبائع ويضمن من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
واختصاصها بالتميز لانه من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
لانه صار بالقبض ما لم يكن التلف منه الا ان كان بعض الاصحاب اجماعا
لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
الفان لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
الجموع فلا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
قبل القبض وكذا لو تلف المبيع والعقود بالاختصاص بعد قبضه وقبل انقضاء
المشتري والبائع فان التلف مدة الخيار من خياره لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
بعد المانع لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
او اجماع او سنده عليه في بعضه من المسئلة وهو على القول الثاني ما اذا تلف المبيع
بعد القبض والخيار بالبائع وبالعقود يكون التلف من خياره لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
يكون الحكم في القولين موافقا للقاعة مع ان يثبت له باخباره بالقبض والتميز

هذا هو مقتضى القاعة
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث

الخيار

الحاج الى الدلالة ما اذا تلف المبيع بعد الخيار المشتري وبالعقود المتعلق بها
للقاعة المتقدمة جدا ولا استحالته اصلا بعد قبضه والعقود المتعلق بها
فيكون كل منهما يضمن من خياره عدة مستقرة كان الحكم في القولين موافقا
للقاعة المتقدمة جدا ولا استحالته اصلا بعد قبضه والعقود المتعلق بها
فلا يحتاج الى الدلالة وانما الحاج الى الدلالة في القولين السابقين ولعلها
عند القاعة لاجماع واخباره بالقبض دون القولين في خياره
مع الفتوى بالقبض من خياره عدة مستقرة كان الحكم في القولين موافقا
ثم كل واحد من التلف في صورة اختصاص الخيار بماله واما التلف في خياره
فمن المشتري ان كان التلف المبيع ومن البائع ان كان التلف على الاشهر وبغيره
من دون ذلك يثبت له من خياره عدة مستقرة كان الحكم في القولين موافقا
بمجرد العقد المستتر من كون التلف في المشتري لكن ظاهرهما على التبادر وهو مقتضى
اختصاص الحكم بالتلف باذنه بخلافه كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
المتعلق بها عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
بالمثل والتميز لكان التلف من اختيار البائع وليكن منه ولو بغير قبضه فهو
البيع لانه ملكه قبل قبضه وفيه نظر في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
والبائع ويضمن من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
ظاهرا لانه من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
التميز لانه ملكه قبل قبضه وفيه نظر في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
دخوله في ملك البائع كما في قوله تعالى وما كان لعلكم للتشيء مطروحا على البائع
والبائع ويضمن من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
واختصاصها بالتميز لانه من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
لانه صار بالقبض ما لم يكن التلف منه الا ان كان بعض الاصحاب اجماعا
لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
الفان لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
الجموع فلا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
قبل القبض وكذا لو تلف المبيع والعقود بالاختصاص بعد قبضه وقبل انقضاء
المشتري والبائع فان التلف مدة الخيار من خياره لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
بعد المانع لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
او اجماع او سنده عليه في بعضه من المسئلة وهو على القول الثاني ما اذا تلف المبيع
بعد القبض والخيار بالبائع وبالعقود يكون التلف من خياره لا يثبت له من خياره عدة وقيل غير المشتري بين التجميع والعقود وبين مطالبه الثالث
يكون الحكم في القولين موافقا للقاعة مع ان يثبت له باخباره بالقبض والتميز

اعلم ان المالك على الكراهة جازما عنه وبه من ما قد لم يعدم مكانه له فلهما ولا يكون
معدا لاصحابه من مظهر ما اذ لم يشترط البائع في البيع الاول والثاني بغيره ثانيا
ولا خلاف فيه ويدل عليه ظاهر المروى عن قريب الاستاذ وعن كتاب علي بن حنفية عن
احد عن رجل باع ثوبا بغيره درهم ثم اشتراه بغيره درهمين فباعه لغيره
ورضيا فلا بأس في ما علقا ثوبا بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
للمنفعة على بغيره فليس يعدم حصول المنفعة اليه بل يبيع ويشتري على ما يشترط
على حصول الشرط هو لزوم البيع لا اشتراطه غايته ان ثوبا بغيره درهمين فباعه لغيره
المشتري وامان ثوبا بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
كشرط العلق وهو شرط بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الشرط بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الى ملك المشتري وانما رتب عليه ثوبا بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الاول للمنفعة عليه ولا يشترط في ثوبا بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
مقتضاها رتبته مع ان العقد يبيع العقد الصحيح ما ذكرناه من ان مقتضى رتبته
بعد ملك المشتري بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الى المشتري اصلا بحيث يتربط عليه حكم الملك وهو من وجوبه لاجل انما باع
من المشتري بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
استبهاها واسمها هو الحجاز وهي الصحاح المستفيضة المقتضية بالاصل والحق
منها ما ذكره في بيعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
فقال له في درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
وهو في بيعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
ما اجل اخذته بدراهمي فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
فقال

فقال لا تستر منه فانه لا يستره وعندهما الترخيص وكذا في الحديث مسددا لهما معا
ما ذكر من الجلال في الصورة المذكورة في الهاء فانه ولا دلالة له عليه بل هو كالا
ولا دلالة له عليه في الاستدلال به في الاستدلال به في الاستدلال به في الاستدلال به في الاستدلال به
ايض الطام من الرجل الى الجاهل في مذهب الطام من سعره فيقول الرجل لعندي ثوب
فانفذ منه بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
على الكراهة وروى فيهما عن بعض اصحابنا في بيعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
لا يبيع على المشتري دفع الثمن قبل طوله وان طلب البائع اجماعا مسكنا بالاصل والفقاهة
لزم العمل بمقتضى الشرط ومنها يظهر وجهه في ان لا يبيع المشتري بالثمن محرم على
البائع الترخيص مضافا الى اجماعه على كراهة بيعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الخصم المشتري بالثمن لا يبيع لاجل عدمه وجوب الاخذ على البائع قبله بغيره درهمين فباعه لغيره
اولا يبيع اسئل ان يبيع لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
مع خالفه لاصل اجماعه في المعارض من الترخيص لاجل اختصاصه بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الزمن وثانيا يبيع لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
لا يشترط واما لوجله لاجل ان كان الثمن غير فويل مط في الدقة كان او معينا
على البائع الترخيص اجماعا ولو امتنع البائع منه في الثمن من هلك من غير شرط
من البائع لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
مرة خلافه لالمسوط والمجازاة فانه لا يبيع لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
اقتضاهما خالفه لاصل اجماعه في المعارض من الترخيص لاجل اختصاصه بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
او يفر من حكمة على عمل الوفاق والفقاهة الى ان دفع الثمن على المشتري بالثمن فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
فليضرك ان كان شرط في المال من حيث يملكه من دفعه الى مسخفه انا به يكون من
ماله ولا يبيع عن قرة بلاء في عليه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الحاكم بعد امتناع البائع لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره

بصورة الرض الى الملك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
كلية الى ان يطالب بالمال من يقوم مقامه بل ان اصابه الى ايها المكن اوجب صائر
الى ان لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
البائع لوجله لاصل اجماعه في المعارض من الترخيص لاجل اختصاصه بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
فان لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
واعلم ان البيع بالتقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
اعلا وانما في التقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
عنه ولا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
عليه كاحكامه بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
ان الامور فلهذا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
منه لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
لم يكن بخلافه من التقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
على انما يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
البيع فلا خلاف ظاهره في التقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
يا في التقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
له من لاجل الترخيص لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
الطائفة ميتا مشايخهم بل طائفتهم لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
الحكم فيها لو ظهر كونه في الاضمار فقد رتب البيع واجبه او وصفه او غلط فيه بغيره
اما في الغرضه الموجب كونه في الاضمار فقد رتب البيع واجبه او وصفه او غلط فيه بغيره
التقاضي والفاخرين من حصة ان المشتري في الاضمار فقد رتب البيع واجبه او وصفه او غلط فيه بغيره
الى اجل فقال البائع ان يبيع ما يبيع الى اجل لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
ولم يجره كان الذي اشتراه من اجل فاشترى ذلك فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
محالا

محالا الا ان اقامه محققا وفيها جميعا الحسن من محبوب الدين فاجمع على تصحيحها
يجمع عليها الصواب فالقول محالا يجمع محققا لهما لا يجمع في ذلك الان في معانيها
للفاعلة التي استند اليها الا ان من الله عند كل بيع بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
ذلك من ضاهها يكون صحيحا فذلك البائع عليه الثمن بذلك وانما لا يجل لاجل وجوب
ان يكون المشتري مثله غايه ما في الباب اجماعا به اجماعا به ليعلم به بغيره
مناظرة يتابع أعضاء والاعادة بالشرط الفعليه التي كانت تكون اجماعا من
منافرة على الطائفة مع رجع الشيخ عن العمل بهذه المعبرة في بيعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره
الذكرها الاشارة ولعل هذا لوفوف شيخنا التفتيش في التفتيش وهو في حمله
وبما فصل به البيع بشرط النقد والحلول فالاول وعدمه بل يبيع منها ما يبيع
فان لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
من انفسه العبد يجره النقد والحلول الموجب عند الفاعل المحل الاول ولعل هذا
استفحل الفصل بعد ذكره وهو في حمله وهناك مسلكان **الاول** انما يبيع على ثمنه
الرجوع الى التسليم وهو كما ذكره الاصحاب كان يقول بعثك هذه بكذا وبيع كذا
فحله عن نفسه العزم والكراهة متى رويته ولا كراهة لوسية المال وهو
كما قاله كان يقول بعثك بكذا وبيع المائة عشرة فانه فيه قولان اجماعا
واشهرهما من المتأخرين بل لعل عليه انهم اجماعا مع الكراهة وقالوا لا يبيعون
والشرط استنادا الى الثاني الى التفتيش الناشئ من اختلاف الثمن في التفتيش والقرينة
وفي الاول الى الاصل والعوالت السبعة مضافا الى خصوص المعبرة منها الصحيح
الرجل يبيد ان يبيع البيع فيقول لبيك بكذا وبيده او بكذا وبيده فقال
لا بأس به انما هذه البروضة فاذا جمع البيع عليه بكذا وبيده فقال لا بأس به
كما مضى لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
هذه السبعة بكذا وبيده او بكذا وبيده بغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره درهمين فباعه لغيره

في البيع بالتقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
في البيع بالتقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
في البيع بالتقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك
في البيع بالتقسيط لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك فانه قد لا يقر في ذلك

ما من من حيث تلك المعاني فيها مستحضر غير واحد ربما ذكرنا تحقيق ان الضابط للمجموع
الذي عرفه للمباني يعرف ان علمه لا يلازم العلم ان كان والاولى انما هي اذا عرفت ذلك
فان علمه من باع اوصافه على علمه لا يلازم العلم ولا يحتمل ان يكون كما في
الشيء وهو لا يتصور حصوله وعدم الخرج عنه من اللفظ الذي عليه باسناد الدلائل
في اللغة والعرف الا ان يشترط التناول عند اجماعه على مقتضى الظاهر ويقول بمقتضاها
فذلك عند الشيخ والفاضل وان حصة من جهة واحدة والحيثية على فهمه من الحق لها وفيه
مع ما من والاشكال في الامور في ما من صحيح من قوله في رجل اشترى من رجل ارضا بدينار
الاربعين وفيها زرع وتخلو غيرهما بالشيء ولم يترك التخلو ولا الزرع ولا التخلو في كتابه وفيه
فيه انه قد استلها جميع حقوقها الا ان لا تخلو ولا تخرجه منها الا يدخل الفلأ في حقها
الارض لم لا يوقع اذا اشترى الارض بدينار وما علق عليه بايها فجميع ما فيها
وهي مع انها مكانة غير متناهية في الزرع والاشجار والنباتات والاشجار والاشجار
المشتركة في حقها والاشكال بالهي على خلافه واخره المألف من حيث يعلق التخلو فيها على
ذكر ما علق عليه بانه الدال بمفهومه على عدمه مع عدم ذكره والمنطوق لاختلاف فيه
كما في الشيء وهو المحيطة مضافا الى مفهاده الذي بالذات مع ذكره ومنها عبودية ما كان
نظيره الوصف في عدم دخول الزرع في بيع الارض مطلقا من غير ان يكون له الاوصاف والاشجار
للبيوت والاشجار اذا كان ظاهرها فاجرة الاولى للبايع والمبايع في المشتري والمبايع اذا كان
في مفهوما الرخصة والمحيطان والاشجار والاشجار في المفهوم والاشجار في المفهوم
والسالم للبناء والمفاد على قول وبهذا لا على الاصل لا مضافا اليه ذلك كله
الا ان يشترط في المفهوم الفاعل للبناء في بيعه بالاشجار في حقه وعليه في ظاهر
اطلاق المباني في البيع في رجل اشترى من رجل ارضا بدينار جميع حقوقه وقومته بدين
احد على ان لا يملك الا على حقوق البيت لا على اطلاقه لا يوقع في البيع الا ما استقر
باسمه وموصوفاته في البيع وفيه دليل في رتب من صدره مع انها في البيت في الدار

طوبى

وايداعه على ما هو بالحق في العلم الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
على الاظهر لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
كما في حدها اذ يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
ان يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
عدم يد والصلح وهو شاذ ومستند مع ذلك في رتب باع ولا يحتمل ان يكون على مقتضى
عائلا في حقه في حق غايبة الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
تلك العبارة والاشكال الى مقتضى تلك الشبهة ومقتضى الاصل والمفاد ان لا يطلع الا ان لا يطلع
البناء مع عدم التام في البيع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
في حق عدمه فيما عداها من صور وجوه الاشكال كالاثر والوقف والوصية
وعزها من الامور النافذة الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
صرح جماعة مع عدم اجماعه على ذلك في البيوت والاشجار في حقها الا في الصور
التي لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
لوايح في حق من يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
من بعض اصحابنا الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
جوزة وقبل الشك في الورد قبل فسخ حكمه بالاشجار في حق من يطلع الا ان لا يطلع
منه ما لم يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
او باع بانه ما لم يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
للتبعية ووجهه والفاضل في البيع والاشجار في حق من يطلع الا ان لا يطلع
خلافه لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
دعوى ما كان في حق من يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
اذ لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
الطبيعة به جاز في حق من يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع

طوبى

امره وهي حيلة فاستغنى ما في بيوتها الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
لكنه لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
في حله وفي السلك للموت في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
فان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
ام بعد ذلك لشداد في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
ولم يترك في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
الذي يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
عجله في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
فقد تم ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
حرة الاصل ومنع المشايخ ولا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
كما في الاصل في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
الحجارة وحلها في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
من قبل الله في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
جماعة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
والصبي في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
التي هي حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
للبايع في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
المطلوبة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
احد الوضوئين في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
والتي هي حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة

طوبى

مينا او حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
التي هي حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
وقد والفاضل في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
بعد الفاعل في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
فان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
ناحرا في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
ولا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع الا ان لا يطلع
الشيء في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
الى الوضوئين في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
الزوم وكذا في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
مع عدم الحيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
او كما هي حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
بعد ذلك في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
الجميع في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
وبنه بعد ذلك في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
ما احسنه في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
بانه استعمل في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
حقيقة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
لويح الحيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة
الحيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة في حيلة

طوبى

الاطلاق هو الشيء باليد وبغيره من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 على الادة الخلق منه وهو ما يكون في غير المقول خاصة وكذا لا يجب اعتبارها في
 عليه من الشيء الا ما في التاليل على اعتبار فيعتبر ثم هذا ومع ذلك برده
 الاية ظاهره لا وجه له القول اصلا وقيل انه في الفاسد نحو ما بينا وله باليد
 كالزلف والذات باليد وهو لا يملك باليد في الحيوان كالبعيد والحيوان في
 وان اخلف في ما في الاول بان يقدح المشتري الى مكان اخر وفي الثاني بان يمشي الى
 مكان اخر وفي المكيل والوزن الكيل والوزن متحققا او متقدحا كان يمشي بها
 مع صدور المشتري بها مثلا على قول مع دفع اليد عنه خرج بهذا القول شيئا في
 وبقرين البيع وانما خرج منه مديا عليه لاجماع الا انه جعل في المقول مطلقا
 هو الشئ خاصة وهو الحق متصفا في الجملة مع اعتضاده كيك بالشيء في المحرك في
 جماعة كالمذهب واليد المقيس يقتوى كثر من مائة اخرى الطائفة كالشديد
 في المعاني فيخرج الكتاب وغيرهم ويصعد العرف ايضا في الجملة كما خرج به جماعة في
 في الجملة بعض المعبرة كالصبي عن الرجل يبيع المبيع قبل ان يقبضه فقال المالك كذا
 وقد فلا ينعقد حتى يكمل او يذنه ان توليد الذي قام عليه والمخر الذي ينعقد
 سنة من جميع الوجوه بالشيء في جعل المشتري مناعا من اخر واجبة غلبة
 في المنازع عنه ولم يقبضه وفا لا يملك الا في المبيع من في المنازع من مال يملك
 فالمن مال صاحب المنازع الذي هو في يده حتى يقبض للمنازع ويخرج من
 يذنه ما في اخر من يذنه في المنازع ضامن تحت حتى يرد ما لا يملك والمنازع
 فيها مضيق الدلالة من حيث ان ظاهره وان البيع قبل القبض لا يجوز حتى
 يكيل او وزن وذلك لا يدل على كون القبض في ذلك ولا يدل على ان القبض في
 اذ يصح جواز الشئ على كل وجه قبل القبض لانه لا يجوز قبله بدون اصله من في المنازع
 انه يعتبر اشتقا للامتنان من البائع الى المشتري في كل المنازع واخرجه من يذنه في
 فليس

في البيع بكونه عبارة عما ذاع ان ظاهره ان يعتبر اشتقا للامتنان من البائع
 ولا فائده مدغمة بظهوره في رفع المبيع وتبعا او كونه ما لا يملك في
 من قبل لاجماع على عدم ارتفاعه الا به فالاجماع ساهد عليه ولعله يرد في ذلك من
 قوله بعد فاعلمه الكيل والوزن هو المقيس لاجماع على تبويب بيع الطعام
 مقبضه ويخرج به عن الثانية وبغيره من جهة واحدة من جهة واحدة
 هو الشيء المكيل والوزن ولا خلاف في ان مكيلا البضغ فيه يذنه ما ورد
 عليه من الاخر من ومنه احوال اخر منها ما اختلف في ثبوتها من انه في المكيل
 نقله وفي ما يعتبر باعتبار خصوص رفع المكيل ووزنه او عده او نقله وفي
 وصغر في اليد استنادا في الكيل والوزن الى المقيس المشتد وفي النقل الى ما من المقيس
 وهو من المظهر الا ان احوال المكيل والوزن قياسا والوزن بين المكيل
 وبغيره متعقب ومنها الاكشاف بالقياس مطلقا بالشيء المكيل والوزن لا يدل في
 والكره ان يبيع قبل القبض والعرف ياباه والاخبار يذنه ومنها ما في قول من
 المبيع ان كان مقبولا في القبض فيه هو النقل والاخذ باليد وان كان مكيلا في
 يقبضه هو ذلك المكيل والوزن والفرق بينه وبين المكيل من وجهين الاكشاف
 في المقول يقبض اليه من دون احتياج الى النقل وفي المكيل والوزن بهما من دون
 احتياج الى الكيل والوزن ولا يكتفي في المنازع من يذنه من ذلك على المشهور ولا يذنه
 من النقل في الاول واحدا من في الثاني فلو قبض باليد منها لم يحصل القبض مطلقا
 كما ترى ياباه ويوجب لصحة القول جملته في قوله ظاهره ان يكون في
 لولا ما في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 قد تناه من المعبرة في هذا القول وترب وان كان المكيل لا يجوز في بعض احوال
 بحيث اعتبر في الكيل والوزن في القبض في الاكشاف الى اعتبار ثانيا لاجل الاكشاف
 بالاخذ باليد او وجهان من طلاق في ثبوت الحكم على الكيل والوزن وقد حصل

الما من هذا في بيعه بغيره من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 على التاليل من الاصل والعمومات في عموم التاليل في المقيس فانه في بيعه من جهة واحدة
 في يذنه ما في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 لا يكتفي بالشيء من يذنه ما في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 في احوالها عن الرجل يبيع المبيع ثم يبيعها بغيره من جهة واحدة من جهة واحدة
 فليس ولا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 مقبضه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 به من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 فلا ينعقد حتى يقبضه الا ان يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 حتى يقبضه ويكامل ومنها في القول في بيع الطعام ثم يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 لا ينعقد حتى يقبضه الا ان يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 عن جعل المشتري بغيره من جهة واحدة من جهة واحدة في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 وجه فقال لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 صاحب له كالمقبض فانه لا يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 اشتد في بيعه من جهة واحدة من جهة واحدة في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 او الفرع وكذلك ان اشتد في بيعه من جهة واحدة من جهة واحدة في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 من حيث على اذلة الا باخذ بالكتبة والصحة ولعله لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 او غيره بتولية وغيره على العائق وطعاما خاصة مطبوخة على الصلوق والمطبخ
 في المذهب وطبخية معينة مديون فيها لاجل الاكشاف انها ما بين ما في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 وهو ما في ثبوت الباس في ثبوت الصلابة لاجل الاكشاف في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 في الكراهة سببا لاجل الخرج من جعل المشتري طعاما ثم يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما

لا ينعقد حتى يكمل او يذنه لا يدل على ان يذنه من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 الظاهر ان ذلك لاجل القبض لا لاجل البيع فلا يذنه من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 قوله فان الكيل لا ينعقد حتى يكمل او يذنه لا يدل على ان يذنه من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 ومقتضى قوله في المكيل والوزن في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 لاجل القبض لا لاجل البيع ومن هنا يظهر الوجه في الاكشاف عنها غفيرا بالاشياء
 في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 المبيع مقبضا من جهة واحدة من جهة واحدة فالأذن الاضمار عليه اما ما في
 ان الله تعالى في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 كان المشتري عالما بالمال لا بالخبر في البيع والبيع ان احتاج الى خبر زمان في
 فيه من البيع المقبض حصلا للزب ولو كان فيه ما لا يبيع الا بعدد وجب اذنه
 على البائع ثم ان الفرق في ذلك كان واجبا الا ان ظاهره عدم ثبوت القبض عليه
 بل هو في المشتري بغيره من جهة واحدة من جهة واحدة في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 مالم يقبض الا من مكيلا ولا موزنا بل خلاف بل عليه لاجماع في بعض النوازل
 وهو الحق متصفا في الجملة الجواز في السئلة الاية عموما في بعض النوازل وفي الباقي
 ويخرج الصبي في احوالها فان لم يكن في كذا وزن فيه وفي الثاني عن قوم اشتد
 برافا اشتد فيه جميعا لم ينعقد حتى يكمل او يذنه في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 الا من عن الرجل يبيع المبيع ثم يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 حتى يكمل او يذنه الا ان يذنه من المبيع في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 في الكراهة في الطعام وفا في المكيل والوزن في قوله من ان لا يكتفي بالشيء بل على القول فائده ولا زيادة الا في ما
 المتأخرين جماعة كالمذهب في الدروس والعهود ولكل طائفة المفضل المتأخرين
 فليس

لا يبيح ان يبيع كذا او ذنا قبل ان يكمل وزنه الا ان يولييه كما اشتره وشاؤا وهو
استثنى من البيع صورة التولية فانه لا يبيح التولية من التامين بالجملة المتعدي
التي هي الاشارة بغير تعيين القول بها من غير ما جرى العادة كما سياتي في قولنا
الذوكون الاشارة بعدم مضمون هذا القول صريح بمقتضى هذه المسئلة ومع ذلك فالقول
بجوده النقص ليس الا بما في حيث اطلق فيها البيع ولم يبين الطعام والتعدي في كلامه الى
مع ذلك فليست التولية في البيع الاطلاق ومع ذلك عندنا في البيع بالاجزاء كانه لا يبيح
بالجملة وهذا من اكبر الشواهد على ان هذا القول صحيح على الكراهة نعم يبق الكلام فيما دل منها على
المنع من حضور الطعام لاعتقادهما بغيره مما عذروا بالاجزاء المحكية الا انها ما بين
صغيرة الا لا بد من بعض لغير الصلابة وثبوتها بالمتقدم الى ما في الاشارة على جملة
من المناقشة ومضمونها انما لا يقول هو الا الجماعة من اعتبار الحجة واستثناء التولية
والاجزاء المحكية هنا وهو ان لم يوجد لها ثبوتها الا هو الا الجماعة القليلة
بالاضافة الى اطلاقها ليس بالجملة على الاطلاق والكل هذه كلك ولكن شبهة القول بالجملة
هنا غير اقوى من شبهة المسئلة السابقة ولا حكم في العبارة بتركها كراهة هنا
وتحت لو باع التولية في البيع من المبيعة ونحوها ما في رواية صحيحة اخرى حاصله
قوله لا يبيح حتى يفتنه الا ان تولى وسيار العبارة في غير هذا الباب وهو كذا
قبل زمانه وما مضى وما مضى في هذا الباب في الفاضل في الخبرين والتشديد الثاني
في ذلك وقوله وبها جابها من الاخبار والمخالف للمناقشة فيه بعد ما عرفت رافضة
وعليه فليست محكية بالتولية ام بغير الوضعية وجمان من لزوم الاشارة في ما خالف
اطلافاً المنع على ما تقدمت الرواية ومن مضمونها الصحيح انما لا يبيح حتى يفتنه
وبعد الاطلافاً واستثناء التولية خاصة مورد الفاتحة لكون العاملة بالوضعية
ناصرة الا ان لا يرد في مضمونها الصحيحة ومع ذلك لا يبيح الا في البيع بالاجزاء
كما اشتره اذ لم يرد في موضع ولو قيل ان في الكيل فادعى بفضائه فان حصل اعتقاد
ومشهور

وهو ان لا يبيح الا في بيع مع ماله خلافاً لاجد وهو يخرج دون ما عاله مما جاء من العمل
بالظاهر من ان صاحب الحق اذا حضر عبثاً في طائفة من ماله فادعى مقداراً مع امكان
الاصل للظاهر باعتبار راضيه هو ان المشتري لما اشترى كان في قوة التعريف في حصول حقه
الكيلا فاذا ادعى بعد ذلك نقضاً فكان من ماله ما لم يجره الاصل ولا في حقه من قبيل
الظهور ولا باحتمال الاعتناء على ما بين العقل والهو وجوب الاعتناء للمشتري بما تامل
منع معارضته للاصل ورجاه عليه بعد تسليمه لولا اجماع ثانياً وكذا دعوى المرافعة
الاصل فانها اقامت الحق مع حضور الاعتراف مقام الاعتراف ممنوعه وان هو لا يبيح
ناسد والفرقة فاذا التزمه من غير الجماعة هذا اذا ادعى الغلط وانما اذا ادعى عدم حصول
الحق فالحكم فيه كما في الصورة الثانية للمشتري بما يقوله وان لم يجره فالحق قوله في
المشتري مع ماله قوله ولا يبيح الا في البيع بالاجزاء عن المعادير وبذلك القول فيقول
بمن صور في المحذور فاذ لم يجره في الموروث والمعدود والمزور وعلم
خالص الاصل في الصورة الاولى ليعين ما في المسئلة السابقة **الراجح** في الاصل الرواية
في غير العقد لا لم يجره عليها العقد كان يبيح بيعك هذا المنع ان جاء زيد بالذات
لأنه في بيع العقد ولو لم يجره اصلاً والثانية لا يبيح معها المبادر ويبيح معها ما كان
سابقاً لم يجره عن كتاب ولا سنة ويدعى ان شرائطه ان لا يبيح في البيع بالاجزاء
في البيع المبيح عن شرائطه وعادله العقد الذي عليه كقصة القوب ونحوها
وغيره من المبيح المعد ما اجمع على ان يبيح كاشترط عدم اشتراط المبيعين
الى المبيعين الكتاب والاصل في البيع بعد اجماع والتسليم في مضمونها
المسئلة عند شرطه في البيع بالاجزاء ولا يجوز في الصحيحين اشتراط شرط
عنا انما افكر في بيعه من اجل ان يبيح في البيع بالاجزاء عليه والمسلمون عند شرطه
في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
المبتدأ ومنها ومن ظاهر الامر بالحق بالفقهاء انما لا يبيح في البيع بالاجزاء

الذي بها مطلقاً بما لا يخلو من شرط لا يبيح في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
الاشراط هو خلافاً لاولها وما هو اقوى وما في الجملة من صحابنا وفي الغيبة
الاشراط اجماع عليه وفيما لا يبيح انما في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
عدم سلامة شرطه ولزم عدم اطلاقه به منسكاً بالاصل وصفه للنقص عن
اقدامه الوجوب ويضعفان بما مضى في الدعوى انما في الكتاب كما ظهر في قولنا
وهو ان شرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
المصيبة هو ان لا يبيح الا في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
ولما ذكره في العقد شرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
في ان اشتراط ما العقد كذا في حقه كجزء من الاجاب في القول وهو باع في الجملة
واللزم واشترط ما سيجريه من مفضل من العقد وقد علم عليه العقد المعلن
على المعلن من وهو مفضل في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
وكيف كان يستفاد من النقص مضافاً الى اجماع انه لا يجوز اشتراط غير السابق مما
مضى عن الكتاب والسنة كان يجره خلافاً لاولها في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
ولكن في الجملة فلا يرد في هذا الباب في الجملة والحكم ما هو كذا في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
فوسط العقد وما يبيح ذلك في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
هو الا في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
عدم اشتراط ماله في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
ان قبل الشرط في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
قديم من شرطه ما كان خلافاً لوسط العقد والمضمون لاني في بيع الامنة
في شرط عدم البيع والبيعة المحجوزة لذلك المسئلة من حيثها بعد التزم ما عداها
بواسطة العقد قبله فلا يستثنى شرائطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
في فاعلها في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء

عن مانع من غير اجماع في بيعه على شرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
عن المفسر في بيعه على شرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
شرطه ان يبيح ذلك في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
باشرطه في بيعه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
لا ذلك مفاد في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
ولزم في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
بأن مانع باقوا في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
او بشرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
قطع الزرع والفرقة قبل ان يبيح في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
اقتناء المشتري في بيعه على شرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
مؤثرة مضافاً الى انما هو المضمون في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
نشرى ودرعا اخر ثم تركه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
وغيره من البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
على وجوب الوفاء بالشرط كما تقدمت في المسئلة في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
مطابقاً للمشتري في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
مؤثرة في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
في ملك طفا لان يقول في بيعه على شرطه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
مالاً لا في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
في بيعه في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء في البيع بالاجزاء
والله اعلم بالصواب

من كتاب اجماع اوسنة لاحصائها كما عرفت في شرط خاصه ليس هو الا من فيها
كيف لا ولا ما ضعه من الامرين بل هو من غير ان يثبت فيه ودعوى اجماع على
منوعه لانها تم على شرط شرط ثنائى يقتضاه كافتدائه الى الاشارة وثانها على
ثلاث اجماع عليها فهي ما بعد الخراف ودعوى اجماع محضه وتمازى ما يظهر
من شرط التمسك بالكتاب فان وفى بالشرط والا غير البايع بين فسخ البيع وامتناع
فان فسخ استره وان انتقل قبل عن ملك المشتري فكذلك يجوز لو مات قبل الفسخ فان
فسخ رجح بغيره يوم القلق على الاصح لانه وقت الاشغال اليه لو كان الواعين
قرا والواضحة لا مضا هل رجح على المشتري بما يقتضيه شرط الواعين من القيمة
فانه يقتضى نقصانا من العنق ام يلزم ما عين منه خاصة ولو كان للقول كما عين منه
وجاءه ايضا القسط نقصانا من العنق ولم يحصل للثاني كما في سائر الشروط لا يوجب
عليها الاثمان ورد بان العنق لا يوضع على القسط بحيث يجعل بعضه مقابل للآخر
اما القسط محسوب على العنق وقد حصل باعتبار مقتضى القيمة فظهر ان ذلك ما ذكر
وطريقه من الشيطان يقوم العبد بدونه ويقوم معه وينظر الشاوش بين العتقين
وينسب الى العتق التي هم مع القسط ويؤخذ من المشتري مضافا الى العنق بمقدار تلك النسبة
منه وكذلك شرط ان لا يبيع المشتري فانه يفيد تخييره بين فسخ العقد للشرط فيه او مضا
ولو اشتراط ان لا يبيع الا بالامه بطال الشرط في المشهورينا ومنهم على منافاة المنفعة
العقد في بطلان بغيره ما من وجها على ان فانه الكتاب والسنة لم ينفوا ما اباها هو
كما ترى فان كان اجماع والا فلا يظهر الصحة كما عن بعض الاحباب تمسكا بمجموع المعية
للمقدم وليس هو محرم الا بالاحكام والتمسك دون فوسط المعاملة وان عم
ما اباهاه يتوسطها فانه لا يخرج من كتاب فقهنا الى الاشارة وعلى المشهور في بطل
الشرط خاصة دون البيع كما عرفت في الاسكافي والقوسى والقاضى والمحل وان زهرة العلوى
مدعىا على اجماع لاصالة الفسخ ولا دليل عليها بلا صالة عدم الاشغال في بطلان البيع
لاشغالنا

الاشغالنا على فسخها فتنفع بالادلة الاية المغضية عنها ليعلم ان شرط البيع وليس شامل
لتمام اتمام الاصل فيكون بالفسخ المنفعة فيه ثنائى على ما قلناه عقابان الشرط لوقوع التراضي
عليه دون غيره فاذا انقضى انقضى مع انية شرط في الفسخ انما وثانها يحصل المانع من الفسخ
بالجملة لما ذكره جماعة من ان الشرط له قسط من العنق فانه قد زيد باعتبار مقتضى
فاذا بطل شرطها ما زاد من العنق ويجوز من حلوله فتنزل الجملة الى الاصل في بطل البيع
ولان لزوم الشرط من غير البيع فلو كان بينه فسخه لزم الفسخ لزم الفسخ وهو
كما ترى ولان عايشا فاشترت بيرة لبطان ففسخها وكون ولا فسخها لولاها
فاجاز الفسخ البيع وبطل الشرط وضعف منه يمنع العنق فاذا اذنى فساد البيع لغيره
وقا لا لاكثر احكامنا كالفاضلين والشهيدين وشا من كتاب غيرهم بل كغيره
محل شرط العمل بالشرط ولا شرط في الامه المتابعة له لا يباع ولا يوهب ولا يهدى
في المستفيض الجواز على التحقيق من شرط فاما ان لا يباع ولا يورث ولا يهب
لا يجوز ذلك غير الميراث فاقا فاورث وكل شرط خالف كتاب الله لم يفسخ
كما في اهلها او باطل كما في الثاني ونحوها خبر ان امرأت الا ان في سندها ضعف
لكنها كالاولين معضلة بالاصل المعقولة المتقدمة لنا من على صحة الشرط
الشر لم يمنع عنها الكتاب والسنة ومنها الشرط في حال الفرض كما مضى الى الاشارة
في هذا الما من كاشف البيان كمنوى جماعة من الشرط والبيع والاول خاصة
كما عرفت ولا وجه لرسوى ما من وضعه فظهر لوجوب اجماع ايضا مشاهدا او موصفا
عنا كونهما جريانا معنا فمفسد المشتري انما رتب الغش والامتناع بالتمام فاقا
للبسوط والقاضى عند وعده لانه العقد وقع على جميع العنق فلا يتبعض
عليه بل يكون لا يخرج رتب الامرين وهو قوله لولا ما في رواية معتبرة لا سيما
في المجاز على بها المفاضة والمحل والتمسك بجماعة من ادعى عليه جماعة الفسخ من ان
ان يفسخ او يفسخ البيع بحصصها من العنق في فسخه في هذا القول الا ما يقال من التعليل

من انه مبدع فاضاها كان لها منة بقطعة من العنق كالواشي الصبر على امرها عذرة افقره
 فبانت لغد وكذا العيب لا مسكر واخذ ارضه فانه لا يخرج عن منافقة وكيف كان
 فاولاها خطا وهذه الرقابة انما كان للبايع وانما يجب ان لا يرضى له البائع ان
 يرضيه منها وفيه في ذلك لا يكون له الحق في التمسك بخلافه الاصل لعدم ثناء العبد
 لذلك وقد ثبت الاشارة الى الرقابة مع المسئلة في احكام الخمار ويجوز ان يبيع
 كذوب وجوان وصبره بكماله او موزونة في ضعفه واداه وان يجمع بين سلفه وبين
 وامارة كان يقول عليك هذا الغوب وثقا راس خطه الى سنة واجريك هذه الدار
 اليه ووزنك انما ثمانية فقال عليك من عندك في ذلك وعينه للأصل العوي
 السليم لعل رضى على ما يرضون من الجهل الذي هو مدغم في ان الجميع يرضون له عذره
 والعوض فيه معلوم بالاشارة الى الجملة وهو كاف في اشفا الغرر والجهل وان كان
 كل منهما مضموم غير معلوم حال العبد ولكن كل واحد مضموم سبعا والآخر اربعة
 اماراة اربعة الموصوب عوض معلوم لا يتقدم لان هذا العبد مضمون بحسب الصورة هو
 عند بطله مضمون لعل بالتدبير اليه ثم ان اخرج الى النقطه فسط العنق عاين البائع
 واجرة المثل من المثل **مس** في العيوب المجوزة للخر وضابها ما كان لا يطلع الخلفه
 الاصلية وهي خلفه اكثر النقص التي يبيع فيه ذلك ذاتا وصفه او فاقضا عنها
 عينا كان الزايد والنقص كالاصح زائدة على النقص او ناقصة عنها اوصف كالنقص
 ولو يوزن بان يشترطه فيجوز مجموعا او يجمع بطل القرض وان يرضى لومها كالمثل والاصل
 في هذا النقص بطله لا تفاؤ على غير الظاهر من العرف بذلك مضى الى النقص كما
 كان فاصل الخلفه فزاد او نقص فهو عيب وهذا يجمع مع ذلك كون الزايدة والنقص
 موجبين لنفسه الما ليدل الامتثال من خلاف النقص والاشارة على ان النقص عيب
 مع انها به زيادة الما ليدل وكذا علم الشرع على الوكيل والعانة كايده على بعض
 المعبر في الجبر مضمون سنده بطل النقص ومن وجوب الاقتصار فيما خالف الاصل
 على

على التيقن مع ذلك في حقيقته مثله لك عيبا فاما ذلك فلا خلاف ان النقص على قدر
 الدخول بها فالدليل فيها على عدم موجود وهو حكم فيها بالادب والاشارة الى ان
 النقص العيب في الغالب والاشارة على ما مر مع ما ظهر من هذا الخبر فيفصح بضره
 والاطلاق العبد يقتضيه السكوت من العيوب في العوضين فلو ظهر عيب في البيع سابق على
 العقد فغير المشتري بين الذي تاسد راد العنق ولا مضى مع اخذ الارض وهذا هو البائع
 من اقسام الخمار الطوي ذكره معضلا سابقا للاصل منه بعد خبره في الغرر والاشارة الى النقص
 والحق في العينة الضوق العينة في الاشارة الى الجهل منها الاشارة في اصل الصحيح بحيل في
 الرجل في الغرر والحب والامتناع في عدمه عيبا قال ان كان العيب بائنا بغير رده
 على صاحبه واخذ العنق وان كان قد قطع او خبط او صبغ رجع بفصل العيب
 وليس فيه كالمبا في ذكر الا مضى مع الارشاد في ظاهرها الرضا خاصة ولا في الاجماع ولو في
 الجملة كاف في العينة مضى في الاشارة ان يجمع في السكوت عيب وعلم ان
 فالحق اليه الاشارة وان شاعرا مد عليه باليمين ان العيب فالحق كون هبة او
 كاسخ به بغير لاحظه ولا يبره للبائع في هذه الصورة وان كان لا تخار او انشكت
 كالموجز العنق معبدا استنادا في الاصل والاضطرار العيب الموصوف الخمار بعينه
 وفي الثاني يبيع ما من خبره في الغرر وفيه عيبا او فاقضا بالبرائة من العيب
 مطر ولو لم يكن ان يقول عليك هذا كل عيب على الاستدلال في رضى عليه والعينة لهما
 لان الذبي لا يباع لهما وكل عيب في ذنبه الخمار يات ولها بيعها على شرط الذبي
 من كل عيب في ذنب لهما ما شرطاه لهما من قول المؤمنين عذرهم وطهر ولا طلاق
 المتبرع فاصلها انما جعل اشدي شيئا من عيب وعوارضه بنية المبرع ولم يسم
 له فاعذر فيه بعد ما مضى شيئا من ذلك العيب وبذلك العوارضه مضى عليه البيع
 ويرد عليه بعد ما مضى من ذلك الما والعيب من ذلك لو لم يكن يرضى
 سنده بموجب بكرة الاستدلال بغيره لكانت بوابه فضالة الجمع على تصحيح

الأمية وفي النسبة قولان استعملهما واشهرهما بين المتأخرين بل عظمى ذلك بل العلم
عليه عائلته المحزون مع الكراهة في الملبوسات والمخيلة. وابن خلدون يرى زهرة متدا
على الكراهة اجماع الملة فنفذ استنادا في القول الاصل بالجمومات والمبوسات المشعشع
اذا اختلف الجسد في بعض اركان شتم العضد بعد الشعر بغير كثير من المغيرة اللام
عليه مظلونا في بعض الكراهية اصداء الصبح بوجه قنوز ببقعة زينة وبغيره بغير
بغيره زينة ولكن صاع من خطه بصاعين من ثمن وضاع من تزيينها عيون من ثمن
وقاينها اللؤلؤ في الطحاح والمزج والذهب فقال لا يصح شئ منها اثنان بواحدة
ان تصير الى رفع آخرها فاذ صير فلا يباس. اثنان بواحدة ولكن من ذلك فهو صا
فأثركا يصح كقنوز كمال ويجوز ان فلا يصح مثلان مثلا اذا كان من جنس واحد
ملا فلا بأس في الملبوسات والمخيلة ولا يلزم والفاوض منعوا عنها الحديث المشعشع
اما الزينة والنسبة والصحيح ما كان من طعام مختلف او متعارف او متغير في الخشب فلا بأس
ببعضه بمثلها بل يد فاما نظمه فانه لا يصح بخمسة خزان افراس في سندها
كأول ضعف من وجوه وكذا في ولائها كما يصح قصور بعد حرامه والظهور
في الطلب بل لو لم تكن بلا شعر ولا لالة على الكراهة ساطعة اللون كما هو المشعشع وتزيد
الحجة على الحديث الاول في جادة عرا حرم مائة المثلث من حيث الالالة على
الربا في النسبة ولا خلاف في الطاعة وعلى تقديره فليس الربا في عطوف في الزينة بل
بغير ابطاء المغيرة ومن علمها عند علماء ما كان في الخياط والمخبره منه حرمه الصبيحة
المنقطة هذه احوال وردة كالزينة الاثنت الاخرى مودعة النسبة تكون
المنع من لباس العار كما يلوح على النسبة ويجوز ان يصير إلى سكا في اليد والثالث في النسبة
الثانية من احوال المنع المذكورة سيما مع تحريم بعضها وتيرة احوال دلالة في الصلاة
على الحرمة. اما من حيث الصبيحة كما اذاع بعض الشايع الاكلية او من حيث غلبتها
به ويلفظ الكراهة على الحرمة فاما حديث الربا بالنسبة ونحوه في بعضها الانسان

مع التأكيد بقنوعهم فنقدم من غفلة الملاحظة إلا أن المسفد منها ليس هو المنع
خصه في القياد البعيدة لا الحاصلة بغير التنبه وبحواهم إلى أن كانت الحقيقة ^{بغير}
بالخروج منها لأوجه لمطعمه كانت وكما أنه إلا أن المصلحة لا الأغنياء على
للمسحوق من منزله بعيد كما ذكرنا إذا كانت لأجسام المسحوقين وليس من مضاد فلو
كانت أغنياء وملفقا منها المصلحة الحكم بينهما بالمنع عن البسبب فلا دخل لمصلحة
وبجوابها إلى الثاني فكذلك إجماعا كما في الغنية وكذا في الانقضاء وقصد والمصلحة في
من كبر الجاهل لا بد أن سألنا وفيه فلو لم يجز ما لم يطلغا مضافا إلى العلم من
الأول الملاحظة والمصلحة بين واحد في الأمان اختلاف غيره فلا يجوز جمع
أحداهما بالأخر مضافا لثبوت مكان أو غنى على أمثلة الأولى وقفا للصدق و
التي هي والمصلحة على ما بين حصة والمفاد في الزمة مدعيها هو الخطي لإجماع
عليه وهو الحق مضافا إلى التماثل المستفيض وغيره من الجزئية المفضضة في الجواب
عاصم للمعارضه بالثمة الغنية القديمة والمشاورة التي كانت تكون إجماعا
بالأصل إلا إجماع في الحقيقة وهو ما بين صحة الحكم كما في الحقيقة كالتصالح
منها على الجزئية والمصلحة لا يحد الأسبق المصلحة إلا ما حد اثنين بل بعد فالإمتناع
صلها واحد ومنها الاصلح لأن التماثل من الخطأ ومنها لا يجوز أن مثلا يمتنع
إذا التزم من الخطأ وبحواهم في باقي الموضوعات التي لم يلزم إجماعا من أن اذرع عما
أثرت لنفسك وماهية بل يقتضيه من الخطأ تنصير على مقتضى وحشي
على أخرى فقال آدم من يجوز أن لا يرضى بغيره لم يقبل المآثم فكذلك إن جاء
خطأ وكان عن حشوي جله غير لظاهرة في الحكم خاصة ولكن ذلك على الخطأ
في الحقيقة بغيره الفاعل المنفق عليها فتوى ورواية أنه لا بد لإجماع إجماعا
الغنية مضافا إلى الروايات السابقة وهي منقضة منها الصحيح الخطأ في
للمسار إلى إزاد واحد منها على الآخر خلافا للاسكان والعمل والمصلحة

مضافا الى السطح بالكلية وبفوق المعبر الخيصة وهو بالفظ والارسل الى هذه
وما من اولاد وبهم ما حكموا وزن فاضل فليس لعبد فضلا على عبد
بكل اوزن فابعد فاذا اخلف اصل ما ياكل فلا يوسع اثنان وليد وبكر
سنة الا ان قال وما كان اصل ولدا كان ياكل والوزن يخرج منه شيئا لياكل
فلا يوزن فلا يوسع يلد وبكره سنة وذلك كالقطر والكنان فاضله
يوزن وغيره يوزن وفيما به لا توزن فليس القطر فضلا على القطر واصلا وليد
فلا يصح الا مثلا مثلا ما منع منه الثياب صلح ما يلد والثياب بلا الثياب
بالثياب لمحمد وبما حفظنا فلما لم يندمج وجه الفرح فلما نشأ الفرح
بعض الاجل على الاصحاب فما ذكره من الفاعلة الكلية من حيث عدم انحصارها
على الثواني من حيث ان لا يصدق على كل خاص وان له حقيقة واحدة وهذا
يرطف احلان لا ياكل احد هما لا يحنث باكل الاخر فيحصل ان يكونا حفيذين
يسمح احدهما بالآخر يكون ذلك ويمكن النظر الى هذه مع عدم كثر في ثيابها
المتخالفات ويمكن ان يثا ان الضابط احلا من اما الانفاذ في الحقيقة او
الانفاذ في الاسم وهذا الاول ولم يحقق الثاني وبه فاصل ذلك ان كان
الاشك في ذلك من يحمل المشروط انفاذ في الواقعين الربويين هل هو حقيقة
الاصلية فاضلة ولو اختلف اسم افرادها او لانه من الانفاذ في الاسم بناء
على مدار وزن الاحكام ملابها في حمله على الواسع بالضرورة ولا وجه له
عبدا معان النظر فيها فانه من الأدلة الدالة على ارادة الحق الاول لا يشبهه
ويكون هو المشبهة للسنة من قاعدة دوران الحكم الاحكام مدار الاسم
كامله هو في السنة السابقة بذلك المصنوع المجازية هناك مقتضى الالة المصنوعة
ولذا ان حمل الأمر على ارادة الحق الثاني وليس السنة الثانية فوافق الاصحاب
في السنة مرة في حمله من موارد اجماع المطاوعة فلا وجه لاجتماعه

القائل الإعراب والفتح لازمة العاصية سهوا الذهب والوقوع والوقت بالذهب
 والرب بالشعر والشعر بالرب في غير ما يرد في القائل تدخلف وفي الدلالة انفسوا
 حسن ولا اوله المتقدمة ولا مديانك جنين وفي غير القام كان في في النجالات
 ناعا مع فعلها معناه اجماعا ولا في انفا لثما حقيقة كما يسفاد من الانذار
 المتقدمة فان الاحكام الزمنية تابعة للاسماى القولية والاعتراف دون الحقائق
 الشرائعية وانما تمنع القام عن هذه القاعدة تعالى لنا السجدة المعصومية
 المحمدا بحصولها وبما فيها فالترتيب معاراة للحقيقة النفس الامرية والايحوى القدرى
 العزيمه بالضرورة وكذلك يكون عنها كاستوى والديمق والمجرب والمهرية ونحوها
 حتى ولقد اجماعا على كونه وهو الحق المؤدية لعدم الخلاف بين الماتفة في
 ان ثمة الفاعل بالانواع وما يعملها كما ليس ونحوه من واحد في الربا بالاداء
 دهما بالامر متفاضلا لا نفلا ولا نسبة وكذلك امر الكرم وما يكون منه
 كالليس والعصر والنجح ونحوها حتى باعد لا يجر فيه ما ذكره مضافا الى العيشة
 المستفضة منها الصالحات في الحظوة بالديمق كما في اقسامها والوقوع والسوق بالثمن
 كما في الثاني بزيادة ما في اول البصر والربا بالترتيب كما في ثالث مقامه بمنزلة الاسماء
 في الخبر المجرب تصور سنده بالثمة ويجوز ان محبوب الذم ما عجب على غير ما عجب
 عنه العصابة ما ترى في التمر والبسر اعم مثلا بمنزلة الاسماء في ثلث فالنحج البصر
 مثلا بمنزلة الاسماء وهي وان اخفف يجوز دحضه في الآلة اينا والحد الحظوة
 مع النية المتقدمة ظاهرة في العقوبة وتأسيس واعية الاحصاء في الفا عاة الكلية
 وهي انما ذكر في معارضة نظرا الى تعليلها مع محققها واسفا ضمتها كما مضى المنع
 عن المناضلة فيها بما اصل الشعر من الحظوة الغلة على كل فرع من حكم اصله
 من حرم المناضلة فان الناحية المنصورة يتقيد بها الزما عا مودها في ١٥
 به بالاضافة على انظر الى المصنف الماتفة كما حقق مستقصا والكتب الاصولية

من هذه الحقيقة فكذلك الحقيقة الاخرى التي ذكرها انهم من قوله انه لا شك ان المخطئ
 اذا حلت دينا في يد وهو موقوف على صحة حجة لم يسلّم المقدمة ونظما
 الوجه المذكور فيها على قواعدهم يحتاج الى التامل فلا ينبغي حجة مع احدهما بالآخر
 مساويا لغيره لانه كما في الياس من جنس اخر خطا مثل الخطب بالترتيب
 بالترتيب فلا ينبغي النظر الى مثل هذه التباد في وقت آخر بقدر بل وتغيير
 مع انه معتد عليهم في الخطب والقرن وذلك لا يخفى هذه الزيادة انما افادته
 ودعاية ولعل الوجه فيه ما استدل به الى الاستحالة التي ذكره في الصحيحين المشار
 اليها في كلامه فان فيه ما تقول في البر بالسوق فقال مثلا بمن لا يابى في ذلك
 اليه يكون له ربع فيه فضلا لا يسلم مؤنة فلب بل قال هذا فضلا وما صله
 ان اغتافا الى زيادة انما هو لا يمتنع في العلم وليس مع الخطب بالترتيب الياس
 على تقدير بلوغه عن مثله بالبدنية اذ لا مؤنة في غير الخطب وهو فرق واضح بينهما
 لا يتوهمه من قبل المناقشة اصلها ولا يحل لا يقع لامتناع هذه المناقشات
 فيما استدلوا به للعترة وانفتحت على كل الطائفة وتعددت فيه
 الاجماع الحكيمة والحق كالابان ناجة للحيون والاختلاف في العلم اخصان
 والمفرد وكذا بينهما جنس يشتمون العلم بها والبقرة بما موسى ولبينها جنس وكذا
 العرب والنجاني ولينها جنس وهكذا بل اختلاف بل في الغيبة وهي كونه
 عليه وهو حجة مضافا الى العرب والفتنة فيها عدلتا في مولاه هذا وفي حجت
 الزكاة لا يمكن المناقشة في هذا فتدبره لغاير من غيرها وان كانت الغيبة
 كما حكى عنه بغير وجه فعدم نفاذ الوشاي لا هذا ان ظاهرا صاحب
 وفي الغيبة ذكره وعندها الاجماع عليه وبما قد مر من الزيادة الكلية
 الوجه فيما ذكره من ان ما استخرج من القرآن حجتا واحدة كالحديث والكتاب
 والكتاب واليدين والسنن والجماع فلا يجوز بيع احدهما بالآخر بالفاصل
 ملاعاد

والله اعلم بالصواب

مع اتحاد جنس الحيوان وعليه بالخصوص الاجماع في الغيبة وكذا الادها ان تتبع ما
 استخرج منه من العلم مخالف لدين البقر فيكون بيع احدهما بالآخر مع الفاضل
 بالقدرة والنية لكن في الأخير مع الكراهة كما مر في الاشارة وكذا انما يتبع اصوله لخل
 الترخا في العلم والعصب والظهور عندهم اجناس كالحمام كذا في الجناح على قول وقيل لا يخفى
 من افادته باسم فهو جنس مغاير وما اكمل ولا وزن ولا عذرية فليس بوجه كالتقوى
 بالتقوى والعبدية بالعبدية فلا يمنع من المناقشة في هذا الجاع كما حكى في وعونه من
 كتب الجماعة وهو حجة مضافا الى الاصل والعمومات السليمة عن المعارض سوى الملاحا
 الكتاب والسنة بوجه الزيادة وحجت باقية على ظاهرها من جهة مطلق الزيادة بل
 هي عقيدة ولو في الجمل بالجماع الطائفة والمعتد بالقدرة بين فائدة بلغة الايسة
 المتفق عليها في الصورة المفروضة وفي النسخة خلاف وبشبهة والاشبه فيها عند
 المناظرين الجواز مع الكراهة وفاما للصديقين والبسوط والحق في ظاهر الغيبة بل من
 كونه الاجماع عليه استنادا الى اول الامر باطلاق تلك المعية وهي مستفيدة فيها
 مضافا الى ما مضى في صدر الفصلين المذكورين الثاني تأنيها للباس وتجلد من
 المتقدم من البسطة والبسطين والنوب بالتقوى والقرن بالقرن والعقود بالقرن
 المستفيدة منها الموقوف لاياس والتقوى والتجديد لاجلها الموقوف عن
 الدابة والتأنيق والبسطة والبسطين فالاياس ما لم يكن كيدا او زنا وبوجهما القوي
 ومزيد وقدر لوانه وجلا باع نوبا بتقوى او حياءا بتقوى من ان جنس يكون لا
 ذلك هو الا يراى مع اعتقاد اساسها واسفاسنها واعتقادها بها الصفة
 العظيمة المناقشة التي كادت تكون اجماعا على العلم بالاجماع في الحقيقة مضافا الى اجماع
 كونه ما بين ظاهره بحسب الاطلاق وبه حجة بتجديد جبريل في المائدة والتأنيق
 ومع ذلك فما علمنا عليه اكن العامر بل اعانهم كساي في الاشارة وعقود
 بفحوى كذا في المشقة المذكورة على اربع احد اليوبيين بالامر وطولونية مع

والله اعلم بالصواب



الاختلاف في الجنسية وعليه لاسد لا لفاضل في انك هاجد بيت اذا اختلف
 الجنسان فيصير كيف شئت ولا نال ربط له ولا مدلية الا على تقدير بيعه بغير البيع
 فخر العبد بالتقوى ولا شأ عنه القوي والراية اخصا صها بالمعنيين خاصة بل يخ
 بعض الصحاح الاية في الياس مع الاختلاف في الجنسية وكيف كان فلا يخفى ان كراهة
 فلا نال جماعا كذا لا سكا في الخلق والعبد والنجاني والفتاوية لا يباى مع مؤنتها
 العامة كما ذكر جماعة واستبر بعضهما كساي في الاشارة ليست مزية في البيع بل ولا
 ظاهرة لا فاما ما بين مشقة لاياس معقوما كما يحسب في خدما العبد بالعبد والعبد
 بالعبد والادام فالاياس بالحيوان كل يابى بد فذلك في البيع بالبيوع والادام بالادام
 يابى لا يابى به ومعه بلغة كراهة كساي عن النبيين بالتقوى المرفق
 والبيع بالبيوع والادام بالادام فذلك في ذلك علمه نفي بكونه ان يختلف
 الصفات ويكمن الياس والكره اعلم من الحرمة ومع ذلك السكون عن الغيبة
 في الاكس لعله الغيبة وبه يشتر بعض العترة كالتحجج على العبد بالبيوع يابى بد وسبحة
 لا يابى به بل خط على النسخة وفي الغيبة بعد فذلك في ذلك السكون بغيره ولا يابى
 فذلك في النسخة وهذه الزيادة نفق وروايت على شذوذه ومور النسخة كالتس
 والقرن على النسخة فلا يتبع هذا كونه من الصدق كونه من اهل الاطلاق بخبرة
 من اهل العامة موعا حكاية بغيره بالبدنية مياما بعدان واقعة فيها من المناظرين
 جماعة والذات الاطلاق لاشامل لصورة البيع فقدمه وكذا الظاهر جدا وقواتنا
 الى البشعة الثانية من الخراف في المسئلة سها من هؤلاء الجماعة الذين هم عظماء
 الاثارة واهل الادب من ضعف الدلالة ولا يثبتون المسألة فاختاروا الى ما يابى
 على كونه مطلق الياس والكره وفي الصلوة كما مضى في الاشارة وما نسا
 به لذكر هذه في الحقيقة الثالثة من حيث نسبها الى العترة بعد ملاحظة
 كثير من العترة في الدلالة على انه ما كان يركب الاصل والعمومات والظاهر

المعيرة

المعيرة لا تبلغ قوة المعارضة لمثل هذه الحقيقة الشرعية ولو با فضيلة المعصية بغيرها
 من الصحيحين الظاهر في الدلالة بمجموعة ما لا يشاره مع اهل الكون المتبع فيها
 عن النسخة لاجلها من حيث هي كما في العرب لاس حيث لا يابى فلا معارضة بينها
 وبين ما دل على تلك المعيرة على حصر الزباني المكي والوزن من فذلك في النسخة
 المناقشة المؤدية لاجماع التذكرة ومخالفات العامة والقوي المتفردة فكان المصير
 الى هذا القول لا يخفى عن قوة ولعل ما ذكرنا به احاطة بالغبية وهو في غاية الجورة
 وفيه شذوذا في المعيرة ومخبرم الفاضل مع الجاهل من فذلك في النسخة
 يتأمن من اطلاق الكتاب والسنة بوجه الزيادة وهي اللغة مطلقا لزيادة القوي
 المتفردة المناقشة مع بيع العبد بالعبد والتقوى بالتقوى ومما مر في الجواب عنها
 والمعارضة لها ما هو قوي عنهما من اهل العلم والعمومات والجماعات الحكيمة الايسة
 والمستفيدة منها زيادة على ما مر في الياس بجارضة المشاع ما لم يكن كيدا
 او زنا والتقوى الى الياس الذي لا يركب هو ما يابى لا يوزن وصريح الخبر المرفق
 وقطعه بالعمل والمواظفة للمرفق وما عدا ذلك لم يركب لم يوزن فالياس بديان
 بواحد يابى ويكره حية ولا مكا فذلك في من دله للنسخة هذه بالضرورة سيما
 اخبارها عن جماعة عن من ظاهره ان موافقها تأنيق الذي في العترة يابى
 ولذا فرضاها الاحباب مسئلة اخرى في المسئلة وان ظهر من جماعه كساي في النسخة
 اتحادها وليس كذلك قطعنا مع اهلها منها بل كذا ما مضى في المناقشة بغيره
 يقولون والمفرد وكيف كان اشبهه في خلاف هذا واستمره بل من والادام
 بجميع اليمان الاجماع عليه الاشارة الى ما مضى من اهل المحدثين بالامر في النسخة
 والاختلاف مطلقا في القلبي والصادقين والفاصل وكما في المناقشة
 للعبد والاسكا في الدليلي ولويس سفي في بلد كيدا او فذلك في النسخة
 فلكل بلد دون اصله حكم نفسه من الياس بيع باحدها وعدمها بيع

على ابدية الله من قسط الكرامة فيها ظاهره من غير ما تقدم اليه الاشارة غير ان في ذلك
 للعبارة بانه الامير لا يكره المحلل كما في بعض الاطراف كما في بعض وصفه في الآية
 المنع من مطلق المعاد ولا يملك عبا في جماعة الحكمة فانها في بيع خاصة وارجح
 كما بينهما الى الامر من اجل اوله على الحاملة الغالبة وهي البيعة خاصة دون نحو
 الصلوات رتبة بالاعراف بالضرورة والثانية على ابدية الله في البيع خاصة دون نحو
 ان مقتضى الاصل لزوم الاقتصار في المخالفات على القيد المتحقق من غير
 القنوي والنتيجه هو الاقتصار بصورة البيع ولكن هذا اذا كان الحيوان حيا والى
 فانهم لم يعموا على حرة الوفاة على حقيقة في المذبح بوجود شرطه حيا في
 وقد تخلص الوفاة ان يدعى ابدال بوبين بالامر من غير ان يصدق بان يجعل
 مع انما فيهما او معهما ان اشبهت فاقصها من غير حجة انما في
 فتكون النتيجة في هذا ان زيادة مثل بيع درهم ومدين ثم مدين منه او
 درهمين واملد ودرهم بالانقلا بين الطائفة بل عليه الاجماع في وقت الغيبة
 ولك وكذا وغيرهما من كتب الجماعة وهو المحجج مضافا الى اهل البيت والعمومات وانما
 ادلة الحجة بحكم التنازل والسياق في غير موضع المسئلة ومع ذلك المعتبرة فيها
 الصحيح وغيره به مستفظة بل ان يكون متواترة منها زيادة على ما في اليه
 الاشارة في حجة الهرة في بيع السبوت المحلاة بالذهب والفضة المقتضية
 منها الصلوات فاصحابها لم يستعملوا درهم دينارا بل درهم فقالوا لا بأس بذلك
 ان لم يكن اجماعهم على اهل المدينة متى كان يقول هذا فيقولون انما هذا غير
 لوجار دينارا بل يعطى الف درهم ولو كانا درهم يعطى الف درهم وكان
 يقولون نعم الشيء العزير من الحرام المحلل وفي التنازل لا بأس بالدرهم ودرهم
 بالف درهم ودينارا واذل فيهما دينارا او فلا اكثر فلا بأس به والخبرين
 الدرهم بالدرهم وعن فضلهما بينهما انما كان بينهما خمس او ذهب فلا بأس

فلا نقولها

واطلاقة الكلام اكثر الاصحاب يقتضون اطلاق الحوز ولوم عدم قصد صرف كل واحد
 فيه صرح في في سنة لا يشترط القيمة ان تكون ذات وقع مما بل ان زيادة حصول
 العاقبة عند الظاهريه وتوزيع العن عليها ما عتبا القيمة على بعض الوجوه غير
 فاحص لحصوله بالانقضاء بالامانة والقيمة في ثباتها واقع على المجموع بالجموع
 فالنقطة عن حصة ولا مقتضى ليرجع لوجوبه بسبب وجوبه كالوفاة الدرهم المعين
 من النقض او غيره مستحقا وكان في هذا بل في زيادة الغيبة الى اهل البيت
 درهمها معينا ومدينين ودرهمين ونقطة المدين في ثباته لان البيع من اصد
 بناء على لزوم النقض في الجنس الواحد والامانة في الجملة لثالث خاصة بنا
 علان كالا في حجب قد قيل في هذا فاذ ابطال ما قبله فما حصة الصحة
 والنقطة على وجه لا يلزم منه انما بنا علان انما للمبيع كقولنا باجره العن
 على طريق الشجع ان يقع النقطة على وجه يلزم معالجته ورواية للصحة
 عن الصادق انما احاطا لاثبوتها لاجل جودها الاخر بنا على استحباب الصحة وعدم
 وضوح ما استعمل فيها من ان مقتضى النقطة مقابلة كل من حجب في ما
 على النسبة الى ما لا يقدري وجود دليل على عدم صرف حجب في ما لا يقدري وجود
 لا صحيح ما عرف من اطلاق النقض واكثر الفتاوى وصرح بعضها في الصحيحين وروى
 انما في هذا القيد بالصدق لولا ان التنازل في الصحة ولا اشارة الى انما في
 بان بيع احدهما سلفا لصاحب حجب غيرها وينبغي الاشارة الى انما في النقطة
 اعتبارا للمساواة وكلاهما هو به سلفته ثم هي محبة لغيره وتبارة ما يتبعها
 ووجهه في زيادة ولكن من غير شرط في الكون في الشرح في زيادة في الوضوح للصحة
 ولا يصدق في ذلك كون هذه الامور غير مقبولة بالذات والعقودا بعد
 للصدق لان القصد في العقد صحيح وغاية صحيحة كانه في الصحة ولا يشترط فيه
 قصد جميع الغايات بل رتبة عليه فان من اراد شره داره مثلا ليجوزها وتكيب

بها فان ذلك كاف في الصحة وان كان له غايات اخرى من هذه والظاهر في هذا المقادير
 كالسنة وغيره فلهذا في بعض النسخ ما يدل على عدم الجيلة على غير ذلك منها زيادة
 على ما من الصحيح عن رجل يدين اعينه لئلا يكون له عليه مال قبل ذلك في طلب
 من مال لا يدين على الفدين عليه فيستقيم ان يدين مالا او بغيره ولو لم يدين
 مانده درهم بالف درهم فقول لا يملك هذه التلوية بالف درهم علان انما
 بشئها وبما يملك كذا وكذا سلفا لال لا بأس في الموقوف يكون في على التلوية درهم
 فيقول الخريف بها وانما ارجح ما يبعد حجة نفوق على بالف درهم بشرطه في
 درهم او قال بعشرين الف درهم بالمال فاللا بأس **ومن هذا الباب**
 الكلام في النقض وهو لغة الصوت وشراها بين الايمان والحق والذهب والفضة
 مط مسكونا كانا ام لا يتبع الاطلاق للنقض القنوي بالاثبات انما في النقض
 لما يثبت عليه من الصوت عند نقضها في البيع والشراء وسمى الجحدان بالاثبات
 لوقوعها عوضا عن ثانيا ومقتضىها بالاعراض غالبا بل عن الوند في
 عن شيخ الاسلام في الحق انما في مط وان اقترنت الباء بغيرها حتى لو باع دينارا
 بدينار ثبت النقصا للبايع مديا على ذلك الاتفاق وليست بادية في حجة في
 علما انما في مطلق البيع والربا التناقص في المجلس لادب الا عن مجلس العقد
 كما ياق ولذا عبر بالثاني في النقض وبطل توافقا فاصلة على الاظهر لا يستعمل
 بالعد عليه عامة من يتناقص على من شاق في وقت الغيبة والمركب ولك وغيره
 الاجماع عليه مضافا الى ان ظاهره في الباقي وهو محجة مضافا الى انما في النقض
 وغيره من المعتبرة في حق الصحة اذ اشترت ذهابا وفضة بذهب فلا نقض في حق
 ثابته وان في حيا طائفة في معه وفيه لا يشاع وجعل فضة بذهب الذي يبد
 ولا يشاع ذهابا بفضة الا لا يبد وفيه عن الرجل يشتري من الرجل درهمين
 وينفذها ويحبب عنها ثم اكرم هود فيا اكرم يقول ان رسل غلامك معي على عليه

الغنائز

الدينان فقال ما احب ان يقره حتى لا يجد للفقير نقض لافا في دار فاحصا وانما
 قربة بعضها من بعض وهذا انما في علم هذا الا فرغ من ذهابها انما في حيا طائفة
 الف درهم الذي يدين ولسان يكون هو الذي يبايعه ويدفع اليه الورق ويقتصر منه
 الذي تاجر حيث يدفع اليه الورق فيخرج من القبول ببيع الذهب بالفضة مثلا
 بمثلين فاللا بأس به بل يبد والمناقشة مقصورة سنة فلهذا انما في حيا طائفة
 بعد الدلالة على البطلان بل غايتها بشئها لئلا يفسد مع عدم النقض وهو كذا
 اعني ان البطلان وغايتها لئلا يفسد مع عدم النقض وهو كذا
 وجوبه شرا ولم يقولوا له انما في شئهم كالفاضلة في وقت حجة الملقا
 الوجوب عليه مع احاطا الكلام في الشرطي دون الشرعي ومع ذلك فالوجوب غايتها
 الا انما في حيا طائفة لا يطلان المعاملة بنا على الاظهر الا في شئهم من الطائفة من حيا طائفة
 اضمنا الحق للصادق بالعبارة مدقوقة باجتماع الجميع على الاطلاق في وقت حجة الملقا
 المحكية معهما اتمية وامارة على صحة السند وبان الدلالة مع ان حيا طائفة
 والنقض على حقيقتها غير ممكن بنا على تبادلا لسانا منها وروى الوجوب والحجة
 في امثال موارد الامانة للرؤية ولعل الدلالة بالاجوب في الشرط ونه في حيا طائفة
 الطائفة بعبارة كالمعلمة جامعة ولا وجه للامانة في النظرية بموجبه من حيا طائفة
 الطائفة سوى بطلان المعاملة مع عدم النقض في وقت الملقا فلهذا مع ان كل من
 وجوب النقض وضع من دور في الباطن مع عدم حصوله ولكن فاك
 بالصحة من دونه فيجب النقض لغيره لاشرا والشرط وكيف كان فلا ريب في حيا طائفة
 خلافا للحجة في الصدق خاصة فلا يشترط الشرط المتنازل الى الاشارة للمستفظة
 منها الموقوف عن التحويل الى ان يلفد فانما في حيا طائفة درهمها الى حيا طائفة
 لا بأس به وهو انما في حيا طائفة ان يشترط في ثابته بالنسبة فانما في حيا طائفة
 وغيره في الزاد والبيع سواء وهو مع نصف اكثرها ونقصو سندا بانها مفعلة

المتكافؤ ما يفرق من وجوه شتى فظهر ما ذكرناه في الشرح في الكتابين وغيره
مستوفى جلدان ما عدا التفتيش على اذنه بعينه لعدم بلوغ هذا المبلغ المتكافؤ
المستوفى الرتبة والاعتبارية ثم مستوفى الاصل والعمومات واحضار ما يثبت ذلك
من التفتيش على البيع خاصة عدمه مما عدا من مطلقا له ومنه وليس كما ينبغي
الجماعة وقد كانا ضلانا والتمسك ان لا يوظف البيع في هذه المقتضى حتى فيما
ضيق ويطرأ اليها في وقتها معا في اجازة ما يصح فيه وضيقا لا يمكن من احدهما
تضييق في اواخر التفتيش ولو كان فاجرة بتدبيرها فلا يخارجهما ولو احشبه احدهما
سقط خياره وهو كذا استنادا في الاصل والعمومات وجودا للشرط الصحيح
بيع المرفق فيه وفي الثاني المرفق فيه الموجب لغناؤه وفي الثالث التي يتوقف
الذي هو موجب وموجب الغناؤه عند الجماعة وساعدته تقنية نفق المرفق
مفوض وولاية وفي البيع بتسمية الاستناد الذي للموجب للغير فيكون
بالشرط فاد ما عليه فلا موجب لخياره مع انقضاء الاصل والعمومات عدمه
واما ما رتبنا في كل واحد في الاصل في البيع بطلان من بطلان بطلان
ان يخلو بصفه ورفا او بغيره بصفه حتى في بعد ضيقه منه وفي
او بغيره انما احب ان اولك غناؤه اخذ جميعا فلا فسخه فليس يصح المنع الدلالة
على البيع ولا واحدا لا يفرقه على تقدير الصحة للمجموع ولا كلام فيه
ثانيا ولو كان في المجلس مصطحيين لم يطل العقد فلا خلاف في الاصل والعمومات
وعدم اسفاده متى من اجزاء الاصل على التفتيش بطلان بالادان كما
في خيار المجلس لا المجلس في بعض النسخ المستفاد لا لثارة حتى ما اخذ منه وان
نرى ما نيلنا في معه ولو كان احدهما صاحبا او اجنبيا في التفتيش فثبنا بطلان
بطلان العقد عدم الشرط وهو التفتيش بطلان ثانيا في المعاد من وبر وقع التفتيش
في بعض النسخ المستفاد منه هذا اذا اوكفه في التفتيش دون التفتيش ولو كان بطلان

خامسة

خاصة اذ مع التفتيش المعتمد في الكيلين وقع مع العقد دون المالك والخاصة
ان التفتيش التفتيش بطلان التفتيش سواء كانا الكيلين او الكيلين ولو استمر
منه دراهم بدنا في اذنه بعينه ثم استمر بها اي بطلان التفتيش المبلغ قبل التفتيش
لها من البائع وناظر اذنه بعينه ثم استمر بها اي بطلان التفتيش المبلغ قبل التفتيش
ايضا على التفتيش بطلان استنادا في الاصل والعمومات بطلان بطلان بطلان
سلطان التفتيش في التفتيش على التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
العدم التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
في الاصل التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
اذا كان التفتيش المبلغ معينا وحصل التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
المبلغ في الاصل التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بيع التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
قلت وعينه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
كل مختار على التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
مثلا على التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
وساعدته على ذلك بان عين كلاً من العوضين بازاء التفتيش بطلان التفتيش بطلان
ولم يفتش التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
عنده دراهم فاقبته فاقبته بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
ويكون وعينه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
فالاداس بعينه الثاني بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
واحد وعينه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
اختلافه في التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
كل عليه جماعه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان

والتفتيش اذ اتفق البيع عليه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
ولارب فيه علوهما التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
للقاعدة لكن في شرطه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
من كون ما في التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
جدا في بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
على الاول ايضا بعد وورد التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بغيره باعتبار اذنه وعينه على التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
المحاصر فيه الى بطلان مطلقا مع ندته كذا في التفتيش بطلان التفتيش بطلان
والخروج عن سببه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بل في التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
المليون من التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
ناظر ما في التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
في بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
منها بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
اليها الانانة مضافا الى التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
منها بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
اليضوي التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
لا يابس بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
المكسور والمصوغ وعينه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
في التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بالثاميه وذا بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان

دولة

وذا بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
واذا كان فاجرة بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
وهو التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
زيادة التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
ولو على جواز التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
فان ذلك التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
يكون فاجرة بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
ولو كان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
اختلاف التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
كل عشرة دراهم او ثلثة في الاصل بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
والراب بالثاميه والورق فاجرة الاشارة الى التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بالثاميه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
والثاميه على الماكسة والمعاينة المستمرة لا بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
على التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
زيادة التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
انما بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
مداكمه بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
بالذهب ولا يابس معدن التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
مع جماعها اذها الاصل بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان
زيادة التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان التفتيش بطلان

على ان التراب لا يتصل في القطع في مقابل ان يدا صلا ومنه يعلم ان مع التراب بالحق
مع مساوات مقدار جوهريهما لعدم الزيادة اصلا والتراب لعدم نقصه وجوه
كعدم وبيع احدهما بالآخر بغيره اي بغير جنسه فذلك ان لم يخطو ولو جعلا او لا
بان فخطا ونجا وان يدبهما في صفة واحدة معا وان يجرى الجمع بينهما
معا ككونه من القيمة المحيطة لذلك قطعا وان جعلا مساواة مقدار النقي والمفتن
منها الاخر والمفتن منها الجزع الجوهري الذي يخرج من المعدن وفيه ذهنية
وصفر مع كيف يشتر به فقال الشتر به بالذهب والفضة ويجوز بيعهما معا ايضا
اعلم ان زيادة النقي على ما به يصلح عوضا عن الاخر ولو لم يباعا بهما
بغيرهما وبيع جوهريهما من غير ذلك والخاص بضم النون بالذهب والفضة
وان كان غير ليس من ذلك مطلقا وان لم يعلم زيادة النقي عن ذلك ليس من
يقضي قبل الفرق ما ياتي به من خلاف في القطع لا في القيمة متعديا غير مقصور
بالبيع والقبول من غير البيع وغيره في الاربع ينتمي بالفضة فقال ان كان الاخر
على الاربع فلا بأس من مثل المتعدي منها على المعدن والقبول بحيث لا يحصل
منه اشتراط غير على تقدير بيعه منها ويجوز ان يجرى ذلك بالذهب والفضة بغير البيع
والقبول ويخبرها والمعاملة بها اذا كانت معلومة العوض والخاص بين الناس انما
بهما مطلق وان حصل مثل التماثل بينهما لم يكن ما كان او غيرهما لكن ينظر في الاول قد مضى
ولم يكن كذلك بان لا تعامل بها في العادة وكانت محجوزة في المعاملة لم يجر انفاقها
الا بدينها وانما انما رخصتها ان كان مما لا يشاء عليه عادة بل خلاف في المعاملات
بل في الغالب اجماع عليها وهو محجوز مضافا الى الاصل والعمومات في الاول ولزوم
القبول للرجوع بالنقي الى التماثل في التماثل وبيعها بين الاختلاف في المعاملة لا في
مطلها لاصحاب في احداهما لدرهم المحمول عليها فقال لا بأس بانفاقها وتوابعها الاخر
لكن بزيادة شرط بينهما وهو زيادة الفضة عن الثلثين كما في احدهما او كونها الغالب

عليها

عليها كما في التماثل ولعل يرد باتباع العادة في ذلك الزمان من عدم المعاملة بها اذا
كانت كذلك والمأخذ في ذلك كالتجربة في ضعف سنده بوجوده في التجارب المحررة
روايات في ذلك لكتبت عندني عبد الله فالتقينا بدينه درهم فالتقينا بالدرهم
فقال ان يشتر هذا فقلت ستوق فقال وما السوق فقلت طبقة من فضة طبقة
من نحاس وطبقة من فضة فقال لا كرم هذا فالتقينا بدينه درهم فالتقينا بالدرهم
على الصورة الاولى والثانية على انية في هذه مائة من من الادلة وخصه بغير
فاحدهما عندنا درهم بقا لهما الشا حيث جعل على الدرهم واثنين فقال لا بأس
اذا كان يجوز بين الناس في الثاني في المقي في القيل جعل الدرهم جعل عليها النقي
او غيرهم يبيعها فالاذا كان يجوز بين الناس في الثاني في روه في باب باسقا
الناس وتبدل بل يظن ذلك وقراءة البين بتشديدا ليا حلا ما ضا للاظهار في
تح المتع عن الاثنا في الا بعد البان فيكون من روايات المتع لكن مقيدا بعدم البان
مصر بالبحر بعد وبيع مضافا الى الاتفاق بقيد اطلاق الرواية المتقدمة بالبيع
جعلها على صورة عدم البان انما تحتل النقي وهذا مساند لث **الا وفي**
اذا باع دينارا بدينار مثلا ودفع زيادة عما يجب عليه للبايع او بالعكس
صح المعاملة اذا وقعت على العوضين في الزمة ولا كذلك لو كانا معنيين من
اشتمال احد العوضين على زيادة معينة وكذا لو كان الزاد معينا والمطلوب خصوصا
بقدر يتصرف المعين بحسب زعمه وحيث تحت المعاملة تكون ان زيادة امانة
في دينه وقعت فيه بل خلاف اذا كانا في بيع بطريق العادة لا يستبان بل في ذلك
الاتفاق عليه وكذا الرجل المال بان فيه زيادة خارجة عن العادة لا تكون
الا غلطا او قبل لا لا سعة ذلك فيكون على رجل العادة كونه على العادة
على ذلك الاكثر لاسالة البرز من النقي في النقي على المعارض من نقي العوض ليس
مضمون كالسوم والعصب والبيع الفاسد فانما تباضها هذا بانه المالك

وفي الثاني عن فضول الكيل والموازين فقال اذا لم يكن بعد الا بالاساس يمكن
الرجوع من استحقاق النقي من النقي من استحقاقه في الزاد البايع بل وحيث يتبين
لر علم من عادية عدم الزيادة بمنها الاسوا وان كانت معنادة من غير حد
في بيع الحكم المسئلة المذكورة سابقا **الثانية** يجوز ان يبدل درهم بدينار وهو
عليه مساعة فام فاما لثما بتمهجة ورواية فاصرف التماثل في النقي والمفتن
الا لا اذا فيها على النقي يقول المصانع منع في هذا النقي وابدل ذلك درهم بالدينار
بدرهم غلطا فلا بأس وهو كما ترى لا دلالة في على المطلوب اصلا فلا يفتنهما
جعل ابدال الدرهم بالدينار شرط في الصياغة لا سيما بشرطها واحدا غير انما
وانما يفتنهما ابدال درهم طازج بدرهم غلط مع شرط الصياغة من جانب
الملك وقد ذكرهما عن اهل القضاة الطازج هو النقي والغلط غير وهو
يقع نافي زيادة الحكمة وهي الصياغة في هذا الغلط وهذا لا مانع من مطلقا
لا في هذه المسئلة ولا في غيرها ولا في الحكمة ولا غيرها وعلى هذا يصح الحكم
يقدرى لكن لا في مطلق الدرهم كما ذكره بل ما شابهه مودها هذا مع انها
الاصل المطر من عدم جواز الزيادة من احد الجانبين مطلقا حكيمه كانت او
عينية فلا يجوز الاستناد فيما غلطا في مثلها مع ما عليه علماءنا فانما
الدينار بل مطلق الرويات كل بطريقا فانما جاعلة كالمفتنين والفضل
فقلت والمحقق الثاني في بيع عدو العتير في بيع وعلى العمل بها كما هو لا يتبدل
الحكم لا يجوز مودها امتنار انما خالف العمل المتقدم على النقي من النقي والفتن
مطلها الحكمي عجا عن جواز العقدية مطلقا للطرفين من العمل والفتن
وهو صنف جلا ويجوز ان يترضا لهما والفتن والفتن وان يفتنهما
باخرى اخرى للاصل والعمومات مع فمطلها من نقي اجماع لاصحابها
بالبيع عن النقي شرط التمتع وليس الاتفاق في بل من غير مضافا الى انما يصح

فيكون على الوجه في القول لا غلطا فيكون مضمون لا في مقصد على انه احد العوضين الذين
جرى عليها عقد العوض فيكون مضمون انظر الى مفضل العوض لا في التماثل
من المفتن في السوم ويجوز على اليد ما اخذت حتى تود في ضعف بان العوض على
نية العوض غير فادع مع طهر العدم والعقد لا يقتضيه ضمان غير العوض وكذا في
من المفتن بالسوم انما يجرى لو سلم كون المفتن بالسوم كليل وهو محل النزاع في
الفتح بحيث يفتل على النزاع في بيع المتع فان الثابت على الاخذ بقتض النقي غير من
كون الواجب على اليد لفظا ونحوه الى الادب ويرى ان اليد لا يملك ان المفتن باليد
مع عدم الحكم بضاها واما العدم المتفق عليه وجوب الحفظ فاحسنه وفي الاخيرين
نظرا لا لبا يتنا النقي على غير الحكم في المفتن عليه وانما على تقديره والثاني ولا
باسد لم الفتح فلا يستفاد الى التماثل في ضمان الماخوذ باليد على الاخذ في
جواز في يفتن من مواضع خلافه انما على ان يملكه في الاجمال وهو خلاف الوفاق
بازية الفتح على حفظ الايمان المحر بعد العرض على العوض بتمهيد ملا حظتهم
الاصحاب مع ان اارة الاخير منه اظهر بالاضافة الى الاطلاق وتقييده باليد
سيقا الثاني لرجوع حكمه كغيره من راع وليس في ذلك العمل على الاطلاق
وهو كاف في الاثبات فالبايع غير من الابواب فاقول للثاني في اقرار التماثل
وقا للمحقق الثاني وغيره من الاصحاب مع انه احوط بالارتياح ثم الامانة
حيث قلنا بها لهما بغير عية يجب ردها على العوض واعلم ان المال بها ام
ما كية لا يجب ردها من الامع طلب المالك لها وان وجب عليه لفظا
فان احوطها الاول ولو كان نسيان زيادة معنادة وعما يفتنوا بل الموازين
وتيسر بها عادة لا يجب عادية اجماعا ظاهرا والمفتن مع ذلك مشقة
ملا منها الصحاح في ادها وهو طول في نية قلت فاقول لا راع من جازين
اواقل اذ انما يتكلم في نية ويقتضي ولكن ذلك ما يري في النقي في ذلك الحديث

وهذا

فان قيل ليس ان قيل الوقت علان يفيد ما اياه بان حركته ويزيد عليه ذلك قال
لا باس ولعل المراد من الاسان في غير العز كمنزلة استعماله في غير ما افق على من يعز
لهذا الحكم هنا ولا يثبت في غير ما افق على من يعز له هذا الحكم هنا ولا يثبت في غير ما افق على من يعز
الفاصل في هذا مضاربا هنا وما كان ذلك من كونه في الاصل والاسباب والاولى لان
يكون المراد بذلك هنا بان ان العز في غير ما افق على من يعز له هذا الحكم هنا ولا يثبت في غير ما افق على من يعز
مقابل الفرق وهو من نقدر ويدل على الصانع المتقدم والتعريف في اللفظ ليلف
القول الدائم وينفد ما اياه بان حركته ويزيد عليه ذلك قال لا باس فم **الثانية**
الاضابط في جوارحه الاواني المصنوعة من الذهب والفضة با حدها ان يكون في
زيادة على ما في المصوغ من حجبته يقال بالتمثيل كمن وان قلت بعد ان يكون في
مط سواه علم مقدار كل واحد منهما ام لا وسواء امكن تخليصها ام لا ان العز في
الاضابط في المصوغ ام من حجبته لا كمن وفالا كمن من فاحر كمن وتضمن الحق
الثاني والفاضل في لفظ عملا في غير ما افق على المشتد من الدالة عليه وعلى ما
يجمعها مع بعضها كمن علم مقدارها او احدها ام لا امكن تخليصها ام لا في غير ما
كل ذلك فالتمثيل في جملة ما كان كل واحد منهما معلوما ما ز يجمع
من غير زيادة وغير التمثيل وان زاد وان لم يعلم او امكن تخليصها ام لا في غير ما
بها او يغيرها وان نقدر التمثيل في كل واحد منهما بعد بالاضابط في جملة ما كان
وان شايها مقدارها بغيرها وهذا الفصل مع عدم وضوح مسئلة
يتوجه النظر اليه من وجه مذكورة في كلام بعض هؤلاء الجماعة المتقدم ذكره في
على ذلك بل انما استعملوا في التمثيل في غير ما افق على كونه في جملة ما
وربما كان مستند في عدم البيع با حدها مع امكان التخليص في غير ما افق على
فقد ذهب وقضاهما شريفا بذهب وقضاهما فقال ان كان مقدار على تخليصها
وان لم تقدر على تخليصها فلا باس فيه مضور مستند لجملة ما افق على من رواية حذر

ومناذرة

ومناذرة خلاصة ذلك في الجوز مع عدم امكان التخليص وحده في عدم امكان
لما مضاهة قطعا ومع ذلك من مقامه للفاصلة المسئلة المنقولة عليها وفي
ويمكن تطبيقه ككلام الجماعة عجزا فيم عليها كما فعلوا بغيرها بان كيف كان
سهل بعد وضوح المطلب والمآخذ وهل يكفي غلبة العز في زيادة العز على ما
من الجوز في الفضة لعل العلم بالقيمة بقدره قالوا وشبهة التمثيل للموجب للتمثيل
القطع بها لقول ان اجموعها الثاني وقفا لا لدوس والثقل الثاني لا في الاصل
لا يوجب جاز لا في الاصل الثاني الا في الاصل الثاني لا في الاصل الثاني لا في الاصل
ليس كمن جاز في التمثيل في مقدار المعدول الى البيع في غير ما افق على من رواية حذر
الى البيع به امكن ذلك دفع العز في الجملة وشبهة التمثيل للموجب لجملة ما افق على من رواية حذر
والمعنى **المراد** المراكب والسيف ونحوها الجملة با حدها في التمثيل ان علم فيها
من مقدار الجملة وقيل على خلاف القولين بعبث بالجملة المارة به لكن في
نقلا بالركب والسيف وهو جاز في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
لما في المسئلة السابقة مضاهة في التمثيل با حدها في الموقفية والثاني في بيع
اجبا الجملة بعد ما بالتمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
عن السيف في المصوغ ببيع بالذات فالاذا كانت فضة اقل من الفضة فلا باس وان كان
اكثر فلا يصح ونحوها الموقف عن السيف في جملة ما افق على من رواية حذر
فقال في كل في ابيع بالذهب كالسيف وقال في كل في ابيع بالفضة وقال في كل في ابيع
العز اكثر من الفضة فلا باس في الجملة في غير ما افق على من رواية حذر
اليه الاشارة مع انه في صحيح عن السيف في جملة ما افق على من رواية حذر
اجل مسيقيان التماس في التمثيل في الثانية التي انما اختلفوا في المبالغة في
ينعقد بالذات في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
كان الذاهب بالتمثيل في كل من الفضة التي في جملة ما افق على من رواية حذر

فقلت يجمعون انهم يعرفون ذلك فقال كان يعرفون ذلك فلا باس في جملة ما افق على من رواية حذر
مع العز لعل الى وسبقا منه في المصوغ في البيع في جملة ما افق على من رواية حذر
فيه بالمطابقة في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
في تحقيق التماس على ما افق على من رواية حذر
القيمة ويزيد مضاهة في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
التي هي في جملة ما افق على من رواية حذر
معتبر منها التي هي في جملة ما افق على من رواية حذر
ان زيادة كدلت عليه تلك العز في جملة ما افق على من رواية حذر
نسبة فقدر في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
النقد في جملة ما افق على من رواية حذر
زيادة على ما افق على من رواية حذر
فاحدها لا باس في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
منه طامعا والمتمسك به في جملة ما افق على من رواية حذر
في جملة ما افق على من رواية حذر
واضا لعل عن السيف في جملة ما افق على من رواية حذر
السيف هو مع مضور في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
على التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
من الاواني المصنوعة من الذهب والفضة ببيع احد النقد في الاواني
نسبة مطلقا في جملة ما افق على من رواية حذر
انما فاقوى وضاهة ايضا الا ان علم في جملة ما افق على من رواية حذر
فقد يتقوى ذلك ايضا فالاصل في الاصل في جملة ما افق على من رواية حذر
التي بان زيادة جملة ما افق على من رواية حذر

في التمثيل

في التمثيل وقيل كما في النهاية ان ادبها المراكب الجملة في جملة ما افق على من رواية حذر
شيفا آخر حيث ان ظاهره شبه الى ما في جملة ما افق على من رواية حذر
الاقل المتبر بالتمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
انما هو الحق فاضاهة في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
رواية علم في ذلك من وجودها كجملة ما افق على من رواية حذر
اجبا التمثيل في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
فيها كان ان يقول يكون معه من جملة ما افق على من رواية حذر
وهو مع منافاة المرجح له يجب الفاعل وان كان يساند في جملة ما افق على من رواية حذر
المشاهدة عليه المدة التي كافيه با حده في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
غاية كالمعدول في في بالتمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
فيها بدينار مثلا في درهم فيقول بعك هذا بدينار لا درهم اذ لم يرض خبيرة
الذاهب في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
منها يكون في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
ونحوه غير آخر وفي الثالث ان يثري القول بدينار لا درهم الا درهمين نسبة
ويكن يجعل ذلك بدينار لا ثلثا ولا ربعا ولا سداسا وفيها يكون جزء من
الدينار ومضور لاسان في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
مع اجبا في زيادة على ذلك بالتعليق في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
على حدة مع العز في جملة ما افق على من رواية حذر
الضاد صريحة في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
الدينار يصير بدينار لا ربعا في احتضاها كمن في التمثيل في جملة ما افق على من رواية حذر
التعليق فيها في جملة ما افق على من رواية حذر
الذهب والفضة في جملة ما افق على من رواية حذر

فيه بالذهب والفضة وعادها ما ينظر العلم في زيادة العرق عن جفانه ومع الأنوار
بغيره من طلائق الخبز والذين بالبحر بالطعام لعل الخبز التسهيل ودفع كلغة مشقة
تصلي العلم بهذا الجهر من نيزاد على جدها لوجعل هو الحق خاصة ويجب على الصانع
ان يصدق به عن مالك من القنن بل لا خلاف في ذلك ان اربابا لا يميزون
في الخالب ولو يتوهم العلم بهم في محصورين فلا يمكن التخلص من حقهم الا بذلك الحق
والصنوع والارادة بذلك في المال المحمول للمالك والغيرين في صنوع الطعام فاجدهما
غما يكسب من الثواب فابعد ما صنع به فلا يصدق به فاما مالك واما لاهله فمال
فان فيه ذهابا وفنعة ومديا فبما يشي الله به فالجهد فاطعام فليس ان في ثمره خفا
اعطيه منه فالعلم وفي الثاني عن ارباب الصنائع وانما ينبغي قال اما لا يستطيع
ان يخلص من صاحبه فالعلم انما الضمنية فالجهد فمال به حتى يخلص من صاحبه فماله
فليس فاني يصدق به فماله يصدق به اما مالك واما لاهله فليس ان كان في ثمره
محتاج فاصلا فالعلم وصنوعه في التسهيل الجهد في تصادم الاخير فلو فضل المصنف
على عدم امكان الاستعمال من صاحب موهبة مع اصحابه حتى في ثمراته ولو لم يكن
وجب التخلص منه ولو بالصلح مع الجهد بمبدأ الحق ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان
مستقرا او في الحق المستحق به اليه والاستعمال منه بوجه لا فرق
العلم وعلى الحق في الثاني في بطلان المال ولم يوجب له عموم الادلة الدالة على
منه ما اخذنا في خروج من هذا اذا كان الصانع لا يستعمله الا بامره بالاجماع في
الباقى والقول الثاني ان العلم لا يوجب له في الصانع فلا يعقب الصانع
وفي الثاني من نظير ما في التجزئة يقول مالك واما لاهله يعقب الصانع
اذ لم يرض للمالك بناء على ان معناه على الظاهر لم يخرج به في كلام جماعة من المصنفين
للكان لم يرض الصانع ولان في حق لا يرض الصانع احوط ومذهب هذه

الغفر

الغفر والمالكين كاذك الاصحاب ولعله لا ينظر الاطلاق اليه يحكم المستفاد
ويجوز الدفع الذي قرأه اذا كانا في مقتضى بين التجزئة وعدم خلاف بين
الاصحاب فيه وفي جواز الاعطاء للصانع اذا كانا في مقتضى استفاد ولعله لا يفرق
الجواز في كون ويستفاد منه جواز اخذ نفسه مع الشرط المذكور ان ثمراته
ثم لو فرضت له المصنف في الغفر لاهله المصلحة وهو يصفقهم ثم يخلص بالصانع
ما نفعها من الصانع الموجبة لتفاد ان المال كالحلادة والحلي والمخاطة والخبز
كلها اذا لم يعلم اعراض المالك عنه والا فاما لو اجماع المالك له والمصنف من دون
مصدق عن الصانع فان كان اجماع والا فلا يفرق في مجاله حيث لم يفسخ حقه على
انفال للمالك وجاز التفرقة بجزئية الاخر مضافا الى اطلاق التجزئة بالصانع
في **الفصل الثالث** في بيع القمار على انه لا يجوز بيع مرة القمار بطلان حكمها
قبل ظهورها المصنف والبرهان في وجوده وان كانت بعد في الطالع والجماع في كلام
جماعة وفيه خلاف بعض المعترضة الاية عاما واما في ثمره ذلك الصانع ولان
في ثمره اطلاق القمار والاجماع المستفيض في نقل كلام جماعة كالاعتناء والحق
وبين وبينك الا رشاد ذلك ومنه والمصلحة الصانع في بيع وهو معاقبة التجزئة
الى المعترضة للمستفيدة الناهية عنه في حق في بعضه ونصا في الباقي من الاصل في التصرف
الاية للمصلحة عن بعضها قبله بالصانع ونحوه المعترضة احداهما الصانع والثاني
الموقوف كالصانع على الصانع لا يشرع في نقل حوله واحدا حتى قطع وان شئت ان يشرع
سنتين فاقطع في ثمره اذ اجماع المطاع في نقل في ثمره سنة واحدة فلا يباع
حتى يبلغ ثمره ويعمل الثاني الموقوف كالصانع في بيع الثمرة هل يصح فراهما قبل التجزئة
طلوعها فالاولا ان يشرع معها غيرها طرية او مثلا ويقول ان شرعي من ثمرته
الطرية الى ان قال فان لم يخرج الثمرة كان راسمالا المشرع في الطرية والعلو هو ان
دل على الجواز مع التسمية مطلقا الا ان اللازم وفانا للذكره حملها على المقصودة

والمراد بالمراد

المراد بالمراد
المراد بالمراد
المراد بالمراد



بالا ما لا يكون الثمرة فابعد غير مقصودة جمعا بين الاحالة والمغايرة الى الاسعار به
في بلا ثمرته من لعل بانها لم يخرج الثمرة كان راسمالا في الطرية بناء على ان
مع عدم دفع العرق في مثل هذه الصورة الامكان تكون القيمة بالذات
مقصودة دون الثمرة وبغيره طرية طلاقا في المعترضة المقتضية كلام الجماعة وان كان
الا حوطا لترك مطلقا ولوجع القيمة فراهما في الشبهة الثانية من في ثمره طرية
الزبورة هذا ويستفاد من الصانع الجواز من دون صفة الصانع مع الكراهة
منها على نقل النخل والكم والفراثة ثلث سنين او اربع سنين قال الا بامره يقول
ان لم يخرج في هذه السنة اخرج من ثمره بل اجماع استمر به سنة فلا يخرج حتى
يلتزم وان استمر به ثلث سنين قبل ان يبلغ ثمره باس عن القول بثنى الثمرة
المسماة من ارض فضلك تلك الارض كلها فقال الخصم في ذلك الى رسول الله
وكان يذكرون ذلك فلما اومأ لا يرضون الخصومة فيها هم عن ذلك لا يرضون
يلتزم الثمرة ولم يرضه ولكن دفعا فخره للامم اصل خصومتهم وفيه دلالة على كون
النقل لا رشاد ورفع المنازعة ومن غير يكون للذكر كراهة كراهة التجزئة في ثمرها
سنة واحدة قبل ان يطلع ثمره الا ان حتى ثلثين ومجربها في عدم كون التفرقة
الجهد في رسول الله صنع خوضا فقال ما هذا قبل تباع الناس في الفرض
النخل العام فقال اما اذا فعلوا في ثمره النخل العام حتى يطلع فيه ثمره
ولذلك الجمع النخل فيها ارباب المنفعة عليها في الكتابين بالكلية لكن
بها بجهة ذلك غير معلومة فاعلم الجهد الجمع بين الامساخ المتخلف مع اعماله
العموم والاشجار معا في قبل الباب المذكور في الاخبار الزبورة المشعيرة
في ثمره في الكراهة مع احتمال الادراك كراهة في البيع بعد ظهورها قبل
الصانع كالتفرقة مما يشرع في ثمره في سيات بعضها البعض مثلا شئت
جماعة القول بالكلية هذه المسئلة الاية دون هذه المسئلة وكيف كان

فمنه

فتقوا هذا بالكلية كانت مع طرية طرية ثمرته كاد لا يرضون ان كان
محبك اسان معتبرة لا تقام شيئا ثمرته من الاية ثمره الاجماع المحكية
المستفيدة في كل واحد منها في حق روية صحي معتدلة بالمراد الطرية مضافا الى
صنف دلالة النخل بالثمرة فالاولا في القرب اصل ارادة بدو الصانع في البيع
المعنى عن بيع الثمرة قبله بل لعل الظاهر كراهة في حق المالك في ثمره في ثمره
الكل هذه من البيع المصطفى في هذه الامان المناصرة في ثمره بل يرضون
الاخبار الظاهرة فيها المكان الحق في ثمرته وثانيا باجماع الا بامره وطلوع
بلوغها وبدو صلاحها ولا يرضون بل بعد جمعا بين الاية ونحوه جاز عن
الثالثة مضافا الى تصور سنة بالجماعة ووجدها لصنع للذلة فاحتمال
بعض من ثمره في الطرية المصطفى في الجواز مع الكراهة ضعيف غاية في
ان يرضي عام واحد على الاطلاق في ثمره بل على اجماع على روية ثمرته
في ثمره من سيات كما في ثمره ردة في ثمره على اجماع بان من عدم ثمره
فيه بمنزلة ذلك بالبدية هذا مضافا الى ان ثمره من الاية من في ثمره
والجماعة في ثمره الاية ثمره في طرية في ثمره الثانية ثمره بل يرضون
من ذلك الاستفاد مضافا الى تصور بعض المعترضة بالثمرة ومادة ثمره الاية
على النخل في ثمره اجماعا ولعلها ما لعلها في ثمره ثمره ثمره اربع
اعوام ان شئت مع ذلك العام ولكن من ذلك لا واصل في ثمره وكس
في ثمره كراهة جماعة اسنادا الى اصل العمومات في ثمره ثمره ثمره
اي بجهة ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره
يجوز في هذه السنة في السنة الاخرى في ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره ثمره
يشرع سنين او ثلثا وربعها لا باس من ثمره وبيان ثمره لا باس من ثمره
والصانع لا يرض الصانع الموهوم معارضتها لها من حيث تخصيص الثمرة في ثمره ثمره

المراد بالمراد
المراد بالمراد
المراد بالمراد

كأنه يرفع الجبل مع عدم النفا ومنه لم يجد بعضه الاستعداد له فطعمه مع هذا إلى
 الفاسدين من الترتيب والبناء على مقتضى القولين ولم يفت على أنما تارة الثاني خاصة بكونه
 في بعضه وان وجدنا نال به وعليه فلم يجمع فيه المصلحة ووجدنا خلاف الترتيب العامة
 بطولها الذي ورد بها بالضعف سدا جماعة وزاد بعضه المقصود من حيث الدلالة
 وكذا لا يجوز أن يجمع ثمة الترتيب سدا حتى يظهر سدا وصلاهما العيون ما قرأه بعض
 بعضنا بالفتا مضافا للموقوف على أن يجمع بعضه نقلا إذا عطف مضار عطفوا و
 العقود أصل المحرم بالنسبة وهو أي بدو الصلح هنا أن يعطف المحب وإن كان
 في كلام بكرا كاف يجمع لكثرة مقتضى المحبة وكذا كاف فيفتح الميم مستددة وهو عطف النقرة
 والنور كما لو كان في كلامين كالمجوز والنور والنور وهو هذا الترتيب هنا
 وفي أكثر من الفاضل بمنعنا الظهور وبدو الصلح فليما يختلفان في التحمل فتمت
 والأختلاف يظهر هنا أيضا على غيره من جعل البدو بعد لا منفاد كما عن الترتيب
 الكمال والمراد بالترتيب راس بلا بدو على الترتيب المطلقة والمناخلة خاصة جماعة
 أو تكون الترتيب أو صفها الوفاء أو المحلولة وطيب لكل في مثل الشاغل والفتوح في
 البطح على ثنائيه عطف بعضه في مثل الفتا كما عن طه المحمد وبمنشأ الاختلاف
 في الترتيب سدا جمل في التصور في الترتيب من ما عطفه بالانفاد والتصور هنا
 كما في الترتيب وبهذا السند الأول وفيه نظر جماعة به زيادة سقوط العدد كما
 في القول الثاني وفيه ثمة الترتيب لا بأس بزيادة الأصلية بزيادة فتياله وما صلا
 ثمة نقلا إذا عطف بعد سقوط ورده وما عطف بالفتح والبولوع والأدراك
 الواجب بحكم التبادول والفتا الثالث وهو مقتضى المستفظة المنقولة إليها
 الأمانة وغيرهما أو سطها الأمانة بضعف ما دل عليه سند الشبهة المحكية
 جمل وقصور الأمانة عن الفتا ومنه دلالة لأصلها وجمع ما فيها من
 الأمانة الثالثة إليه جملها فلو فاقها فتم ولا ريب أن الأخير جمل فلا يترك منها

لذا

وإذا ادرك بعضه الترتيب البسائر جاز يجمع بالجمع بالاختلاف بل على الإجماع في كلامه
 كالمختلف ولكونه يجمع للصحة وغيرهم ويجمع مضافا للفتحة المستفظة المنقولة
 إليها الأمانة وفيها الصحيح والمثل كالموقف إذا كان الحاطية فيه فمات خلفه فادرك
 بعضها فلا بأس بجمع جميعها كما في الأول وفي الثاني يجمع بعضه فتمت إن ذلك فقال
 إذا كان فعلك مع لعله فلا درك وضع كل حاله والافتراق والفتوح كما لا يخفى
 يقتضيه عدم الترتيب في الصفة من أن تكون متبوعا ونابها ولا ريب في الفتا العامة
 المطردة من مقتضى التعامل مع الصفة التي تكون بالذات مقصورة مخرجة لها عن العز
 والمجازية وقد تقدم في قوله بالافتراق وكذا في الثانية بعد ما عطف من المطلق
 التقى والفتوح المحرمين لها على ذلك أيضا والمعاملة ولو لم يمتد له ليس بالذات
 مقصورة إذا استعملت على العز والفتوح لا ومن هنا انقضى وجه الفتوح في سدا
 جماعة بقا عدة الصفة للزوجة لفتح هذه المعاملة معك ولو في الصورة الثانية فانها
 لم شغفها ثانيا في الصورة الأولى فتمت وأصل الوجه فيه أن الصفة هنا ليست بالفتح
 الغير لجمها لغيره ياتي فيها التفصيل المستفظة إليها الأمانة لا احتصاص منها بما ينص
 في الأمان لفتحها لغيره وليس منه مفر من السند بناء على أن الترتيب يجمع الترتيب في
 صلاحها أم هو بقدر محض فغرضنا ثانيا الأمانة والمناخلة لولاها التقى المثل في المحرم
 نظر إلى الأصل والعروض السكينة من معارضة الغير والمجازية لا بد منها بما المشا
 ولنا صار إليها جماعة بعد حملها تلك الأمانة على الكراهة بزيادة بعضها كما زعموه
 بل تمها إليها ليس إلا للذهب والفتوح الترتيب اختلاف تلك الأمانة بناء على
 احتصاصها بحكم التبادول وغير الفتا ولو ادرك ثمة في سائر فتا يجمع لبيان
 لم يدرك منقضا إليه لرد في سائر من اطلاق تلك الأمانة بالمقتضى يجمع الترتيب قبل
 بدو الصلح واحتصاص ما تقدم من الإجماع والتسوية بالمسئلة الأولى فتمت لبيان
 مثلها المسئلة فان لكل بسائر حكم مضافا إلى الظاهر بعضه لغيره كالموقف في الفتا

متحول بها فالذا كانت فأكثرت في موضع واحد فطعم بعضها ففعل جمل الفتا هذه
 كلها فاذ كان نوعا من ذلك جعل متحول حتى يطعم فانه كان انما صنفه فلا يباح
 حتى يجمع كل نوع منها وجماعة ثم نال ذلك النوع وما عطف من انضار اطلاق
 تلك الأمانة بحكم التبادول والفتوح ضرورة الصفة فيجوز الحكم بالفتح معها بناء على ما عطف
 من مجموع أدلتها السكينة مع الترتيب من معارضة الأمانة للمناخلة وان لا غير هنا
 والفتح على غيره أم هو بقدر محض لا للمجازية ومعارضة الفتوح باقوى منها
 من الترتيب سدا دلالة وهو الترتيب الثانية المنقولة في المسئلة السابقة فتشغفها
 للمسئلة مضافا إلى ضعف دلالة الموقف بغيره لغيره وجماعة مفر من المسئلة بأصل
 في جمع فتا الترتيب مع الصفة في الفتا والتوقع ولم يقل به أحد الطائفة فتكون في فتا
 بذل لك بعض الجمل ومنه يظهر أنه يجوز أن استعمل مع ذلك هو بمنزلة المخرين استعمله
 لفظا وهو ضعيف ويحجب بغير الترتيب بعد بدو الصلح بعد انقضاء المحرم و
 في الكلام منقضا إلى أصوله كان أو منقضا إلى خلافه لصلح العوضات الترتيبية على ما
 للمعارضة على غير لزوم الترتيب لغيره الأمانة المستدرة ويندفع بجمل البيع بناء على ما
 الصفة كما في فتا يجمع لك في فتا ويخبر في الأمانة وكذا يجوز أن يجمع في فتا
 على أصوله خط مقتضى عدم لا يصح إلا في محمول وان لم يعلم ما في استناد الأول
 الآية فبالعلم على ذلك فتدله الأدلة من عموم الكتاب والسنة وفي الثاني الآية
 في غير محمول لا موزون بل في غير مقتضى المشاهدة فتدله تلك الأدلة مضافا إلى
 الترتيب للمستفظة فيها منها الصلح في أصلها أجل ثمة في الأمانة فالأمانة
 وفي الثاني لا بأس بان تترتب دعا اخر ثم تترك حتى يتحدد ان شئت وعلفنه
 قبل ان يسئل وهو حديث وقرب منه الثاني غيره لا بأس بان تترتب دعا اخر
 فان شئت في فتا يجمع فتا وان شئت بغيره حينها ومنها الموقف في فتا الترتيب
 تترتب الجمل فلا يعقل ويبطل في فتا يجمع سبيله شعبة أو خطه ولذا

منه

من أصله على ما يلقاه من خارج فتعلق فقال ان كان اشتراطه على الإقامتين
 اشتراه من شاة قطع فصيله وان شاة كما هو في سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 حتى يجمع منها الترتيب مع حسابا للخطبة والتتبع بمسار الحساب فإلا لا يجمع
 فليس عينا شاة واختلاف في فتا من ذلك لا ما يمكن على المنقذ الأولين شرطه كونه
 أو الفصل لغيره الترتيب الخطبة والتتبع بغيره في سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 ان يفرغ فصيله لغيره الترتيب ان يترك شاة يجمع مضافا إلى الضعف سدا
 بالبطون فتصوره على ما هو في سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 فاذا كنت شاة أصله فلا بأس بذلك الحان في سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 بالترتيب هو حاصله فإلا لا يجوز بغيره قبل بدو الصلح الذي هو مضافا حجة والفتا
 عليه قوله فاذا كنت شاة أصله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 الترتيب لغيره الترتيب على البائع الصلح بعد هذا أن الموقفة الأولى ظاهرة في خلاف
 حيث دلل على لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 ولا ظاهر بل بما اشترط اللفظ بالأكراهة جمل فلا بأس بجمعها عليها ذلك أو جمعا
 طاعها على صوت البيع فصيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 الصدقات شاة الفصيل اجمع من شاة فصيله فإياها في شاة على أن يفتصل في فتا
 يقول ان كان اشتراطه على الإقامة ظاهر الأمانة فترتب الأمانة الترتيبية فإلا لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 بشرط القطع جدا وصريح في الجمال الترتيب يجمع الترتيب في فتا لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 بعد انقضاءها وظهورها وان لم يتناه عطفها على الترتيب فلا بأس بجمعها في سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله
 لفظه والفتا معينة معلومة العز كما يجوز في الترتيب الظاهرة وما يتبعه في ذلك الترتيب
 وفي غير ما مع ضبط السنين لآلة الظاهر منها بغيره الصفة في عدم سواها في الترتيب
 من جملها ربة ام عزم والمجمع في اللفظة العز فإلا على ما عليه في القطع بقطع
 وما عطفه ولعل من يصفوا أو يفتل لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله لا بد من سبيله

فيه ثلاثة ألبان على ملكه وعدم دخوله فيها خرج باللفظ وكذا يخرج مع ما يخرج
كالجملة بغيره إلى أن يسكنه الطائفة خاصاً بمثل الأوق صفاء وربط والجملة بغيره
بالمزاجية أسبست كالحق القاع والغريب جزء وجزأت وكذلك يخرج أصل الخطأ ببعض
بالد على الخطيب ثم يخرجها على أصلها ما من دون الأوق ومنه السيل الذي
خطب الشاد والرد هنا ما يقصد من غزيرة وقه كالحق الأوق بالأنف من فوق
خطب من خطبات وديان الجوارق على الجد الوفاق والظاهر أصل والعمومات السليمة
على الماض مضاعف إلى المعبر في الأمازيغية أحد الموقوعين ومما يخرج أصله من
ثلاث طرائق وأربع طرائق فقال إذا رأيت الأوق في فمهم فاستخرجها ما شئت من
وهو فغاية الطهور وفيه الغالب من شرط الخبز بالظهور خلافه في المعبرين فإما
أن يخرج في فمهم الثانية والثالثة فخرج منهما منفردة جبال الطهور وهو بالذات
والجملة المحجج وبها وبالوقف بقيد طلاق والوظيفة الثانية على الوظيفة يسبقها
الجملة كذلك كالمعبرة بعد ما قال بالأسير ونما كان له في بيع الحماك وكذا خرطة
مع ظهور صدرها فإتدلت على الوقف وما عدا الأصول في البيع العاقل بالذات
للبيع بالخلاف إلا من أن خرج حكم بأنه إتدلت على البيع للبناء مظهر والمعبرة وغيرها
من الأداة عليه حجة وكذلك خرج الشئ بعد انقضاء الذمة كانت البيع مظهر مستودع
وأما من مظهر الشئ المشتري فبذلك ما سأل على الشئ لا يرى خلافه للباط
والفاني في المستودع كعدد التديلة لم يتقح فبذلك بالدخل مظهر اشتراط المد والكل
في الفاسدين وما عدا ذلك بهما مظهر في مظهر فبذلك في البيع مفضل بحيث ما كانت
الذمة للبيع وجب عليه في الماشي ببقية الأوان ولو جوعاً باخذها فوجب بذلك
الشئ من سرور طرب أو غم أو عيب أو ذنب ولأنه لا خطر في البيع فالأغلب ومع
الأنس في الحمل على الأقل انقضاء فيما خالفه أصل الدال على حصة الشئ في حال
المشتري على المشتري والأكثر ما على ثبوت أصل الحق فصح على أن يثبت الحمل على أن

ما ففخ

اليقين ويدونه بطل المثلث الذي هو في الجملة الواجبة ولا خلاف في فواصل الحجج من ذلك
فيه مع اختلاف الأصول المتقدمة بالعديد واضح واستنادا بالبطلان السلسل الأم كونه في الغرض الثاني
ذلك غير برون وعبد بنحو الفرض بالمثل عارض فان كان إجماع اقتضاء عادة بذلك والأ
فالامر على التغيير لم يتغير غير ما ليس له في بعض الزعم المتقدمة المذكورة عليه في ما يوضح
والامر لم يلزم عدم الخلاف كان للحجة في الفلسفة ويجوز ان يستند الباع في هذه الحجة
معينة أو تجزأت بينهما خمسة مشا عن كاشف والفتن وأطال معلومة بحيث
ينبغيها بقدر ما يفي بالشر لا خلاف في الأمر المحكي في الأمر فيقتضيه الجملة وفي ذلك
الاصحاب على ما لا ينفك الجملة في مقتضى العمل في اللغة الباع بالمشاهدة ومع ذلك في
رواية مكية صحيحة عندنا جاز وفيها أن نقل بالبرهنة فاعيد واسمى للشر واستند الكثر في
وأكثر والعديد من الغفلة بالإسناد نحو ما جرى لرواية أخرى في رواية في الغرض بجمع التهمة
ثابتة في كونه في الأمر بالإسناد في حال وكان مؤيد عندنا لافاق القول في تيسير في
بعض المبادئ في الأمر في نظر البطلان في ذلك من قوله ولو كانت التهمة بأمر من غير ما سقط
من الغفلة وهو المستند بحجابه ونسبه الأصول في الغرضين الأخيرتين فانه مختلف
الأولى فان استندنا هاجس الباق في مقدم خلاف فطعننا بطلان في موضع المبع لا يمتد
محق لكل واحد من صاحب غلاف الأخيرين لا بد منها مع اتباع في الجميع في موضع النقص
يعلمها إذا كان التفتير في غرض وطريق توزيع الفقر على الحصة لا يمتد لغير ذلك
عليها والباقي وأما في أطال المعلومة في قضية العجالة بالخيرين وينسب إليها التفتير
في غرض الآخر فيذهب فيقتضيه تلك النسبة ولا يجوز معتمدة الغفلة منها إجماعا عاما
في ذلك ولقد وصفه في حق بعض الفقهاء الصريح والتهذيب وغيرهما من كتب الجملة في
حجة مضانا في الأمر في مقتضى منها الصحيح فيقول رسول الله في الحظاظ والمزلة
نعمه الموقر والبقوة التي تمنع بيع المحال والمزلة والمحال مع الزعم وهو في
سبيل بالبرهان في بيع التهمة في حق الغفلة التي يسفاد منه ما في العبارة في ذلك

[illegible]

الجماعة كانهن ان هذه المعاملة على الرابطة وان المعاملة الانية هي المعاملة مع ذلك
 على كل حال من اهل اللغة الانسانية من قبل التجريب الاولين قبل الثاني على عكس
 التقدير انية المعاملة مع الخلق الغير الانساني من قبل المعاملة مع اهل عالم الارض ولا
 لرب من جماعات ما عليه اصحاب اقوى الابعاض عليه ظاهر مع اعتضاده بالقبول
 المشدود المنجذب بعلمه على ان لا ملة الاثنا ولا يتعلق بالباب الاجماع على جميعها
 صك سميت اعيانها باسم الاخرى لم لا يعرف بقا لطيفه النجاة وانما بحث في بعضها وانما
 تلك الرابطة مثله وقلنا بضع افعاء غرة العقل بهما تمت على الاول دون الثاني
 وهل جميعا بهما يتم غير هاهنا قولنا ان ظهورها وانما هي هاهنا بالناشئ
 المتع والاما لا مدنى الحوى وانما هو في اللفظ والى زهره وان حزنه والقوى والذات
 والى ابلغ العينة الاجماع عليه وهو المحجة مصفا الى اطلاق القبول المتقدمة ونحو
 من اوارى في العربية وفيه العقل يكون التوقف دار على قبوله ان يبعثها فيها
 قولنا لا يوجد ذلك في غير ذلك ولا ذلك في غير ظهوره ان جرتنا ثم سيع العربية يتم من بعضها
 والاخرى من جهة الاختصاص لا الضحى ببعضها يتم غيرهما ومفصلة بجمع الاشارة
 في لفظ ذلك الابه وهو يرجع الى المتع هنا كاللغة وبه تضعف اعمال العبادية في اللبام
 في القبول ورجوعها الى اللغة نفس اللغة المذكور سابقا فان اخبارهم كيف بعضها
 عن بعض بعاء في التجريب الاولين منها حلا ولم يبق في غير ذلك كما سافنا
 والمحلل في افعالها والخلق فانها بالاعمال التي تتجلى فيمكن من جعل اللبام للعهد
 والاشارة الهامة جدا والعلوم الثاني والعلوم للغة بها وجماعة الاصل والموثقات
 المخصصات بما من على الاول والعامة في افعالها الصيغ في جعلها الاخرى بغير غرة تلك
 هذا الذي فيها بغير في من غير ذلك انما في لفظي ما سافنا على هذا الالباس في طالع
 البتة والبر من تخلص واحدة لالباس من الحديث وثانها الموثق سمعت ابا عبد الله
 يقول ان رجلا كان له علم بجمعة عشر وسفاسم من وكان لفظها انما في هذا

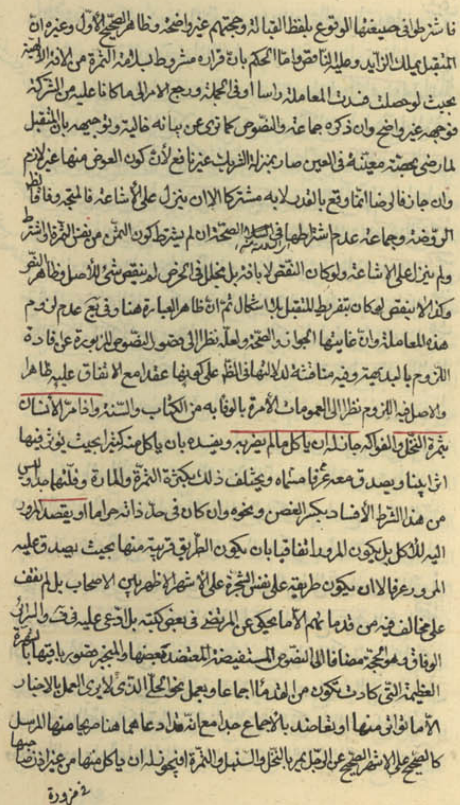
فان اشترى من الاثر من اجل معلوم ويظهر من غير ما قاله بالاسد ان ذلك لقصور عندنا عن
المعاينة والاشارة لا يوجب جمعا من اجل البحث فاننا في القول الاول في الخصايد والاسلام فيها
بأنها لم يجمعوا ويحكموا على اصلها فاما واحد هما غير الاخر كما في وعلى تقدير التفرقة في
بان يرد منها ان تنوع الالوان التي في مجموعها ما يصفى لطلوئها الصحيح المشتمل على
اثر الموجود فيجب ان يكون بدله بما اذا انشا فلا بد له فيه اصله والافاق في بيع
بما اصلها وعينه لا يبيع الزرع بما وفار عليه الزرع او يجوز مع عدم امكان الاستدلال
بحصوله على اصله واعلم ان مقتضى الاصل واحضار التصور في كثير من العناوين
عن بيع ثمره الخبز بالقرى الشبل المتبادر من قوله فخطره به حال بيعه في القمار على اصولها
ولم يجمع فيها ما علم منها او من غيره بما هو به صريح جماعة من اصحابنا فلا خلاف في بيعه على
اليها فخطره بها بالقرى الشبل اذا كانت في القمار وبها لعل اذا كانت في البيع نظر
منهم الى ان احواله المنع فيها احتمالا تحقيق الزاينة على بيع ثمره من ربيعين
ميكليين او من ربيعين والغالب النفا ونحصل شرط الزاينة لا يبيع احد الربيعين با
شرط ما يعلم بما لا يملكه من كذا مضمون معلوم انما هي ثمره هنا وهو كما في فان
الامارة على الاصول ولا ينبغي لميسر مقتضى باطل الشك في بيعه بل يبيع منها هبة
عزنا وعادة وشرعا والمعتبر من المكيل والموزون في الزاينة ما لم يملكه الا لاشد بالكلية
فما وضوي مضافا الى موقع التفرقة في الزاينة في بعض من اخصم في القمار وهو لا يشترط
الايصال وانما الاستدلال في القمار باللعنة المخصوصة فليتم مع بيع الطب بالقرى
التقصان عند التجان على تقدير القول باللعنة باللعنة المخصوصة فليتم مع بيع الطب بالقرى
من التفرقة لعدم تنوعها ما لو بيع اثار لا يجمعها مع التفرقة في الزاينة والبيع
وقاينا با حصصها بالعينين المذمومين باطل الشك في بيعه ولا يبيع المظالم فليتم
واصله باللعنة لا يبيع جازا على ثمة احواله المذمومة المخصوصة فاللعنة هنا فليتم
بغير ثمة يثبتها في الجملة بالموقف المتقدم اثم ثمة الزاينة بالورق ولا يربط
ما ذكره

ما ذكره اوسطها في بيع الطب بالباس ويجوز بيع الثمر من غير ما قاله في الفينة و
والله والحدب وبيع في القمار ويجوز بيع الثمر من غير ما قاله في الفينة و
المقتضى مضافا الى بعض المعينة رخص رسول الله في القمار ان يشترط فيها ثمة
والله ما يجمع عينة وهي الخلة تكون في القمار في دار القمار في بيعها بغيرها
الماتن يقول فيقضى بها صاحب الخلة في بيعها في القمار في بيعها بغيرها
ما يكون في القمار خاصة رخص في القمار في بيعها في القمار في بيعها بغيرها
ولك الجماعة عليه وهو محجة مضافا الى القمار في بيعها في القمار في بيعها بغيرها
معنا في اجازة عنه ان الله رخص في القمار في بيعها في القمار في بيعها بغيرها
وبها لعل اجازة والاخر ان يباع تلك الخلة من القمار في بيعها في القمار في بيعها بغيرها
مضافا الى القمار في بيعها في القمار في بيعها بغيرها
وان شرط الزاينة باللعنة من غير مقتضى بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
كلام جماعة وليس في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
لذلك لصحة الاضافة في ملازمة بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
الذي هو من غير ولا كلام فيه وقاينا لظاهر الاصول ومقتضى الاصل في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
يجوز التبادر والضرر في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
يملكه في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
على الاول منها وعلى الثاني جوازها في دون قوتها في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
الا فليتم في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
مطلوبا فليتم في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
انما في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
كون القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
مالا للزوم مع الكافي الكافي بدونه في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها



بما يدور في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
منه وبين القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
المحكم عن الاثر في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
ولذلك في كماله ان الله مستند في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
بما هو اجازة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
عنه وفتحت في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
المنع عن القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
وفي القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
بغيره وهو ضعيف جازا في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
مقتضى ما بالقوة بان شرطه في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
اشترط فيه قلنا بيع القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
منها كما لو اشترط في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
الاصل على التيقن والسند في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
المنطق عليه فتوى ودعاية ومنه في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
المطالبة بجمرة ارضه من القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
الامة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
البا على القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
اي اليها في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
والشرط في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
ما ابا عن القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
وان قيل المنع فيها عدا بل في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
السليمة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها

على الشجرة ميكلة ولا موزون في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
الفرقة ثم يبيحها لعل في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
ديما لم يبيع في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
بغيره لعل في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
بما هو اجازة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
او جازة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
بالقمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
كاشيفاد في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
منه في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
هذه القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
قالا بالاسد عن رسول الله في القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
اننا خذوه ونعطون نصف القمار في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
قامت القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
لنجد في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
المنع في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
بين القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
صلها ولا تجاز في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
لزم وجوب القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
السليمة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
علاوة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
المعضلة في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها
وظاهرها في القمار في بيعه باللعنة في بيعه باللعنة في بيعه بغيرها



مفردة

[illegible]

الحديث انهم الفلج بركة الله
بناء ولا يجوبو الفلج افسه وفسه
الوام بالحق المزعنة ابن علي

وأما الأعيان من الأصل والنقص من كل الانقاع الأول باطلاً والوصة وعدم تحريف
الثاني إلى الباقي عنها وقاية من جهة من جهة الخطية فإنها بهذا كما في كلام جماعة
الآج من مناشئة على الظاهر من اللزوم بينهما في المعنى من الوفاء إذا امتنع ما هو عدم
كل ما زاد إلا ما كان مقدم ولأن من المصلحة أن لا يفرق بين العقد من شرطه على عقد
العلم بالكره وعدم ظنهما ويكون الثقة على الشجرة ولا بأس بها اقتصاداً ما فيها من
الأصل على التيقن المتبادر من إيجاب الوصية بها في نظر منة النافذة للشرط الأول
فأصل الشئ من معلوم الجار في الحال **الفصل الرابع** في بيع الحيوان إذا تلف الحيوان
لبيع في الثلثة إلى الأيام التي تحوّل فيها فيه فقص من مال البائع علم ولو كان بعد
حصول القبض المشتري إذا لم يكن التلف بسببه ولا غير شرط من غير مفسد في
الثلثة الخاصة بمر الحكم التجاري من التلف فذمان التجاري من إيجابه فلا ضمان
لا يمنع البيع المتأخر في الحيوان من غير جهة المشتري في فعله التجاري أو إذا حصل
التجاري لم يلاخلاف في الظاهر لأنه مضمون على البائع بالوفاء على الظاهر من جهة
المشتري في عين الحيوان من صفاته التي على من صفاته من الحيوان فالإيجاب
يقضي الشرط ثلثة أيام من وجب لا يكون مؤزلاً في بيع الحيوان في جواز الوفاء بالبيع انصر
وعدم قولنا للأول كما هو الظاهر من أصل الأظهر من مضمون على البائع ونظره في
فيه الاستقلال التجاري وأصل المشتري فلا يبيع على الأول ولا على الثاني وفي قول
التجاري بعد فسخ الثلثة وعدم فسخ الثاني ليعطى الجار في بيعه على الأول ^{بذلك} إذا
تجاري البيع بالثلاثة فإن اشتراط حصوله فيها ^{بذلك} أنها متبناها عما يثبت فيها
بسيون وهو غير فاج فإنها مرفقات يمكن ابتاع كثير منها وفي واحد كما في
الجمل إلى شرط الوفاء إذا اقتضت بيع واحد قبل الشراء ولو كان حديثاً البيع
بعد الثلاثة منع رد البيع السابق لو كان غير مضمون على البائع من غير البيع في
ردة شرط بقاء على ما كان في ذلك قال أبو القاسم فأنه وإذا سبب التحامل

فانلود

[illegible]

اذ كان الامير يدين فان كنت لابدنا علما فنعظم لانزل عليها فلما علم الاكثر اقرى فان كان
 الاحباط الاكبر فمما ذكره جرد كما عتبار العدل العبد وانا فلما اظهر العباد وجماعة ذلك
 الاكبر ما بين من كان القدر الى اخره من قوة الظاهرية المتقدمة لمخالفة على اعتبارها
 المعنى الصريح بل المشيئة بما عتبارها اشتراط الامانة والولائية وجماعها منها
 القدر وعادة ولا يجوز ان يكون نظام الامانة ما قبل ما من جميع لمجالها اربعة اشهر كما عن
 السيد الخليل في الفتوى ودمي في الظاهر اجماع الطائفة وهو محقق والاولى بالانابة
 لزيادة هذه اليقظة في كلام هؤلاء الجماعة بل يجب ان يعلم ان غاية ما قصرت به وبعد من تلك
 جملة كالما من وقع والمغالفة وقد وعده وشيئا من ذلك ولا ريب في الحق قبل
 مدة اقتضا المدة المعينة لنفسه التي كانت تكون متوقفة وهي مع ذلك مضنة
 بالنسبة العظيمة كما في جماع العينة واصالة بها الحمد السنية غاص على المعاضنة
 على قوله سبحانه واما ملكتنا بما ملكه وهو محرم على الالة الاخرى والاولى الاحمال
 اجعل ان يضع مجلس وبعد الضابط بموجب التقاض بقى اصالة المزبوع
 عن معارضة الالة الاولى سليمة والى التقاض مع ترجيح الثانية عليه ما ذكره بعض
 الامثلة يشير بعض المعتبرة كالصحيح في الامانة المحل لغيره في البطلان لئلا يكون ذلك
 فضلا عنه ان يورس منها اية وفافا كان عنها نفسه وولدى الفتى حقيقة في المرونة
 وتخصيص اياه بنفسه وولده غير منكر الكهذه فعله للسنية كما صرح به جماعة
 فاذا اقرت من احد الحكماء المستفيدة منها الصحيح القول في الجارية وهي محل
 ما جعل منها اماما دون الفرج والموقوفات الثلث فيما عدا الفارق منها على الجارية
 لغيرها الصواب وهو جعل الباها فالالاخوة المديان عن قرب لاسناد وفيه علة
 اعجابنا بهذه الامانة نصيب منها دون الفرج فضلا لاسناد فلست نصيب منها
 فان لم يلقه في المحارن فاحدها لئلا يجرل كاصح ولا عتضا من وعرضها
 ام ملكه هي جلي من غيرك وفي الموقوف عن رجل اشترى جارية حامله فلا استيان
 عليها

جعلها فطها بالبر ما صنع العبد لله القوي لا يذنب له إلا خطها بها بقها بما قيل
 القلق بلانها متواقة وهو بالبر ظاهر تحجب في الحرمة بالبر لا كراهة كانت والحق ضعف
 وان أدى إلى الجمع لوضعه بمعية الكراهة فلا دفع مع مصادره بالجمع للمقدم فلا
 يتجاوز ما شرع الأول لا يخفى وإن أدى إلى الجمع لضعف الآية المفاداة بالبر لا أن لا
 مالص البر لا لئلا ينال في المال بغيره من غيره حتى لا يتغيره بغيره وقوله
 بالجملة والمقصود من وضع الآية لا يعمد به واجتهاد كراهة فلا يجوز ما عليه الجمع
 من بغيره بل قد لا يفيها بعدا هو المتخلف باصالة لاظهار في جميع البر الإخبار
 المستطاع بها كما في الحديث من لمع الله الظن بكلام الجماعة لا يجوز مع الكراهة استنادا
 الثاني والنبذة الثانية من إطلاق القوي القوي المقتضى وكلام جماعة في الأول
 الأصوال والعوامل والصحح فليس كان كانه حلي في أمها انوارت قال الملاءمة
 الصحيح أن شلغ في فعلها السبعة أسيرة عزه في أيام فلا من كانا هو في العز الجاهل وبه
 يقبل إطلاق القوي وقدر استأهل الماصوق عن الفاء ومنه ما قد عرفت من بعض
 فيها ما لا بد من ظهور في الجملة الصحيح وهو من استأنس عليها ولا يلو أن استأنسها
 مدة لا يروى في غالبها وبذلك لا يصرح ببعض أهلها وناقيا معا ومنه ما يكثر من العبارة
 ما صنع العبد القوي على الولية فينفرها النبل في جيلها لا يفرها حتى يضع
 ولها ويحقه النبوة لم يرضى عن العيون تنحصر في طمحي إلى حقين وصلها على الكثر
 خرج المكافاة ورجح الأولى لميل إلى أعضاء هذين بالأصل ولطابق النصوص
 المتقدمين ونايلها بظاهر الصحيح الأول من حيث دلالة على اعتبار الأولى بالأماه
 الملققة كما حدث عليها الأولى في المحرم كذلك كانت به الثانية وحيث ظهر لنا
 المحرم فالحجب بالأدلة السابقة بعين ترجيح الآية الثانية وهي في المحرم إلى الوضع
 ولاية هناك على النصيبين الذين بالبر بغيره فأن لا يتصرف الوهر له بغيره
 في الكافر من التحريم إلى الغاية لا الآية من مطلقه والناحية بغيره مفيدة وإلى الحرة

بجدة ما هنا وتوجب الرجوع والتوبة بحيث يتقوى ويترجم علم ذلك لأجل مدة عباد الرقيب
للمرءة بعد المدة مختلفة بين من عزب بعض ما في الدنيا ومن عزب ما ليس بها من غير أن ينظر إلى
الزيادة فإذا اعتول بأحد هوى غايبة القوة وخافا للميل إلى المشغفرة في باب هوى
الأولاد والمناهل فلهذا والمحققان في التوفيق والتمسك من طريق الاحتياط والتمسك
ومنا القول أن المرء إذا ركعها غير معلومة وإن كان بها جميع القوى الخمسة مختلفة لمعها هو على
وقتيه ثم إن تخصيص العبادات للحول لا يظهر إلا في ذلك وعلى غيره في التفرقة بعد الأول
واختصاص التصور بحكم التبادر والغلبة به دون التبريق وقيل إن الغلبة به للأول
وفيها ما قيل ولو لم يتصور في غيرها إلا ما في التفرقة ببعض أخبارا وفيه مضافات
التمسك وضعف الدلالة بحال زيادة الغالب مخالفة للإجماع والتصور أن ابغى
على غيره وأما الذي نرجح ما يليق الأصل من بين الزيادة من الأوليات وأحوط
وأعلى أن لا يوطئها إلى العمل المستبين عملها عزل سبعا باكا عن التحوير والتفرد على
لأنها رضى التصور لا يتبعه مع عدم دليل على جوبه من أمر أو غيره عزلا عما رجا
يتوهم من الأخبار الناهية عن وطئها هو أمر من غير البراءة ولا يعلم أن يكون
دليل عليها بل هو ما قاله جازم عن ذلك ما أنا أكيد عليه وعلى الذي يليه من زعم
العلمي مدعى على الإجماع وهو محقق مضاف إلى الظاهر التصور لا يتبعه ما سيجل فيل
له من ميراثه مضافا بعينه في قول الرافعي في المفتاح حده في قول الرافعي ما صنع فلهذا
فإنه يقتضيه قال عزل عنها فلهذا راجع في الوجهين قال أن كان عزل منها
فليقلل الله سبحانه ولا يولد ولا يولد وإن كان لم يعزل عنها فلا يبع ذلك الولد ولا يولد
ولكن بعينه ويجعل غيابه من ماله بعينه به فأنه غذاه بنظيره ويحرمه في الإجماع
مهران أن كان ظاهرهما كأول وجوب التصور من حيث لا يبره بل في أمدها من عليه
ذلك وهو كالصريح في الوجهين لأن ذلك من آخرى الأصحاب كانه جميع القول
الاحتياط ولعل التصور لا سابعه أصالة البراءة وفيها منافاة فإن كان اجتماع

[illegible]

ما لا يوجب احد المعلومين على الآخر بل على ظاهره وما ذكرنا من ان كل واحد منهما كالمطلوب
وغيره في بعض الاحكام ولا يخلو الامور التي قد كان حسنا في الاصل بل في بعض الاحكام
المالك لا يملكه فان تعدد الوصول اليها في الاحكام يمكن من تعدد الاصل في بعض الاحكام
الوصول الى المالك في بعض الاحكام ولا يخلو الفاعل بل في بعض الاحكام لا يخلو الفاعل
من المتأخرين ووجهه واضح من قوله في ظاهره كما بينا ان التدقيق في الاحكام انما يكون
ولما عرفت ان الفاعل لا يخلو الفاعل فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
كونه نائبا عن المأمور في الاحكام ولا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
ما يوجب التوجه بل في بعض الاحكام لا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
المالك بالقبول بل انما هو بالبيع فاحتمل **السابع** انما وضع رجل العبد لغيره ما
منه للبراءة ما لا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
اباه وخاله في مخالفة في الحق كمن موله ومولى العبد في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
العوض والمخ وكم يقول استرعى العبد ما لا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
المجزي وخرجت الى المظنة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
المجزي وخرجت الى المظنة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
صفت بجملته الاولى او علقه كحكم به الشهود الثاني وثالثا فالحق الثاني في بعض
مخالفة الاصول للذهب من حيث استماله على امره العبد في ماله مع اخذ ان
يبيعه ودعواه مناديه ومدعى الصحة مقدم وعلى من يخرجه من ظاهر امره
بقفه ولم يفعل وعلى من يخرجه من ماله مدعى بغيره من السيد وما
يعتد به من الاول بان المأذون به من العبد لا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
المخالف في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
العقد على الصانع لا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الامر فينا فكلما مضى مع كونها مع كون من عدل ماله ما رجا والاصل فينا

مضى

فقطا دونه ولم يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الامر فينا فكلما مضى مع كونها مع كون من عدل ماله ما رجا والاصل فينا
واقر المأذون بما يملكه في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
على انكاره في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
لنا فانما يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ذونا فحصلت العتق انما يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
والمنفعة فيه بعد ما عرفت وانما يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
العبد انما يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
عدم البتة ذهب اليها في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ولكن الحق الثاني في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
المأذون اباه ولا وان كانت الرقبة فحقت الاول لا تستحقها في بعض الاحكام
قوله في اليد ولا من دعوى مولى الاب من ماله بان يكون قد فعل ما
ما لا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الفساد البيع ومدى صحة مقدم وعلى الثاني خارج لما رجا فيه العبد في بعض الاحكام
الحدادة فحقت في اليد في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
مدى ذلك في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ان هذا في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ما لم يتم بقتله من يد ماله اصله الصانع فحقت في بعض الاحكام
غيره فاما في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
للرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ومعلوم ان الرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام

الرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
في الاستدلال بها بالقرينة هذا كله مع عدم البتة ومعها فحقت ان كانت لواحد من
الذين اوجب البيع في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
كما فحقت ان من دونه وبين وعلى الثاني في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
بتة التدقيق في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الاصول هو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
فحقت بتة التدقيق في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
مدى وعالج بالاضافة الى المأذون كان الاخر ايضا مدى وعالج بالاضافة
اليه ولا يخلو الفاعل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
احدهما بالاضافة الى الآخر مدى وعالج بالاضافة الى الآخر مدى وعالج بالاضافة
انما يكون حيث لا يقع يكون الاخر مدى وعالج بالاضافة الى الآخر مدى وعالج بالاضافة
من التوجه وهو ثابت في جانب مدعى العتق **الثامن** اذا استرعى رجل من غيره عبد
والله فمدى البيع اليه عبد من غيره فمدى البيع اليه عبد من غيره فمدى البيع اليه
يرى كما في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ثم ان وجهه في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
بينما يصحان رواية في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
حيث التدين بالرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
المشترى في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الباقين فانما يقع ليس يصف كل واحد منهما في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل
ان يصحون المشترى في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الثاني وبنيته في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
غيره في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام

بالرقبة

فحقت

بالرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
على التوجه في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
نظره في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
بالرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الرقبة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ذلك بان البيع كان له في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
قوة البيع في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
هنا اوله في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
وقد عرفت في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
من ثمة القاتل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
فما في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
بما في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
وان حو المشترى في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الامر في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
المنفعة في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
وهو خلاف في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الحق في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
كلامه في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
لوجه في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
الامر في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
والبيع في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام
ولعله على عام من ثمة القاتل في بعض الاحكام فلا يخلو الفاعل في بعض الاحكام

مع هذا التذكير فكيفها قيل ذلك للجمع وكذا قيل استعماله ولو سقط الولا...

بين

بين صورة الاشتباه في السابق فكل واحد من الاشتباه في السابق...

مال موصوف مضمون في اللغة الاله معلوم بالملك حاضر مقبوض في المجلس...

لا يضمنه

لا يضمنه الوصف للتميز في أنواعه والمجود بالاختلاف في الالوه...

الملك...

الملك...

بعد انقطاع غير المتنتهي الى كل صوره وهو كما ذكرنا في كل فرع من هذه الجاهات فان مفاد
الكم مجموع الوجود ونحو كلامه اخرى فيكون من هذا الدلالة عليه وقال القائلون والواسم
فيها يبرز وجوده عند الاجل مع امكانه لان كل عين من النور في العالمين بان كان وجوده مفاد
المكان وان ممكن حصوله لكن بعد مشقة في اوجع الجاه لا لا يراه مع امكانه فيحصل ان
لأنه غير وهو كما ذكر في عدم جلاله خارجا وبالامكان في الخارج فهو لم يحصل بان يتحقق
المشقة في غلبه الخلاف اليها في المسئلة ليس بمجدد ومن عبارة الزيد بن بطريق
انما الوجه اشتراط هذا الشرط ويضع عنه صريحا ما ترى في وجهه الطالبان مع انقطاع
في احوال النجوة في العزة الوجود وهو وان حاجاج الاستثناية في هذا النوع فاعلم
الانه صالح لا اعضدا عدم الخلاف الذي هو المحقق في المقام والبرق في تخليص النصوص
ما عاين ذلك كما يظهر في وجهها والذين بان الوجود عند الاوليات معنى اعتبر
عم من التجدي فيه بعد علمه في زمن العقد وما بينهما ووجوده في هذا الاجل
والله انما يقول وكان معدودا وقتا لهذا **الثاني** في احكامه وهو ما لم
الاول لا يجوز بيع الكم قبل حله لمجاول الاجل مطلقا على من هو عليه كان او غير كما
او مؤثلا بل خلاف فظهر الامس يعق من نذر من تأخر فخره مطلقا لئلا ياتي
في ما يتي بخير سبعة ولا ياتي به عدم استحقاق المتنتهي الاول لمعلق عدم الاستحقاق
بالمطالبة دون الملكية فانها حاصلة وان لم يتجدد قبل الاجل المطالبة والفدرة
على التام للمتنتهي في حصة المعاملة فانها في الحجة لامين اجرة عند المعاملة والا لما
صحت ابتاع الاعيان الغائبة الا بعد حضورها وامكان الفدرة على ثلثيها
حين المعاملة وهو فاسد بالجماع والضرورة وبما يقتضيه بانها على حصول
الملكية والمنفعة فيه واخذوا في بيع الانفال وهو شرط بانقطاع المدة ومن
كما هو مقرر في المسئلة ومنه يظهر ان صرف الاستحقاق الذي للمطالبة فاعلم
الملكية فاسد بالجمعة بعد ما ظهر من اشتراطها بانقطاع المدة المتطلبة في الانفال

بين العامة هذا يتحقق كما هو الموضع لم يحصل الملكية وفيه خلاف لأن ظاهر القصة والتمسك بالحق
الثاني في ذلك كما فصلنا لا يدخل في ذلك اعتقاد الأجباع على العلم على الإطلاق المسماة
من العادة وعندها هي عبارة الجماع فلا ريب في مسئلة هذا ويجوز ريب بعد
وبعد الحقيقة لا تفرقة ولكن أن لم يقصد حصوله ولو كان العلم ريبيا كان ريبا على
الأظهر لا يشبه في المسألة ما ذكره بين القنبر الرويين من العلم أنو ثوابت ريبا
ولا يقصده للأصل العمومات في التحقق المستفيض وعندها هي القصة وموارد
وإن اختص بالبيع على أن لا ينافي إلا أنه لا ينافي إلا بين العامة فلا خلاف في
منع من البيع بالعلم إذا كان العلم الأول ملك للجزء الأول على غير ما استوعب في
ما ذهبت عنه ودرهم فالقصة ودرهم فثبات العلم الذي يشبه به ودرهم فثبات
درهم بدلهم وصنف سنة يمنع من العمل مع أمثال الكلاب في العمل بصورة الثابت
التي باءة والفصد كما فيه منه الجماع ولذا لم يمتنع الإقرار الأول بالمرقة بل ينسب
إليه القول وفيه مواضع كثيرة من العامة كما في السكا في العمان والعامة في حمرة
والعلم وابن زهره وادعى من أنه مذهب الأئمة وعلى جملة دعوى لأجاع عليه
وهي ظاهر القصة وأخار جمع من تأخر كثير من ذلك التحاق وهو مستفيض منها بين
عظم رجلا ورفا بوصف الإجماع حتى يقال لأصحابه بدلا جدي وميضا فاذن في حق
وسيعمل اليوم ورفا قال لا ينافي الأوصاف وورقة التي أعطاه أدمرة ليزد عليه
شيئا ومهما نترى علما وأعطاه فاته لمجد شرطه وخذن رفا لا يحال قبل أن يخذ
شرطه فلا ينافي لأن ما لا يظنون ولا يظنون ومنها على الرجل ليف في لحظة
والقصة بآدم درهم فاني صاحب عين على الذي لا يقول والله ما عدى الأوصاف
لك شخص أن شئت بصف الذي للخطوة وبصف ورفا قال لا بأس أن
منه الورق كما أعطاه ومنها على الرجل ليف في الغنم بشيان وعبدان وغير ذلك
الاجل حتى قال لا بأس أن يقدّر الذي عليه الغنم على بيع ما عليه يأخذ صاحب الغنم

سفياناً فأنشأها وياخذ راس ما يحيط بما يتوحي الغنم دأهم وياخذ راس دون شرط لهم وياخذ
 فوق شرط لهم قال ولا كيت تليف مثل الحظنة ولا تليف ولا تفرق ولا الغنم فلا تليف ولا الحيلة
 وكثير من الناس من حتى جاء جماع منهم على الفخمة لئلا يملوا وهو ان التليف ما يصلح
 لمعاينة سوى الصحاح الشفوية وهو من جهة اللزلة على وقوع المعاملة الثانية
 فيقبل ورودها في الضغ خاصة لا لبس في المعنى على زيادة مع صاحب الناس البكل الذي
 كما هو موقوف للسلسلة لا يحداه عن عقد التليف وذلك فان الضغ يتوحي السالم
 منه خاصة فلا يوجب زلح اخذ الزيادة ولا كيت عدم الضغ وبقاء المعاملة فان
 ما يستحق في هذه الصورة هو السالم دون العين الأولى فلما لا يجدي باصفاً العين
 الذي دفعه ولا موجب للربا بما لم يره هذا مصداقاً للطلوع وكثير من العبيد منها الميراث
 كالمنزلة في الجبل السيل التذم في الطعام الا لئلا يفي الطعام فيقبل ليس على طعام
 انظر اسننه في سنة منه قال لا بأس بذلك ولا يخلو ليس في الطعام حتى الوقت ولا يخلو
 طعام عليه بغيره مداهم فالهم للسلسلة على زلة وان كان لا ينشئ عن قوة اللزلة
 الحكمة ونحو الصالح سيما اذا منها في المعاملة الثانية ولو لم يعلم علمه فاعلم ان
 ينشأ اليه بالضرورة فيستاق التقليل في بعضه استولاً لا نظرون ولا نظرون الذي هو
 القصة في العوم وهي المخرطة الاصل والعوامل خاصة فلتقنه والقصص المعاصرة
 فاصرة السند ضعيفة للدلالة لأعلى العمل على ضرورة عدم الزيادة او عدم الجائفة
 ولا لبس في الجائفة ما سوى ورواية في الصحيح عن رجل اسلف رجلادهم بمحظة
 حتى اذا حضر الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دواب ورفقا وسنا عداً لجماله
 ان ياخذ من عروضة ذلك طعاماً فاعلم ان يمشي ولا ياكل ولا يمشي ولا يمشي ولا يمشي
 للتفانية وفيه ما جاز في الطعام على من هو عليه مثل التبرع من دون قهراً وانا
 لئلا يمشي في الحكم بالجلوس دونها بما عدا بقوله على كذا نصف الطعام على من
 هو عليه وهو لئلا يروى عن غيره وهو ظاهر الغنية مدعيها على اجماع المفسرة

الا انه ابدل الكراهة بانحومة ولعلها نظر الى ما تقدم من جهة قبل بضمير اللام في نحو
المائة وصدان هذه النصوص خاصة مقدمة على ان لا يكن في موارد ما هو موجب
من موهبة خاصة ولكن الكراهة على الاطلاق غير بعيدة ^{عن} بيا على السامع في ردائها
يكتفي فيها بشفة الخلاف والإجماع المدعى والاطلاق الذي يضر وكما هو ربه مطلقا
ولونزاحة وكان كل من الثنتين ربوا كما يجب بعضه كل ومنع يجوز في الخلاف ^{غير}
الصحاح المتقدمة وفي مقفلة الدلالة على جوان توكيد مدلول بعضه بنفسه بما يلي
المال ولا نداء ذكرهما الا للشيء على عدم الجواز في بيع العبيد والبيع المذكور ايضا
للازمة للمواضعة مطلقا فذا القولين المتقدمين من المنع عن البيع يحال من القول الاول
مع ربوبية اتمام كل واحد منهما في صور مقابلة الزيادة والقيضة كما في الآفاق
وكذلك مع الذين تلاجوا بغير ابدل بل ويجوز بعد ذلك الخلاف في الاثر في
البيع على من هو من موهبة فغسل على مدعي الإجماع عليه ولا يظهر خلافه في الاصل
والعوامل الباعية عن المعارض سوى الإجماع الحق وهو بستانها فذا في التصيق
فامرأه الا ان فيه خلاف فيمن صح بالبيع كالتفصيل فيمن هو كالأمر اذا
تظاهر الشبهة وصح بالجواز فخذت وعن تركه وهو بالملك والبيع وجماعه
القولين لكن وصف الثاني منها فخذت لكن في من وجب القصف هنا مطلقا
فترد في ما يشانه ثم اما على الإجماع الملك وهو مفقود هنا وعلى عدم
انقضاء البيع من العقد المستلزم لعدم الملكية للمبايع ومن يتصدق في المال مائة
يقل ملو الاجل ولا يلزم مطلقا الدين بحسب الملكية بغير التيب في بعض افراده وعلى
أنه يرد في المطالبة على انقضاء الاجل كافي في محله الزوجة والقرينة فيهما في الاجل
الآن ولعل ان انقضاء صاحب غير هذا يعرف بالبيع والسلف واخذت في السنة
وصار الجواز فيها الجاء لثبوت التي يمكن ان يطلق عليها بالانقضاء في الخلاف
الشبهة ويحصل لجماع الشبهة في العبارة الروايات في الجاء في الروايات التي

للسلف في اسئل جواز البيع لامر حث ما زان ما حده ما هو حاشي بخلافه لا تارة
خلاف ولا يرد للاصل والجمهور ان التوهم من العارض بغيره وكذا جرحان باعدهم
مال طلاق العبارة يقتضيه علم الفرق فيه بين مال كان مؤجلا لم يخلو او كان
غير مؤجل فالأصل كما اذ بيع بدينار وكل من مستقر في ذمة قبل البيع والاستا في
مر مع عدم صدق الدين عليه حقيقة كما في وشيخه الاول ان لم يكن اجماع كما هو
متدرج حيث جعل الجواز اقوى وهو من بطلان في وقوع الخلاف ووجه قوة امثال الصدق
عليه باننا نقصد الاجل ولو في التمان السابق على العقد فيلزم بيع الدين بالدين ووجه
الجواز ما انك في الحقيقة ولو لم يقتصر في المنع بيع الدين بالدين في الحال
على خلاف الوفاق وليس به حمل الفرض ولو توقع الخلاف والحجة المانع عنه بان كان عاملا
انه فاسد سدا فيشكل الاعناد عليه فيما عدل الاجماع ووجهه كما يخصه من الدين بالدين
كما في طلاق الاصحاب ووجهه من اهل اللغة ومحل الفرق بعد انفسا اهل السلك وفي نظر
اذ لا يعلن بكون الملامم اعتبار الاجل فيه اعتبارا من ثبوته بمعية التزكية
في الاجل لا في ذمة ولا في اية حقيقة عنه في اوقات الحال والذات الاصحاب يطبقون على اليد
بعد حلول اجل لفظ الاجل في حقيقتها وهو لا يرد في الاصل ولا يصح السلب عنه فيه
وكيف كان فالمنع اقوى ومحل ان يرد بالفتوى الحال في العبارة وغيرها هو الحق الثاني
ولعل الظاهر خلافه فيمنع ولو شرط ان يخلو الحق فيلزم بيعه على المحل بغيره لا يبيع
دين بدين المنع عنه بالدين اجماع وفيه نظر لان الدين المنوع عن بيعه بغيره كما
عوضا ما لا يكون دينيا مقتضى نقل الدابة والمضون عند العهد ليس بدين ولما يصير
دينا بدين فلم يفتقر بيع الدين به ولا في ذمة من قبله في حاله ولم يلزم موافقة الفرق
غير واضح ودعوى طلاق اسلم الدين على اليد واليه قبل العقد ثم اوجبه فنتج
بأن الحال المحل فيلزم ان لا يبيع بحال كما هو مطلقا لم عليه في اجماعه فيقولون
باع فلا ان مال بالدين بجماع يقتضيه ان الحق في ذمة دينه بعد البيع والواحدة
عمر

مثل هذا الاطلاق ما مثله فالأصل ان مقتضى خصوصه اذا ما حده من غير ما حده
ولذا قيل بكونه كما عن الفقهاء وهو لا يرد للاصل والجمهور ان التوهم من العارض بغيره
التي هي للثاني هذا اذا كان الدين دينيا بالدين كما هو في الدين والاصحاب ما عدا
ويوافق ذمة زيد بدين اخر في ذمة او في ذمة ثانيا او في ذمة زيد بدين
للتزكية في ذمة عمر لم يخل ولا احد كما في العهد بغيره لانه بيع دين بدين بلا
استا ولا اصل فيه بعد الاجماع التوقيعي العاجل المانع من بيع الكال بالكال والحاشي
الدين بالدين فالفرق الدين مال الاجل ومالا اجله ففرض الكال والكاله بالدين
ويجوز في الاول على عكس الثاني لا يرد في الغرضين وهو كما لا يوجب اية ووجهه
بعض اهل اللغة ان الغرض هو مقتضى **الثاني** ان يرد على المسلم اليه في ذمة الصفة
او المقتضى والمشتريين فيه ولا يجب على المسلم بقوله وان كان اجماعا ووجهه لانه
ليس بغيره مع فقره به ولو لم يخل في ذمة المبيع ولو كان ذلك لاجل التحصيل
به خلاف بل في الغنية الاجماع عليه لانه اسقط حقيقة من اليد بوضا والخصم به
مع ذلك مستغنية منها الفتح في اجماعه عن اليد في وصفا بستان معلو
ولو لم معلوم ثم سيطر دون شرط او فوزه فقال اذا كان من طلبة نفس ذلك ومنه
فلا باس وفي الثاني والثالث وما اخذ من دون شرطه ولا يخذ من دون شرطه
ومنها ارايت ان اسلم في سنان معلومة او في معلوم من الزئيق فاعطاه دون
شرط او فوزه بطبيعة نفسه فالباي اس وعنه ما لو رضى بغيره لم يرد على المسلم
بالصفة وبسبب القول او ابراء المسلم اليه بعد حلول الاجل ولو لم يمنع فقه الحكم
ولا في حقه بغيره وبغيره على انفسه على انفسه هو كذا يجب القول بالبرء بعد حلول
لو دفع اليه في حق الصفة ولا فهو بين الاصحاب يزل لانه في ذمة وادان فالا مناع
منه عند اذلة المحو صفة لا يمكن فصلها فهي اية ولا كذا لو دفع كذا في
يمكن فصله في ذمة وفيه ما نظرا في الاول بعدم دليل على وجوب قبوله لاحسان ولا

ان يكون المناع منه عند اذلة المحو لانه مقتضى الشرط والمؤمن عند شرطه مضافا الى
احتمال في الاخرى فمقتضى شرطه في ذمة الزئيق في ذمة من الايمان هذا
مضافا الى ان مقتضى الشرط في الثاني بان عدم امكان الفصل واما
الوصف لا يوجب على المسلم قبوله في ذمة المذموم مع امكان عدمه عند الغير وعلته
لان مقتضى ان يسكن في القول بعدم وجوب القول كما لو اياه بخلاف في ذمة الا كذا يجب
المقدار وهو كما ترى في غاية القوة وان كان الا حوط المسلم القول **الثاني** اذا
المسلم عند المحو لا يقطع حيث يكون مؤقلا يمكن الحصول بعد الاجل عادة فافق
عدمه ابتداء وبعد وجوده في ذمة المسلم البائع اياه كان غير بين الضيق واستدراج
او منتهى بين الضيق لوجوده لم يقتضيه العقد بخلاف في الامتياز ثانيا والذمة هذه
الصفة لغنية الاجل ومورد العقد امانا هو الذمة وعلى الاظهر لا يشرع في الاول بل عليه
من ثامن وربما اشترطه لثمنه بالاجماع عليه بل ربما كانت الكو في ظاهره
انقاده وهو كذا مضافا الى الضيق لنفسه في ذمة من مخرجه في ذمة كالموت
عن رجل اسلم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
فالا في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
كذا قيل في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
فالباع وعنه زيادة على ما من يظهر ان لا يبيع ولا يصبر بل يخذ في ذمة
الجماع لعدم اختلاف ما لا يلتزم اليه في القصار ولو لم يخل هذا الجواز في ذمة المذموم
عن المذموم في ذمة المذموم بعد الضيق اليه في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
معه كما في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
ورضاه في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
متمولا في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
وفهم انقطاع عند المحو لم يخل في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
عمر

عمر ما دل على جواز ما على الدين من الذي يملوك ولا على العمل قبل الاجل عدم المسلم فيه
بغيره بل يقتضي الجواز على العمل في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
والاجماع والفقهاء لا يعدم وجود المقتضى لان ان لم يفتقر في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
وفي الثاني الى العبارة منها الصحاح في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
ان اخذ بالحق راس مال في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
فمنع على جميع ما عليه او اخذ صاحبه من صفته وانفصلها وانفصلها وانفصلها وانفصلها وانفصلها
ما يقرب من الغنى واهم وفي ذمة المسلم اليه في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
الا ان يكون التخيير من قصوره فلا خيار **الرابع** اذا دفع المذموم الى المذموم في ذمة المذموم
العمل الذي سنده ان على ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
بقية يوم الا في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
بل على الوفاق في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
الصحاح في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
الملاطحة به طعا ما اوطنا او نعتنا في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
ان لا يرضع الطعام والشراب والفقهاء لا يرضعون في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
الدين بغيره الذي اعطاه وجعل على المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
ما سبه فوقع عليه التخيير الا على صاحب مخرجه ما دفع الطعام انما الله الخبز
الثاني في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
بعضا من ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
الشراب في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
اعطى بالذمة في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم
في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم في ذمة المذموم

او نقصان فالاسم هو اعطاه وعلم مع ذلك بان جمل المنوع ضمنا بقية كونه من جنس
 الذي فيه فالأمكن عند الغالب الذي هو وقت القضا من جنس فلا يزال من اضافته على وجه
 فيه من الجنب ذلك باعتبار قية في من ذلك كان من جنس او قية الاسم عند الغالب
فلا يزال من شرط ما هو معلوم من وجه الجمل فلا يزال بان شرط من وجه او جهة في كل
حالا او مستغنى كان يقول اسلم اليك هذه العزة الزلزال في حين من من من الزلزال
 بشرط ان يتبع مع او هو ب في هذا الكتاب مثلا او فطلى الصفه الفلانية ونحو ذلك
 ما يقع ان شرط لا يصلح الجملات السليمة من المعاري عند رايه قاصرة الستة المحل
 الزلزال من حيث تفحصها التي عن سلف ومع ويعي بعض في مع واحد فاعلم الابد به
 ما يلزم في تفسيره من ان الابدان يقول ليعنك من من طعام جال العبرة وسلفا منحه
 وجه المنوع فلا يزال الاخر ونحو الكلام في وجه من جنس من جنس من جنس من جنس
 املين ونحو الكلام في نظر السلف ونحو جواز الجمع بين اوجه مختلفة في صفة واحدة
 وهذا مستلزم الاول فاسلف في غير شرط ما هو في تحت بعضها كان يقول اسلم
 اليك هذه المانة في غير من شاة فلا يزال الاكلا بشرط تعليف صواب هذه العجايب
 بعضها قيل على التخي والفاضل في كل والاصل ما ساق في من صنف دليل المانع والبيان
 عند المانع وفانا في كل المنوع في كل لان الحرف في المشاهدة لا يجوز لا يتبع مصون في كل
 محنة الابدان مع الصف في كل ظرف في كل لا يجوز للجهل والضعف الأول بانه يجوز ان
 حالا اذا كان من ضد ما المحل يقول اسلم اليك مثلا فتكون قد يجوز باسئال
 لغضا اسلم مكان يعف والأدلة اسم من اقسام اليع وكما يجوز استعمال يعف في التسلم
 فليست اسئال اسلم في البيع لعدم العاروق وفي نظر الاصل المحل عن ان اسئالها
 ليس لها فيها بل شرط في خارج عنه وهو باو وكما في الشرط الحائز في كل ما فائدة في
 صدق السئلة ولعلنا اننا انظر الى ما في التقدير على الثاني خاصة والثاني يمنع المنوع
 بيع الصف على الظاهر بل هو ما في في المحدث ان موضوع السئلة ان يكون شرط

الأصوات فنحذف ما لا يوصل إليها ونطاول ما قبله نحو الإمداد الف لو فط أصوات فهاض والذ
 غير منها همزة مفتوحة أو حاد أو ثانية لا يجوز إسناد الف إليها لأن الف لا يوصل
 معنونه على الذمة غير مفتوحة لا يوصل للشرى وينقطع عليه أنه لو فط فوبا من غير أنه
 معنونه أو غلغل من فراج أي منعه عنده بعض الأصوات فخطب السامع بالهمزة
 الزائدة خرج من حقيقة الف لئلا ينافي في إسناد الف إليها معنونه قالوا
 ولا ينفذ الف فيه المصطلح عادة جاز كما لو اسفلت على ما نذ وطلم من غير العبرة
 فإن ذلك يجري مجرى الصفات المستخرجة من الف في الحدة والخرابة وعليه الجمل
 أصدا الصحيح من رجل استرى طعام فربته بعينها فقال يا سامع فزع فهو لو ان من
 كان دينا عليه وانما في قوله الجمل فزع طعام فربته بعينها من لم يستل فربته بعينها أعطى
 من حيث شأ **النظر الثالث** فيما وجدته من **الأول** وفي المثلث
 ما علم أنه خلاف حق فيقال أكتنه أنه ليس على ذلك على هذا الذي مطروحا
 لمجربته بالتوافق الإجماع المانع عن مطبق قوله أنه لا مع الأذن ولو ما دارى
 الحسد من موهبة أذن من المثلث بالمرأة ثم في قوله ويتبع بهذا المعنى لا يلو
 القول على خلافه في الأصل الصحيح أن من كان أذن لا يشدق إلا فلا نقول على
 ويتبع على البعد الذي وقرب منه ظاهر الموقوع على قوله ثم يتبع ذلك على
 مواءمة ما عليه من أن لا يتبعه فإلا على ظاهرهما أنه يتبع به في الأصل
 بالإسقاط وبه افتراضا لبعض أصحابنا لما نقله في بعض النسخ ويجعل رجوعه عما
 يلو في الجملة فإن كسبه له بالضرورة ويمكن دفعه بحججنا التي ذكرنا في موهبة على
 إسناد منه مع عدم منعه عنها الرابع في الأذن بالفتوى كما هو ظاهر ما نقله في
 ذلك كانت بالافتقار إلى الأذن الفتوى مطلقة وأما عامة الناس فما أخذوا الفتوى
 بزعمهم بها بغير أدلة ولا يفتقر إلى الأذن الصريح والفتوى بإسناد الأذن
 لا يصدق على من عجز المثلث عن الفتوى وأما على صورة فتوى

على وجهه من مطر مع العجر على الشاق وفي الخلف إلى يمينه جوارحها على كاهلها من مالا كثيرا
فقال البربر على ولادته شيء عليه لمعان يبعوه ولكن يستحي هان عرجنه فجلس على مولاه
ولادته العبد الذي يحضه الخبز الحنك بلبس بارع عنه بحجر عليه مولاه وعليه كل من الخبز
البربر بالسبي عاصورة وضالته ولا يمنع به بعد الحق وهو غير بعيد لولم يكن
فإنه منصور فقلبت تحفيف هذا وتوابعها إلى استعانة علماء بعد العلق فيمنع الأشغال
وكان يلزم آخر وهو عدم استعانة الخبز على الأمان يكون هذا مستحق فزع لعلوه
الخبز في الحقل ويحصل خطر بطلانها في الإحتمال الأول ظاهر أن كمالا يخفى حلاوته في المثل
في الاستدانة لانه الذين دون الملوك بخلافه من أحوال كانت الأولى مطر أو العبد
ما يفتقر بنفسه للخدمة على مولاه وفي ذلك وقت الخشب وقته وخبره ما كان أنباءه
أربابا على ياروم الأولى ولما كانت العبد غير ما يتلقى بنفسه للاطلاع كامل عليه
بإيجاع والمهذب للخبز في أبعاد ما عن غلام أذنت له في الشراء والميع فوقع عليه ما الناس
ونذا عطيته به ما لا كثيرا فزال أبو عبد الله أن بعته لمك ما عليه من عشفه
قال ما له في الظلم وهو مولوك ونحوه الثاني وقصوه السقيتها بالجملة معيني في المسئلة
بعد الخلاف فيهما من الكفاية وجود عثمان بن عيسى الذي أجمع على تصحيحه
عند العاصب به وما أضافه صورة المعاصرة إلا أن بنو الحكم فيها لسان الشوب
في الأولى بطريق أولى لكونه كبر عليها ما سبها في الإشارة إلى أن الله عز وجل فيها ما زاد العبد
في الخبز هو عدم اختلاف في إنباع الدرر وما وافقه وكان الاستدانة للعبد فيها
لا يتلقى بنفسه وكان فيه ما من مصالحة في بيان أحاديثها على يمين الذين يؤمن
به رواها على أن عن مولانا الفقيه في جعل عتقه له وعليه في الدار من عليه
لم يزد العلق الاستعمال وقد عمل الخبز في وتبعه القاضي جماعة وفيها منصرفا
والجملة أضافا إلى الفصور في الدلالة لامتثالها إلى العمل على إرادة الأولى من الصلح
بما الثانية وليست نصا في دفعه الذيل والتمهيد وثانيا العمل على ما أضيفه وأذن في

الاستدانة وبها يجاب على ما عتبرت من السابقين لوليك بها فالذين فان الاذن في الخلق
بينهما غير لازم الا الاذن في الاستدانة بعد اهل الامور في تخفيض المولى للذين في صورة
البيع فيها هو جعل الولد بين اصحاب الدين وبين العبد بالبيع لامي حضانة المالك الا ان
الاذن في الخلق والحق الا الاذن لم يحصل في الاستدانة وعلى الوجه المأثور في القرض
عبد بيع وعليه انه لا بد منه على اذن للخلق والحق وكل من منع اعذارا للخلق على
الاذن في الاستدانة ولو بيعه ما ينافي بالمرء ولا يجوز له ان لا يسطع ان ذمة المولى
وهي مع كونها اشبه كنهنا في بيع وعرضا احسن حالها وفيها فالحال رجل بالاذن المالك
في الخلق في نصيبه بين فان كان اذن اللذين يدين ما ليدعي عموما فان لم يكن
اذن الاخرى ونقض وعمود المتأخر عن ذلك الاستقلال بثلث البيع والخلق و
الاقتضا وهو اهل التخصيص الاخرين جميعا بينه وبين العتيرين المتقربين وعرضا
عمله عليهما الواقع فيقتيد الحكم بالبيع فيما مع التخصيص بل يزوم الذين على العبد في
الصدق والخلق الا انه لا يلبس اذن في الجمع بينهما في التخصيص على ضرورة عدم الاذن في
الاستدانة جدا بل هذمي حيث الاقتضا والاشقة الحكيم في كلاهما على بل يتبا
كانت مخطئة مصفاا للمخالفة الاولى للمفا عدة الاخرية فان العبد يبرأ الا كونهما
عاقبته وتجارفه بالذن للولاء فالحال المولى كالموصى والمؤمن والمولى ليعمل
بمحنة الزامية اقوى دافعا لا اقتضا والمحال وجامعين المأخرين يتباع اعتقا
باستصحاب الحكم باقتناع على اللولاء المتأثر في فعال عدم العتول والاستقفا وعرضا
الصورية جدا ولو ما ان المولى كان الدين في من العبد الذي لم يذمه في تركه
ولكان لا ذما كان غيرهم المالك كحدهم لا يقرهم ادمهم على الاخرين خلاف
يظهر للمؤمنين رجل مات وترك عليه ديناً وترك عبدا له مال الجان ولد
او في العبد مال ببيع وعليه من استدانة العبد في حق سبب في تجارة وان
المشروع في الدين خصوا بها في يد العبد لتمام المال والمال وفي لغة العتد

العلم من جهة من تأخر عنه في اكتساب الحقيقة من أن العلم أفضل من الصدق بمثل العلم
ومعناه كما تقدم جاءه أن ثواب العلم من صفات ثواب الصدق ووجه اشتراكهما في
بين غيره من اعتبار العلم وصدق في معنى هداية الصدق ونزاد والاولى من أن
الصدق الواحدة بعينه والآخر بينهما في اعتبارهما في ظاهر الخبران وهم الصدق بعينه
دورهم العلم بعينه ووجه ما بينهما من المفاضلة والمضاغة انما هي في الثواب ولا يرب
انما اذا صدق بدورهم فانهما يصير عثرة باعتبار دورهم المصدق به حيث انه
لا يرجع والمحصل من الثواب ان اكتسبه بالصدق في الحقيقة مع قطع النظر عن ذلك
ان دورهم انما هو لعل وعلى هذا ثواب العلم وهو ما يراه من عثرة المصدق لانه لافاضل
انما هو في الثواب المكتسب خاصة قبل والشرع لافاضل ان الصدق يقع في الحاجة
وعينه والآخر لا يقع الا في الحاجة غالباً وان دورهم العلم بصدق دورهم
الصدق لا يعود الى اوله استغنى الخبر الذي من الهداية وانما صار العلم افضل من الصدق
لان للصدق من لا يصدق الا من حاجته ان ثواب الصدق الثواب علمه من غير
على ثواب الصدق فيجوز القرب به الى الله فلو علم من يترب على الثواب فضلاً
عن غيره وهو ان يادة وجهه واضح معناه ان الخبر المروي امدح من غيره في كل ما
عن غيره على ان اوله فيهما لا يرب ان امدحها لعل ولا من حرام فاما التحلل
فهو ان يترقى في العلم اياه فانهما لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
فهو باح له وليس عندنا انه ثواب فيما اترقه وهو قوله ثم ظاهراً يوجب له في
واما الحرام فالتبرع بغيره فانهما لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
لا خلاف في هذا وهو في فاضله انما هو لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
على ان لا يرب الا لاجرم وجب لافاضل ربه لانه لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
بالاجماع والفرقة وهو ما اذا كان بها يتبين انما هو لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
فيوان اكثر منها في حصولها باخذ النقص مع ان لا خلاف في ان لا يرب في ظاهره

العلم

ان العلم من جهة من تأخر عنه في اكتساب الحقيقة من أن العلم أفضل من الصدق بمثل العلم
ومعناه كما تقدم جاءه أن ثواب العلم من صفات ثواب الصدق ووجه اشتراكهما في
بين غيره من اعتبار العلم وصدق في معنى هداية الصدق ونزاد والاولى من أن
الصدق الواحدة بعينه والآخر بينهما في اعتبارهما في ظاهر الخبران وهم الصدق بعينه
دورهم العلم بعينه ووجه ما بينهما من المفاضلة والمضاغة انما هي في الثواب ولا يرب
انما اذا صدق بدورهم فانهما يصير عثرة باعتبار دورهم المصدق به حيث انه
لا يرجع والمحصل من الثواب ان اكتسبه بالصدق في الحقيقة مع قطع النظر عن ذلك
ان دورهم انما هو لعل وعلى هذا ثواب العلم وهو ما يراه من عثرة المصدق لانه لافاضل
انما هو في الثواب المكتسب خاصة قبل والشرع لافاضل ان الصدق يقع في الحاجة
وعينه والآخر لا يقع الا في الحاجة غالباً وان دورهم العلم بصدق دورهم
الصدق لا يعود الى اوله استغنى الخبر الذي من الهداية وانما صار العلم افضل من الصدق
لان للصدق من لا يصدق الا من حاجته ان ثواب الصدق الثواب علمه من غير
على ثواب الصدق فيجوز القرب به الى الله فلو علم من يترب على الثواب فضلاً
عن غيره وهو ان يادة وجهه واضح معناه ان الخبر المروي امدح من غيره في كل ما
عن غيره على ان اوله فيهما لا يرب ان امدحها لعل ولا من حرام فاما التحلل
فهو ان يترقى في العلم اياه فانهما لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
فهو باح له وليس عندنا انه ثواب فيما اترقه وهو قوله ثم ظاهراً يوجب له في
واما الحرام فالتبرع بغيره فانهما لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
لا خلاف في هذا وهو في فاضله انما هو لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
على ان لا يرب الا لاجرم وجب لافاضل ربه لانه لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
بالاجماع والفرقة وهو ما اذا كان بها يتبين انما هو لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
فيوان اكثر منها في حصولها باخذ النقص مع ان لا خلاف في ان لا يرب في ظاهره



الاجماع عليه وعلى كونه من العقود المأثرة والصغيرة اقرب من ان تقع به او تترفع في
ملكك او تذهب او يترفع عليه عوضه وما ادى هذا الخبر لانه كما عرفت من
الاجماع وهي لا تتغير لفظاً بل انما هي افاضاً ومعناها انما يحتاج الى التسمية وعلى كونه
ساعداً للصحة الاولى فانها صفة في معناه لا تتغير في الحقيقة فيقول المحدث في ذلك وشبهه
فادخل على الثواب الاجاب واستغنى في ذلك كما في الخبر لان جميع الاذن في الخبر
وهو من ان يدا فادخل على الخبر وفيه نظر ان اريد ان يدا فادخل على الخبر
القرن اولاً لعل عليه وما استدله لانه في قوله فان الاذن في الخبر لا يرب في الاذن
ويجب الاقتصار على القول بكونه مثلاً وتيقنه من كون زيادة عدل كانت او صفة رتبة
كانت العين المنقصة من غير ما اجاب عما في لفظ ذلك وغيره بل هو في الحقيقة بعض
الاصول اجماع المسلمين كما في الخبر معناه ان العلوم اوله في رتبة الثواب وانما يادة من الكتاب
والسنة وهي كلاً في العبارة وان عرفت صوراً اشتراطها وعدها الا انها محيطة
بالصورة الاولى فانه لا خلاف في ذلك وعينه وهي محيطة بخصصة معناه ان اللاحقة
المنقصة اللاحقة وتحت لفظ النقص ولو زيادة الوصف كالصالح عوض المكثر من
خلاف فيما علمنا انما هو لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
العامي وضموم للصحة منها الصحيح من اقرب رجل او فاضل لا يترجى الا مثله انما هو لعل
بانقضاء منها لعل ولا يدا فادخل على ذلك وكوب دابة او عارية من غير شرط من اجل
قرن وقد عرفت من رجل كانت عليه مائة درهم عدا فاضلها مائة وثمانين
لا باس ما يترجى فادخل على الجاهل والجاهل من لفظ شرط فادخل على شرطه ووجه
منه الصحيح لعل من قرب الانسان رجل عطر رجلاً مائة درهم علان يعطيه
منه درهم او فاضل لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
علوم الباس في زيادة علمه ووجه لفظه من لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
فان اخبارهم بعضها يكف عن بعض وكذا في الجمال على الاظهر في الخبرين من

لعموم

لعموم البتة المقدم المخرج من ان لا يرب في الحقيقة بكونه من العقود المأثرة والصغيرة اقرب من ان تقع به او تترفع في
ملكك او تذهب او يترفع عليه عوضه وما ادى هذا الخبر لانه كما عرفت من
الاجماع وهي لا تتغير لفظاً بل انما هي افاضاً ومعناها انما يحتاج الى التسمية وعلى كونه
ساعداً للصحة الاولى فانها صفة في معناه لا تتغير في الحقيقة فيقول المحدث في ذلك وشبهه
فادخل على الثواب الاجاب واستغنى في ذلك كما في الخبر لان جميع الاذن في الخبر
وهو من ان يدا فادخل على الخبر وفيه نظر ان اريد ان يدا فادخل على الخبر
القرن اولاً لعل عليه وما استدله لانه في قوله فان الاذن في الخبر لا يرب في الاذن
ويجب الاقتصار على القول بكونه مثلاً وتيقنه من كون زيادة عدل كانت او صفة رتبة
كانت العين المنقصة من غير ما اجاب عما في لفظ ذلك وغيره بل هو في الحقيقة بعض
الاصول اجماع المسلمين كما في الخبر معناه ان العلوم اوله في رتبة الثواب وانما يادة من الكتاب
والسنة وهي كلاً في العبارة وان عرفت صوراً اشتراطها وعدها الا انها محيطة
بالصورة الاولى فانه لا خلاف في ذلك وعينه وهي محيطة بخصصة معناه ان اللاحقة
المنقصة اللاحقة وتحت لفظ النقص ولو زيادة الوصف كالصالح عوض المكثر من
خلاف فيما علمنا انما هو لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
العامي وضموم للصحة منها الصحيح من اقرب رجل او فاضل لا يترجى الا مثله انما هو لعل
بانقضاء منها لعل ولا يدا فادخل على ذلك وكوب دابة او عارية من غير شرط من اجل
قرن وقد عرفت من رجل كانت عليه مائة درهم عدا فاضلها مائة وثمانين
لا باس ما يترجى فادخل على الجاهل والجاهل من لفظ شرط فادخل على شرطه ووجه
منه الصحيح لعل من قرب الانسان رجل عطر رجلاً مائة درهم علان يعطيه
منه درهم او فاضل لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
علوم الباس في زيادة علمه ووجه لفظه من لعل ان يرب ويصدق اكثر من غيره من غير عثرة
فان اخبارهم بعضها يكف عن بعض وكذا في الجمال على الاظهر في الخبرين من

بالحواش ما ذكرنا فانه مخالف للتعريف العبد يجب العرف فان مقتضا عصبه انما هو التوكل بها
لا جهال الذين قضوا الوط من العيون وقريب منه في الصنف العبد الذي ذكره بعضنا فاعلم
من انه ليس بجيد وان يكون التعريف في الصنف يعنى ان يعقوب العبد مع الشرط وحصل
الملازمة لانها تقع على عدم طرمان الصنف عليه بالغايل من الحمايين اومن جانب واحد
صل يجوز التوجه في العيون مع كل هذا المعنى ان لا وذلك فانه التعريف يعنى ان يعقوب العبد
او التعريف ان يعقوب ولا يحد ما له والمعنى ان يعقوب العبد واعطاء العيون فليس التعريف على عدم
هذا مع انما الحصول للصنف يخرج معطى العيون ما هو مقتضى ما هو مقتضى احتياجه الى عبارة اخرى
يترك استعمال الاجل في هذا الصنف يعرف الامن ندر من يعقوب فاقترعوا ان يعقوب العبد في الامن
في حق وكذا غيره بالاجماع عليه وهو الحق متصفا بالاجماع للمعنى في كلام جاعل على ان اصله
المستلزم نحو ان يعقوب بالاجماع الا ان في الاستدلال بالاجماع متناهية بعد ما لم يلاحظ
من هذه فبذلك ان الاجماع بالاجماع جواز التوجه في العيون الذي ينافيه والاداء بالاجماع
في كلامه عن التعريف يعرف منهم وهو عدم لزوم الاجل الذي هو مقتضى العبد يجب العرف
والاجماع على عدم لزوم ثابت الا انه لا يدل على عدم لزوم مجرد العبد وهو مقتضى
لزم مع الشرط الا ان يجب بما ياتي وبما يحاكي من معنى ما هو مقتضى العبد في عدم الوفاء
والشرط كما يرونه وتبين ان ذلك لا ينافي الكتاب والسنة للمعنى على اعتبار
التعريف والملازمة ولا يتعلق بمقتضى اجراء الصنف بل بعد لولها وهو مقتضى المطالبة للعيون
المستقصية الى جهة قضاء الوط منها كما مرنا في الاشارة واستجاب التاخير هو مقتضى
الاجماع وفيه نظر ولا يمنع بطلان الاستجابة بمقتضى الدليل بل يبيد الذي هو مقتضى
وان كان الوجه في التعريف هو مقتضى العمل بسببه في جميع حاصل الاداء الى اعتبار
الانذار بالاجماع والاعتراف بسببه ولا ينافيه وجوب السبب لبيان ان هو كالتعريف
فان لفظ الاداء لا ينافي بالاجماع مع وجوب العمل بمقتضى السبب كما في جميع البيع ونحوها
وكذلك في الاعمال المستقبلة الواجبة بالاجماع في جميع الاعمال المستقبلة الواجبة
استدلال

استدلال

استدلاله فاستجاب التاخير في الاداء لا ينافي وجوب العمل بمقتضى عصبه بعد جاعلها بان
بعد لولها في التوجه بالاجماع في العمل بالاجماع لا يقتضيه وجوب التاخير بل ينافيه
الا استجاب كما سبقنا من ادائه استجاب ولا كلام من التاخير من العمل بالاجماع
المستلزم لعدم وجوب التاخير ولكن لا ينافي في لزوم سبب التاخير من العمل بالاجماع
العقد المسمى من الشرط العموم ما دل على لزوم الوفاء بالعقد متصفا بالاجماع على عدم الوفاء
بالشرط وذلك كما لو اوضح عقد البيع بالاجماع لا يقتضيه وجوب التاخير في العمل بالاجماع
الاجل ولا كذلك لو اوضح في العمل بالاجماع من عقد البيع بنفسه لا يفيد لزوم اجل
شرطه يفيد لزومه وبالحيلة لامنافة بين جواز الاجل الذي هو مقتضى العمل بالعقد ولا يقتضيه
باعتباره في التاخير بل يستلزم كما لو اوضح في العمل بالاجماع لا يقتضيه وجوب التاخير في العمل بالاجماع
فيه يعقوب من شأنه فلا استدلال بذلك على العمل بالاجماع مع مفهوم الا ان يقال بان
بين التعريف والبيع عدم تلازم عصبه على العمل بالاجماع في العمل بالاجماع على العمل بالاجماع
كما مرنا في المبحث الوفاء به مع دلاله العقد الذي هو مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
المذكور في حقه عليه لعدم وجوب الوفاء به اذا دل على العمل بالاجماع وقريب منه
استدلاله في العمل بالاجماع على عدم لزوم الاجل في العمل بالاجماع وقريب منه
حجانه اذا لم يثبت بين العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
من اوضح في جواز العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
يوم يتاخر عن ذلك الاجل من العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الوحي وذلك فان غاية الاداء في العمل بالاجماع ولا كلام فيها من غيرها انما هو جواز
تأخير الاداء في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
التاخير لولا انما الكلام فيه هذا متصفا بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
فالذين وصفوا ذلك الاجل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
بعضهم القدر قد يتبع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع

استدلال

الاجل فاستدل لا يرد على عدمه في التعريف على عدمه في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
هذا الوجه في التعريف في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
التاخير من مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
فانما هو مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الا ان مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
التعريف بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الاجل في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
من النظر في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
التعريف بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
ذلك على من يخرج من مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
بعضهم القدر في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
بعض القدر في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
دواعي التعريف في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الذين عصبه مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
على جواز ان كان في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
ومع وجوب ان كان في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عن التعريف في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الذين عصبه مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
كان من ذلك السارق ويخرج في التعريف في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
يدعى باى لزم هو في الاجماع بعد ان يعلم مقتضى من ان يترك الاداء في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عليه من يترك مقتضى من مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع

فان

فان مقتضى عمله في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عليه من مقتضى عمله في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عدم الخلاف فيه مقتضى عمله في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
على ما قيل من انه مناسب لغيره في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
واللزام على اجماع العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
وهو مقتضى العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
على العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
مؤيد له عند الوفاء بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
ادعى في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
التعريف بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
من الاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عند في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
وبه في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
ان يترك العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
ان ذلك في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
الاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عنه في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
لم يجد في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
عليه ولا في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
ان يدعى في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
به في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع
من هو عليه في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع في العمل بالاجماع

استدلال

[illegible]

مائة سنة ولا يخرج شيئا ولا يلاية مطلقا ومن ذلك في سند صاحب الزعمى الحجازي على ما
 يكون لرويته لها وأريدون الخمر فيقتضون دبره ولا يمكن ذلك حتى تضاعف الروية ^{من}
 بينهما في مدة ثلاث مضاعفًا فاشترى ما حاصلا كان لها مائة وثلاثين من نوق جميع
 ملكا كان مائة على أشهر إلى نوقى وما لا يساقي والطوسى والفاضل العجلي وأن عرفة
 طين زهرة مدعي الأجلع كان التلا على وجهه وتضاعف ما لا يتصور لنفسه من الروية ^ب
 في باب الدين والركبة فيها الموقوف على رجلين بينهما مائة مدين ومن عرفة فالتقى القوم
 فتوى الزكيان لعدمهما الدين وبعضهم خرج الذى الذى لا يخرج على صاحب بالغ ما يد
 بالروية والباقي والعجلي على ثوب وفيه في كتاب الصلح وقصوى أساسا في بناءه من الخبر
 بالخرق اعظمه ولا يماحها عاتكة ويعنى لرجل الاعبة في المذكورة فالتقى على ذلك ^{الملك}
 فان التدرى ذلك فاذا دفع الاعداء فاما روى في منه والتمه انه هو الملك ^{الملك}
 لا يحضره الفاضل ولا دليل على زعم القصة في فعل السلطنة الاصل عليه بالضرورة
 خلافا لما حكىكم في قساسة على ثوب فيهما الالهة بعد ما ابلوا من من على حركه الذي
 صار من ضيق بلا خلاف كما كان كذلك انما حتى فيه وهو كثرى على ملك الاله في فعله
 وتغير على انما عرفت لضعف الفاضل على تقدم معارضة على علمه ويحيى لما رواه من
 الامراء عاتكة والحكمة والعقبة لنفسه فانا فيا القوم في الضعيف جدا في رواه فاعتبا
 القصة بان يحل لهما صاحب حصة التدرى ولا عطا زعماء صاحبه ويقول الاخرين
 عاتكة الحولم الذي لم يرضى سوتدى عليه ولواصلها على ما في التدرى بعضا بعض
 جاز فاما للتشديد وعلى الاموال المذكورة على اطلاق الصحيح المروي على كتاب في جميع
 وقرب السناد على رجلين اشترى ما في التدرى على ان يفتى بانه لا يقبض الا بال
 اوصله دون الزعم وعلى علمه فاعلم انما السابفة تروى لاس من رجاء من
 الادلة وان كان اعتبار المانة قربة فانه بعد الاخذ بالطلب ولو كان على الدين ^ب
 منعهما اربعة على وجه الحاصل في ان لا الاخذ بالشرط الضرب لو كان العوض

اما المصلحة فزالا والاما الباع فخرم وبخوها الثالث والبالغ والاولا هو ان سفل الباع لم
 الا ان القلم متبكم البتا واما غالب هو الذي لا للمع عدم اعتقا وبعد ان الحزب
 في بلاد الاسلام الذي هو في ايات ثم على ان دعوى عو اليه عبد الخصم غيره القفا
 اعموم الاول بعد ملكه منها واما بيعها فكيف يجوز انفسا ماله ملكه ويكون
 باقا على المنة بحسبه وعليه الصدقة به عنه مع الحما كافي لتعزير بجلها عليه احسا
 الصحيح في مثل ذلك انه لو لم يبيع عبدا او عبيدا فظن ان الغلام فخره ثم يعم
 فالاصح عنه لان قال ان افضل حال هذه القبا عها العظام ان يصدق في بيعها
 واستناد الذي هو المنة بكمسلا او يجرى بخزان الصحيح الذي هو مولينا الوضاعى بصره
 السلم وعنده فخرنا وروى عليه دين هل يبيع مخرجنا وروى ويقضون قالوا لا
 يقرضه فضا الذين من مائة انما هو الذي بعد اسلامه سلمه يبيعهم الا فضا على المسكين
 اصوله في وقتي من اجل العارية ويبيع الحما عند احصاء الذي يحكم دون الحرب والحول
 لما من وجوب الاضمار فيما خلا الاصل المذكور على غير من الامور الواردة على المنة
 على المتيقن وليس الا الذي لعدم اجماع على غير فلو لم نقل بالاجماع على عدمه واحتماس
 النقص المتقدمة به هوها في حقنا ارجحكم القليلة والتبادر في الفاكلة ووجود
 الحرب في بلاد الاسلام التي هو خارجا ورواها ومنه يظهر ان يمينه بالحكم والذم
 بغيره اصحاب بعض من استمرط ان يكون في بيعه مستقرا وذلك ما مع عدم الانساب
 بغيره حكم الحجة عند اصحاب مضافا الى ما رواه ابو الهيثم المتقدمة في اخرها جعل الحكم
 في الذي للتجار لم ينص لعدم اضماره لاحلا قالوا بالضرورة ولو اسلم الذي هو قبل بغيره
 ماله ملكه مالا لاسلامه فيلحق على الحما في التاية بغيره غيره ممن يجوز له بغيره التفر وان لم
 يسلوه فخره وثمانية ثم مات وهو في ملكه وعليه دين قال ببيع واما ما رواه عن
 بسلخنا وروى عنه فيصنف دينه واليه ان يبيعه وهو في ملكه وهو متوقف
 واما القاضي والحما والمناضلي لان السلم لا ملك ذلك ولا يجوز بغيره

من الافعال ثم يلزم ان يزعم ان ما يقع اليه من الشئ في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
فان قيل قد ينشأ من كل حرفين فاما هذا الحرف الذي ينشأ عنه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
فاما الذي يقع في الاعتدال ان عليك هذا الشئ منته ما يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
وبعد الذي عليه ان جميع ما يقع عليه من هذا الشئ في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
وقد كان يلزم ان لا يقع عليه هذا الشئ منته ما يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
الاعتدال فيجب ان لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
ذال فلا وجه لانه قد يكون في الذم ما يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
غير صحيحة في المطلوب بل لا حاجة الى ذلك ما يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
الاستحسان بين العاقلين وما ذكرنا ما يقع عليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
التي تطلق في الزمان في الجملة انما هي التي تقع في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
في خصوص تلك الزمان على التمام من معاني اعادة العاقلين في جميع ما يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
العاقلين وما ذكرنا ما يقع عليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
ويجب ان لا يقع اليه في الذم بل لا بد من ان يقع اليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
حاشية تنبيه صاحب السمع على ان قوله في ان قوله في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
على الجواب لا يلزم ان لا يقع عليه في الذم بل لا بد من ان يقع اليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
كان بايها ولا انما ينافيه في الذم فانه قد يقع في الذم ما يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
ما يقع عليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
كما حقق في بحث الاجارة وما ذكرنا ما يقع عليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
على الشئ في الذم بل لا بد من ان يقع اليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
لذلك ما هو عليه من جميعه وبقوله في الوسط بين الامور في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
المنشئ له بذلك ولا ينافيه مقامه من ذلك لا يقع عليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني
او ما ذكرنا ما يقع عليه في الذم بل لا بد من ان يقع اليه في الذم لا يقع اليه في الجواب فاما القول في الثاني

ويكون عمومها وهما قضية خرج من الشرائع والأحكام يجوز ومن الجواز هذا الكلام
المتفق نفسه والالتي بنى على الجواز من اشتراط التقيد بغيره أم لا لا يوجد في الخارج يمكن
تخصيصه وما يقضي بتعيين المديون البينة وان وجد في نفسه وإعطاء الجواز على أصل
القول لا الكفاية في التقيد بما عينه المديون بنى على عدم اعتبار الذين عليه ما لقبه ما أفادته
فزع عموم في الأدلة فيتم مخرج المسئلة والبيان المبني عليه لا يمكن قبوله فهو نفسه لولا
صورة من أفراد ومصدر في الضمير على ألا يسلم بتحقيق التقيد لبقا ومن لا دلالة له وربما
يخصص لأصل البينة بان أخذ من لولا ما خرجت عدم الدوق باستيفاء ما في الدائمة
فيكون يستوفى في استيفائه بمثل وفي نظر الاختلاف الذي ومن على الحق في حصولها
وعسر فكمن ديون مقيمة الأذ يصلح الاستيناف بها على غير ما عاينها ما من بغيرها
مصانفا لعدم مرجحها فيها لكان الذين الموصوف على الموضع نفسه فيحصل الاستيناف
واو استيناف القول بالجواز في مثل هذه البينة بنى على مقصودة ما في الدائمة إلا أن الكفاية
بمثل هذا التقيد مع الثالث في حجة البينة مع عدم انفراد الأدلة على اشتراط الب
نوع نظر مع عدم القول بالذوق ومن الوجه الأول بان يقع الوجه في ضعف التمسك بالجواز على
الإطلاق ولما كان الذين الموصوف على غير الموضع من اشتراط التقيد بالإطلا فان على
القول بعدم اشتراط التقيد لأمر من جهة ومنه ومنه مخرج في كونه بناء الحكم على القول
باشتراط التقيد وعدمه فقال لا يصح من الذين ان شرطنا في الذوق التقيد لا بد لا يمكن
تمسك ذلك عند عدم جوب الحكم بعدم اشتراط التقيد وعدم جواز من الذين يتعين
التمسك به وهو فعل والأصل في ذلك لعدم المناط بين عدم اشتراطه واعتباره
ما يتبين من عدم تصحيحه بالنظر المذكور في موع إلا أن يقا بالذوق نظر في المناط
المتكافئين فكذلك قد قصد من مثله وغيره والتجديح حجة ما في الثاني من عدم
حجة البينة وهكذا لا يجمع بين القولين لعدم المناط مصانفا لعدم البينة عليه
البنية على الوقوف على الأصول وعدم الكفاية في الخروج عنها بمجرد الإطلا

[illegible]

لما روي في الاستطراد القولين من ممل بشرط الفطر يعني بتمامها وما إلى ما مضى يتأيد
 ما يروى بأنه الفاضل عندنا فاعتد لا التسلق في المال إلا إذا اعتد بعد الأول ونحوه
 الثاني ما خرج عن محل بحثنا لبعده رفضها عادة منجوع ومنها مع الاقتصار على القول
 استطراد وعط عن غيره وحصلت مع القولين المذكورين ما جازاه من مطلقا منظر كان الموص
 بملك الزاين وقتا ما بينه وبين غيره اجماعا على ذلك وفي الغنية ويتوقف لا يفاض
 في الثاني على ذلك الترتيب اما ما كان قبل العاد كان مالا يكتفي فيه بخلق على
 الاصح ثمرة العرف في ملك الغني فبالنظر وهو الوجه في خاصة دون ما يكتفي
 في ضمه بالحقبة فانها لا تستدعي تقربا بل قد يتعد إلى ما هو عنه وتكتفي بخاصة في
 تقدير اعتبارها فلو ضمه بعد اذن الشريك وضل الترخيم ثم التفتي على الموضع فان
 الحق الذي هو من القول بعدم التامة انما هو صحيح الترتيب خاصة لذلك من قبل
 الزاين الذي هو الترتيب على ولو روي ما لا يملكه فان كان باذن المالك خرج اجماعا
 كما حكاه بعض الأصحاب لأن وقت علاجارة المالك في المشهور بين الأصحاب
 وهو ظاهر على القول بالفضول كما هو صريح القولين ولو كان يملك بعضه وعط الزاين
 في ملكه خاصة ولو تعلق بالحقبة في المارة وبشكل الضم في ملك مع مصل الزاين بالحق
 وعدم اجارة المالك فاعلى القول بان شرط سبيل المصون وعدم صحة ما في جملة
 كما حفظه المتقدم كما لا يخفى مع التخرج مع دعواه الإجماع فظاهر على ما على القول بعدم
 الاستطراد ولا كتابة العينة في الجملة كما على الفاضل عندنا كعدم العينة في معرض السند
 ويمكن ان يقيده ما في العبارة بعبارة علم الزاين بالمال وفي هذا الاشكال نظر وانج
 بل لعله قد خرجت ما نزيل بعض الزاين وان تلف بعضه بشرط لا يتوهمه لذلك
 بالزاين وفيه نظر لأن يكون اجماعا كقولنا ذلك والمالك اجابة عما احتجك
 مع قدرته منه بالعلو لانه عارية والعارية غير لافضة اما قبل الحلول فليس ذلك
 اذا اذن منك قالوه للرجوع مع الحلول وطاع الزاين ان يبيع ويبقي في يده

منه ان كان وكلا في البيع والابا على حكم اذ انبت هذه الامور سوارى في الملامح
الاطلاق لا تلازم في الزمان فلو اجمعت من جعلها بغير عدل اعسا وهو لا يلام
من جهة الزمان والا لانعت فائدة صفاتها في مجموع الزمان والوقت بالعدو وجاز
من طرف الزمان باختلاف ابله وعلى الاول الاجماع في ظاهر المنة وعن من تركه
صفاتها في المصلحة فلا سقاطا والفرق بينهما ان الاول يقطع غيره ولذا في يقط
عن حق صفاته في بعض صفات من القعود الاعمال الكتاب على قول ويمكن مشيئة
في ما يربها على القول بالانقضاء كونه في احد ما ينشأ خاصة فيستحق الزمان عدم
جواز انتزاع الالبا سقاطا الحق الحق في الزمان وانما ينفع عدلا لزمانه ووصول
بل في زمة الامور من جميع ما عليه من قول الحق واحد موجبا اختلاف في الحق ووصول اليها
من بعض الحق بما لم يجمع في جواز انتزاع مجموع الزمان قولان للالبا على عدم وقوع
الزمن في فعاله مجموع الزمان من حيث هو مجموع وهذا يرفع بعضه فيرفع مجموع
مزمدة ارتفاعه بارتفاع بعض ازمائه ولذا في كاعى وطموحها الاجماع عليه
النظر للمالاب من تعلق الالبا من سبقا الذين عن امره من الزمان وبعضه لا يمل
والا استحباب ولا ريب فيه لو تركوه نه رها على كل حال في كاعى في الاول لا يلام
كونه رها على المجموع لا على كل جزء منه رها مع عدم الزمان افعالنا في الحق
وهو ما بل اجزاء الزمان باجزاء الذين وتقطع عليها كما هو مقتضى كاعا وعنده ذلك
يرى من بعض الذين يتفلسف من الزمان بما في بعضه للتفلسف في التلذذ التلذذ
وهكذا لا يستلزم فيه بالاولى من الزمان فانه يقتضيه ان لا يبق الباقي رها على
مجموع الذين بل على كل مقتضى الحساب وعضه بما ذكر في الامور التي لا يلام
تعلق القرض باستيفاء الدين كله على الزمان حتى لو لم ياب هذا اهتمام العرب
الذي هو الاصل في التوفيق للمزبور ولا بد من ذلك ولور هذا الزمان على الزمان
وغير ذلك ان يكون مبعدا للمعنى بذلك الذين او بعدد شخصي ان لم يورده عند

والمرحوم

في مطلق التفرقات

وَأَفْضَلُ الْفَضْلِ أَنْ يَشْفِقَ فَإِنَّهُ قَالَ لِلنَّاسِ
لَا تَحْزَنُوا عَلَى الْفَقْرِ وَالْغَنَى وَالْغَنَى وَالْغَنَى
وَالْغَنَى وَالْغَنَى وَالْغَنَى وَالْغَنَى وَالْغَنَى

027.

بمجرده منه ولعلها ان اشجع وعواء الأجماع المقتضى جواز بيع العبد الموهوب وقت
 طه من شرطه عدم التمسك بالعتق لعلها ان القائل بعبان ردة وفنا الموهوب
 من شرطه منع بيعه في الزيج على الإطلاق سندا لما أطلقه تأخر المحققين في ذلك
 من الجواز لولا منع تحقق العود كما هو ظاهر الإيضاح حيث لم ينع من الموهوب بل انما
 الإطلاق على وجوده وانما عللنا المنع بعدم الرتبة وهو ظاهر في اجماع المحققين
الرابع فيما من الموهوب في شرطه من است شرط للأشياء المتعارفين في شراء العقود
 من كمال العمل بما روي في القرنين لا في التولية ولعل ان إطلاق الركن لا يقتضي كون
 الموهوب وكيله فإيج ولكن يجوز تأخره ولو كان في ركن البيع عدم مطلق التولية
 ولو رتبة وغيره في عقد الرهن وغيره من العقود الأربعة بل لا خلاف في عرف بل عليه
 الإجماع في العينة وهو تحصيلها في الأصل والموهوب مال الأبد لم يرد الوفا بالعقد
 والشرط لا يبعد الزيادة في الكتاب والسنة وما خرج منها بالبدنية ولو على
 الرهن المشرط لولا ان هذا كان ارجح فلم يصر على ما علم على انه وفاء في التنازل
 والتفصيل الثاني في المصلح العربي جماعه لزوم الرهن من جهة وهو ان شرطه على
 نفسه دليل من جهة خلافه اناد فقال فيزيل اما ان الركن لا يقتضي العود والمادة
 التي من شاخته لكل عمل على ما عدا الفسخ وعدم وجوب الوفا بالشرط كما كان في
 لام بل ان شرط المشرط على من فسخ العقد بشرطه وانما ان لزوم النظم ما يكون
 مع ذوقه في عقد لان ما ليس بولي على الفسخ فان نفي ما شرطه على الفسخ في ركن
 غير محتمل ونعتقد ان ذلك بان عجز الركن لا يجب أصله بالان في وجهه باب
 العارض كما استمرط العقد الأتم وهو هو هناك والآن ان يمنع عدم وجوب الوفا
 بالشرط في العقد الأتم بل في العوجب وفاء الأتم وقد نعتقد في البحث في ذلك
 والآن ان بات عقد الرهن لما كان لازما من طرف الرهن كان ما لم يرد له الرهن
 عاضه بعقد لازما من قبله على مقتضى الروح والنظم وقصر من الرهن ما عاضه

بمنزلة الدنيا من ازاله للنفوس العام البينة على الدق واليقين على من لا يكون له نكتة على كل حال
الاجماع المتقدمة المعضدة بالتمهيد القديمة فاستلزامه اسكال ودية ولد كان غدا
للمناظرين لا يتبع **فصل الثانية** في احوالنا على الارض من الارض فالحق ان الارض زائدة
والارض نقص فاعلموا قولنا الارض وفانما لا تكون له صدق والطوبى والفاضي البينة
وابن حزم والجالس زهرة مدينتين على اجماع ونحوه مضافا الى الاسرار البتوى
المفتحة من البينة تنقصه منها الصحيح وجار من عند صاحب رهناء البينة
بعضه انما لا يعمد الى الرضا بالعدم وقال صاحب الرضا انه ما قال البينة
على ان يعمد الى الرضا انهم قد دم فلم يكن بنة حتى الارض اليمن ونحوه البينة
محمدا بل فاجاب الحق بعضها وقد طاعة فارة ان تصفية الكائنات المتقدمة
لما من الارض ومنه عليه ان القول قول الحق ما لم يدع زائدة عن بقية الارض
هو في غاية الضعف طان على اسكله وقمنا على العمل على البينة لفتوا جميعا مضافا
يكون الرواية على الكوفي الذي هو من بقية العامة **الدلالة** لاشك في ان البينة فقال
الفاضي ان الارض هو من قال ماللا الارض هو دية فاعلموا قولنا ماللا من عليه
مكة فانما لا تكون على كل بل المشهور كاف لا تدور ودية اشرف عبارة المات هنا ^{جميع} ماللا
على الماللا عدم الارض الذي يثبت عليه عدم جوار القرى الحجاز لها اربعة
ولكنه منكر ان يثبت البينة المتأخر في صحيحه فاحصا الذي في رسل من
عند صاحب رهناء فقال الذي عنده الرضا انهم عندي يكونوا وكما قال الاخضر
انما هو عندي ودية فقال البينة على الذي عنده الرضا انهم يكونوا وكما قال الاخضر
بينة حتى الذي لا الرضا اليمن وفي الثاني الذي في رسل الجبال على
الف درهم فقال لا يكون اربعة فدية على الاقل قول صاحب ماللا من بقية
وفيه رواية اخرى روايات بالهكس منها عن منافع في بدر جيلن امه ايقوس
استودعك ولا من يقول هو من قال فقال قول الذي يقول رسل من

الان باقي النعماء اربعة فنبهوه ومنها ايل صاحب الوديعه البتة فان لم يكن
 له بنية خليف صاحب الوهن ونحوها راية فهو كايضا بقية معتبرا كايضا راية
 لموتية في عقب والفرق منها في افرص الحق في خاتم الاتحاطة وكان على صاحبها
 كاصدوق في المنع الطوسي في الاستبصار لضعفها في الامور ما لم يكن في الاول
 بالثورة العظيمة سبها من منافعها لافته وبعثوا ولان اخوان مفضلان بين
 اعزاز المال بالدين فان في ذلك طعنا ولا فائدة في ذلك احداهما وسبب الراجحة
 وفي التفاضل على اسلاف الفضائل بين صوري اعزاز الغالب على النسيب في بلد
 على سبيل الامانة من صامرها في الاول ودعاها اياه ابناء فان في ذلك على
 واحدة سوى ما يدعاهم الجمع بين اخبار الاول والاولى وموضع المناورة التي
 للام مقصودة مع عدم وضع شاهد عليها ونعا غرضها بالآخر بالثورة نعم
 في كل في الصورة الاولى في حالها ولا يمكن صراحها حادثة الاصل وعلم من النصوص
 في هذا المجال **الارمان** اختلاف في القبط قالوا يقول المصنف مع مبداه اختلاف
 ظهير بل على الجماع في الغنية وهو الحق معناه في الاصول المنقولة اليه من هاتين
كتاب الحج هو لغة المنع والحجر الشنيعة وفيه عام اشار الى ذلك
 تعريف الحج من انه هو المنع من السفر في حاله فخره وهو ثابت بالكتاب
 لانه في الامايع قال جماعة فلا توافقه اهل العلم اولى في العمل اليه كما قالوا
 في ثبوتها وابلوا المناهي حتى اذا بلغوا النكاح فان عندهم رثا فادفعوا اليه بل
 هو من حج على الانسان نحو غيره كالمسلم على الذم والدين نحو اولئك والكتاب
 في التبدل من الدين لغير الدين من حجر على غيره نفسه وهو ثلثة اقسام في الحج والتمتع
 في الحج في كل تقرب منافع ذات سهولة ليس للتمتع في ذلك ما للوجوب فيها من
 في سبب الحج **حج** ما حرم عادة الاصحاب بذكره في اقبال سنة في
 ازيد وهي الصغر والجون والوق والممن والفسق الشدة في اول عمر من الحج ما

علم الأصول والدرام وأما قولنا الأول والثاني والثالث فلهذا يكون ذاتية يعلم والاسم العلم
والأول والثاني والثالث الأول والثاني والثالث والثاني والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
على أصله على غيره ولا يعرفه والأول والثاني والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
عليه أولا والأول والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
والأول والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
جماعة وهو الحق المحقق للأصل وعم الأولية بأبوابه الثلاثة مضافا إلى الأول
التي هي قاعدة الأصول والاسم والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
الاستدلال في الأصول والثالث مع الأول والثالث مع الأول والثالث مع الأول
والأول والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
بالأول والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
مضافا إلى الأصول والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث والثالث
يعتبر ما يقع من الخصائص ويسمى في ذلك الاستدلال وقام بها حكم البتة ويصح
العبارة جماعا اعتبارا لمحتوى وعدم الكفاية لمطلوب القول لا رتبة لعدم
المطلوب عند جميع الأركان من حيث كونها مضافا إلى الأصول وفي التقيد بالعلم
فخرج عن غيره من القول بالثابت في مخرج من الموضع المعهود وهو ما قد بين في المسئلة
بالظاهر أن علم جماعا إلى ما مائة مع أنه قد مضى عن القول بالأول لا يخرج عن كون
وهو كذا وفاء للقرين وجماعه إلى طائفة بعض القصة كعبارة الغيبة في كتابه
الإجماع للثلاثة مضافا إلى وقوع التعرُّيج بالحاق غير الوجه بالعلمة في بعض تلك
الغيبة وقد كونه إماره البلوغ وسبق قولان ظاهر الأصول والآخر أنه اعتبارا بأول
وان كونه الثاني في ذلك على الأثر في خروج غيره وهو ما الذي يتوهم منه الولد من
الوضع الصادق لإجماع المستفيضة الظاهر في حكم جملة من الأصحاب ذاتية وكذا
وعنه ما يجب الحكم به مع ذلك الظاهر في أن الثاني في ذلك بل علم الأول

والذي لم يبقوا العلم مكتحة اذ المجلد التاسع والاحتمال هو خروج اليعاقبة الى كنعان وظاهر
عدم الفرق بين ان يكون الخروج في يوم اربطه خلافا للحكماء بعين اهل التفسير اذ لا يفتقر
لكن الظاهر ان قوم عزير متبعي البلوغ اذ ما كانوا في اكلها وبخلافات المعية المستفضة
التي عليها التكليف الا انه على العلم وبسائر بعضها الانسان مضافا الى الصعوبات
واحد هالنا في المدة سواء عدا حتى يتم فلما انقطع بغير ايتيم بالاحتمال وهو
وان احمل ما يوم من رثته وكان سفيها وصفيها فليملك منه ماله وما بعده اذ
عن المصنف لا يخرج من ايتيم بالحق بلع انك في حاله ما كان من الاحتمال والمخرج في العلم
من يجب عليه الصوم والصلوة فالذا ان العلم وعرف الصلوة والصوم وينترك في هذه الالتماس
الذكور والاناات لاطلاق ادعائه مضافا الى الامعاء عن فعلها والى وهو في الذكر بلع
عشرة سنة على الاظهر لا شهرين اذ انك في كل حال ما عدا كاهن بد ولبت ومع تبع التعبد
ولما تابع والكلية بلع الثاني كاد ان يكون اجابا بعد في غير ما تابع والاعديت من قبل
الملافة من غير فلهذا لا يتبع خاصة مضافا الى الوقوع النصيب في حال الالتماس والاعديت
الطوبى وعزير حيث نبأ والاصحاب ابسعة الجمع المتنازل للبعد لعمد فمدى كثر العوا
ايضا وذكر انة من شارب الشيع والنا فيه وهو كحال مضافا الى الامور الكثرة والقطعية
لطبيعة المستفضة العالية ولما حيت في اوله النبوان الذي انا في الاعنية في مدحه
اذا استكمل المودعة عشرة سنين كتب ماله وما عليه واخذ رثته الممدد وماله
العتبة لان فديها بالجمالية اذ ان زوجت ودخل بها ولها ثلث سنين ذهب عنها ايتيم
ودفع اليها مالها واجازها في البيع والشراء والالتماس والالتماس في الزنا والرجع
لا يخرج عن ايتيم بلع خمسة عشرة سنة ويحمل وينظر اوبيت مائة الى مائة الف الثانية
ثمانية اذ ابطلت ثلث سنين ذهب عنها ايتيم ومزوجت ودفع اليها مالها واجازها
لمددة الا انه عليها ولها من قبل العلم في في ذلك مجزأ الجمالية فقال العلم اذا
تجبة ابو ولم يدرك له النكاح اذا ادرك وبلغ خمسة عشرة سنة واشترى في همه



من مصلح شد از حد و فتنه برآمدند نقل
فوق علی و قال الغیر از ارباب مصلح شده
و بعضی از ارباب بدوین را از ملک و
دانشان است و مورد علم و تحقیق

اويست فعامته ميلة لك الحمدت وفيه كمد لكول الغيل المذكورين في هذا القول الاول
 ايضا على المطالع هاع اعتبار سندها بالقرين المختص بضمها بالوجوب الذي هو في
 على صحيح وبانه اجماع الصابة ميقنا ان الكاويين بان معصدا بان بالثمة على طاعة الله
 للما من الكاوت يكون اجماعا بالاجماع وفي الحقيقة وبان اجماعا بالاجماع وكذا لا لامل الخليفة
 والحال للامع كما بسفا دس عبا ونظرة اجماعا عات في كسله وفيه بجماعة لا سكا
 حيث يحكم بالبولج بالايدة عرفة فلا اسكال في كسله عدا الله بجماعة وفيه لقم الخاف
 على جوة سواي من بدل لمن الصحيح في كسله وفيه بالثمة بالقيام فاما يندوبون من حنة غير
 سندها ارجع عرفة الحمدت والناقصة في ما يندوب بان يتبدل به عاقل لا ككس
 وفيه الزام بالصوم قبل الحنة عرفة والغير الزا في الوجوب بالثمة وفيه لا قول بان
 التغير حتى يركب لا سكا في حين عمل الحنة في كسله لاخذ لا استحيابا مصافا في السفا دة
 سندها به حيث سئل في كسله وفيه بالثمة بالصلة وقال يابون سبع وست سنين
 ظفاركم في بعد القيام الا من ما يندوب الاول الاحتجاب بالاجماع فكذلك لا في
 انظار السلق وتعدية الحمد المذكور ظاهر بالاصح في قوله فاعه بالبولج الوجود
 ملازم الوجوب بعدد اذا قال بان الابطاح مع منافاة الاعتبار بالضرورة وفيه
 قدس ثلث عشرة اربع عشرة في سندها عدا الذين قبله وعرف من الحمد لا وسع ذلك
 هي منافاة لم بعد فاما عرفة وعين مكانة في في الاخرة للثمة ومجدين في باب في
 الاخر الواردة في كسله كالوفاين في ادمها اذ انت عليه ثلث عشرة سنة كيت له
 المحسنات وكيت على السئات وازامه ان يكون فيها اضعفا فقالوا
 السقيمة فقالوا لنتي في الدائم بل باضعفا فالوصا العفيف فالاولد في ثلث اذ في
 بلغ التمام ثلث عشرة سنة كيت الحمد وكيت على السية وعومت فاذا بلغ
 المجاورة دس سنين وكل ذلك انما يتبع ثلث سنين وانما بالرضا ابلغ سده
 ثلث عشرة سنة ودخل في الاربعة عشرة وجب عليه ما وجب على المحللين اتم اتم بحكم

کجیت

كُتِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكُتِبَ لَهُ الْخَمْسَاتُ وَجَارَ ذَلِكَ شَيْءٌ لَا يَلْزَمُ تَكْرِيحُهَا أَوْ ضَعْفُهَا وَمِنْ ذَلِكَ
مَعْتَدِلُ الْقِيَمَةِ فَاجْعَلْ كُلَّ الْعَيْنِ مِنَ الْخَمْسَاتِ حِينَ اسْتَوْجَدَ الْعَمَلُ بِمَا عَدِمَ بَشَرُ مَعْتَدِلٍ
بِهَا الْبَارَّةُ وَتَحْذَرُ الْغِيَابَ عَلَى مَدَائِلِهَا حَيْثُ حَصُولُ الْإِلَاحِ وَالْمُسْلُوفِ عَنْهُ وَهِيَ تَقَارِبُ
فِي الْخَلْقِ وَالْوَصِيَّةُ لَكُمْ بِمَا عَرِجَ فِي خَلْقِ الْبُلُوغِ بِمَا يُولَى ظَاهِرَ الْإِنْفَالِ وَالْمَدَارَةِ وَفِي مَعْرِفَةِ
فِي الْمَوَالِدِ كَوْنُهُ ذَا هَبَالِهِ جَائِزٌ وَهِيَ عَزَمُ الْمَحْصُولِ الْبُلُوغِ بِمَا بِالْحَالَةِ وَتَقَرُّقُ
فَاصِدَةُ السَّيِّدَةِ بِأَقْلَامِهَا مَزَالُهَا مُنَادِرَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ مَعَارَضَةٌ بِأَقْوَى مَعْنَاهَا فِي الْمَلَأَةِ
كَأَيَّ عَيْنٍ وَتُفَسِّرُهَا مَجْمُوعُ الْوَيَاطِ الْمُسْتَفِدِّ مِثْلَ الْإِلَاحِ وَالْمُسْلُوفِ بِلُغَةٍ مَعَ سِتْرِينَ
وَعَلَى الْإِجْمَاعِ وَالْعَيْنَةُ وَالْمَرْبُوتُ نَكْبَةٌ وَهِيَ تَنْهَى عَنْ خِلَافِ الْحَكْمِ وَلَا يُولَى مَعْرِفَةَ
نَفْسِ الْبُلُوغِ بِمَا أَشَاءَ وَالْعَرَضَةُ لَا تَجْعَلُهَا وَأَخِيذُهَا مَعْنَى وَلَا تَرِيَّةً عِلْمًا فَالْخَمْسَةُ
عَنْهُ فَاسْتَدْرَجَ مِنْهُمُ الْوَقَايَةُ فَلَمْ أَتَقِ عَلَيْهَا بِمَا مَرَّ مَعَ ظُهُورِ عِبَارَتِهَا فَاتَّهَمَ
مُحِبُّ السَّيِّدَةِ فَامْرَأَةً تَخْلُجُ عَنْ صَالِحَةِ الْحَيَاةِ مَعَ عَدَمِ مَعَارَضَتِهَا لِذَلِكَ الْمُنْفَعَةِ مَعْنَى
وَقَوْلُهُ لِأَصُولِهَا بِمَا مَخْصُصَةٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْكَلَامِ مَعَ عَجَبٍ عَلَى الصَّلَاحِ فَقَالَ لَا عَلَى
ذَلِكَ عَنْ تَرْسَنَةٍ فَإِنْ اخْتَلَفَ ذَلِكَ فَتَدْرِي عَيْنُ الصَّلَاحِ وَهِيَ عَلَى الْعِلْمِ وَالْمَدَارَةِ مِنْهُ
ذَلِكَ أَنْ لَهَا ثَلَاثَةَ عَشْرَ سَنَةٍ وَأَعَانَتْ بِذَلِكَ فَدَوَّجَ عَلَيْهَا الصَّلَاحُ وَهِيَ
عَلَيْهَا الْعِلْمُ وَهِيَ كَأَيَّ شَأْنٍ مُضَافًا إِلَى الْخَصُولِ وَالسَّيِّدَةِ وَعَدَمِ الْكَفَايَةِ لِنَفْسِهَا حَيْثُ تَمَّ
لِأَصُولِ الْمُنْفَعَةِ وَظَاهِرُ النَّفْسِ وَالْعِبَارَتِ أَنَّهَا كَمَا بِالْبُلُوغِ وَالْبَشَرِ وَالْمَحْمَدَةِ عَنْهُ
مَحْكُمُ الْبَيَانِ وَالصَّلَاحُ عَزَاوَدَةً أَمَّا هُوَ السَّيِّدَةُ أَنْ كَلِمَةً فَلَا تَكُونُ الْمَعْنَى بِالْبَلَدِ
مَعْرِجٌ جَائِزٌ كَمَا سَالَمَ الْوَعْدُ وَظَاهِرُ تَكْرِيحِهِ أَنْ ذَلِكَ ذَهَبُ الْمَصْحَابِ كَانَهُ وَتَقَرُّقُ
الْفَرَجِ بِمَا سَلَفَ فِي بَعْضِ الْخُصُوصِ الْمُنْفَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي الذِّكْرِ وَالْمَا لِعَبْرَةِ بَقِيَّةِ الْبَلَدِ
لَوْ تَامَتْ بِمَعْنَاةٍ تَبْقَى لَمْ يَجْلُزْ ذَلِكَ وَأَعْلَى الْإِكْفَاءِ بِالْعَيْنِ عَلَى الْإِحْمَالِ وَهِيَ
وَلَدَتْ كَمَا فِي فَصْلِ الْعَدَمِ ارْتِفَاعُ الْجَمْعِ عَلَيْهَا بِالْبَشَرِ وَالْبَزْجِ وَالْمَحْمَدِ وَهِيَ شَائِلَةٌ
عَنْهَا بِمَا لِلْبَلَدِ عَلَى لَفْظِ الْإِنْفَالِ فَالْخَمْسَةُ وَهِيَ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِجْمَاعُ بِمَا عَنْ ذَلِكَ

وساواة العادة والعرف أن يكون معطلا لما لم يكن يكون له ملكة نفسانية تفضل اصطلاحه ^{تتم}
أضاه ومرتبة في غير الوجه الأدبية بأفعال العقل لا لا عقلوا الاصطلاح لأجابه مع ^ل اصطلاح
الأشياء ما مع عدم مدقاق تشابحه عروا وعادة وفي عقابا العقل لا لا تشابه وتدينا
معموم أوله ثوب السلطة لأرباب الأحوال واطلاق الأوله كذا ما وسنه بدع اموال الدنيا
بأيااس الهند من غير اعتبارا لأمرها المفهوم من الهند والعرف كما عرفت مسجرة اصطلاح المال
على الفلسفة قائم وكان أن سافوا ليو بعد من دخلت في مفهومه من غير الاعتداد بهو امره في
مفهوم من حيث هو هو هو قطعاً فكيف اعتبره لا على مدلوله في غير مفهومه هو عند أوله من غير
عنده من غيرا شايها من غير غيرا الشفا المالمع ماروى تشابه المحرسة وقال
بالعرف ونوعا عباساً بالاشد هو الفاد والحال العقل الأوله ظهر ما لا ذكرنا في عليه
عائمه من فاعلمه منصف دليلاً أفرات اطلاق الشقة على أن شافا ليو ثانية بعد
لأخا من سند هاعم من كونه على الحقيقة في علمها المادى مع الألفاظ الواردة في
الكتاب والسنة والحدوث القوة والعرف فيفضل المجران بلو يتدين العقاد التمام وجهه
المسنة في العادة يدل استيعا عن ظلال الهند ما على العقل لا لا تأية عن عباس عن
ثابتة وعلى اندروها في قطوعة العجبة غير كنهه الأوله أن يكون من اهل الله والمجرة
خليفة كلام من هذه المحمد وكفى المناشئة في بعد معلومة في مخالفة العرب واختلافها
لوم قد عجم على الله عند العارضة واخته قال قول باعتبارها على كسوف وفي الحقيقة
صغير غايته وان دوت في الأمر على اجراء الاما منة لوه في السلطة بمجرى كذا في
مع عدم ظهورها في لوم الطوى في الكتاب ما خاصة ومع ذلك فبقائه بألبانيا
المحبة من غير مزية بلو العادة من حيث التقديرية بالاعتباط الظاهر الأسخااب
لذيقنا بل من غير ما بلو لا كما على الجماع فكيف يصنع مثله دليلاً والاستعاب
قوتله من غيرا لألفا فوثبنا إلى الحار جابه راة مع عقابا العقل لا لا لوم
سوق بالرة ولم يظفر العالما لاذ أن الناس الأوله دفعنا شافا في وعندها ليو

بالزنا



بعد الزيادة خاصة بحرف اللام والهمزة على كل اختلاف وفي الغنية وهو على الهمزة يجمع
بينه والثاني ما نزل عن ذلك ويجمع مرة أو أكثر بما يتغير خاصة دون الثاني
كما في قوله تعالى اربعة اوجوه وانها للجمع لا لمراد في النسخة الأولى بالالف واللام
الباب واليومية المستند الظاهر في جملة المتخصصين وتجوز حنو الجائز مع عدم
جموعها مطوم وبقدر ما يحصل التبدل في الجملة ليس مطوم بالمعروف عند القراءة و
الزلا لجمع منه اشارة للوزن فقط ولا لجملة سيالي الوجه لا لثباته مع ان الالف
يجب انشاها للعرض بهوله الفضا في الضمور دون وجه المعامله وهو مفتوح بالجامع
فذلك وهو على الضمان ينقل الالف الى الضمور من ذمة الضمور عنه الى الضمان من ذمة
ذمة الضمور عنه باجماعنا التمسك بالحكمة في كلام جابر الكارز والغنية
وتفويض التحدث الى ذلك وعينها من كتب الجماع وهو تحت المحضه لا اصل
معناها الاضمار لكيفية الخاصة والعامة المنطوقه من قولهم طار في ذلك
بل من جهة فلا فالعامة في قولهم فانه ذمة اخرى وغیر ذلك الضمور
بان مطالع الضمور عنه والضمان ونظيره في الخلاف في مواضع منها جواز الالف
فيه كما تسلسل في قولنا كان بعض ان كان كما على ما جاز به ولا يصلح انما منه
بما يفهم عنه بعينه ورضا من ضامنه وهكذا في الثاني كان بعض جمع على الضمان
وهكذا الضمور الذي هو بثبوت المال في الذمة وعدم المانع فیرجع كلنا من مع
الذمة ما هو على مضمونه على الاصل في الثانی وفي الاول لا يقطع الثانی ويجمع
الحكم كما كان نعم ترتب على حكمه ظهور اصل الاصل الذي صار ضمنا
الموجب لحكم الضمور في دفع ضامنه والرجوع الى الضمور عنه الذي صار ضمنا
كما ينبغي ولا خلاف بيننا في معنى ذلك الا من قد في الاول نسخة لا تسلم في
الفرع صلا لا يصلح في ما لعدم الفائدة وقد لا يثبت بان ذلك لا يصلح في الغنية
والثاني بان الفائدة موجودة وهو ما مر في الاشارة من ظهور على الاصل في ما

[illegible]

والباقية ان كان قال بالبراءة قال في هذه الصورة انما هو اخصام من قول المائتين بالقوة
الثانية عدم الخلاف في ان ذلك يستويها ولكن مقتضى تعليل ذلك المنع الحاشية وكثير من
ستوقفا وبعض شق في الصورة الثانية وان اختلفت في بعضها وارجع القسام
على المصنوع عنه جماداه ان معنى الجواز ان لا يتوعد به فلا فلا فاجده بل عليه
الاجماع والعينة والركن والركن وهو تحت مخصوصة للأصل مضاعفة الاشارة
المختبر خصوصاً لسانها بما على الطائفة والجماع على الحكمة منها الخلل وفي الكتب
الثلاثة على القول بالقسام من الغرم على اكل المائدة ومنها التوقيل المروي في
في باب السلم وقب في هذا الباب بسند العربي يزيد بن جبريل عن رجل عن خاتم صالح
عليه قال النبي ان الذي صالح عليه ونحوه الخلل المروي عن الاخير بسند بنان المعتمد
في الحس عدي بن عمار قال لا خلاف في حيث اطلاقها الا في الصور في الاذن في ذلك
وعدهم وكذا ومنها انه لا يجب على المصنوع عنه ان يوفي بالمقام كما هو معتد
المصنوع لمع اذ افض الخلاف بينه وبينه من عدم دليل على ان لا يلفظ المصنوع
والاجماع على ان قول المصنوع بالحقية جماداه فاصحة وخلافه لا يفي ببعض القول في
لا يثبت اليه والمصنوع كما في محجة عليه ومن هنا دليله في وجهه ان لا يلفظ المصنوع
لما يله عن المصنوع لم يرجع القسام على المصنوع عندني ولو كان القصاص في ذلك
لم يرجع المصنوع له عليه به عندنا على ان يقال الحق من ذلك الاخرى فلا خلاف له
فاثبتوا التوجه به عليه با على اصله الذي مضى في اذ يرجع القسام بالحقان فلا يصح
لعل المصنوع عنه جماداه مطلقا وان كان اذ اذ به في الخلاف بل على الاجماع في الكتب
المتقدمة ونحوه على المصنوع مضاعفة الاشارة لانه انما مضى في صورة الاذن
في اذ الاشارة الى الحق في نفسه لا دليل على عدم الاذن في القصاص على اختلاف
ذمة المصنوع عنه جماداه مجرماً في اذ الاشارة الى انه في غير صورة القصاص كانت
ليس الرجوع مجرماً في الاذن في اذ الاشارة الى ان يقول اكل القصاص اذ في اوله عليه في

والعاقبة والفاعضة الكل والجرحمة وهذه مقول على لبنا القان على الأنا فيقترط
فيها الأجلنا فافا الحال لا لنا ولأن القان الحال يسوع فحال المطا إلى الحق المضمون
فيه ط القان صرط على الحق المضمون عنه فينطق فافا القان لأن ثبوتنا إلى الحق
القان فرغ ثبوته في ذمة الحقون عنه والفرغ لا يكون اقوى من الأصل والحقافهم
فرا إلى سلام الحق الثاني كما هو لا المذكور لأن من شرط صحة القان وجوب الحق
على المضمون عنه والأصل من حقنا القان وبمعنى الحق واجب فيكون حاز ذلك
ضمانا ما يجب وليس صحيح في جميع نظرنا لأن لا ما بعد حرجنا في حق القان تبرا
وأننا يتبع بنا القان على الأرقام وانضارنا في ذلك دليل على حسن نقل الإحاطة
وبمعنى كون القان في حقنا وفيه من الصفات المضمون القاننا من قضا
الاحكام لتتبع المطا إلى صير بطر حلو على المضمون عنه وأقبحه بالوجع عليه
ما لا يحد فيظهره القان الثاني مع أن القان كالقضا على جرحهم فحقنا الحق في حقنا
عند وضع المال محلا فيكون القان والاحكام الثالث لأن الحق انما هو
الاحكام والاحكام لا يتعلق بالقان وإن كان من نواحي الحق ووصافه إلا أن
دخول الحق في القان لا يثبت بل بالحق وموقع المدون فادخل القان من
بأساطير ويجعل الأصل أيضا من ما يجب وهو لا يلزم أيضا سقاط الوصف في
يرد ذاته في غير الأصل بسبب الأصل لأننا يجب في الحال فإننا في موضع سبقنا
مع رضا المضمون عنه ما ذكرنا يظهر في الجرح في باقي الصفات الغير مضمونة في الجرح
وهي ضمان القان الغير الذي للقول مع نواحي الجرح والاحكام في الجرح
والضمان بجرح المضمون عنه كما أن في عاقبة سنة والقان الجرح الذي للجرح النواحي
أو التبع في ضمانه ويجوز ارجاعها لغيره في حيز ما ذكرنا في وضوئها
على الصلة إلا أن القان من ذوات القوي فيها في حقنا الثانية بقضه ذكر ما ذكرناه
من الصلة لاختصاصه في القول بالحق فيها بها معها خاصة وذكر الصلة في ذلك

في ادراكه

الذي باحضره فقامت الاسكان وله عقوبة عليه كما في كل متعصم من ادا الحق مع قدرته فان لم
يكنه الاضطرار وكان له ان لا يفي بالحق في الشك كان عملهم موقفا من وجوب عليه
ولا خلاف في شيء من ذلك في الظاهر في دعوى ان الاضطرار باءا ما عليه اذ في
به المكشوف له وانما عدم رضاه به ومطالبة الاضطرار في كفاية لا عندها
ايضا لم لا يجوز له المكشوف للضرورة بالاضطرار مطر قولان الاول كما هو ظاهر البشارة
وجامعة بقا للمطوى حصول الغرض من الكفاية للثاني كما في وجوبه من جهة في ذلك
والضارة من مشاخره المشاخرين جماعة عدم اعضاء الاضطرار في ادا الحق وكيف
انفق خصوصاً في ذلك لا ينظر في وجوبه في ذلك مضافا الى العوالم
التي لا على من الوفا بالحق ونحوه لاعتبار تلك في حقيقة الحق في كل في المسئلة
منها الوقت في ايراد ما من برجل يكمل بنفسه وجب عليه وقال اطلب صاحبك
ونحوه من احوال وانما هو اذا كمل الرجل الرجل لحيوان لا في مصاحبه ليس
فيها مع كونهما واعتبار سند بعضها وانما رصف بايتها كقصور الاول يحصل
العمل في كماله بين الاضطرار والاداء المالم بالبر بالاول خاصة ودرجاته
ان يفي باعماله ورواياته ولا يلزم بالاضطرار من ذلك انما هو عدم بدل
الكل المالم فلا ولا في هذه الاضطرار على من الاضطرار في اطلاق ثم على تقدير
كون الحق ما لا واداء الكمال في المكشوف له ومطالبة كان فادى باذن المكشوف
بمع عليه من ادائها باذن من عليه وكذا ان ادى غيره في نفسه كماله باذنه وقدر
اضطرار ولا رجعة اليه لان ذلك من لوازم الكفاية فلا اذن فيها اذ في ارضها
ولا يرجع في غير الصوريين والفرق بين الكفاية والتمام في جميع من ادى بالاداء
صنا وان كماله غير الاذن في خلاف التمام عدم تعلق الكفاية بالاداء بالذات وان حكم
الكل بالذات اليه حكم الاجبة فاذا اده باذن المدعيون فلا يرجع في خلاف العتات
لا شفا المالم اليه في فقه فلا يفتى في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون

في ادراكه

في ادراكه ولو كان له ان لا يفي بالحق في الشك كان عملهم موقفا من وجوب عليه
ولا خلاف في شيء من ذلك في الظاهر في دعوى ان الاضطرار باءا ما عليه اذ في
به المكشوف له وانما عدم رضاه به ومطالبة الاضطرار في كفاية لا عندها
ايضا لم لا يجوز له المكشوف للضرورة بالاضطرار مطر قولان الاول كما هو ظاهر البشارة
وجامعة بقا للمطوى حصول الغرض من الكفاية للثاني كما في وجوبه من جهة في ذلك
والضارة من مشاخره المشاخرين جماعة عدم اعضاء الاضطرار في ادا الحق وكيف
انفق خصوصاً في ذلك لا ينظر في وجوبه في ذلك مضافا الى العوالم
التي لا على من الوفا بالحق ونحوه لاعتبار تلك في حقيقة الحق في كل في المسئلة
منها الوقت في ايراد ما من برجل يكمل بنفسه وجب عليه وقال اطلب صاحبك
ونحوه من احوال وانما هو اذا كمل الرجل الرجل لحيوان لا في مصاحبه ليس
فيها مع كونهما واعتبار سند بعضها وانما رصف بايتها كقصور الاول يحصل
العمل في كماله بين الاضطرار والاداء المالم بالبر بالاول خاصة ودرجاته
ان يفي باعماله ورواياته ولا يلزم بالاضطرار من ذلك انما هو عدم بدل
الكل المالم فلا ولا في هذه الاضطرار على من الاضطرار في اطلاق ثم على تقدير
كون الحق ما لا واداء الكمال في المكشوف له ومطالبة كان فادى باذن المكشوف
بمع عليه من ادائها باذن من عليه وكذا ان ادى غيره في نفسه كماله باذنه وقدر
اضطرار ولا رجعة اليه لان ذلك من لوازم الكفاية فلا اذن فيها اذ في ارضها
ولا يرجع في غير الصوريين والفرق بين الكفاية والتمام في جميع من ادى بالاداء
صنا وان كماله غير الاذن في خلاف التمام عدم تعلق الكفاية بالاداء بالذات وان حكم
الكل بالذات اليه حكم الاجبة فاذا اده باذن المدعيون فلا يرجع في خلاف العتات
لا شفا المالم اليه في فقه فلا يفتى في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون

كتاب الصلح

من الكفاية كان لا يرجع في ارضها ولا يفتى في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون
مضافا الى ان وقتا متعلقا وهو المقصود في ارضها ولا يفتى في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون
عليه عليه بالاداء المالم بالبر بالاول خاصة ودرجاته ان يفي باعماله ورواياته ولا يلزم بالاضطرار من ذلك انما هو عدم بدل
الكل المالم فلا ولا في هذه الاضطرار على من الاضطرار في اطلاق ثم على تقدير
كون الحق ما لا واداء الكمال في المكشوف له ومطالبة كان فادى باذن المكشوف
بمع عليه من ادائها باذن من عليه وكذا ان ادى غيره في نفسه كماله باذنه وقدر
اضطرار ولا رجعة اليه لان ذلك من لوازم الكفاية فلا اذن فيها اذ في ارضها
ولا يرجع في غير الصوريين والفرق بين الكفاية والتمام في جميع من ادى بالاداء
صنا وان كماله غير الاذن في خلاف التمام عدم تعلق الكفاية بالاداء بالذات وان حكم
الكل بالذات اليه حكم الاجبة فاذا اده باذن المدعيون فلا يرجع في خلاف العتات
لا شفا المالم اليه في فقه فلا يفتى في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون

كتاب الصلح

وهو من جنس الاصل قطع الممانعة بين المتخاصمين وهو في كل ما يجمع عليه من الكفاية
كأي الرق وكذا في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون
او ارضها ملاصحا عليه ان يفي بالاداء المالم بالبر بالاول خاصة ودرجاته ان يفي باعماله ورواياته ولا يلزم بالاضطرار من ذلك انما هو عدم بدل
الكل المالم فلا ولا في هذه الاضطرار على من الاضطرار في اطلاق ثم على تقدير
كون الحق ما لا واداء الكمال في المكشوف له ومطالبة كان فادى باذن المكشوف
بمع عليه من ادائها باذن من عليه وكذا ان ادى غيره في نفسه كماله باذنه وقدر
اضطرار ولا رجعة اليه لان ذلك من لوازم الكفاية فلا اذن فيها اذ في ارضها
ولا يرجع في غير الصوريين والفرق بين الكفاية والتمام في جميع من ادى بالاداء
صنا وان كماله غير الاذن في خلاف التمام عدم تعلق الكفاية بالاداء بالذات وان حكم
الكل بالذات اليه حكم الاجبة فاذا اده باذن المدعيون فلا يرجع في خلاف العتات
لا شفا المالم اليه في فقه فلا يفتى في اذ في ادا رعبه لانه كان له في المدعيون

في ادراكه

معلوم حتى وانادى نفاكهم المومنين كما في البيع ولا يلزم من كون اصل الشريعة قطعها عن غيرها
في كل فرد من افراد خصوصاً مع وجود الاولاد الشافعة بعوضها او خلاطها لما اختص
فيه كذا نظراً وكاعدة عند شريعت لاسنة لا يتم مع الاثنان قضاء وشي على وجهها
من موانع يقطع به اليدين فيها ويحرم الاقرار على المدعى عليه بالدين والكتاب بالدين
بيننا كما في حقه وغيره باقرالك والفتنة وعن حق عليه اجماع الامامية للعوام الذين كالات
حقاً السباع ما دفع اليه الكتاب على ما لا يضرهم ما طنا عن انك ادميناً حتى لو صاح
الدين بما لم يفتي اجمعوا علم ولا يستلزم منها مفاد ما دفع اليه من التوضيح لافساد
في نفس الامر انما صاح الحق المحلل لطلبه فالعداء الكاذب وقد يكون اسلغ بالصلح
ومزاج نفسه اموال ومنه لا يبعد ان يزوج كل واحد الغني ويملك على الاقل العشرة
منها الصحيح ان كان العجل على جدين فطلبه حتى مات ثم صاح ودفنته على شيء الذي
خلفه الوريث لم يمت وما يمتي هو الميت يستوفيه في الاخرة فان هربوا وصاحا لم يمتي حتى
مات ولم يقض من ثمنه فهو كالميت باذنه في مثل هذا ولا يستند الدعي الى القرينة
كلا ولا يجد بخط موثقه ان له حقاً على ادمين فاكلاً حتى لا يسلطهاهما ان التي قد
عطلها او حلالا او اموالا ولا في صوف الاستثناء ويدل عليه بعدة الجوانب المتقدمة
حلالا وحلالاً او اموالا ولا في صوف الاستثناء ويدل عليه بعدة الجوانب المتقدمة
وعنه ما يشير الى ذلك بالصلح على ان لا يادها احدهما عليه ولا يستغنى به مدعى وانما
على سائر ما هو اواسا سبحة بضع لاسبب الابطال غير ان للدين والجزم في حق والصلح
على مثل هذه بالاطلاق وظاهره وعليه يكون الاستثناء متصلاً واما بغير المحل
على بعض المدعى ومنفعة او بدل من كونه احدهما على ما جاز الدعي لكنه ههنا
صحيح نظراً وان عندنا ما طنا كما مضى وعليه يكون الاستثناء منقطعاً وهو صالح
مع الالة على الحرام بالنسبة الى الكاذب ويحرم الحلال بالنسبة الى الحق والصلح
مع علم المتصلين بموافقتهم لغيره ومعهم ما يملك به مظهر باننا كما نانا

أعياناً فكانت اعترافهم بالملان في مخالفة رأيهم ذلك وعن كل اجماع الامامية وهو الحق
 مصفاة الاغوارات وخصوصاً للعبقري في الصلوة الثانية منها الصلوات في رجلين كان كان لها
 طعام عند صاحبها لا يدعى على كل واحد منكم لغير صاحبها فقال كل واحد منهم لها صاحب
 لك ما عندك ولما عنك فقال لا اريد لك الا ارضاً وطلبت به انفسها ونحوها
 المتوكلين طاعتها كالعبادة فغيرها من عبادة الجماعة ومنها اعم في الحكم فيها اعم
 الامامية شيئا وكونت المنازع فيه بما يعتد به من غيرها الوصل الامكان معرفة في الحال
 لم لا ادم حكماً للميزان ونحوها من اسباب المعرفة لا خلاف في الاول لا في الثاني لا في الاول
 عليها فتوى ومضاً مصفاة الا ان اول التزمه لم يطلب والمجاهدة في حاشته ولا في
 الى الصلح فلا استقامت اذ كانا في التفتيح جامعاً كما في التقدير والفاضل المفضل في
 العلم في الحال مع اخفا الصلوة ومسا من المجاهدة وقوعه والفرق بينهما في احصاء الطرفين
 في نقله مع من قال الاول لا يفتقر ومن هذا القبيل الفاضل في تعذيبه ومن قال في
 يعتد به العلم بقدره في الحال مع مكان التوجه وفي آخره العلم مع مسيل المجاهدة الى
 ظله في الحال ويكتفى الثانية من عموم الاول بالحوال المتضمنة باطلا فان عباً وكفى
 من الاحباب ومن حصول العمل والفرق بينهما المومنين للفرق بين اتياد التقوية مع
 الفرق بينهما في اتياد في ذلك والفاضل في التفتيح اخلاص الصلوة بصورة قد يتصل
 العلم بالحق بالمعرفة بالكلية وهو حق اما الذي مع عموم اوله الذي عن الفرق فاعرفها
 مع عموم جهاز اوله الفتح مع علم بوجه الثانية فلا ينافي بصحة الحكم الاول وهو
 وعدم الفتح مصفاة الامكان في جميع اوله الفتح التزم باعتمادها بالاعتبار
 جامعاً عند الاحتساب على ذلك الصفة فيكون العلم بالانتماء للفرق بالبيع والابادة
 ونحوها من العلم بالفرق ولو اشتمل اجماعاً على اجماعها كان المسمى بالعلم
 في قولهم كما هو ان يعلم الامر بالزاد والمصلح به بعد الحق مع كون غير
 للفرق المسمى بغير سنده بعضهم اوجب العلم بجميعه وادان مصفاة الى

مثلكه الا ترى في الابعاد على السعي وما ياتك من غير جلي يهودي ولا نصراني كانت لغيرك
 اربعة آلاف درهم فاق يا سعي ذلك الصالح ورثته ولا علم له كره ان لا يجوز حتى يتجرهم
 وعليه جلاطيل الاولاد والاعوجج الاول يكون على غير افعالهم عليه فقال اذا كان بطيبة
 من غير صاحب فلا بأس يا طاهر المولى منكم صوفيا وتوقع الصلوة عيدا للخلق وعديهم
 الا انه يهدر بالصوت والناثية وكونك للعاصي بدلا لالفنا الى النار القالب دون الناس
 والى يد يترجم فيها العوم ولا جلاطيل الصلوة وبقيتها تخصها بالخير على ان لا يتحقق
 مندوبون النار ويخفف عنك الصلوة في المايل دون الظاهر فكل ما لم يدر اهل المكون
 من علي عليه بطلنا فادعنا في صلوة فاعلم ان كونك في حال مشبهة فلا يكون له
 باطلا فاما المهر ان كان على حمل فاعلم ان كونك امره خارجا لعل الصلوة بغير علم مفار
 الحق وزيادة على صلواته عليه بالجنة او عرفت من علي الحق بذلك الحق بطلان الصلوة
 ظاهر باطلنا هذا ان المكن من الحق من رخص باطلنا بالصلوة بالافضل ما لا يرضى بها
 كان الصلوة صحيحا في نفس الامر ومنه فانما المذكورة ولكم جماعه فلا يجوز للسعي في اخذ
 ما نأدى من مال الصلوة في علم اياه زيادة حصول ايضا من ذلك الا ان عوضا عن حقيقة
 يكون العبرة في اياه الباقي باطنا الباطل لا الصلوة ويمكن الاستدلال عليه بالاطلاق
 الصلوة الشك في ذلك على النكاح الغرض بان كان المستحق علم الباطل الحق والغيرم بما جلاطيل
 الغلوم فان كان بعد الحق ودونه جازا لهما وكذلك اذا كان زائلا لم يبلغ رضى الحق
 باطلنا الصلوة من العبرة في اياه ذلك لا يزيد باطنا الباطل بل بالصلوة فاما
 مع عدمه فلا يتضح بالباطل كافي لك صغير وهو محذور لان من طهره سفل
 بنفسه مطلقا على الاخرى وما نأدى فاكتر احياء باطل عليه كافر بالآخرين منا بل هو كافر
 والذين عليهما عنا وهو كافر مضاف الاولاد لزم ان الزنا بالصدق حكما وبسته فلا يلحق
 بفعله ذمة بجماعه وقد تقدم ان شرطه من اربعة اشياء معلومة بالبيع والبيع
 هنا يشترط انا فاعلم في رواية بعض واخرى في رواية اذا كانا فاعلم ان بعض من يقول

والأجاة ذاتية أو صفة معلومة لبعض معلوم والمادة ذاتية منفعة لبعض
والهبة ذاتية ملك العين بغير عرض والمادة ذاتية سقاطا بغير استناد إلى
إفادة ما قد نهضت بفتح على ذلك الوجه بفتح فليحتم أن تكون هبة ذاتية إفادة
فائدة أخرى لا يقتضيه اتحادها كما يقتضيه اشتراكها في هبة بمعنى كونها فائدة بفتح
لا يلائم إلا بالفتح والاشتراك يقتضي الاختلاف بل بفتح فتح ذلك المعنى وهو تحريمه مضافا
إلى ذلك استحبابه لا لأنه لا يمنعها اكتمال الطبيعة بغيره فتارة عن نافر ولا يصلح
التركيب أن على أن يكون المحرم على أصلها بما لا يمنع ولا على أصلها من الخاص ما يمنع ذلك
وإذا كان ذلك بعد اقتضاء الشركة وإرادة نفعها لكونه الزيادة مع من هو بمنزلة
الهيئة والمخرج على هو بمنزلة الزيادة والعموم أو الأولو للهيئة وفيها الصحيح وغيره
فيصل أن اشتراكه في المادة بغير اشتراكه في المال العمومي وعين مثلا أصلها أصلا
أعطى راسه ملك الترخيم وعليك التلوي مثلا الأصل أن اشتراكه بينهما إنما
ومضافا لها من غير اشتراكها في عموم الحكم بالتحريم بصورة شرط ذلك في جعل الشركة
وبعد أن لم يرد الغيبة لظهور ريسا في الزيادة فيما ينال للهيئة من نفع الحق
أن الترخيم والمحلل أصلهما واحد والمال الآخر للشركة ويصلو بعدهما ومبدأ زيادة
الغيبه لغيره فحاجبا وأعطى راسه المال وليست مثلا أن اشتراكا مضافا لذلك الأصل
أن يكون المال مضافا وأضما لا يقتضي الزيادة بغيره فبعد لأنه لا يبعد صلح
وتحريمه وليس له أن الاشتراك في هذا الشركة كما لا يبعد أيضا صلح نفعها بغير صورة
وقوع الترخيم بغيره فلا بد للمفهوم الظاهر في قوله صلح وتوقيع وغيره من أن المال
بما يقتضي أن المال ما ذكرنا وجه اشتراكه ذلك حكما لا على بيان رضا
أضما فإنه لا يلائم على ذلك ولو قلتم أصلها مخرجها الباطنة في عدم عموم
بصورة المذكورة لأن الاشتراك في ذلك إنما يستلزم على ما لا يشترط باقي الكلام في فصله
في محل قوله على كل شيء وجاعه نفعها من عموم الزيادة لمثل مضافا إلى عموم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أرسا لها مع كونها قد اذعنوا بغيرها حالها في الصحيح على الأولى في بطلان كان معها
دعها فقال قد اذعن لها الدرهمان ولولا أن أخرها بغيره بديك فقال أما الذي قال
ها بغيره بديك فمذاق ربان هذا الذي لم يسمي ليس بشيء وإنما صاحب رقيق اللحم
الثاني بينهما نصفين ورتب منه الثاني وأطلقها كالعبارة وغيرهما من عبارات الحكماء
في مثل ما هو في دعوى الثاني للدرهم معينا وأما دعاؤه الأول وتوقع الضميمة بعد علف
كل منهما على استحقاقه للنصف الذي يأخذ وأقبل خلاف الأولى للدرهم في الضميمة في الأولى
فخصا الحكم بنصف الدرهم الثاني خاصة دون الأولى بصورة دعوى الثاني
لتمعينا واستدراك صورة الدعوى لما عذر فيه الدرهمين نصفين وتكلف
الثاني الأولى الغنا الثاني الضاع ونظر إلى أن النصف في الحقيقة بعد الأولى والنصف
بعد الثاني في حق المأمور صاحب بالنسبة إلى الثاني فيكون العيون عليه والبيتة
على الأولى والذكرت وجماعة في الثاني فذكر أن الضميمة بعد العلف وإن من كل
منها يتخذ للآخر ولو خلاهما وعلقا هم الدرهم المتنازع فيه بينهما نصفين
لإفادة التنازع وجمعا بينهما وهو أغرب من هنا ولعله كالإقرار بغيره وإن كان
فيهما منظر فالأول فهو أغرب من غيره وكذا الأصحاب في الدعوى متاعا لا اعتبارنا
بكونه نازلا في المعافاة خاصة لغيره في الثاني بعد ما تأمينة حلف كل منهما
بصورة دعوى الثاني للدرهم متاعا لا إحصاء الحلف في الثاني وبوجه البيتة
الأولى ومع ذلك يتوجب بعد العلف تمام الدرهم للنصف كما ذكره من كان كذا
فكان الدرهمان بدهما معا دون ما ذكرنا في أدبها والثاني يخرجها
من الواقية ونقوى الحجة على ذلك بينهما من التبع إلى المعافاة ويحكم فيها إلى اليد
مع حلفه على عدم استحقاقه إلا من عرف أن كان مدعي الدرهمين كان ناله مع حلفه
وأن علم على عدم استحقاقه شيئا وكذا أن كان مدعي الدرهم بغيره ودرهما
حلف على عدم استحقاقه للدرهم الثاني وإن كان قالنا إنهما كان بينهما

الزمن عند من علمه ويحفظ الأول بما لا يوافق هذا القطر المنخفض ^{من} الزمر من تعبته
 إلى بل المدا الحارة فيكون حالها الكتاب والسنة فيكون غاسلا بالأجاء ولتعبته
 بل وهذا فيطو كما شربنا الخمار في غدا ليس ونحن في لنا فاة فيقتضى العدالة الزم من
 شربنا طوبى للذين لا ينافي في مقتضى الصحة إجماعا ولو لأن مقتضى عقاب البيع إنما
 هو إقالة الخاصة بما لا الزم من صفاته وكيفية تعامله بما فاشنا بالخرار والبيوتات
 فضاه البذل والكل عدا في الشركة فانه ليس بمقتضى سوى ما خرجنا شربنا طوبى فلا ينف
 فيكتفى بغير ما يكون بمقتضى العقل فيشترط عدمه ما ليس المشترط به عدمه ^{فكأن}
 كلما لنا في شرط فضاه البذل فاذ العقل بعدم الصحة وغاية الفقه وفاقا للدوس والمحقق
 الثاني ولو جهة وهو عينها بالضم كما سيأتي البذل الأمانة وهو شاهد على إخصاص
 العبارة بما لا ينافي من إقصاء دون الصوابين الآخرين في الجحد عدم الضمان
 ما لا يوافق في عين الصحة من أن غايه إمانه هذا القطر المنخفض العدلان ^{الذين} وهو
 غير لازم لبيان القطر فقد يكون في عينه كما هي عبارة إرادة الأرض وفيها
 فالما شاة فيه واخترنا لا لا لعدم صدقها في الإخراج بالبذبة ومانا هنا فلا ^{الذي} نظر
 في عقب عدم جواز الإخراج إلى عين العمل ولو قيل المانع إقامه مقتضى عدل في ذكره جاز
 الزم حيث أنه من المعطى الجاز كما سيأتي الأمانة وكل من قال بصحة هذا القطر يلزم
 بهذا المقتضى نفس المعدع ضد المقتضى الزم من أن لا يقتضيه علم قبل ما عدل بمقتضى
 المنع ما كان بهذا الزم لا وجه لرابرة وحيث كان المقتضى شرها لقطع المنع بل في عين
 يجب صلوان حار بعد ذلك أصلا مستقلا عنه لا يتوقف على سبق ضرورة
 اعتبار المصنفون أن يكونوا كما كان في الكتاب وأما المانع إلى بعضها
 بقوله ولو كان في شأنهم ودهان فقالا أمدهما حاله على الآخر ما بينه وبين ذلك
 بينه لأمدهما فلهذا على كل وجه ونصف ذلك ما لا يوافق للذين كما استعملوا بالشهر ^{وهو}
 سند به ابن جرير عن عبد الله بن الغيرة المدعي على أبيه حتى دل عليها إجماعا ^{بعض} ما لا

اسماء

المدين درهما في ذوب واحد عشر درهما في ذوب مئتين الذين لم يعرف هذله ذوب
 هذله ذوب فالرباع القويان يعطى صاحب المئتين ثلثه واخر المئتين اربعة من خمس القويان
 ثلثت ناة صاحب العشرين فالصاحب الثلثين اخرا يتما شئت فالزيادة خلافا
 لها اربعة ناة اقل اقل من ثلثها وسحقها في ذلك لعدم اهلها والنا والرضا والي
 القطع في ذوب والصنف في ذوب يعطى بالانحصار في الشتر الحكمية في ذوب غيره وكل
 صاحب اقل من طريق الصدق الذي ادى بالظهور مست وان صنف في الصنف بعد
 من مسلم وغيره وكافي في ذوب ويحتمل ان يصر في طريق الشتر كما يظهر من كتاب الشارح والربا
 على الكفاية بالظنون الانحصارية فتكون الزيادة ستة فلا شقة معها ثوب
 الزعة وللزعة فضل بين ما يوجبها وبين ثوب الاول للزعة الاجبارية كالزعة
 الطعامة وان يباع من ذوب من ثوبين فكل واحد منهما ثوب وان ثوبا فاما الاكثر
 صاحب ثوبا الغالب وهو اجزاء في مقابل الشتر العبر عن نظير الاستدلال بالربا
 بل يعاينها والعلية التي يوجبها البرات الملتزمة خاصة في المسئلة التي هي من قبل الموصف
 دون الاحكام الشرعية فيكون فيها بالملزمة الا اذا قامت عليه اذله هذا ملزم اهل
 الفاضل المعداد في ذوب الكتاب عمل المخرج على امتزاج المائتين مثل الزل وادع الشرايط
 على الحل للزعة وانه اشترى بالها بعينها والاشاعة وعليه يكون القول للزعة في غاية
 القوة في ذوب الزعة على هذا المخرج موضوع لتسلا ولكن بعد بعض سيا في الزعة
 وما فيها منها الجاهد فالملزم اليها اقوى ما يظن وعليه يكون الصلح في المقام حتميا كما
 لا يتقدي الزعم في ذوب من الثوب بالثقة والاشاء والافس ويجعل القيد
 في ذوب الطريق والا لا يوجد وعليه يتبين القرعة لعدم الادله فيها وسلا منها
 ما يصح للمعاوضة والافس استحقاق اهل المصروفين للغير عدم صحة ملكه كانه
 يحد من ثوب الصلح اذا كان مبيعا في المصنف بل خلاف ذلك اشكال فيه وفي الصلح
 اذا كان مضمنا يخرج الى ذوب كاي سيع ولو ظهر فيه عيب فلا الصلح فيها

خليفة لها يقرب هذه الدنيا من واحد هما ان اقرتهم وصدة وكذا لولد عكران ^{دنيا} و
وان ان اقردهما فان خرجت له غير طيب من الردي ولفف ولفف من الدار لم يدع ^{دنيا} لهما
بينه ولا فارقا ^{دنيا} حلا شين درهم ونصف وللان ما بقي على المشهور ^{دنيا} بل ان صاحب
خبره جعل استودع رجلا دنيا رين واستودع آخر دنيا راضع دنيا رهنما خال
يعط صاحب الدنيا رين دنيا رل فليس الدنيا رال وبقينا نصفين ويخلفنا صنف
السيد بان الداف غير محتمل كونها ^{دنيا} بل هو ادمها خاصة لا متاع عاشا عنها
كذلك يقسم النعم بغير ادمها محتمل ما بعدا قطعنا والذي يقضي النذر ونفهدل القول
الشرعية القول بالتحريم احد الدارين ومال الشايقيدان ويكتمل ما يجرع على الفة
الاصحاب وهو في حجة السيد بان الفة للفقراء على علمهم مع كون الاولى من مكر الفوق
اجماع الصابة على الضمير ما يقع عنه رفا يقتضيه عاذا القول بالبين كما مر من عدم
الاصحاب لئلا يكون الصنف على فرا وما كان يكون اختياريا فان استغفانه
فالين وربما ايتع هذا ان لم يعلم الخالفه حجة واخر بان لم يجرع لاف من شرطه عما
لو كان شرطه فان الردي بعض الداف فيه لهما ويقتضي انهما من غير فرق وقد يقع
مع ذلك القاسر على البين من غير الفة ولو كان بذلك لم يجرع ما لا يخرج اخره ان حيث
لا يتبرتها مسا وادان كما تحضره والغير وكان لاحدهما اختياران مثلا والآخر فقيرا
ونلف فقير باختيارهما بغير شرط فاناف على نسبة الما ليس كذلك الباقى يكون لهما
المقربين فقير ونلف والآخر ثلثا فقير والآخر اربعة الداف ذهب بها عليها معا بخلاف الدار
لاية محتمل ادمها قطعنا ولو كان لوامد ثوب استراه بعشرين درهما والآخر ثوب
استراه بثلاثين درهما فاشبهت فانا غير احدهما صاحب ثقل نصفه كالقاسر بالا
غير بلغا ما رايها وقسم الثوب بينهما احاسا ويعط صاحب الثلثين ثلثا ودار الاخر اثنين
وذا للعظيم كقوس وشبه ذلك ويخرد لكافا من لدن بدل للمشهد للغير بل والى

تختی

[illegible][illegible][illegible]

مضانا الانواع على التفرقة في الكيفية والكم بعبارة الجاء لكانت جامعة كما كانت صفة الجملة
ولما ذكرنا في معنى نفسه انما حلت وقيل ينبغي لان يقع ذلك التصدق وهو علم
الا شترك ليعين القدر بدونه القصد فاعلم الخلف عن القصد من الامور المضافة
الى التام الا من قبل لاسكان الاطلاع عليه باذنه ولا يقع من قبلها على عالم في الغيبة
او ان الله بدل لا يخلو الخلق في حقها التام التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام
لازمة واقفم تحتها عطفها وعطفها في حقها التام في حقها التام في حقها التام
العلم في حقها التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام
ولفظ الخلق في حقها التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام
لانها فائدة بالحكمة وهو كمنه من انظر لعمارة واضافها والحكمة من
التبيين وتبين علمها على اذا اشتغل بها والمادة فتبين على علمها التام في حقها التام
انظر بمناطة من نفسها ففهمها لانها من صفات القدر في حقها التام في حقها التام
وقومها تحتها التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام
الاذن والمادة خاصة كان ما ذكر من مجازها وادراكه وله كانت العبارة مطلقة وبطلت
الذكر بالمعنى الثاني بالوت بما عاين في الغيبة في حقها التام في حقها التام في حقها التام
فبطلت علمها بالوقوف معناه المجنون والاعمال والتجسس والتسلسل والتسلسل والتسلسل
الاذن بالامور المذكورة ففهمها بارشها عما عاين في اللصل فتبين الخلق والادراك
هنا وفي الكمال معقود ومنه يظهر حجة اخرى لاضاعف الذكر بالاول بالاضاعف الادراك
من اذن للميت خاصة حال الحيوة وناقلا الى الوارث فخلو الاصل من يدعي اليه
القرب بالاذن حقا يتوارث في الغيبة فخلو الاذن من هناك دون ولا ودية
والا يخلو الاصل الا في عدمه ويوم سائر الاذن بالاول بالاضاعف الادراك
ونحن عندنا اختلاف في الغيبة واضاعف وهو ان يدعي ما لا يتجوز فيه صاحب
المال خاصة ولما يدعي للميت احداهما التام في حقها التام في حقها التام في حقها التام

ما لم يستقر على أصله بل على عامة من نأه عن ذلك بل عن بعض الجمع المسمى عليه
أو غرض من لا يتبع حرم في الجمع جمل والأصل في المعية المستفظة الحاكمة فالرجح
بالشك وقد تقدم حمله سببا جمل منها وسببا في الإثارة وأما ما رغبنا
في نقله فلا يهاجم في الفكرة فيه أجم الاستفاد منه بحسب القطر فلعلها بحسب الحقيقة
من الإجمرة والاختلاف في معنى هذا الكلامية فلما قلنا فيه واضحة لأن استحقاق
الاجرة إنما هو على المال لا على الرجح فاختار فيه الله لا وجه لها بالكلية هذا مع ذلك
ذلك لشيئا فاما هو المتبادر منها جمل مع وجوب التبرع في بعضها بانه الرجح منها
على حسب ما شرط وهو لا ما يحصل من الرجح بقدر مضيقه دون اجرة التنازل هو ضعيف
ملا كما لا يستدل الحكم بعمومها بل بالوجوب بالقيود ولا لزوم بالشرط لافادتها الوجوب
من جنسها ولم يقله احد صلا ويحكم على القارة والمفيد والفاضل والمقتضى للمعاملات
المثل والرجح على ذلك لأن القارة لئال وفي طلاق منع ومجها لة العوض الموصية
لنفسه للماملة وهو منصرف كثير من العقود كما ذكرنا في وجوب الرجح اعادة الجمل
منا والماملة على الإطلاق وسنذكر مع عموم دليل الافادة ما قلناه من الأدلة
وما ذكرناه اجتهادات في مقابلتها غير مسموعة مع ان مرجعها بل يرجع بعضها
الى الحكم بفساد هذه المعاملة والنقص بخلاف زيادة على ما من مستفظة من
الحاجة والعمامة وهذا سببها الخفاء بقرينة ذلك على ما في وجوب مسعود
من غرام واي موسى الا في شري ولا في الفهم فيه ويجوز ان ينقضي العمل بالشرط في
بعض النسخة من الأصل كمال الفتنة جميع ما يحتاج اليه من مأكول وملبوس
مشرب وركوب واللات ذلك كالفقر والنجاة ويحتمل اجرة المسكن ويحتمل
ذلك على من شرطه عليه عامة من نأه عن الخلاف الإجماع عليه وهو
الاجتهاد مضافا الى اعتبار عدم اهداء الصحيح في المضارب ما اتفق في سفره فهو جميع
المال واذا قدم به فاتفق فهو من نصيبه ونحوه الثاني القوي قبله لا يد
عن الفتنة

عن فتنة الفتنة خاصة لانه المحاصل المتفرقة ما غير قليل من عمله وقيل بلفظة الاستفظة
على نفسه كفتنة الحر لأن الأصل عدم جواز القرب إلا بما لا يخلو من العمل ولم يدل على الاستفظة
المستفظة وكلاهما احتداد في مقابلته التفتة لانه لا يخلو من العمل على ما لم يخلو من العمل وهو
ملاط الطم وحيث قلنا بجواز الاتفاق وجب علينا ونحن فيها ما يليق به عادة مقصد
فان امرت حسب علي وان اتز لم يجب لولا ان عاد من التفرقة في ما عاينها ولو
من الزاد يجب ردة التفرقة او تركه لان يسا فان كان من يعود اليه بقبولها حتى ان
كله امل في شرطه وعرضا ولو شرط عدمها لم يلزم بالاداء بعد فترتج حتى ولو شرطها
هو ناك لا ان يزيد للشرط على الاتفاقية ويشترط في تعديها لئلا يخلو الشرط بجمل
ما ثبت باصل الشرع ولا يثبت في ثبوتها حصول الرجح بل ينقضي ولو لم لا أصل للمال القوي
والفق ومضاهما انفا فها من الأصل ولو لم حصول الرجح ولكن في جملة انفا فها
من دون الأصل وعليه فليقدم على خصته العامل ومونة لغيره في الفتن وكذا المدة
لم يشغل بها في التجارة على العامل كذا سطر لم يثبت فيه وان سحق الخصه والمال في
العرف لا التفرقة لانفسه لا يطلق اليرد من الاجرة فاردت من مخالفت الإطلاق
يفتقر فيه على صوابه والليل وليس هذا من نص ولا نقض فيفتقر من الأصل بان كان
او ام الصلوة الآن يخرج عن اسم الما فزاد في دعائها يحتاج التجارة اليه فيفتقر من ماله
الان صدق الوصف ولو كان لفتنة الجعز غير هذا المال فالوجه التقييد وقيل لانه
لا فتنة على المال الصلوة هنا وهو محط وادى وعلى الأول فها هو على سبيل المثال
او العاين فيه وجها وتعلمه لما كان للفقير من الصلوة فيكون مع المال
وجها لا يثبت على العامل الامور المال فانه ذلك لا يحصل إلا بالمال المحاصل انما
في الاجرة ليس مع هذا المال معناه الفان في الشرط كماله انما الاثر على المال انما
يتلف راس المال فيفتقر عمدة العن مقابلة بالمال ولا يقد رعا ولا يكون
لغيره في غير ما دفع ويخرج عليه ان لا يشرى في الفتنه ونحوه الثاني القوي قبله لا يد
عن الفتنة



والمانان عين ذمتها واطلق ولم يبين ذمة والمالك ان عين ذمتها لفظا مع اذنه
سابقا لاحقا ويدونه بطل ولو عينه فقد لا لفظا حكم بالشرط الظاهر ووقع
المالك باطنه في ذمة اذن ولو لاحقا ولا يطل با لا ضارة اليه كما تقدم والذمة
في شئ من ذلك على الظاهر ولا استكال ايضا في صورة الشرط في مثل المال والذمة
مط فبطل الحكم بالشرط لانه لا ظاهر باطنه فطالما وان لم ياذن للعامل بالشرط
مرجعا لما من اقتضا اطلاق اذن فلهذا العامل ما يتو له المالك كغيره المباش
ويحتمل منه الشرط كبا على غلبة تحقيقه منه ومع العامل بل ومطلق الجار
فينصرف الاطلاق اليه ايضا ولم يرض تنبه لهذا الاستكال لا المقدس لا بد منه في
ذمة والمال لامة دام ظله في قوله عليه على الكتابة وفسال الفارسية في التجارة
ويمكن تنبيل اطلاق كلمة الايجاب على بصره في غير صورة غلبة ذلك ويكون
مقصودهم بيان ما يقتضيه اذن المحاصل من نقل العقد دون المحاصل مع
امرين من عادة وغيرها فانه ذلك امر آخر ولكن على التبعه سؤل الفرق بين
جلبان جواز فلول العامل ما يتو له المالك من مقتضيات العقد معلول بالاضمار
العرف ذلك في حال اطلاق اذن عليه ويحكم هنا بوجوب الشرط بالعين معلول
بافتقار العقد ذلك مع ان هذا مشا رك الاول في هذا العرف بالشرط في الذمة
كما شرنا في الاشارة الى ان لا يخلو من وجه الفرق الى طينان يقتضاه منه وعدم
اختلاف الفرق غير دون مسئلة لك لا يخلو من وجه الفرق فلا يمكن جعل
الذمة في الشرط من مقتضى العقد على الاصل بل ينافي العرف بالعرف حينئذ
فلا يسجل الجواز لك فاعادة كلية ولا فاعادة فاعادة فاعادة فاعادة فاعادة
الاصل هو الذي يشوه من وجوب الشرط بالعين لا مع ذمة المالك في
الذمة من مقتضى جمل ما يقتضيه من تعلق عمدة العن بذمة وجوب اذنه
عليه دون العامل في مال المضاربة ام لا وعليه يكون الجمع مالا للمضاربة

ان ادق منهما ماله ما فانا للفتح وعجزه وبعد التفاضل للعدا لعل وعجزه هنا
اقوال لا غير محسلة لا تامة في ذكرها وما ذكرناه من وجه الفرق في نظر الفاضل
فقال بعد الاستسكان في ما ذكرناه انما لا يفهم بعد اذن بالشرط في الذمة فليفت
بطل الاداء للمنافع غير انما يثبت وللمر المال بالشرط في حصة معينة مقصدها
معن مع التالف بلا خلاف بل عليه اجماع في الشرط والعينة وهو جمل مضافا
الاصول والنقص من مستفظة منها زيادة على ما في الاشارة الصحيح في الجمل
يعمل المال مضاربة فالذمة الرجح وليس عليه من الوضعية في ان لا يخلو من شئ مما
امر صاحب المال بخلافه التوفيق وعجزه ومستفاد منها جمل على التوفيق ويصح
الا سئلنا المصقب لعل المغاطفة الا في حصة خاصة ان لو كان الرجح بينهما
مقتضى الشرط الذي وقع بينهما في نصف او ثلث او غيرهما مضافا الى ان
المعتبر المستفظة منها الصحيح ان في حدها من الجمل يعطى المال مضاربة ويصح
ان يخرج به فخرج قال بعض المال والرجح بينهما ونحو الثاني في التوفيق ونحو الثالث
في الصحيح بل عد منه عند جماعة من المحققين وكذا لعله ما يتبعه حتى مفيد
العرف ومن مع التالف من انفتق من الادلة حتى اجماع الموقوف لفرق
العينة ولو كان كان بينهما التوفيق كما في الصحيح كما في قوله في الجمل لا يثبت فيه
منها من المانع مضاربة فذهب فاشترى به غير الذي يراه فالهوا من الرجح
بينها على ما شرط مضافا الى انهم الصحيح في الجمل يعطى المال مضاربة ويصح
ما شرط عليه فالهوا من والرجح بينهما وهذه النقص مع اعتبار راسا هذا
واسفها عنها واعضاها لعل الحاصب من غير خلاف يعرف بظاهر لك
الاجماع عليه خالية عن العمل لا ما يقتضيه لعل عا من مضافا الى
وقوع المعاملة فصولها يفتق على اجارة فتق معها والرجح على المالك
ولي على العامل شئ وبطل بدونها ولكن لا مندوحة عن تخصيصها بها



ويعا وجبت مما تلزم به معها فقبل كان السبب في ذلك ان الفرض الذي في هذه
 المعاملة هو البيع وما في الخصائص عريضة لا تفرق في هذا والمواضع المتماثلة
 محمول المقصود بالذات وهو كما ترى ولذا صرح الموصي في محله ان هذا هو الحق
 بموارد النقص فقال لا لو تبا وزيا العين والمثل والقدم وجوه القرب
 حيث تعينت وقفة على اجارة فان لم يجز بطل وهو كما ترى في غاية الحق من
 حيث لا يفرق على انما في التوجيه المنقذ في الاشارة وعملنا فيه من حيث
 تخصيصه بموارد الاجزاء المذكورة لقوة احكام البغدية الواذرة من الأمثلة
 لدلائلها عليها بالاولوية فان الحكم فيها بغير الخصاينة مع الحافز لما شرط عليه
 صريحا بل ان الحكم بغيرها مع الحافز لما شرط عليه عقد المتضاربة الزامها كما
 الأمثلة المذكورة بطريق اولي هذا ان اردوا بالأمثلة ما ينفاد منها من العقد
 الزامها اما لو اردوا بغيرها شرط منها في ضمنه كان العقد بالحق ابيض واضع للعموم
 الصريح فيها شرط على الشامل لشيء طما ذكره من الأمثلة وصرح المناقشة
 على هذا المضاد وعموي بخصيصة التوارد بل لا مواردها صا في بعضها كما لا يخفى
 وموت كل واحد منهما بطل المتضاربة بلا خلاف لا يقال للمال الذي في الوارث في
 موت المال فلا يفرق في السابق في ملك الغير وخصا لا ذن في القرب
 بالعامل فلا يفرق في الوارث بعد موته مع انها في مضافا الى الحكم فيها ذلك
 اجبا على التام في الموت المزمع في اهلية القرب من الجنون ولا على التام في
 نفسه ويظهر وجهها في زمانه في طلال الشريعة بذلك ثم ان كان الميت
 المال وكان المال ناقضا لا يرجع فيه اخذه الوارث وان حصل فيه ربح يربح
 بالقرط ويقدم حصة العامل على جميع الغنى المملوكة لها بالظهور وكان شركا لها
 وتعلق حصة بغير المال دون التركة فليقدم وان كان المال عرضا فللعامل
 بغيره وما البيع والا فلا يفرق في ذلك وما عليه صاحب الكفاية ولعل في
 لاشغال

لاشغال المال في الوارث فليس القرب فيه الا باذنه ومجردة ربحه غير محمول ذلك
 والقابض والوارث الزامه بالانضمام ان شاء الله تعالى في انما في الكفاية لول
 وجهه اصل وعدم موجب لتبليط الوارث عليه ان كان في الحق للموتين في نقل
 اليه وان كان الميت العامل فان كان المال ناقضا ولا يرجع فيه هذه الأمثلة وان كان
 فيه ربح وبيع في الوارث حصتهم منه ولو كان هناك منافع وبيع البيع والبيع
 فان اذن المال للوارث فيه جان ولا يفسد الحكم للمال ايمنا يبيع فان ظهر فيه ربح
 او حصة الوارث اليه او اسلم الحق للمالك وحيث حكم بطلان المتضاربة بالحق
 واريد بغيره يد هاجع وارث امدتها الشريعة في الثانية شرطه الا في من افاضل
 المال والصيغة وعينها والوجبة واضح وينتظر في ما المتضاربة ان يكون حيث
 لا دينها اجبا على ما في ذواتها وادراجها على ما في ذواتها وعي وكه وهو محتمل
 المعاملة المتضاربة لا يصلح الدال على تبعية البيع للمال في سخطا والعامل اجرة حكم
 في الجملة حيث يحكم فيها بشرا في البيع على شرط ولا يدرى على صحتها ولو لم يوافق
 بمقتضاها سوى عومات الامر بالقرط بالعقد والقرط وشرط الجواب عنه غير مرة
 وطلاقات اخيرا المتضاربة وفي نحوها المخرجة للسلطان ما هنا ما هنا وفيه
 التفاوت والشارحة محلها في عدم ما يدلى منها على العموم سوى لا طلال في
 في نظرية البيع عدم ذكره لبيان المخرج على الاطلاق وهذا شرطه مفقود
 لوصفها ووجهها لبيان احكام خاصة فيها دون بيان جواز المتضاربة في الاطلاق
 وهذا واضح لن تدبرها فيبقى الا قصار في مثلها على النقص من القرب والعموي وليس
 الا القديين جذا وعليه فلا يصح المتضاربة بالقرط ولا الهول وغيرهما في القرب
 بلا تردد وان حصل للمال فيها في بيع والبيع في حصة سبعة مع صراحة الاجماع
 الحكمة في اشتراط البغدية والتفريق بين المال مع ذلك من ذلك من ذلك في الجملة
 فاجله الاجماع وعدم موافق فيه ولو قوم عرضا شرطه لعلنا حصة من البيع

المتضاربة ليعقد القرب وكان الوجه المال والعمال الاجرة كما هو الحكم في كل متضاربة فاسدة
 ونقدت الى وجه الاشارة ولا يظهر الاشارة الى وجهه على عامة من خالفة ذلك ان يكون
 معلوم العقد فلا يخفى مشاكلة راس المال المتضاربة ما لم يكن معلوم العقد واما الوجه
 المتضاربة فيها خالفا لاصل المتقدم على الجمع عليه المتبين وفيه قول بالجواز للبيوط
 وروايتي الا ليعتد في الاصل والمعلم في وجهها وموصيها واصغر من الاكفاية بالقرط
 وان لم يشأ هذا كما في عقد القرب وقواه لعموم المؤمنين عند من وعظم وهو كما ترى
 يظهر وجه النظر في ما مضى ولما قلنا في هذا من المال في هذا المال المتضارب
 ولما قلنا في زيادة ولا يفرق في القول في هذا المعامل مع مبيته لانه متكرر والاصل فيه
 وكذا قيل قوله في هذا من لانه امين فيقبل قوله في هذا من لانه امين فيقبل قوله في هذا من لانه امين
 والتقدير الثاني في الاول فيقبل بصور عدم ظهور الوجه ومكانه بان القول في المال
 يرجع الاختلاف في الاختلاف في مقدار حصة العامل في القول في المال على
 الاظهر لا شمولية التماثل لاجتماعه في ما اقر به العامل وهو حسن الا ان في خلاف
 الحكم بذلك مع ظهور الوجه اسكالا لعدم التماثل بين الاختلافين فغير مختلف
 في قدر المال ويتفان مع ذلك على كون الحاصل من البيع مقدارا مبيعا لغيره
 اختلاف في مجموع ما في يد العامل في المال انما تفرق باعده مثلا راس المال والباقي
 ربح والعامل لا يصفه مثلا راس المال والباقي ربح واجبة ما ذكره لعلنا هذا هو محط
 وان ادعى التماثل بين الاختلافين عظم ويملك العامل بغيره من البيع يظهره ان
 لم يصر على المتصور بين الاحكام بالاجابة فيحقق حقا فغيره من اجابة في البيع من كره
 وهو محتمل مضافا الى تصور التماثل من وجهها الذي بالاطلاق على ان
 البيع بينهما وهو يتحقق بغير ظهور لغيره وعرضا وخصوه في بيع ربح الى ربح التماثل
 متضاربة فاستمر باه وهو لا يعلم في اليوم فان زاد ورجع واحد اتفق واستسعى
 في الا ليعمل وهو كما ترى ظاهري غاية الظهور لانه لو لم يكن مالكا لخصه بغير الظهور

عليه مع انه حكم بالانضمام في بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 في حق القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 حكم بغيره في كل بيعه في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 لا بد ان يكون محقق البعوض فيكون الظهور مبيعا لاختلاف المال بغيره في كل بيعه
 على ان لا يفرق في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 والمال لا يفرق في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 فيها غير مضبوط فلا يفرق في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 الا ان جعلها كما شفعى الملك لا مملوك لان القربية من الابواب المملوكة لاختلاف القرب
 للمال في العمل فاحتمل وجهها على ما لوجب الملكية وهذه القول مع كونها اقتصادا
 صفة في مقابله القرب المعتبر غير مفرقة في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 في كل بيعه في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 فالأمر لا يمنع عدم وجود البيع قبل انضمام عدم الحاصل في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 العوض من ربحه لا من مالها بل من المال الذي يربح وهو الحق في البيع ونايها عدم تسليمه غير
 العوض غير عيول فان الذين عيول وهو في الخارج غير موجود والثاني عدم الملازمة
 بين الملك وضمان الحادث على الشايع وهو ان يكون مالكا ويكون مملوكا وقا لول
 للمال فيكون للمالك من لا واسنة شرطه بالسلامة ومنه يظهر وجه عدم المناقشة
 بين ملك الحصة وعدم ملك الجواب بغيره في كل بيعه في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 من البيع كمن شرطه لا يثبت بالقرط ما عا في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 في حق لا مفرق في العمل فاحتمل وجهها على ما لوجب الملكية وهذه القول مع كونها اقتصادا
 في بعض الخالف ويعبر وجهه الصفه وان كان لا يفرق عن نظرية ان المتضاربة بعد
 استناد الصفه حقيقة اليها من قناه سهل ومع ذلك ما ذكرنا في بعض ما عا في القرب في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه
 المختار للملك تاما ولا يفرق في ربحه في الباقي كما قلنا عا في القرب في كل بيعه في البيع على المال والوجبة ربحه في كل بيعه

عوت ومعت والزرع باق يدرك انفسا والظن كان للمالك ان الاشجار على الاشجار
لا غطاء للمدة التي يسقط فيها النفع ولا أصل لطلب المالك على كذا كفت شأنا وقول
بالعدم مطلقا ومنع عدم الأرض وما معها في كل الحق وحط من العلم المطلق
ففي استحقاق المالك للأجرة كان كذا في كل الحق على كذا في كل الحق
قولان وجودها الأول لا لاعتقاده على التيقن بها ويجوز في غير ذلك مع العلم
في لزومها اليقين منه والدية كالأجرة ولو لم يكن المارعة حتى انقضت المدة
أجرة المثل مع بقاء المالك لم منها كالأجرة المثل منقصة عنها ولا فرق
في ذلك عند المالكين الذين اختلفوا في ذلك ولا يبعد
ق ثالثها ان تكون الأرض مما يمكن الانتفاع بها قبل ان يرضع المقصود عادة فان لم يمكن بل
منها مع الاطلاق بان يكون لها من غيرها من مزايا او مصلح او نفعها الغيوب غالباً
والزيادة كالغيب والاضابط مكان الانتفاع بزرعها المقصود عادة فان لم يمكن بل
المزعة وان رخصها ما لم لو شأنا شريطة لا ينفك عن عدم إمكان بها العقد لا ينفك
المالكين حصول المقصود من المارعة من اذ مع عدم كون المارعة لغيرها من مزايا
أصل المقصود من حيث تميزها عن العوض الاصل في تميزه على المقيس في العوض والاجاع
وليس الا مع مكان الانتفاع مع ان لا خلاف في شريطة المارعة وان اختلف في
صلح المارعة مع كونها مظهرها لغيرها من مزايا المقصود مع عدم مظهر العلم بقدره
اشد وعنده بعد وجوده وفي صورة العمل بعد مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر
الفاضل في ذلك من ان يطلون بعد عدم العلم بالزوم في صورة العمل بخاصة
فلما عمل المارعة فيها بعد العلم واما صورة العلم بالزوم بعد مظهر العلم بخاصة
اسلام بل لم يزم فيها كما هو صريح علم وجوبه كالتأخير عن مظهر العلم بخاصة
هذا وجعل العمل مع بعد ما لا ينطبق شيء منها مع ما قد مره من الأدلة في
منها في الضعف ما ذكره الفاضلان وتبينهما التمهيد في الروتين من ان مع

المدة التي يتجرعها المارعة من النفع والاضابط المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
معه ونسبته والزرع باق يدرك انفسا والظن كان للمالك ان الاشجار على الاشجار
ما سلف من المدة لا شفا عنه بغير العوض المثل من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
يملك بان يرضع المارعة مكان الاكل وعلمه المارعة مشروط بالحصلة لا بالاجرة فانها
بالانتفاع ينبغي ان لا يرضع المارعة من غير انفسا المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الأجرة عليها سلف من الحكم الاجرة من المارعة لا شفا عنه بغير العوض المثل من المارعة العيب
وغيره من حيث استيفاء حقيقته المارعة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
ان يكون مملوكا ولو منقصة مظهرها من غير المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الاجرة وبما اختلفوا في انفسا المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الأجرة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الانفسا وفي آخر من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
ويؤدى في غيرها وما كان من فضلها من غير المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فكذلك في غير المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
على صورته العمل بعد مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
والعلم بالزوم المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الاجرة ولا يرضع المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
على اصوله وقيل لا يجوز له تسليم الأرض اذا كان للمالك على الاجرة وقيل لا يجوز
منه ان يرضع المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الأصل لا يملك العمل بالزوم المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
ان يملك العمل بالزوم المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
وهو حق كالبذر في الأرض مظهرها من مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
كالأرض المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم

في الجوارح من نوع معين كالأشجار على الاشجار في ظاهرها العيب ولا يسلط العيب على الحكم
وغيرها من نوع معين كالأشجار على الاشجار في ظاهرها العيب ولا يسلط العيب على الحكم
المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الاجرة عليه وهو الحق مظهرها من مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
من انفسا المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
والغلبة والاضابط المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
عندية على الاجاع العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
وبعضه بعضه المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
او من نوع معين كالأشجار على الاشجار في ظاهرها العيب ولا يسلط العيب على الحكم
كما في الاطلاق والوكالة وغيرهما من الحقوق التي لا تكون الا في مظهر العلم بخاصة
فرد وكيف كان فحينئذ نوع الزرع بالخصوص غير لازم لكون كل من العموم والاطلاق
المسألة لا تفرق في حكم القبول من حيث دخل جميع الاجزاء منها وما زاد على الاجزاء
فيكون للمالك بها فاما ما عدا ذلك فليس كذلك وكذا المطلق المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فان فلان يثبت ان المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فلم يثبت في نوع المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
كالانحياز الموجب للقبول في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
من لزوم المقادير في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فان ما ذكرنا من جميعها في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
وغيرها من نوع معين كالأشجار على الاشجار في ظاهرها العيب ولا يسلط العيب على الحكم
المالك مظهرها من مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
الحب او ضيقها كالحظنة المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم

ومخرجها الغيبة وهو الحق مظهرها من مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
وزرع العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
بين الضعف والاجرة ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فلا يستوفى في زيادة في مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
لوقوعه مع غيره في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
مع انفسا المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الذين ولم يحصل المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
ولعل هذا هو الجواب في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
الحق يظهر من الاستحسان في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
ما سواه من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
يسحق منه شيئا مع انفسا المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
ينزع الاصل في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
مظهرها من مظهر العلم بخاصة كما هو ظاهر العلم بخاصة
ما عدا ذلك فليس كذلك وكذا المطلق المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فان فلان يثبت ان المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فلم يثبت في نوع المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
كالانحياز الموجب للقبول في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
من لزوم المقادير في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
فان ما ذكرنا من جميعها في المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم الاجرة من المارعة العيب ولا يسلط العيب على الحكم
وغيرها من نوع معين كالأشجار على الاشجار في ظاهرها العيب ولا يسلط العيب على الحكم

فذلك ان الشئ مثلا لا يكون معلوم من مفهوم غير هذا الا بالاساس بما يحاط به الظهور بالحدس
والا بالبرهان فيها الظاهرة هو ما يعبر عنه الاصل في عين عدم معلومية حصول العوض وكيفية
كيلا او زوايا ولا تعرف ان ما كان من الاثر غير مفهوم ولا ثابت في الزمان ولا
معلوم حصوله لا يخرج العيب ولا الامارة وغيره زيادة على التهادة على الجمع تقوية
لذلك الاخذ بالظاهرة المستغنى عن التحيز على الجملة للتصديق بها كما يحق في ردائيه
الطال وان شئت بما في الجمع الاخر الا ان فيها اضطرابا من حيث الاستدلال والمطابقة لما من
من الوجهة لصحة الجمع الاثر وان ما تضمنت من الصحة لا في الجاهل الا في ما في المحظرة في هذا
خطئة لاحتمال التقيد بكون المحظرة المتسامرة بها الاثر منها الا تضيق وتوافي ملائمة
التصديق لا يصح من اجابة الاثر في الطعام على الاطلاق لمصلحة ما يقتضيه في هذا
الصدق كما في الاشارة وتجاوز ظاهر عدم اختلاف في جواز اجابة الاثر في الطعام
مع تناوبه وتغير ما في نزع بصره كما لا ريب له وجهها اطلاقا معتبرة في الجمع مع كونها
به حكم العمل القبول للصورة وان تضمنت ما يقتضيه التقيد بها كما في بعض السامحة
في الكراهة والاكتفاء في ثباتها بالامثال ومكر وان صنف على التوقيف وعدم الخلاف
في معمرها منه الا ان ظاهر البشارة حيث اطلقوا الحكم والكراهة يجب في هذه الصورة
ومعجز في اثار بعد ما عرض من انه لا في الحرمة فيها مضافا الى عدم الثبات بالبرهان
في الاشارة كما يظهر من تتبع كتب الجماعات ان السامحة الاثر في الحرمة في هذه الصورة
في الصورة الاولى ولعل في اطلاقها في الاشارة في الصورة الثانية نظر وانما هو مع الثبات
حيث حكم بالحرمة مع الاخذ برك و لا يبراهن الا الحرمة في افعال الاتفاق على الجواز
احوط وادعى وكذا ايضا اذ هو حرها بالكمالات السامحة بالان لا يحد في هذا
ولعلم بما لا زيادة كما لا ريب لعل اطلاق العبارة من الاية او يحررها في الجواز الذي
اسامها به بلا خلاف في الجواز مع الاستثناء هو فيهما وفيما في الاول ما صدر
دون الثاني في الظهور في المنع يجب الاطلاق ايضا حيث حصل التحيز في الاستثناء

عز

فان كان اجماع على الجواز بالتأني كما هو ظاهر هـ وصرح في النصار ولا فتوح على انما
واما الحكم بالتركاهه بدونها ما دون الحزمة ففوا لا يسمي من مآثرها في الطائفة ولا في الحكم
واعتقدوا بالتأني والقاضي لمصلحة عليه انهم اسنوا ذات الكراهة في السنة الخلاف الذي قد
وعليه وفي الجواز الأصل والعمومات كتابا وسنة وصرح كثير من المجتهدات المسنفة
في ذلك منها واحدا الصحيح وباقيها قريب منه لاسيما عند السند على الحسن في مجموع
وان فضال الجميع على الصحيح ما صح عنه ويجوز سهلا في بعض قبل الاخير فبالحق
صفحه وانما قد سهلا في الاعمال على الناس الارض ثم يوجبها بان كذا اسما جرها
قال لا بأس به هذا ليس كما الحانوت ولا كما الاخير فان فضال الحانوت والاخير علم
كذا في الأول وبدل الحانوت بالثب في الباقي وفي وقتين منها اذا غلبت ارضها
او فضة لا قبلها باكثر مما قبلها وان قبلها بالانصف والثالث فلان قبلها
باكثر مما قبلها به لا قد ذهب والفضة مضمونة كما في احدى ما وقرئ منه
في التأني ولا يندفع في الاستدلال بها فتضمنه للفتي عن التيقن لزيادة والتدين
لا والله ان يكون للمراضة المراد على الاستبراء بها فزاع باكثر منها ويكون
الوجرح والفتي ما من شرط ان تكون المراضة بحصة مشاعرا المحاصل لا يجوز بالفتي
وما في معناها وليس الوجه فيه المنع عن حضور المرأة وانما ذكرت بمعاودة
من علم وقوع المراضة ثانية الاصحها ولم يحل الزنا وان على ذلك الحشاشين
بالنقد اعدم قالوا بها في الفروق بينهما بين القدين وغيرها يجوز الزيادة في التأني
دون الأول ثم خلا من المضع والأسكا في السجين والمضغ والجلد والفقول بالحق
للدائم والقاضي حاشا والحرمة وهو حزمة الغنية مدعيا على اجماع الامامية
فان كان ثم هو الصحيح دون الزانية عن جلا اسما عن ارض الخارج بدراهم مساة
ايطعام سمي نجرها وشرط لمن زنى معها ان يقاسم المضاف او قل واكثر وله
في الارض بعد ذلك فضال يصلح للث فليغم اذا حفر لهم فضلا او عمل لهم شيئا

منه
لا يفتن الكذاب
لا يفتن الباطل

يعلمهم بذلك فله ذلك لغرض الاستدراج والروى والحق والقدرة تصليح ما رآه
لا تخاف منها التفتيح المناظرة وقد عارضتها في المسئلة والتوجه فيها للثانية لكونه
من الاسول والحق في المسئلة هذا مع افعالها العصور في الدلالة فان غابها
ان لا يصلح وهو غير المحرم بل بشرط الكراهة عند جماعة ومنهم شيخ الطائفة افاضل
العلماء برأيه ودلالة الكراهة وهو ما يوافق في مواضع عديدة واجماع الفقيهات بخلافه معظم
الطائفة وان كانوا اعداء موهوب فلا يصلح للتحجية سيما اذا عارضتها الشريعة المحكية على ما
قرئ في كتابه وما في رواية اخرى لا بأس من استنباط القول الدار والارض في الرخصة
ثم توابعها بانكم ما استأمرها به اذ اصلح شئنا فنجاب عن مضافا الى العصور وسندنا
كالآية بقصور الدلالة فان غابها بنيت الياس في محل الميع وهو غير المحرم
ووجه عليها لانها في الدلالة وهو المحرم كادت على بعض الاخبار السابقة نظرنا
بتمويل كون استعمالها في الميع ومن الكراهة والبيان انما يدل على العتيق ولو لم
يدل على الكراهة في الارض وفدرة ما يدل عليها من كسيرة ففقط الجمع دفع اليدين
البيان وابقا الياس على عوم وازداده المحرم منه بالاضافة الى الدلالة كراهة الياس
والارض هذا عند رتبته بنيت المحرم بالاضافة الى الدلالة كادت على ذلك العترة
وقال بما في المان في نفي كراهة العتيق في ذلك ولا كراهة في المان في نفي كراهة
بذلك بالبرهانية واما الاحتجاج للتعقيب في ذلك والبيان واضح ما في الفاضل
الاشعة فانه اثباتا يتحقق في معارضه افعال المؤمنين بالاضافة الى الدلالة والكل والكل
مضافا الى الصريح الدلالة على عدمه هنا وفي رواية رجل استأمرها بالبرهانية فدرهم
وسكن بدنا وبرهانية معشرة درهم لم يكن به بأس ولا يبرها بانكم استأمر
الا ان يحدث فيها شيئا ولو ثبت في الثاني ثبت في الثاني في الاصل ثم قال في الرافعيين
منه التفتيح كافي له وعنه عدم الفرق في الحكم كراهة ويظهر بان الارض صريحها
من الامعان للمناظرة فان كان اجماعا كان القول بالكراهة مظهر متعينا وعليها

فلا يصح من الله عاروهما في الثالثة المفسدة من قبل المعتبرة لصلتها بالخبر وانما في غير هذا هو لفظ
المعتبر فيها المعلوم فيها والظاهر في دفع بالتفويض لا يكتفي الجمع بينهما كما هو لفظ الملاحظ
على عدم الفرق ولا خلاف في سنة اكرهه وضعها كلف لولم يفرق بين الاخر وغيرهما
والثالثة بالمعتبرة كالاختصاص بين اجماع كماله ظاهر كان الفرق في الحكم بينهما كما اكرهه
في الاول بمرحمة فظان في صحيحه كما في غير علمنا بمرحمة عدم علم فيها الملاحظ في الجمع
فدعاه مصداقا لما في حديثه ما اعتبره آخر منها الصريح المفسد في الاول وقرب من الآخر
في اوله يسائر الاول ثم يغايرها بانها استمر بها في الاصلح ذلك لان الحديث
فيما سائنا ونفي الصلابة وان كان انعم بالحكمة الا ان البتة جمع بها في تلك العبارة يعني
احتمال ان كرهه ومنها في الخبر الصحيح ان عن ابي عبد الله العلي لا يعمل فيه ضد الاول
فخرج في الثالثة يكون مفعول في شدة الخبر لا يصلح ذلك لان مفاعيلهم في فقلت
فانما ان يذهب فله فخال ذلك العمل فلا بأس في قول عن ابي عبد الله العلي لا يعمل فيه
ويطعن من يخبطه ويستفصل لالاباس في العمل فيه ونحو غيره والمفسد ومنها
ما لا يتصل في الاكتمال في مقابل الزيادة بعلو او لولم يوازن في الزيادة وهو خلاف ما
ذكر للمان في دفع وكراهة عن الشيخ في قوله ظاهر استمر اكل العلم مقابل الزيادة
وربما الخ في الثالثة اجماع الخبر اكره ان استمر بعلمها او غيرها بانها استمر
الان يحدث فيها معدنا او غير علمه والتقدير التامة المفسدة وقصودها
كالذلة لا يمنع من اخذها لعل العلم سمي في مقابل اولها مع ما في الاول
ومنا المسافات في لغة مفاعله من الشيء واستقون مدون في افعالها
لانها انفعها واظهرها فاصل الخبر وهو نقل الخمان الذي يقي من اجماع كثره من
وغيرها معا على اصول الثلاثة كالتفصيل والاشارة في حصة من غيرها والاراء الفرق منها
المعارف لارتد في فتح هذه المعاملة على ما يقصد وروى كالحنا الخانها انما العزم
لما فيها من الاشارة على العزم والحاجة للاصول الفضيلة فيقتصر فيها على مورد الصبح

سند دون باقی اعما



وتحقيقاً من إحداهما بالآخرية في بطلان العالم لا يؤثر بطلانه شيئاً معينا مما قد
يبتها عاراً لرد نفسه اطلاقاً أو ضرورة غلبة معينة ووجه البطلان فيها بالخصوص في
المرضى بحسب حياته من كلامهم زهرة وبسبب اختلافها في الأنواع كالصفى من الصب
والثالث من الثلب والفرع الثلاثي علائقها من حذر من وقوع اختلاف الجرمين لا كزيتية
مع الجمل بل يحصل الفرق ولو ساء به بالصفاء من سقى النافخ والثلث ان سقى
بالساق طلبك على اختلافها لأثر المحضتين وادعى في ذلك الكمال بغير
الضالين مختلفين والمثقف بغير بطلان كافر في بطنه ويجعل الصفاء قبلها بامتياز وكان
منع انهما الدوران التي يترافعهما وان كانت هي نتيجة خاصته هي فائتة كانت صفاته
للجماع علم مجرد مختص بمحكم من الجماع ورواية والحق بالجمع فاشد في قس الفرض
وملكاً لها علة بالظهور من دون توقف على بقاء الصلاح بالاملا ف ينشأ على
يقين كونه الجماع عليه وهو نتيجة صفاتها بالخاصة فلا يجب الزكوة على كل من
والعامل بالذات في نفسه الزكوة لوجوب شرط الوجوب وهو وقوع الوجوب بما عليه فلا
الغنية فاسقطها عن العامل بحسب ما حست كالاجرة وهو صيغ غائبة بل لا ينفذ
الاجماع من بعده علة ما ذكره لأن الامرة اذا كانت ثمرة او رصداً على الواجب
وجبت الزكوة على الامير كما لو ملكها كل باي وكان وان اراد الاجرة بعد ذلك
فليس على الذاع الا ان يذهب الى المحضة لا يملك العالم بالظهور بل بعد بهو الصلح
وعلى الزكوة كذرة خلاف الاجماع ومع ذلك لا يتم القبول بالاجرة لاجتماعها مع وجوب
الزكوة فيها كاحترق بل لا يتم القبول بانها من ملكه عن الوجوب ولو كان المال فاسد
بعد اطلاق الزكوة يجوز تاها بان يجرى العمل ما فيه مستداً في الزكوة حيث يجوز تاها فيك
اجرة ما ذكره من وجوب الزكوة في صحتها بل على الدائم لعل الوجوب بها على ملكه
واذا اختلف احدث ربط المساقاة المعتقة في صفاتها كانت الفائدة للمالك لانها لا يملك
اصلها ولا تملك من المصدق ومن شرط بيعها الذم والتملك الاجرة تامة المثل لا يترك

عالم

عالمنا الفساد وبكم الفساد يضرب عدم التحصن العامل لآدم يتبرع بجلده لم يحصل الفوائد الشرية
فترجع إلى الأجرة ولا كمال مع عدم حصوله على الأجر ولا خلاف ولا اختلاف
وفي بعض ذلك الاختصاص الأبرج حيث يتحقق الأجر من التحصن فاحتمل ذلك الاختصاص
بمعان الأجرة لعدم حصوله على الأجر ولا كمال مع عدم حصوله على الأجر ولا خلاف ولا اختلاف
الصلوات مستطاة لا ينفكون منه إلا الزيادة على هذا الشكر كما تبرع به على فائدة الشكر
جميع الفترة للمالك وعلى تقدير عمله بالاضافة ولا أن ذلك الوصل إلى الأجر لا ينفك
بالتحصن عن الأجرة الزائدة لصلح الأجر لا ينفك الأجرة بآلة حيث لا يتصل فائدة بالتحصن
على الأجر لا ينفك الفترة ولا يمكن هناك فائدة وليست شرعية كيف لا يستعمل على
ذلك مع كونها رافعة بالأصل فأنما يتأخر التحصن عما وجبت بحيث لا يجرى وإن كان يتأخر
من حيث اشتراطها في العقد لا يؤثر على العمل في الصحة وصار التحصن مبنيا على أداء الأجر كونه
علا موجبا للأجرة وإن التأخر فيه فلا خلاف ذلك ولكن لا يلزم لظهوره في العالم
فلا بد من معرفة ورضي على هذا التحصن على الشكر بجهة المصلحة لا على الفرض
المستلزم في تمام دفعه بالفترة لا يوجب الحكم به عليه هنا إلا أن يجده في الأجر
بذلك والفرض عدمه ولا خلا كلام مع كونها ما ذكره في الكتاب بالمشارة إلى ما يجرى
لم يتمم التبرع بجلده بل كما يحتمل أن تكون التحصن خاصة عن مقابل العمل على الأجر
لأنه يزداد بها عليه من مضافا معضا فهو قائم على احتمال الزيادة والقصصه فليس من
به بالكلية وإن اضطررنا به بغير الأجر من غير العلم بشرط بيع التحصن للمالك وإنه
فإنه لا يتم على التبرع بالجلد على فائدة الأجر ولا ينفك المالك على العامل
من ذهب أو وضعت ولكن يجب الوفاء به بشرط عملا على أن يوزن من الكتاب لئلا
عالم يملك الفترة فيخرج منها شيء ولو تلف أو عدمت لم يجب الوفاء به بل لا خلاف في
من ذلك لا يجرى إن كان هذا في ذلك وعلمت مع ذلك في الصلب وعجزه بمجرى ذلك الخارج
بعدم الشرط أو أقل يكون عمله نفعيا موجبا للفترة المستغنى عنه وأما مع احتمال خروج
العامل من العمل الزائد ودخوله في السقيا ونظره وجره في ذلك وعجزه وسقوط الفترة

مع تلك القوة ^{محل} وأعد بها ما فيها الله لئلا تكون كل الالباطنة العاصية ^{محل} على عمل حكم
عوض فلا تلزم من خروجها ما بأس ^{محل} فيكون الشرط العاقل على ملك التمتع عدم
استقلاله لأن العوض من قبل العاقل هو العاقل وحصل بالشرط بالاعتدال ^{محل} ويجب فلا
يقوده وبقا قبل ما أتاه الأول وهو ضئيف ولو كان الثالث فاقصوده الأولى
التي هي فاضلة مثل اعظم من الشرط بالنية لمعابلة الجزء بالاعتدال بحيث قبلت
المعابلة بالمعالة والأصل عدمه وإن اعتبر حصول عوض العمل وأعتبر بكونه وفاء
ومن ثم لا يقطع من العمل ^{محل} بل في بعضه ^{محل} فيكون الحق المحقق الثاني لا يخرج عن قوة حيث ^{محل}
الشيء الثاني خلاف الحق في بعضه ^{محل} فيكون الحق الثاني لا يخرج عن قوة حيث ^{محل}
التأني في القوة ^{محل} ويأتي العمل ^{محل} ببناء على انساب على التوسط في صورة لتلك القوة ^{محل}
هنا ان العمل لا يخرج عن معنى من اصحابها وكان الانجاء هو العارة في التوسط وبذلك
الصورة لا يخرج عنه هذا أقوى علما بالاصل الدال على لزوم القوة ^{محل} وهو الجمل بشرط
الذهب والغضه ^{محل} فيكون مع الكراهة اشتراط حصه من الأصول الثانية في قوله عدم
الدليل يجوز في المحكي ^{محل} وإن مقتضى الثالث جعل الحصه من الفائده ^{محل} وإن الحصه من
الأصول لا يخرج ملكه فلا يكون العمل ^{محل} في مقابله ^{محل} فاضاف ملك المال
ولا واجبا بالاعتدال فلا يقلل ^{محل} فيتم العمل ^{محل} ملك نفسه ومنه يظهر وجه الفرق بينه
وبين اشتراط الشدائد ^{محل} وحاصل الفرق في بين ان يكون الشرط من قبل الذي يعمل
وبين ان يكون منه ^{محل} لأن جعل العوض ^{محل} حاصل العمل ^{محل} وهو متضمن في انما هو في مقابل
العمل جميع المال المعقوده عليه ^{محل} وأما صار من من من الاصل ^{محل} فيحصل لجميع المال العمل
لذلك فلم يستحق جميع الحصه ^{محل} الشرطه ^{محل} الاخلال بالشرط وهو العمل بالجميع ^{محل} فيقبل العبد
وفيه نظر لا محال ان يكون اشتراط الحصه من الاصل ^{محل} الاستشمار ^{محل} العمل بالجميع ^{محل} المال العمل
للملك فلم يستحق جميع الحصه ^{محل} الشرطه ^{محل} الاخلال بالشرط وهو العمل بالجميع ^{محل} فيقبل العبد
وفيه نظر لا محال ان يكون اشتراط الحصه من الاصل ^{محل} الاستشمار ^{محل} العمل بالجميع ^{محل} المال العمل
وبما ان الأنا ^{محل} من حصه من القوة ^{محل} بعضها في مقابل العمل ^{محل} بالجميع ^{محل} المال العمل ^{محل} في حصول القوة

الماتى

وإياها بتعيين الملك المحاصر بالخرط في العبد لا يؤمن مع هذا المانع وغيره وفان لا
 كالطوس والحمل في الدين ذلك والمنع العنبري بل لا رافق عن عاقله عجا ولا مرام
 علما بل في فتح ترد ونحو الفا ضل في عكس بعضها بالمتفق انصارا في هذه العا
 المحاطة للأصول على الصحيح عليه السلام
كتاب الوديع والحياتية
ولما في أسنانه في الألفاظ فاصغر في نحو كالو للمصنفين ولا يارة لا في حاشية
 فيه مع شئنا زيد وهو القرب بل هو المقصود بالذات متها دون الأسنانية بعكس الوديع
 كقولنا المقصود بالذات فيها أدت الرمز والأصل فيها إجماع الأمة للمعنى فلا عا
 كالحياتية والمحدث وكذا الكتاب والسنن المتواترة الخاصة والعامة في الله حاشية
 ان تؤرد لإماتات الله وفي البتة والحياتية الأمانة إلى من اشتدك ولاتحزن
 من خاتك ونحو الخاصة المتواترة التيسار جملة منها الأمانة وتلقف الأمانة
 والقبول قولنا كل من علمه وأنه لا ينسب في القول حيث انما في المقود الحاشية
 الصلبة لا يكون منه يجوز الوديع والأمانة إذا كانت لحاشية مقبولة ووجوه الأمانة
 بالقبول لفظا بغيره كان أقوى من القول باعتبار التزامه ودخوله في حاشية مع
 التفسير لعموم علمها ما أخذت حتى تؤذي وقيل ان كان الإيجاب بلفظ أو عنك
 وبغيره وجب القول لفظا وان قال له أحفظه ونحوه لم يقبل اللفظ وجب حاشية
 واضح كالحاشية ببعض من مانع من الأمانة كالحاشية بغيره وكيف كان فلا يارة الحاشية
 بين الإيجاب والقبول بالأخلاف يظهر من شرح في الحاشية ولارب فيه ولا ينبغي
 حيث يجوز القبول لفظا ولو كان قولنا في حاشية نوع مانع فاشية لولا حاشية عدم الحاشية
 التي هي حاشية عامة مؤيدة بطلانها في حاشية الوديع ولو لم يره عنده من غير ما
 على الأمانة من قرينة ولو حاشية لم يحصل القبول فلا يلزم له حفظ على خلاف
 يظهر من الحاشية حيث أثبت الوديع وأصوله في قول اللفظ مدعى بغير الحاشية
 والأمانة الوديع وفيه مناقشة حيث لم ينظر في قرينة من عرف وأعادة وحاشية

ما دل على استلزام العاوية من الإجماع خصصة فلا يمتنع أن يصدق الأصل العاوية وأعلم أن موافقاً لما قلنا
هو أن يكون الإجماع ما أكد المؤيدون أن يكون ما أكدوا كذا على وجه يقتضي بطلان بعضها المشاهدة
كالعلم ونحوها من لا يمتنع فيها مخالفاً وأما الأصل العاوية فبطلان العلم فلا ينافي بل عليه
الإجماع والعينه وجوه عدة وهو مقتضى ما لا ينافي صحة العاوية أيضاً لكن العوضين إلى أن
فالكل لا يجب تسليمه إلا بتسليم العلم المسندة بالبرهان وعقد على ما ذكره وقد علم
على خصصة في الخاتمة بما ذكرنا من ذلك مقتضى العادة وهو الأصل العاوية فالجمع بعد الإجماع المتمد
الأصول على الأصل العاوية على التسليم لا ينافي الأصل العاوية بل يمكن استقراء مقتضى ما دل
وشبهه وهو مقتضى العلم لا ينافي الأصل العاوية بل يمكن هناك عادة تقتضي القبول فتجب
كأن لا ينافي إلا في ما بينهما على الفرع وفائدة الملكية مع عدم وجوب العلم بتجربة الأصل متصلاً
أو متفصلاً لما دل على مقتضى العلم عليها باعتبارها ما لا يمنع من تسليمها يجب تسليمها بمقتضى ما دل على
وعدم تقييد العلم بما دل على أنه لا ينافي لأن ذلك لا ينافي العلم العاوية بل على العلم
بالإجماع بمقتضى العلم العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية بل على العلم العاوية بل لا ينافي الأصل
المسند بالعلم بل يمكن الزامه عليه بمقتضى العلم وتبين وقد ذكرنا أن ترجيح غيره
موجب للتصريح بها الصحيح في العلم بالإجماع على وجه يقتضي بطلان غيره ومنه ما دل عليها
نوعاً شاملاً ما من عدم وجوب العلم بالإجماع بل العلم العاوية بل لا ينافي العلم العاوية بل لا ينافي
من قبل العلم بما دل على أنه لا ينافي الأصل العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية بل لا ينافي الأصل
القائمة بالأول والأول من الاتفاق فبما دل على الأصل العاوية فالعلم من التسليم للسلطان
بروز العلم العاوية بل لا ينافي العلم العاوية بل لا ينافي العلم العاوية بل لا ينافي العلم العاوية
الضمير للأول وكذلك في وجهه الوفاة بكذا لعدم التميز في الأدب بالشرط ومقتضى العلم العاوية
بشرط تأجيلها بالشرط ونحوها وأما ما دل على صحة العلم العاوية بل لا ينافي العلم العاوية بل لا ينافي
بشرط بطلانها بكذا لا ينافي الأصل العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية
فلا يمتنع ما دل على صحة العلم العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية بل لا ينافي الأصل العاوية

فبحث عدم البطلان بالموث هذوهم يقولون فمنا سخطا في المطالبة بالاجرة بعد العمل فكذلك
 الدين المعمول فيها سخطا كما علمنا في المحققين وثنا في الشهيدين ام عدم ذلك كما علمنا سابقا
 وغيرهما الموقر بن ما اذا كان العمل في ملك الامير فالقول ان ملكا استأجر فاعاذا كان ملكا فلا
 في بيع اقول خبره اذا وسطها لادرجي التمسك بالمصلحة في بيعه اطلاق القول في المصلحة المحكي في
 المصلحة على ما يصلح للمعارضه ولو استأجر من عمل مناعا مثلا الموضع معين وفي وقت معين
 باجرة معينة فان لم يعمل اقل من ذلك ان لم يعمل ولم يخلصه في ذلك الوقت تحقق من عدم شيئا
 معيناً من اثنان عليه حكم من العمل بالشرط وفاذا لا سكر في وقت وثبت والفاضي والقائلان
 وغيرهما وذلك بتدقيق عدم تحقق الثاني من شرط العمل لا كذا في وجه صحة العمل لا يشترط ظهور في اصحاب
 الاصل والموث بل يروى بالعمود والشرط ويرجع الموث الى نكاحية بل هذا القول في العمل مناعا
 البعض المعدادن واشترط عليهما في بطلان العمل عدم كذا في الاوقات سخطا في وقت فان
 احتب من ذلك سخط من الذي عمل كل يوم احتببت كذا وكذا ليلة معينة في ذلك الوقت
 كذا وكذا يوما في ذلك سخطا في جاز من العمل كسج كذا وكذا في اقل الشرط ووجه العمل لعدم
 تعيين الامير باعثا لتمام العمل بالشرط في كل واحد من عليهما ويحسن لولا انفق الصبر
 المبرمج فيصور ذلك ان منعك لو كان بالفتنة الشافعية لكان مع اعتضاده بطل الصحيح ولينبغي
 على مورد المسألة ان يصلح كذا في الدابة فيقول ان فيهما من ان كان كذا وكذا فان جاز في
 ذلك كذا وكذا وزيادته حتى اذا قال بالاسم في كل واحد من ليلان الشرط وانما اعطى بطلان
 معاها وهو انقص من سابقه فيلزم انما القول ان الذي علم بطلان الامير ويصدق في ذلك
 انما في المقتضى العمل وهو الموقت الزمير ويصدق ان الدابة فينتج بطلان العمل بالاعتقاد
 الا ان لا سخطا في صاحب المصلحة وهو انما في مقتضى العمل فينتج بطلان العمل بالاعتقاد
 ان مع مناعا فلا لشرط المقتضى العمل فلا حصة كالأجرة المنع من اقتضاها فيكون ما شرط
 حصة العمل في بطلان الاجارة بما اذا داخل بالشرط وهو انما في اليوم المعين
 يكون البطلان مشوبا الى الاجرة حيث فوشا الزمان للدين وفي بطلان ما شرط عليه فلا سخط

[illegible]

مع من غير جهة الاصل والعلوم
وان شاهدنا عند الترفع وقيل
آخ بالاصلا في معنى من ذلك پستاد
الاص القريب ومع عدمه فالاصل
على ما قاله في قوله
اننا انما نرى في قوله
اننا انما نرى في قوله

مضافاً الى انهم فيها الايمان على صاحبها علم فاجازهم من الثياب الا انهم اذ اخذوا ثيابهم لم يلبسوا
ولما اخذوا على الثياب وبغروهم دون الثياب لم يلبسوا حتى قرب اليكstad ومهمها المشرقون لولم يلبسوا
حاماً وصفت عنه الثياب فصاغت فلم يلبسوا وقالوا ما وريين وبغروهم ومن حيث
الكم بما نلت على الاخلاق فاجازهم من الثياب وان لم يلبسوا ومن حيث والى السند صغروا فاجازهم
الا فان سناهم من الاصل **الزم** ولونان على ان لا يلبسوا بعد ادعاهما لهما وانكروا الا من لا يلبس
فاقولوا لهم انكم معي **عنده** لا خلاف الاصل ادعاهما ولا فرق بين كون المنكر المالك
ام لا فرق بين ان كان الفزع مثلاً استيقنا انهم من المناسخ رجح كل اهلها ولا صاحبها وان كان
بعلا استيقنا من صفها والتعجب الذي انهم من يدعي وقوع الاجابة انتم سألوا العهد **فكان**
المالك فان اتركهم مع ذلك الا لا فرق في المشرقين وطفل استحقوا في المشرقين وانهم من المشرقين
الامر لعلوا وكان مقتضى نزع ثيبتهم في المشرقين وانهم من المشرقين وانهم من المشرقين
مقتضى علمه لثبوت الخلاف على الامة بما اخذوا في الاصل مع عدم الفرقان ساطعها
وانه تفريق بين الثياب والاكل وان زادوا بالباقي فاجازهم المالك ولهم المشرقين فاجازهم
له وهو كيان كان على كيان فافازهم المالك به وجب عليه المالك في الثياب ولا يجوز
له ان المالك به وجب عليه المالك في الثياب ولا يجوز له ان المالك به وجب عليه المالك في الثياب
عليهم القدر وبقي ذاك ما جحد به لعلوا وبقي لعلوا وبقي لعلوا وبقي لعلوا وبقي لعلوا
وان كان المنكر المشرقين وصفت وجبت عليه في الثياب كانت زبد من المشرقين في المالك
لم يكن له المطالبة به وان كان قد فعل لاخره با شحها بالمالك ولو وجب عليه هذه ان
دفعه والميل الى المالك بقضه لاخره با لا يستحق زبد من المشرقين زاد التمسعي عمارة للثياب
كان التمسعي لعلوا بالثياب ان كان قد دفعه وسقط ان لم يكن والذين لم يلبسوا مضموناً فعملهم
هنا لاخر من المالك بكونها اطاعة بالاجابة والاحتياط في الرد على المشرقين فاجازهم
ولا يثبت في القول على المالك مع عيبتهم لا خلاف في النظر ولا يستلزم الاصل عدم المالك
الحاضر من غير عيبتهم في الرد عليهم من الاصلان الحاضر في الباقي عليه بمجالسة اليتيم في

البينة الواحدة للوهم على الطريق فانك
المستفيضة وبينة ساجرة الشال كل مو

حكمه زاد على المعنى وصفت عندنا لافضاء البطلان رجوع كل عوض الى الكسوة استيفاء المقتضى
 واما ما يرجع اليها فهو امره للمخلول لان يكون البطلان باشرط اعاد الامرة لعدم ذلك
 في العدم بان لا يخرج للمرجوع عا ذلك وتحدد في ذلك والقول بالاصل وجوه على الاصل
 وان عدها بلطف الاجارة الماهرة في عدم التبع ولم يرد الاجرة فان التبع بعد ما عده اقول
 من الظهور والسفاد منها بما قاله في دفع النقص سماعا اعتقادا بما لا يخرج من المعاري
 بناء على ان شرط اعطاء ماله لا يتحقق فيها ما دل على التبع بالمقتضى وقد يتحقق في غير المسئلة
 ويتحقق الثاني لان دفع الاصل يظهر لافضاء التبع في لزوم الاجرة وتكامل التبع ولما عدها
 بوجه عزه الى المخلوع في ضرورة عا عدم ذلك بامرة الولى على التبع والمقتضى باجره والى ذلك
 الثالث لاحتمال سنده الحق للشيئان والافضاء لاذن بالاقصوين الحق للصارف عنه
 الماعية بحقوقه في التوالد ولما اذن بالاجرة للايام ما ذكر من وجهها بخلاف
 عدم التبع عزها في واسطر الماهر لم يرد الاجرة للايام ما ذكر من وجهها بخلاف
 الاية للعامل بالمال كسائر مال الولى الحكم بالرجوع بمقتضى الحكم بطريق التوالد
 فان ذلك الحكم لم يرد بوجه المفاضلة الى ثم ان خلاف جعلها بالفساد وما عليها من قول
 المرحوم في ان علمه بضرورة دفع المقتضى وعلم التبع والى ذلك من دون عوض وهو
 كالموتى ولا يجب العلم بالتراجع لافضاء الامرة فلقد وضع العلم بالفساد كان بمنزلة العلم بالرجوع
 فيها ما دام العلم باق ولم يدفع الى غيره من وجهه ولا حتى الجهل كان له الرجوع حكمه لو كان
 نائفا وكان المدفع اليه رجاء المدفع هذا لى بمنزلة الشهيرة له مقابل العلم التمام
 بالفساد ولم يدفع لبيد بحيث ظهر الفساد وعدم البتة يمكن الرجوع بما دفعه من العلم
 بموجب شيئا العلم صاحب الفساد وكذا به متبناه وانما حكمه ضمن للرجوع بما جعله من اجل
 كما اذا شارك في الحق فالحال والى من ضمنه في العلم بالفساد حكمه كسائر العلوم من كل ان
 ولعلمه من غير ان عا مائة اليد وديا يستمكنه في ضرورة عمله بالفساد وانما الكسفة
 بالعلم وانما عا من الجهل وهو كذا فان التبع في العلم من علمه الاسباب لا يمكنه

ذکر

الكثير والخير في جعله مستلها بالحق الرضا عليه السلام فليست ما تروى بالحق والحق
له واسم من يلقبها عند من يتبعها بهذا المال مضافا الى الاصل العرومات ومنها عدم
استقلال عدم الرود في جماعة خلافا للقول المذكور في شرطه ولا وجه الا ان يقال بان
من اراد ان يثبت ان هذا المالك وهو متكون في غير المالك لم يثبت
بعدم واسانته بقاء الاذن وما روي ان هذا من شرطه وهو لا يتم الا مع علم الاذن بالحق
وحصول التمسك في بقاء الاذن ببقاء الوجه فيه ما ذكره ومن ما اذ لم يصح
بيضا اذنه ولا حكم ولا كذا المستخرج بقوله بعد استراطه جملها واجمع على ذلك
ليس له اجماع في العرف والعادة كونه العلم فلا يصح لغيره مطر ولو هو ان هذا الوجه بالحق
لنظام مع اذنه الاصل عدمها ويحتمل العبارة معناه من غير اذنه التمسك من الكفاية
اي لا حكم لتوكيل المتبرع بتوكيله بان وكل احد في القدر في مال غيره فصولها وهو
مع توثيقه على المبدأ المتقدم للعلم بالكون الوكالة وصفا قائما بالوكيل دون التوكيل
لا ينطبق على القول بصحة الفصول في الوكالة كما قال المالك في الايتا والحكم في العبارة
بالزوم دون الحق وهو ايضا خلاف ذلك لكن هذا المصداق بالحق ما قلناه من
ان تقع بغيره فلا تقع معلقة على شرط متوقع كعدم الجامع ولا صفة متروكة
كطول النفس ويجوز سببها وما قيل في الشرط الى مد بان يقول ويترك الآن
في كذا ولكن لا يثبت الا بعد شرط مثلا بلا خلاف المقامين على الظاهر صريح بالمطرح
المتبرع بها في حق بل في ذلك وعن كونه اجماع عليها وهو لا يخرج منها مضافا الى ذلك
واطلاقات الاذن من الكتاب والسنة في الثاني مع اعتضا والحق فيه بانه
بعض اشراط امر سابق لا يرد على صحتها الجاهل من شرطه الا انه من جملة المتبرع
وهو وان كان في حق التعلق الا انه لا دليل على المنع عنه على الاطلاق لا اعتضا
الاجماع المانع عنه بالتوقع الاول فلا يفتدى الى غير مضافا الى اجماع المتبرع

نق

وقد عرفت ان مقتضى حيث مدت بالتعلق بعد حصول المعلق عليه من امد الامر بالاذن
المتبرع قوله من اذنه الفاسدة بطلان ذلك انما هو العقد اما الاذن الذي هو موجبه في اية
مقتضى ذلك لا يشرط في الوكالة عيشا محض لا يبرح كذا عبارة الكتاب العشر من مقتضى
الوكالة دون الاذن وان الوكالة اخفى من مطلق الاذن وعدم الاختصاص من عدم
الاختصاص ومن ان الوكالة ليست من اذنه الاذن وما روي بدعيه من مثل الجمل امر
نايل عليها المتبرع بان يرد فلا يعقل ما رويها المدعي على اجماع مع صحة وصحة
الآن ان يدعي احضا على اجماع على الفساد بصورة مقتضاها الجمل ويشهد له مقتضى
هو الفاضلة في غيرها في الفتح الى القول بصحة التمسك بالاذن الصفة كما هو مقتضى المسئلة
واحتل في هذا بغيره كما في الامر في سنة فاذا تحقق عدم الاجماع على العنا وفي المسئلة
معيون المتبرع فيها الا ان مقتضى هذا بانها من اطلاق الكتاب والسنة لكنها لا تنطبق على
شروط المناقشة فالاحتياط فيها لازم البتة سابقا اذا كانت القدرات تصرفات فاعلة
بغير من العقود الا ان مقتضاها الاصل والخصاص الخالف ذلك على الزوم من غير
اوجها بالعقد وبما لا يقتضي بالاساس كونها بالجملة بالجملة وكما في مقتضى الاذن
المتكامل في تاييده صرف اطمينان الوفاء الى الجملة بالاساس لا غير معلوم في الجملة بالجملة
وصرفها الى البتة تمت وليست الوكالة لازمة لاحد مما بلا خلاف كما عرفت وعلى اجماع
فيها الصفة فكل منها ابطاها في حضور الاخر وغيبته كون عزل الوكيل يقتضي بطلان
مط وما في حق التمسك بالاذن الصفة من مضمين ابطالها مطر وعلمها ذلك وربما
ذبحها بين اهل الموكلة بالحق في الثاني في الاول والثاني في الثاني في الثاني في الثاني
عليه والاذن لا وجه لولاها وما لا يفي ذلك مع توثيقه في مقتضى الاذن الصحيح ما عرفت
للشروط خلاف السابق فانه معلق وفي مقتضى ما عرفت ومن ثم جزم في عقابها
هنا وجعل الصفة هنا كالاتي ولا يفتقر الى كونها بطلان الموكلة بالجملة بالجملة وان اشهد

بالقول على الاصح الا انه لا يشترط من عامة من تاجر وفا في الخلاف والاسكان في المعتبرة الاولى
عن اهل الصفة سلام الله عليهم منها الصحيح الفقيه رجل وكل من على وكالاته مضافا
امر من الامور واشهد بذلك فقام الوكيل لخرج الاضمار في اشهد وان قد
عزلت فلا مانع الوكالة في ان كان الوكيل امضا لغيره وكذا في القول العرفي
الوكالة فان الامر واقع ما عرفت مضافا الى كونه الموكلة من غير قلت فان الوكيل
امضا لغيره لا يعمل بالقول او بغيره ان يفتقر الى ان كان له امر عليه ما مضافا
فان قلت فان بطلان القول بطلان امضا لغيره ثم ذهب حتى مضافا الى ان ذلك يقتضي
اذا وكنتم فقام من المجلس فانه ما نزل به الوكالة الثانية حتى يفتقر الى ان كان له امر عليه ما مضافا
والصحة فيه من وكل جمل اعضاء امر من الامور فالوكالة الثانية ابدلها بغيره
منها كما ابدلها في قولها في حق التمسك من الصفة بغيره من جهة من جهة
على الصحيح ما عرفت منهم الاصابة رجل وكل رجلا مطلقا امره اذ احاصت
فخرج من هذا ما روي في اشهد ان بطلان امره بانه قد بطل في ذلك قال
فليعلم اهل العلم بالوكالة في حقها وهو موقوف على حكم الامير بذلك مع الاشهاد
وعدم الاعلام وقصور سند ما عرفت بالشرع العظيم لما عرفت مضافا الى ان
بالاجابة الاذلة الصحيحة فلا شبهة في المسئلة فلا خلاف في عدم فاصلة حكم
بالعزل بل في النهاية والحق في الثاني والحق في الثاني والحق في الثاني
فان في الاذن الاول والحق في الثانية اجماع الا مامية وغايتها انتم رواية
صحيحة واحدة لا خلاف ما قد مر من القول بغيره من القول بغيره بالحق بغيره
فيها عجز كما روي على الاول من ان القول بغيره من القول بغيره بالحق بغيره
فلا يفتقر الى علمه على الاطلاق والعرفان الوكالة من القول بغيره بالحق بغيره
وان لم يعلم الوكيل ما لا كانت لا ضرورة فقد مضى الاول منع المساواة بالحق

والفهم

والفهم ان مقتضى ذلك وليس مقتضاها في الموكلة بالجملة بالجملة
والثاني بطلان جمل الصفة بطلان يكون ثبوتها عليه غير مطلقا بالاعلام العرفي
في المقام قوله والا كانت لازمة قلنا في حق هذه الصورة وهو لا يبرح في قولها ما عرفت
فكم من عقد جازم في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
فانها تكون لازمة للجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
كثيره كقصور المسافر في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
اجتهاد في مقابلته في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
الانزال بالحق في المقام بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
بطلانها كما كان لباغ الجماعة في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
في حق الصفة لا بعد علمه كونه الموكلة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
بعد من مقتضى الموكلة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
الغرض بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
الذي هو الاذن في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
الاكسولة واقعة في حاله التمسك من غير بطلانها ومعاملة على ما عرفت في مقتضى لازمة
في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
فترى عليه بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
بالقول عدم اعتبار الظن به وهو كذا في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
عن الاضمار بالمقدمة وبغيره من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
ما عرفت في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
والحق في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة
بلا خلاف في مقتضى لازمة في العرف بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة بالجملة

[illegible]

هذا

هنا معناه ان العبرانيين بعضيهم انما ذكرها بالحق ثم معناها بالحق ومن ثم صرح بالحق معنا
فخصر السلسلة معناه ان الالبان الشهدان فيمن والذين معه لم يلف فهمهم على الف
من الجماعة على ما سأل في الاشارة على ما بعد المفسر في التفسير في التفسير في التفسير
لجليل مشترك مع الوقت والوقت فيكون اما ان يكون معاصرا لافرا ذرا والوقت بعد انما
كان مرتبة بعد الحق كالوقت الحسب لا يابعد كان مرتبة مع الوقت والوقت لا يستلزمه
بالحقين في احد هاتين يعني مولانا عبد الله بن علي في وقت كل وقت معقول
فقد واجب مع الوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الوقت ثم انما تعلم بقوله انما يابعد فكل شيء هو عليه كذا في التفسير في التفسير
الذي يصح هو فقد عرفنا ان الوقت اذا كان غير وقت هو باطل في وقت على
قوته واذا كان معقولاً فهو صحيح في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
علائق ومعقولة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وقال في وقت هذا موتاً وذكر انفسه في وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان الذي يصح من ذلك والى الذي يطل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان دافرا راع الفهم ومعناه ان علمنا على الحق معناه ان علمنا على الحق معناه
ما لا يكون انما يابعد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من لوانه بحسب ما في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وكذا الطوبى بعد نظر الان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بالوقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ما يفسد منها استعمال الموت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بعد علمه حقيقة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
مفقودة من كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

على الصلح من سبائك كلام بعد دلالة اوله الثانية بعمرها كما ترى على الصلح
وهو انما هو اتفاقى وقد خرجت الاول على تقدير التسليم من كونها اصله لا الثانية
معنا فالى التسلل المقدم الى التناضح فكلام التمهيد من مرجع ثابت بعد ذكره بانها ثابتة
وقد تضمنت غرضها الوضعية حقيقة وجب قطع البيان لفقد الشرط وهو كذا بانها
واما على اعتبارها من المخرجة فاستمرها فلانها القطع به وعلل على تقدير استمراره وقد
حصلت بقية من قالها ولم يذكر الخفي بعد واقر على اعطى ويؤمن صحة ما فيها فالصريح
ان عمره وانها صادقة وعدها من مظاهر من تقدم ما على اشتراطها التأكيد وينسب اليهم صرح
الصريح بان كان ظاهره وجماعة الصفة وضاع اليهم حيث جعلوه من قولها بل الاول
وهو كونه نبعاً للمبسط وقد تناقشوا وهو انما هو البطلان واسألوا عن استمراره فالاولى
الصحة المخرجة وما ذكره الاصل لعدم شرطية الاخير في تخليق الاول والآخر الدقيق
انصف الاول بل ما عداه باصالة الضمان اريد به اصاله الصلح والثاني بان لا يرد
كون قبله الاخر شرطاً وانما الشرط بان المخرجة لا ينفصل عن الوقت وهو هنا على
فلا يصح صحة الوقت والثالث بقصو التسند وضعف دلالة ما هو عليه عديده فالتسند
بالاخر هو ان اريد به العواطف لا المخرجة بالصلح وقد قلنا بان استمرار الوقتان لا يقبل
واما حجة الثالث مع جملة من ذكره في صحة كونه فان غايتهما نفى الصلح وهذا هو
اعنى من لغتها ما صحت فصدق به كونها كالتأنيث هو لا الجماع الذين يوجبون الاول
فلا يلزم له ذكره ولا الاجماع احدهما على البطلان مطلقاً والثانية على الصلح بدليل
حجة ثالثة لم تلح على ترميزها القول بان الاول على الاخر وهو واضح شاهد على ان الاول
في التسند اشارة الى الثانية وان قوى من حكم بعض الوقت لانه بها اشارة الى الصلح في مقامه
من يدعى البطلان بالبره لان الاشارة فيها من حيث الواقعية دون احسبة مقامه في حكم
صحة الوقت فبني نوع ما يحيط بها لعلها المخرجة والفرق بين الصلح وبقاها وجب ان
ظهورها في قولها التذرية الثانية للصحة هذا الوقت ان كان معتقداً انما هو البطلان

۳۴

ان كان الوقت كما يلي الساعة هذا مع انه من انكر الفاعلين بالحق ونفعوا ما حبل اليهم
الجماعة باشغال اعداءه فزاد في دورته الوقت وهو من انكر ما حبل كثر به في ذلك الوقت
احتمار القول بالاجوع عليهم بعد الطوبى والفاخية والذليل على حرمة وفانضاه انكر كثر
ذلك وقته العجيب انكر ما حبل به في الساعة الا انكر بقوله عطف ويتعلم المان فجع
وعناظا ولا يرجع الوقت بعد موت الموقوف عليه في دورته الوقت طلقا من مكانا
قبل الموقوف عليه ولا قاله في اليهم فالاولا انكر ما حبل به ملكه بالكتابة وانما سارا ولا
فلا يتعدى في غيرهم ولفظا هو ان الوقت على حسب ما يوقه اهل ما تفتق هذا فحق
فلا يتعدى في غير اصل الحكم كما حبل به ويصير في غيرهم من اجل الوقت غلة لعل ان
موايله وقربان من امره من اجل بعضه من ذلك الغلة التي يسهل وينه قريب بقلته
دفع كل سنة وقيل في غير ما ترمي به وما ترمي به في ذلك على ماله من ذلك فليس ان
ان مات الذي وماله ان كان كلمات كانت الثمانية ودمه ودمه في وقتها ما حبل
اعدهم فاذا انقطع وقتهم ولم يقم بها احدنا الثمانية ودمه لانه ليس في ذلك
من الوقت الحبل به في قصور من حيث ان ذلك وانما ملكه جباله بالحق من غير
الذي في سنده والتمتة ثم هو صالح لما حبل به في الغنية من ان علمهم في
في ذلك على روايات مع اصلها من دليل الاعيان والاسال والتمتة وفي هذا لعدم
الدلالة لاسيما مع انكر ما حبل به في وقتها مضافا الى القوة القليلة والجموع وذلك
لغير هذا القول مع انكر ما حبل به في وقتها مضافا الى القوة القليلة والجموع وذلك
في ذلك على روايات مع اصلها من دليل الاعيان والاسال والتمتة وفي هذا لعدم
الجموع من ملكه فلا يعود لادن الموقوف عليه بملك الوقت فيقتل الى وقت وفي
لاقتل لملكه من وقت في الحقيقة وفي الحقيقة ما تفتق على في صورته انما بعد
في الغنية يتعدى في وجهه لاسيما في الوقت على الوفاء والزعيم ملكه ولفظا الحكم
وما الا ان السلفا منه من كلامه فيكون مستحقا لعدان ذكر ما اشار

رف

وله سبحانه ان كان ما انظره الاول الى الوقوف عليه والحق الذي في الثاني اذ
التأطير العام حيث لا يبعد الخلق وهو من وجه الوقوف حيث لا يكون التأطير العام
كالانجيل حيث لا يبعد الخلق وهو من وجه الوقوف حيث لا يكون التأطير العام
انما هم على انهم انما انظره الى الوقوف والاصل يقتضي عدمه في الوقوف ايضا لان
انما هم على انهم انما انظره الى الوقوف والاصل يقتضي عدمه في الوقوف ايضا لان
المنفعة لصدقه لا يبعد الخلق وهو من وجه الوقوف حيث لا يكون التأطير العام
فان حدث بها حدث فان الاخر منها ما ينظره في الوقوف وعدمه من وجه الوقوف
واما انه فانه جعل الوقوف على وجه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من وجه الوقوف فان الوقوف على وجه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من وجه الوقوف فان الوقوف على وجه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الحكي لان بعضا حكا في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على ذلك ولو كان الاريد فاسا فاقرب عدمه في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الاصل الا انه لا يبعد الخلق وهو من وجه الوقوف حيث لا يكون التأطير العام
منه طامس الوقوف ولا يجب على الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
وانه في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
والاجابة وتحصيل الغاية وتبينها على مستقيها ولو نزلت في الوقوف في الوقوف
والطريق لا يتقل احداهما في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من قبل الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
او ظهر له انما انظره الى الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
عن عدمه في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
في الاخر ولو كان مستغنا عن الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف

الغاية

العام على السبيل للزوم نفوت كثير من غرض الوقوف الا ان اذن حكم النزاع في مثل
ذلك معلوم بالقرائن **الاول** مع تمام يتعلق بالوقوف عليه في الوقوف وهو ما
لوجوده من الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
يكون من مملك بلا خلاف فيه وفيما لا يكون الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
التي هي من الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على ان الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الوقوف انما هو الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
بحول عليه وحيث لا يتوقف الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
لعدمه في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
والسبيل في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
ومنه يظهر الوجه في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
فانما لا يكون في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
وهو لا يكون في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على السبيل في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
واصل الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
بالكتاب في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
اعمال الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
التشليل في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف

من حيث انهم لا يبعد الخلق وهو من وجه الوقوف حيث لا يكون التأطير العام
بذلك لا من حيث كون الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من وجه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
يعين وجه منها في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
المسجد والمدارس والفتاوى والمناسك واعادة الحاج والوافدين واكتفاء الموقفين
وفي جوار من في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
حاله في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
وقد تيسر على السبيل في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
ولا بد من الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
من الله وفي الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
كانهم وبشبهها وفي الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
وهو مع ذلك طاعة وقربة في وجه من وجه المصالح المأذونة فيها في الوقوف في الوقوف
فان الوقوف عليها وفي الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
اعادتهم على الاجتماع اليها للعبادة الحرة والكرامة في الوقوف في الوقوف في الوقوف
استلزام المعصية في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
المكرمين ومن يجوزون في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على الحرم كمن لم يترك في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
حتى لو فرض صدقه لكان بطلانه ومنه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
وقفا للوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف

في الوقوف

من حيث انهم لا يبعد الخلق وهو من وجه الوقوف حيث لا يكون التأطير العام
بعد ان سئل عنه قال للوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على الاطلاق لاحصاءه بالمعطاة والقيمة وبما يتبع من الوقوف في الوقوف في الوقوف
بمنه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على وجه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
بعدمه في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
المعصية في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
به حرر في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
لان من الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
يعين من حيث الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
المسلم في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
عليهم في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
على ذلك وهو كعرف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
والاجماع على كون ما هو في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
منه الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الموقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
كونها ملكا للحرب واخذ الوقوف لها بالاساليب من هذه الجهة في الوقوف في الوقوف
الوقفية في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
وان جاز انما الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
الا انه لا يشك منه في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف
لعدم عموم الاطلاق في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف في الوقوف

مختصة بها إذا قال الولد من هنا يتبع ما في العادة من المساحة حيث اختص بها
جاءا وقال الغريم والاشترى لظهور عدم الجواز ثم لا ينشأ بل ينشأ بالاجماع
على عبادته لثبوتها والتمسك بها في حديثنا لما لا يثبت القول بالاجماع في ذلك
بأن لا يثبت ما من أدلة والتمسك بالادلة على عدم جواز الرجوع في المسألة إذا اختلف
بها وحلف جاهد فيها الصحيح ويعز ولا وقال الغريم رجوع بلا شبهة في غير ذلك
الرجوع للشاق في بيان الفقه موعودة نكح وخصم الصحيح على القول بصدق على بعض الدلائل
بطرف من حاله ثم يرد بعد ذلك أن يدل على عدم رجوع من ولده قالوا لا بأس بذلك
القول بصدق ببعض الدلائل على بعض الدلائل ويدل له أنه ان يرد من غيرهم من ولدهم ثم يرد
أبائهم بصدق فقال الغريم ذلك لأن الشراطين من ولدهم هو من يصدق عليه ذلك
والظاهر أنه لا يثبت إلا ما لا يثبت من دون ما ثبت به التمسك بالادلة في القول بصدق على الدلائل
شراطين الرجوع الاستدلال على صحة منقطعها وهو خلاف الظاهر ولا يمكن عمل الدلائل
السابقة المحررة على صحة عدم الصحيح إلا بما لا يثبت على التمسك بالادلة في بعض الدلائل
الزانية فانه من شأنه أن لا يثبت بالاجماع في ذلك الزانية ولما لا يثبتها العلم بالعلم
فلا استدل في المسألة بحد الله تعالى لوضوح وجه الجمع بين الأدلة للمنفعة والاعتماد على صحة
الصحيح مضافا إلى أن من تصور لغيره من ولد ولا مع صورها يصح ما لا يثبت في الأدلة
لا عنصاها بالثبوت العظيم الذي كادت تكون إجماعا كما يشترطها إجماع المفسرين إلى
ذكرها لاشارة ثم إن الخلاف إنما هو في ادخال أمثال النكاح منهم غير جائز وكذا غيرهم
بل خلاف على دليل الإجماع والتمسك بالادلة في المسئلة حكاه في كلامه عما
على كون الوقف من الحقوق اللازمة وهو محرم مضافا إلى إجماع الابرار في المسئلة
ففي الصحيح وغيره لا رجوع في المسئلة إذا اختلف فيها وجه الله جاهد وفي الغريب منه وجعل بصدق
على ولده بعد ذلك أن يرجع فيها فالصحة منه وفي الغريب من الموقوف بصدق على
أبوابه وتخصها ثم ولد بعد ذلك ولا خلاف أن يأخذها من مفضل في جميعها

فكانت

فكانت أبا عبد الله عن ذلك وأجوبه بالقصة فقال لا يعطى أباه ذلك إذا نجا صبيته
قال فاصبر ولا ترفع صوتك عليه **واما** الذي فيها **الاول** إذا وقع في يد الله
أشرف الغريب كما في الجهاد والبيعة وبنا الساجد والمطاطع والنجار وغير ذلك
على الظاهر لا يثبت بل عليه عامه من آثار وفي بعض النسخة من السجلات الإجماع على
أن لا يثبت الطريق إلى الله ثم إلى الغريب ويصونه في ضيقه كما لا يجوز التمسك
مضافا إلى ما في بعضه على أن أباهم في الآية الزكاة عن العالم من مائة مخرج من الإجماع
وليس عندهم ما ينفقون أو يقوم يؤمنون ليس لهم ما يخرج به أو في جميع بدل الجهر
خلاف الفقه فخصه بالقرعة المطوعة دون العسك للفقهاء لا على السلطان ولا على العمة
وقال بعضهم فيهم ثلاثة ولا يثبت في الجهادين وهما شأن ولا في غير ذلك من
أن يقتصر على بدل الله ويقتصر على بدل الثياب وبدل الجهر ويصحب هذه المفاصل الثلاثة إلى
معناه واحد وهو جمل الله بالخبر العام ولا يجب فيه الفائدة إلا ما لا خلاف في الأدلة في الفقه
وقالوا لا خلاف في وجوبها على الملائكة والنج والعرة وهو بدل الله الملائكة والفقهاء
ويبدو أن فائدة وهو بدل الثياب وثلاثة أصناف من الذين ذكرهم الله في الآية
العنة فأنهم هم الفقهاء والمساكين وابن السبيل والفقهاء ومن الثياب وهو بدل الجهر
وهو كما بقدره دليل عليه وإن كانا أحاط إلا أن يكون ثمة في ثمة ففتح **الثانية**
إذا وقع على طلبة دخل في الأدلة المفقوتين لولا أدلة الذين أنعتهم وعلى المفسرين
وقت والمحل وراعى الماني في بيع والفاضلة في التمسك على تلك ولا يجب فيه
الدلالة على عدم جمل كالأرب في دخول بعضهم بجاد من الآخر ففتح في ثمة بغيره
حيث انفصل في جميع الدلائل بغيره وأما الاستدلال على عدمها كان وقع على لوله للفقهاء
بشأن من أنه هل يثبت في المسئلة وفي الجمل خاصة أفرادها حتى تمتنع للمشارك
باعتبارها معانية والمحققة والجواز جميعها كما هو مذهب الأكثر على ما ذكره في الأثر فلم لا
كما أخره التمسك بالادلة في ذلك وعلة في العلم وقال ابن مالك في التمسك وإن التمسك

عند بركة عن الزينة الدالة على الزادة معانيد بعضها هل يجمع جملها على إجماع فكم إذا كان
جمعاً فاختار فيه الحال للأولين استمرها الأول وإن اشترك المولى بين الموقوف والموقوف
لفظه كما على الأكثر في معنى التمسك به على إجماع النكاح معنوي كما يظهر من التمسك به في الأدلة
عند لا حجة في جميع هذه المولد هو مذهب الأكثر كما حقق في عمل اليونان القليل بالبلدان
أصح منه مرجح في ذلك معنى الحق الثاني والفاضلة في التمسك به ولعله في الأضلاع نحو الموقوف
على هذا التمسك كما سألنا ويضعف القول بالتمسك به في اختياره فيم يختار كون المولى
مستزكا معنوي كما على ظاهر التمسك به أهل الله بفساده وحصول التمسك بين المولى
بعد ما جمع لها في الذين وكذا أن ويضعف فيه بما ذهب إليه الشيخ في الأصول واختاره كما
مضى عنه وعن غيره من جواز استئصال التمسك المشترك في خصه والظاهر فيهما مع التمسك
الزينة الدالة على الزادة أحد ما كان الشاغل في أصل الجواز وإن كان لا يثبت في
قوى إلا أن دعوى التمسك به في جميع مع التمسك به الزينة ليس بوجه بل التمسك به في اللفظ
المشترك كما يطلق بصيغة التمسك باللفظ الزادة للغة الواحد ويحتاج المعنى إلى الزينة
فإن كانت هلا انصرف إلى الواحد فإن يثبتون بالزينة والأكثر كانت اللفظ جملة كغيره
المسئلة ولذا انحصرت الموقوف على جملة ينفذ بها الوفاء في بعض الفقهاء المستتر
في صحة كالمسئلة لاشارة ولأن حصة في التمسك به هو مع غيره من الموقوف
والتمسك به وإن كان الفاضلة لثبوت المسئلة **الثالثة** إذا وقع على الولاد اختص في التمسك
كما قبله بالولاد لصلبه دون ولاد ولده الفقهاء لا يثبت فيهم فاختار أن يكون هناك
زينة ثم لا يدخل في ذلك إلا ما لا يثبت على ما يثبت على ولاده ولولده
لصلبه ونحو ذلك في كل ما هو مع الموقوف في جميع نظر إلى معنى كونهم ولله حقيقة
وفي رواية لا يثبت في التمسك به يكون الولاد لصلبه المتبادر وإن كان وقع على الولاد
ولولده ما اشترك ولاد البنين والبنات المذكورينهم والأبواب بالسوية بل خلاف
أجدد من خرج بعض أهل العلم على الدخول الإجماع في الغنية وهو محرم مضافا إلى ما

الأول

أولاً على الأدلة والأبواب حقيقة عرفاً ولغة مفضل على الولاد هم مسلمة أن ولد الولاد وإن
لم يصدق على الولاد إلا أنهم ولد بطريق الحقيقة على المشهور بين الفقهاء وأما اعتبارهم
بالسوية فلا مفسد إلا في ذلك الموضع اشتراكهم في سبيل صفات واستواءهم في جميع عدم
مرجع لاعتدالها على الأمر من عرضها وتزكية كما هو مذهب بعض المسئلة ولأرب في هذا التمسك
الأول كان المراد من الولاد الأول لا الحكم بدخولهم هو لادهم في الزينة الأولى بل هو شرط
أولاد ولولده المذكور منهم ومن الأبنات مسلمة التمسك بالولاد حقيقة إجماعاً على الأولاد
أولاد والأبنات من الذرية الثانية والثالثة وهكذا حتى ينشأ التمسك بهم من الأبنات
فإنما بالمشهور من أولاد البنات ليسوا بالأولاد حقيقة وذلك لأن أولاد أولاد الوفاء
ليسوا بأولاد حقيقة لولاده على هذا المشهور ثم إنكاره في الأبنات في الولاد لا ينفذ بل
التمسك به في الولاد حقيقة مسلمة هو في البنين والبنات مسلمة جملناهم طبيعة فالسوية
ولا يثبت لولادهم على أولاد البنين خاصة والأبنات كذلك فلا يثبت لولادهم في العلم
صدق الوصفين عليهم حقيقة بل معلومة عدم الصدق على جملهم طبيعة فالسوية
بينما كان وقف على أولاد البنين والبنات ففتح الولادهم قولان الفاضلة في عدم التمسك
بشأن من لم يثبت ليس كذلك والأبواب ومما يثبت لا يخرج عن الصفين في نفس الأمر ولعله في
أحد ما بالابواب ومع فتداهيها نصف التمسك به ويضعف بأنه لا كلام مع وجود العلامة
ولاد لاد نصف التمسك به على وجه في الصفين بل يمكن دلالة على عدمه وجازاً في المسئلة
الثالثة مفسدة التمسك بها كما أنها مفسدة حقيقة **الرابعة** إذا وقع على العظماء
مما في الوفاء لغيره بالولد بالولد من جهة منهم خاصة وكذا القول على قبيلة متبادرة
غير مختصة من يكون الوفاء عليهم ونشأ العمة المختصة لأحد اختصاصها كالمسئلة في
والتمسك به ونحوهم من الموقوفات لغيرهم من جهة منهم بل الوفاء في المال لهم ولا يجب منع
من مختصة منهم بل خلاف فافهمه فاختصه وجعل التمسك مضافاً إلى الجهر المحسوب
سنة بالعلم فيه يعلن سحر على ذلك الوفاء في حصر المال الذي هو فيه وليس بالتمسك

[illegible][illegible]

وہابیہ



المعتمد به والموقوف على ههنا ليس فيه خلافين وإنما الاختلاف بمرارة وجوده ثم لم يخل ذلك كما هو مقتضى التوقف فيعلم وأخفاصهم بغيره لأننا في الوقت طاب كان موافقا له من وجه آخر عند تسليمه لأنهم الآن جعل الضمن في وقت آخر ينافي وهذا الوجه لا يمكن أن هذا الدليل الاستدلال على المخوض في دفع الحق اليهم ثم والثاني استدلالا صارت على ما يربح حصته الموقوفة عليه وعلى الوجهين من الأسباب الموجبة للبيع ونحوه ما يقوله بغير عدل الصدوق حيث سارع الوقت إذا كان عاقبة دون وجه حكم ومنع عن بيع الوقت الموقوف على غيره في بعضه عن تحقير وهو على ما لم يدع فاصلها إلا أن من متعلقه في مقام التخليص البزء من موقوفه لا كما ذكره في العلامة طالب وسبقا له في محله لا كما كان محال هذا الخبر على أن يتقدم أيضا الموقوف عليه ثم يندفع البيع بعامل التولية الوافق ليعلة إذا دفعها إليهم يحصل منهم الاختلاف وينشأ حصول الاختلاف قبل ذلك فيقدم في تلك القضية آخر الأمر على ما موقوف زيد دفعها إليهم ويرجع عن الوقت لعدم لزومه بعدا ويندفع إليهم منها أيضا انتهى الكتب عليه السلام فصل المكان الاختلاف في الوقت والمثل في النفس وبالمحال يظهر من هذا الخبر ليس من حيث أن يربح الوقت كما في الوقوع واضطر إلى العمل به مع مخالفته لاسبقه والمرتبة الأولى التي يحمل على كراهته وهذا العمل لا بد منه ظهر به وما لا بد لأمر قلبي يجب بحيث تأييده عن الظنفة الكيفية فمقام التأويل على ما علم على قدره في ذلك المكان فاعلموا ما لا بد من كونه من عدم زيادة لا من دفعه في زيادة فاذ هو لئلا يزيل عليه سائر مؤثرات زيادة كونه وقوعه إلى غير من الوقت وهو خارج بقا الوقت في ذلك المقترع كلام الأصحاب في البيع مع الموقوف عليه لم يحصل الاختلاف في الوقت والبرائة في حصوله لا اختلافا في وقتها وذكره من عدم دفعه لغير غير ما لا فاعلم فلا بد من عدم التقيد بل بالظن وبما في ذلك استسقاء التأمير عن حصول اللغو وعدم يتوقف عدم الفرق بينهما في الحكم بإظهار النقل المذكور في وقتها الحكم بالإيجاب بالزلة ولا كان الأنسب النقل لعدم التقيد بل في الصدوق المتضمن

الحمد لله

للرضع في موضع من المضيق الا على العكس بل على اعتلال ان يقر ان عدم النفوس حكمة الخلق
 من الخيال ينزل علمه بالاضافة الى الباقين فلهذا حصل اضافة اليهم ودونهم الى الحاصل ^{عليه}
 بعد النفوس فحكمة الايمان العلم بدم فمقتضاه منافعهم بما يمكن ان يقر ان غاية ما
 يستفاد من السؤال اجل الوفاء شيئا مفاد وهو انهم في وقت الحاجة فلهذا الرخصة
 في ابيع لعدم الوفاء عليه غير ما يضاف من انسابا بعد ايدعها موقوفة ولكن يمكن
 ان يرد به معنا القول ان حق كل مال لا يتصل بالبيع ثم بالمال طول الزمان فذلك هو انما
 لا شك فيه ولا شبهة ولذا ان المال على البيع المعلق اذ كان انفسا المملوك في بيده الشهود والارادة
 فكيف لا اكتفاء بمبدأ القول بتحسين احواله الفاطمة من انفسه فلهذا القول بالانقضاء
 والادلة المشتملة على صحة بعض الموقوفات فلهذا الرتبة مع احوال الاكتفاء بعد اعضاءه
 بفهم الطائفة واشتهر الحكم بينهم مع الامعاء الحكيمة والاع معقولو السند الجاهلة
 والادلة التي توافر مع قطع الحكم بما في الرتبة من حواضر مع رضا الموقوف عليهم به
 جلة وكونه منفع لهم مع بقوله بان براء عليه القول بالاع من شذوذ من الطائفة كالمفيد فثبت
 بالترجيح حصول السند بان كان ممكنا باختياره بوجوبه من محجوب فيه فلامر به الصحيح
 بما لا خلاف ان في نوع الرتبة بل من غير النفوس من انفسه يتبين ان يتخصص بالادلة
 فلهذا في النفوس الشبهة الظنية الا كما قد ينكر لان اجماع الطائفة وما ذكرناه من صحة الادة
 بالنظر بالكلية ذهبا لسكان طائفة فاعلم ان اسلام الوجود بالمنع مطلقا لا ينافي عليه
 اعلم الامامية ولا يخفى من قوة وان كان القول بالانحياز في امور الباطنية والصحيح المنقذ منه
 بتبريد للمنفعة الطائفة وما تقدم من ايجابها على الشك في القوة لوجه اللبس والمورد ههنا
 هو على اجماع الخلق والرجحان باشتراك محصلها ولو لم يجرى به الطائفة لكن ينبغي من غرضه
 ان يكون خيرا هو في ذلك الثالث فصولا لا يخرج من اوما يقرب منه من الحق ان كان اللبس
 في ضبط البصو خلافا للحكم على المفيد لا ينبغي من ان لا دفع الوجود في النفوس عليه
 هو في الوفاء القول بتفصيله وعلى وجه الصحيح المقتضى من دفعه في غاية اللبس

بنو العباسیہ

५८

429

دعوت

[illegible]

عن علي بن ابي طالب
عنه في قوله

مستند

للمساكين واليتامى وفيما له الصبر في دفع مئة السور وفيما له ان الله لم يبدع باصطناعه الا الربا
والحق والحق والهدى واليكون الى ان عيسى وبها ما استوفى بالقرآن من موعود موسى
فظهر الله فيه بآية واحدة بل وصل الرحم فلو ان الله لم يبدع صنائع المعروف بدفع صراع السور
ينظر فيها عباده التي تفرس في المصداق امور منها ما يدل على ايجاب القبول والوصلا
وقا بعض اصحابنا على ان لا ينفذ ما ينظر فيها ما ينظر في العقود الا في الزمان والماضي
بل في الزمان بعد التصرف في عقد الفرض بدفعه وهو وان شئت ما ليس في ايجاب رتبته
بالقرآن الا ان اعتبرا وما وصل الا في الزمان مع عدمه الا فيكون صدقة معضاها على
عدم انفراد الاطلاقات حكم التبادر والواجب عليها البتة معضاها الا في الزمان والماضي
في الجملة وسيلتي عن عرجان على اجماع الامامية ومنها ضد الفرض بخلاف لما في الزمان
من المتبعة في السنة النبوية علائها صدقة الامامية به وجهه سبحانه وتعالى في القبول
الا في زمنه ومنها القبول بلا انصاف لحد بل على اجماع الامامية في تصالاه عدم الزمان
بلا تقييد فيه وانما في الاطلاقات الحاكم بل هو جامع التبادر بالصدق به معضاها على
وعجزه المقتضى من الزمان في القبول في الزمان بل لا بد له فادركوا في الظلم بقضائه في
توضيحه بل لا تحذف ولا يمكن له من احواله ما مضى باذن المالك بل بخلافه لا يصل
وتظهر التحريم المستلزم من القبول في ذلك ولأن القبول في الزمان عليه في الزمان وانه في الزمان
والمتضي عنه معضوط اليه ولأن بعد القبول والاعتبار على الاطلاق لا يستمر بل على اجماع
من نأخ عن الحق على اجماع عليه وهو مجتهد معضاها الى ان المقصود بها الاجرة وفحصها كالحرف
عنها في العبارة المستنسخة فانما مثل الذي يصدق في الصدقة ثم يعود فيها مثل الذي
يقع ثم يعود في قيمته في معة آخر ولا ينعين اعطى عنه شيئا ان يوجبه من وما يعطى
الله وفيه فانه يرجع في خلافه لا في الاصل في الطهر عن فائز في الهبة في جميع
الحكام من شرطها ايجاب والقبول والازمان لا بالقبول وكل من للرجوع في الهبة لا يرجع
في صدقة عليه وهو شاذ ومثله غير ما هو سوى دعواه الامعاء والظن على اجماعها في
الصدقة

٢٤١

صدره قال قلت له انك الصفة
لغيرك شتم فقال لا نعم

مُضْمَرًا

تخصيصها بالذلل لا محذور الصادرة سراً عن صاحبها بل جازة وإن تخففوا ولو أنها
الغفران فغير ترك من موليها التهمة الصادرة في السر لا وفي الظاهر لأنها في الآلات بينهم ترك
المواساة فيهم كما دفعها للشيخ وأبو عبد الله فلهذا التامع ترك عيباً على دفع الغفران وفيها كلمة
تدل على ذلك أما الوجهة فأنها بها انضمام بطريقاً لا بما ينطرق إلى التامع ولا في التامع
عليها الإجماع المنافي للكتاب غالباً وفيها شيء حكاه في غفرانك علياً فاعلم أن انضماماً لم يكن
وكلما كان طولها فاسارها أفضل من علانية فلو كان ركعة ما عدلوا عنه ولا يركعون
ذللوا حسنهما على الموقوف فيقولون قد تخففوا وأبو عبد الله الغفران فغير ترك كما قال في الموقوف
إن الركعة علانية غير سرية **ولما التهمة** فهي عليك التهمة بتركها خارجة عن قصد
القربة أي من دون اشتراطها بما لا لا يشقو بالصلوة بعض عيوبها للتركب بالصلوة فبما
هذا اشتراطها على ما في بعض النسخة والذلل على عدم اشتراطها بالقرينة بعد الوفاق والأصل غلوها
بتركها من التهمة عنها الصحيح إنما الصلوة محدثة إنما كان الناس على عدم رسول الله صلى الله عليه وآله
يخجلون ويخجلون ولا يفتخرون أعطاهم ترك عمل شيئاً يرجع في قال وعلم بصلوةه وفيها
فأمر يرجع في غلة كانت أوصية بغيره فتركها تركه الموقوف وغيره ولا صار ترك
أعم من الصلوة لا اشتراطها بالقرينة وروفاً كما قال في التهمة لا في الغفران والأيدي وفيها
صداً بخلاف مكان المكان الموهوب بل دخلت في الوفاق والأيدي وفيها بطلان الغفران على الغفران
المتعفف فلهذا وجب عليها ما يرجع في تركها بالقرينة والصلوة وبطلان كل منها على مطلق لا
المتعفف به فيغفلان الوفاق والصلوة والصلة فلهذا وجب عليها ما يرجع في تركها بالقرينة والصلوة وبطلان كل منها على مطلق لا
أصله القرينة في الواهب وقابلية الموهوب لمن لا يجب الدال على غفلان العين ولو
من غير عجز كونهك وملكتك وأعطيتك وتخلطك وأهديتك اليك وهذا
مع بينهما وتحوذ لك والبعث الدال على الإضمار عليك ووضعت لك خلاف ولا استلها
أن أو يد على ما يدل عليها ولو ضل وبطلان وبطلان لا يدل عليها لفظ الصلة
مع عدم لفظ الدال عليها حقيقة ترك غفرانك ما يدل عليها غفرانك في الغفران لا في الغفران

الملائكة

۲۸۲

في الآلة موضع توافق يقال انه من غير خاصه خاصه وهو ان يجمع ما ذكره من الاشياء في
خلال فتنوى مدعيه مضافا الى انما الله الذي بلا شبهه ولو ذهب احد من المؤمنين الى ان
الامر شيئا وابعد منه حتى لا يجمع له شيء من حيث انما اصله من قوله تعالى بالصدق
المستفيضه المستفاده المانع عن التجميع في مطلق العبارة وخصوصا التجميع في الجمل
فيما يجره لوجهه ولا المراه فيما يتصور من وجهها جواز لم يجره لان الله لم يقول ولا يحل
لك ان تاحذوا ما لا يمتثلون شيئا وقال ابن طين لكونه من مفسد فكلوه ههنا
مرليا وهذا لا ينافي الصداق والجمه ومن المعتبر في المستفاده الحاله بجواز
التجميع في مطلق العبارة وخصوصا في مطلق العبارة لجواز التجميع في العبارة لطلوع من
لزمه في حق مجموع الادله الساعه المانع كما خصص بها اثنين عدل وان وجب
من مطلق غير ذي قايه ويجعل بها الصيغه الخاصه على الكراهه الشد بده او يفسد على اليمين
اللاتين لها قايه ولا يمكن ان يخصص بهذه الاطلاقات تلك الصيغ لفسادها لاعتقاد
دون هذه الكراهه العظيمة والاحكام التي سبقت في الاشارة مع ومن هذه
بفتنيتها التزم من لم يترك العبارة مقبوضه ولم يترك احد من الطائفتين اعترض بها
مع نفس صدق الذي لم ينفذ هنا جواز التجميع في العبارة مطلقا وعمومها لثبوتها
لذي قايه وفي جملة هذا ايضا للاجتماعات المحكيه مضافا الى الادله المستفاده وهي بان
خصص بها الا ان الخصص كما نفذ من ان لا يوجب لوجوبه في حق
التحريم من الادله بان لم يجمع الزواجر في حقها هذا مع قوة افعالها
مخصوصا في حق من جعلها كانه لا يبره في حقها فاعلم ان عليك صدقها
ان كان ذلك فلهذا فليست بها وان لم يقل بان يجمع ان شاء الله وهو ان ورد في الصلوة
الا للعدم الفرق بينهما وبين العبارة من هذه الوجهه واحده ان شيئا في حق ربه ولا
العبارة والصلوة فانما اشبهت الجمل مع الكراهه وقال الطوسي والحلي ان زهره العلوي
على اجماع الامامية وهو محكي في الآلة علما فانه من الادله المؤدية بالشهر المحكيه

منها

في بيانها وما يذكره اجماع الاصل المستفاده من الآلة على ان التجميع في مطلق العبارة وهو ان
كان لما في عباده غير صالحه لاجتماع الادله في بعضها والاعتقاد والقدور فلا يلزم انما
كالصالح في حق الله وولده في حق الله والتشديد الثاني في بيانها ما لا يلائم في انما
فانما والشيء والجمه من صاحبها بحيث انما هذا القول في حق الله وولده
في العبارة في حق الله مع ان الصيغ المفسده اقوى من هذه برب من عباده من حيث الكراهه
والاعتقاد والاشهر والاجماع المحكيه ولو في الجمل فلا كانت هذه الصيغ مع ما عليه
فانه من الاشارة في مطلق العبارة في حق الله المستفاده من وما في عباده المفسده في
مطلق العبارة كما ذكره في اولها تكون تلك الصيغ لفسادها لاعتقادها لثبوتها
وان كانت الصيغ في حق الله اقوى من هذه برب من عباده من حيث الكراهه
هذه الصيغ لاصح لخصيصها بها او لربها في حق الله وليست بشيء من الادله على هذا
هذه الصيغ على تلك العبارة لمرجح هذه على تلك الصيغ وما في عباده المستفاده مع
استلزامها مع تلك الصيغ في وجه المرحه بل يولد من منها برب من عباده واعتقادها
الحمل على الكراهه للوجه عند العمل في مطلق العبارة يعين الكراهه في موضع كراهه
الموصوفه بها في حق الله ولا يبره في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
الموصوفه بها في حق الله ولا يبره في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
والله في حق الله ولا يبره في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
وهو محكي مضافا الى الصيغ المستفاده من هذه الصيغ في حق الله في حق الله في حق الله
فيها مطلقا لولا ان كانت في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
الآلة على عمل التجميع فيها وان كان لا يجمع في حق الله في حق الله في حق الله
محموله على الكراهه او معتقده بالصلوة في المراهه كما مر في الاشارة والوجه الثالث
المعترض عنها والمفسر بها في الاشارة فانه لا خلاف في لزوم هذه القلته وعمره
الوجه فيها بعد العطف وان لم يتصرف فيها بالكلية بل على اجماع في العينية والشيء المحكيه

وعنه كذا لا يبره في الآلة في الاشارة وهو محكي في حق الله في حق الله في حق الله
براه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
بعبارة ان يجمع فيها دليل وخصوصا في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
لدليل ان يجمع فيها دليل وخصوصا في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
والطائفة التي في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
ان يجمع فيها دليل وخصوصا في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
والطائفة التي في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
من التجميع ومن الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
احكامنا اكثر من حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
لا ما لا يصدق في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
لا في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
عدم الفرق في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
مطلوبه لان ذلك هو بعد ذلك واعطاه لكونه كما قيل من اجل انما لا يصدق في حق الله
بجرح البذل بل لا بد من قول الاله لكونه الذي هو موصوفه بالوجه في الآلة من غير
هذه جده ولا يجب عليه وتوحيدها مضافا الى ان عدم الفرق في حق الله في حق الله في حق الله
وكذا من يصدق لوجهه وعمره وصرح به في ذلك قاله في الاطلاقات في الآلة في حق الله في حق الله
مبطله لكونه موصوفه بالوجه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
هو كون احد الوصوفين غير الاخر ولو لم يذكر لزم ان لا يصدق في حق الله في حق الله في حق الله
بعد العطف في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
دفع البصر في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
وقد جاز التجميع للوجه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله

الفرق

الصيغ التي المستفاده من قول ان استعملها الجواز مطلقا لا يسكت في مطلق العبارة وان زهره
العلوي مدعيه عليه اجماع الامامية وهو محكي مضافا الى استعملها على الاشارة في حق الله في حق الله
الوجه فيها التائب ما نفذ من الادله وعموم الصيغ المستفاده من الآلة على ان يجمع فيها
خرج منها ما يبره عدله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
والطائفة التي في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
كقوله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
والسكينة والبس في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
الاول فذا لا يصدق في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
وحججه هذا القول مطلق ومقتضى غير واحد من ادله ايات فامره اكثرها سندا وجميعها
دلالة وجوه ههنا في اعتبارها في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
العبارة من الادله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
المتقدم اليه الاشارة في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
الصحيح وعلى هذا في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
من الادله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
لذين كثر منها في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
مع ما هي عليه من حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
فانه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
عن الملك في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
حكمه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
غيره في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
معد اليهم لان يدعي في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
ان لم يفتقر في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله

على كل حال فمقتد لئلا لا يجدوا في هذه الكتب التي هي في الحقيقة لا تليق بها ولا تليق بها ولا تليق بها
من مدعيات تفصيل لا يخفى من سكان الاندلس في القبول للشهود بالانتماء من ذلك
يظهر ان الاعداد عليه وجه حيث ظهر في لائحة تصديق القبول من على عيات الحسن
بل مدعاة الاحكام من الصحيح في كونه من الكتب الان فان وبتلك تلك الانباء السابقة
من كون الامم في حيزه كالاج في حيزه فان لم يرها حيزا وان كانت اكثر من حيز
غيره على الجهد كالتأهل فيكون في ذلك افعال الجمع الانبار وهو من طوع
هذا الجهد للقبول بالانباء الاخر ما ذكره وهو من لوائح العتية الذي هو في حيزه
صحيح في خلاف ما دل عليه تلك الصحيح ومع ذلك باجماع المصنفين في هذا
مع ان المصنفين كما ذكر من الاصل فيها على انهم في لائحة تصديق القبول في خاصه
لما صدرت قول رابع من عند الادلة الفاطمية الا ان بين بعض اجماع العتية
بملازمة الى الخلاف وعما بعد بالمتبع فيكون مثل حديث قول ممنوع من الجهد
يكون ما عدا الحديث جميعا على وان لم يثبت القطع بذلك فكيف كان في بعض
القطع يجوز ان يرجع مع القطع الذي لا يصدق معه على العتية انما فاما مدعيها
طامنا عدها في حال كمالها اذا صدق معه عليها انما غير طامنا بعينها ولا طامنا
فيه بل طامنا انهم على الصريح لم يحتفظ به معكم كان او لم يكن
كتاب السبق هو يكون الباء المصدر السابقة هو امر الخيل
في حيزه السابق اليها من قبلها ولا يسمون في الجاهل المشايخين في حيزه سابقا اليها
وهنا في حيزه السابق والحق في ما ياتي في الحيزه السابقة بالانتماء ليعرف من الذي
ومع ذلك مع بعض الحق وسلكه شريعتهم كما هو قوله في حيزه من طرفه العامة
والخاصة باسناد معتبر فيمنعت الصحيح وعنه لا سبق الا في اصله او حاشا
الكتاب والسنة واجماع الامم لا يسمون الا في حيزه السابقة في حيزه كالتأهل
الكتاب في حيزه ذلك وعنه من كونهم المعتبر في حيزه السابق واعدا لهم ما استطعم من قوة

ويرى ان الخيل يهبطون به عند الله وعدوه في الفروع لم ياتوا من المغيرة ولا الجرح
فصريح ما يصح عنه العصابة في فقههم على الحق انما هو في حيزه السابقة في حيزه
يوسف يا ابا نافع هذا سبق في كتاب يوسف عندنا وعنه ما في حيزه السابقة
في حيزه السابقة بالانتماء لها ولها الامم والسنة زيادة على ما بينهما في حيزه السابقة
العامة والخاصة من روية في كتابنا انما في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
عن الصحيح بل عن صحيحه الا انما في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
اجرم في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
من ذلك خلاف ما على السابق عندنا واعطى المصنف فاما اعطى الثالث عندنا ومنها
انهم امر في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
صاحبه ما احتل الحافر والخلف والريش والضرارة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
اسام من زيد وليم في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
ليست في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
يخبر الحق والحقانية وانما في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
الانتماء ويدخل تحت الفضل الهام والحقان جميع حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
زيد النساب مع انه لا ولا واحد من حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
عطف المراف وعن ظاهر الصحيح انه باعبار اختلاف اللغات في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
عند العجم وسهم عند العرب وانما راد الى اريق قال في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
ومطابقة القليلة الامم المروية هو المعروف والحق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
والحقان اذا جازع راسها حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
الاول لا خلاف في حق من العامة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
حالة الحرب من الاصلان وسرعان الامم ولان الحرب يقال عليها اسناد النساب في حيزه السابقة
العتية عندنا وعند اكثر العامة كما في ذلك فانه في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة

والحق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
ين عثمان في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
سبايا من حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
ابان من حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة

لا بل وذبح بعضهم للتع منها لانه لا يحصل بها الكثرة فلا يصح لها سبق عليها قال
والجهد حيزها عليهم وفي نظر طامنا غايته الاطلاق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
صدور في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
هذه العامة لا يسأل الا في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
السابقة عليها واصل في ذلك الملائمة لها اسما لا يد الا ان يكون ذلك من حيزه السابقة
على الغالب وكيف كان فان كان ما ذكره اجماعا كما ادعاه والاطلاق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
وعنه لا سابق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
وكذا يقال في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
السابقة عليها في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
والحق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
التي في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
وبلدا في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
كانت بوج في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
من ادبر والبلغة فكيف في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
والاصل في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
الاول في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
حتى الخلاف في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
والشخص في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
المتساق في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة
المظهر في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة في حيزه السابقة

الاشياء التي ذكرها بعدة غير متبادرة ولذلك ان احدا من اصحابنا لم يشترط ان يكون فيها
في الواقع الطبع على عادتها على وجه ما اذا احتلقت الاشياء بالشيء في سفلها هو
الصوت فاصدرا بعضا لها من غير هذا طبا من غير ما ذكره بل ينبغي القطع بصادق
يقا مع ما عرف من احوالها بل لا بد الا من اختلف في الحق والباطل ويحكم
بعضها عن بعض واما ما راجع الى دليل الجواز السابق بالظهور والمصارعة من الاختيار
الدالة عليها كروايات القضاة في الباس عن قبول شهادة الاعقاب بالحكم اذا لم يرد
بقسوة الا على مضافا فيها الى الجحيم من المنكر من المرجحون لها في الترش وهو الظهور
وكذا روایات المروية في الاموال وعنده الدالة على ان الشيء ما لم يمس ولمس عليه الا بالامساك
في الشا من ضعف غايبه لضعف الروايات المروية حمله سندها وانفسا فكيف يمكن
ان يتجسس بها في مقابل ما قد مره من اولد العونية مضافا الى ضعف دفع ادلتها
فان القلب بالحكم اعم من السابق عليه فالحق في الباس عن قبول شهادتها انما هو ان
لا يباين عليه ويمكن دخوله في الشرا من قول المبروف بنفس ودعوى ان السبق عليه
ليس ينقض مصادرة نعم لها دالة على جواز القلب به وهو امر ظاهر في الجحيم
في بحث الشهادة جواز ودعوى ان المراد من الترش هو الظهور ممنوعة لاحتمال ان يرد
بها التهام المثبت ذلك فيها وليس غطيه على الضار في احد الجحيم دالة على ان
بينهما بعد ان يكون العطف فيه من بار عطف المراد في الجحيم على العام مع نايه
باسقاط العطف وبالدلالة على الترش في الجحيم الثاني مع الترش من غير هذا السابق
انقطاعا الى الصمد بها من كالمين بالبلغ والعقل فاليوم على الجحيم انها تقتضي
نظر في المال بالجاب وبقول بالاختلاف فلا بد من دعوى في الثاني في كمال ورجحان
سند لا اعتبار به بجوم ما دل على لزوم الروا بالعمود وهو غير مفهوم فان مقتضا
لزم الروا بما كان عقدا لان السابقة منه في بحثه فيها القبول لان بينه الاستدلال
على القولين وهما وبما ادخل في اول وجه للزوم وهما الاعمال اعتبار القبول فيها لا معتبر

فرد

لذلك او ان الاثر ما مضى له وهذا الذي يظهر من الما من فيج وغيره حيث جعل امر
الاعتقاد لا فاعلا للزوم وعنده هو ان شرط القبول وعنده من على الا ولا القبول بالزوم
الافتقار الى كون كذا في ما يظهر من الما من هنا حيث حكم بالزوم القبول من دون
تم في ك وفي سواها وقد ذكره وهو ان شرط القبول على ان لا يرد في رواية العود
انما هو في لزومها وجوازها حتى مع اعتبار القبول فيها وهذا هو الذي يظهر من كلام
الجماعة كاختلاف وغيره حيث حكم القبول بالزوم عن الجحيم والجماع على السقوط و
مسئلا لا يرد في الجحيم عنه بالقول بالواجب فانه الروا باعده هو العمل بمقتضا
فان كان لا زما كان العمل بمقتضا على سبيل الزوم وان كان جازا كان الزوم به العمل
بمقتضا على سبيل الظهور وايضا ليل المراد مطلق العمود والواجب الروا بالعمود
الجماعة وهو باطلا لاجماع فلا بد من الاضطرار له والجمع وقع فيه وهو كما ترى
ظاهر بالبره في افتقار القولين على كونهما من العمود وانما اختلفا في كونهما من الزوم
منها الجحيم فيج فلا يجوز الاستدلال على اعتبار القبول ان يقع الزوم فيه نظرا
على القول بالزوم وكذا على القول بالجحيم ان يقع الزوم في العوض ليل المراد في العمل
للسا على السقوط لا ينافي الا على اعتبار القبول في قول لا يمكن الاستدلال من غير
بعد العمل بما عدا عدم رضاه بالاجاب بل عليه خلاف الاجماع بالعمود لا زوم عليه
بعد العمل كالجحيم بل خلاف ولا يتم ذلك الا بالقبول كونه هذا انما يجري في كذا
هو الموجب ولو انفسا لم يكن عدم الاحتياج الى القبول كالجحيم لان ذلك يمكن التبين
بعد العمل بالقبول في هذا واما تعيين احد القولين بالزوم والجحيم فيضيق
على ان المراد من الزوم وهو غير متحقق في كلام اصحابنا في الظهور ان يقع الزوم
ما قلناه من لزوم بدل العوض بعد حصول السبق فاصدرا ان استعمل الزوم عملا
بما وقع عليه العقد والشرط واستعمل في الثاني الاستدلال الاستماع من بدله
الجحيم والضرر على الثاني انما نشي من نشر والمقبول على المنع العمل المحرم في

باليد على شرط حصول السبق السابق وان اراد به لزومها من اول الامر فيجب وجوب العمل
ثم بدله العوضان حصل السبق وعدم جواز العوض قبل السبق العمل بلا بدله في الاشبه
الجحيم للاستدلال بعدم مقتضى الزوم علاما من الامور الروا بالعقد وفي النص لا يلزم
نظر الى ما عدا من ذلك لضعفه فالاولى بجواز العقد الحكم فان مقتضى الروا بالقبول في الزوم
والعمل مطلقا العمل بمقتضا من لزوم وجواز هذا ولذا ان دين الاصحاب
حتى هو ان لا يزوم العقد الدالة منه عليه ولا وجه له لوجه ما ذكره لا سندا له
الذوالناضج كما لا يخفى على من تدبره والثاني بان خروج العمود الجحيم في شخص
العام يقتضي فلا بد من جحيم بل ان مقتضى الامر الروا بالعقد هو العمل بالزوم في الزوم او
ما لا يوجب نقول به هنا الا لا يلزم منه وجوب الاستدلال وعدم جواز العوض
بعد ان لا يزوم بها في العقد بل انما الزوم فيه من مقتضى العمل بمقتضى السبق في الزوم
العمل من سبق فلا بد من عطف ذلك وهو غير الزوم بقول العمل والعوض في بدله الامر بل
ما لها من كالجحيم بعينه كمال منها فيها ابتداء وفي لا توافيق يجب العمل بالسبق
منها لا ان يبدل العوض الذي عيناه وصحبت يكون السبق بالفتح عينها وينا
حالا وموقولا بلا خلاف الاصل والعروض ولو بدله السبق في السبقين جاز
مطلقا اما ما كان او غير ذلك ليلين مضافا الى ذلك وغيره من اجماع المسلمين عليه
في الاول ومنا ومن اكثر الصامه في الثاني ولذا بدله مال في طاعة وفيه مطلقا ليلين
مكاننا انما يراى ان ياب عليه مع نيته كالمواشع في الجحيم وسلاعا وغيرهما عاينه
اعانهم على الجحيم وقال الدافع منهم عن بدله غير الامام با حقا من النظر في الجحيم
فيقتضي للبدله وضعف فلم يبق في مقابل ما من من التليل وكذا ان جاز ليلين
بان يعمل اصحابنا سبقت ذلك عشرة وان سبقت انا فلا تخلف عليها
وهو ما في عندنا كما في ذلك فلا بعضهم في الالة قار ويذهب على نقد برئته
بغيره بالنظر للمقدم او بدله من بدله المال بلا خلاف لانه مع المصالح في

منها



مانع من الصلوة يخرج الدلالة بل قلنا لو عينه لم ينعين وجاز الابدال وفصل القطر فيه
 نظر بعض جماعة لا يفرق بين تعيين التمسك لعدم الاختلاف في العاقل العوجب الاختلاف
 التي جلا في الغور بل ان لم يعين نوعها انقضت الا لا غلب في العادة ولا يخرج عن
 ما به مجرى التقيد للفظ فان اضطرب وجه التعيين فان لم يعين فانه انقضت للفرق
 بين المناصلة على الصابة للفرق مع القاطع المتطرفة فكذلك يجوز معها على التباين
 بان وجهها موضع معين لا يخرج من غير ذلك ان تم بعد منه عن الاختلاف
 الشيء بل اختلاف فيه في الظاهر بل قال في الجمع عليه المستند فيه بعد الاصل ومعلوم
 الاثر في مع سلبها هنا على المعارض بالكلية ولو فصل احد هاهنا على الآخر في عدة الاصل
 فقال اطلع الفضل بكذا وكذا درهما منكم لم يصح الاثر في الفرق من الفصل
 ومعلوم ذلك بخلاف موضعه فان المقصود منه اية من خلاف الاخر وانفصله فلهما
 فلو طرح الفضل بغير مكان وكذا المقصود به فيقول المعاصرة ويرد ما عداها ولا ينفصل
 فيه في ذلك الا من ظاهره ان يقع حيث لا ينفصل عنه الا العمل المتفرقة في ذلك والتميز
 فيما وجهه ان جعل على عمل منع كون المقصود به الفضل المتصل فيه ذكره
 ان يقصد به كسب المال فاحصل ابلق امكن يتصله عقدة مانه مضاعفا الاصل
 فيه وعموم الامر بالرفق بالعضد والشرط وضايفه بالشرع غير معلومة وهذا
 ان لم يكن الاجماع على خلافه فقد
كتاب الوصايا
 وهي جمع وصيته من وصية واوصى بوصى ووصى بوصى فاحصلها الوصل
 سميت به لانها من وصلته التصرف في الخيرة في بعد الوفاة ولا يفرق في تعريفها
 بل جماع المسلمين عليها كافة كما في الحديث وغيره الا ان المتأخر قال في حجة
 بطلان عليهم احوال حكم الوصيان ترك قبول الوصية لانه والشد بهما على
 لوائف من طرف الخاصة والعامة في الحلال منها الاشارة مضاعفا للمعروف
 فضلهما لعقبة المستفيضة بل المتأخر في حجة منها مستفيضة فلهذا على

حال

3

كاسلم في اني ترك من ابي عن الملوك وصيته كان نقضا في حرمة وعقله
كما في صحتها وفكرها ينبغي ان لا يسلط بيت ليل الا وصيته خلف له و
في ثالث من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وفي رابع من اوصى ولم يوص
كان كن شهدا به في جوانبه وفي خامس من اوصى بالثلاث احتسب من تركها
الموت بالاثلة والوجوب وعلم علما كالفصل الوصية بالاول والواجب كالحج
والزكاة المفروضة والجهاد مثل شهداء من العترة وهما الكتاب سيدنا عيسى
الاول الوصية لغيره من الكفاية وشرها لمالك عمن ومنفعة فالفيلك من
الحسن ثلثا والنفقات للملك من الربع والوصف للغير وفي ذكر الدين والمنفعة
عنا سئل الوصية ويندرج في اربع الموصى منها افعال الحرة وواقعة كالزكاة
وفلانة المودة والوفقة والمصلحة والمنفعة والعبادة جماعة منهم من لم يمتعه
ولما كان مستغنى في حكمه بالوصية لا غير بانفاذ الوصية وبالاصل في اطفال
والجانبين الذين يجوز له الوصية عليهم زاد الماني هذا والشهاد في القدر وليتكلم
نقش عبد الوفاة ويخرج من العبدية له وغيرها من النفقات المتبرع في الحيوة لمنفعة
بالعين والمنفعة والوكال الا انها تنطبق على النقص في الحيوة وتمايز عن النقص
بمصل الوصية خارجة عن الوصاية سيما اخلافا لما يحتاج الى ارجاعها فحين الزيادة
حتى ان الشهاد في عمن حكم من الصديق كتابا وعليها و زاد في الكفاية زيادة في
هذه اولك ملك عبد الوفاة هو بانماز علي بن ابي طالب عنك ما يصح الوصية
بالحيق فانك قلت ملكا للغير فانه نصبة بعد ابي الاكثر والوصية باول
وصف للغير فانك ملك بالوصية بالناحية والمسا فان فاعلم انما
ملك العالم بالحق من الرب والفرق ان ظهر الا ان صيغة ملك في الاصل
رب ولا تامة فيقتضي التملك كذا في اللفظ وعند الاصل في زيادتها ما ذكره
مناشئة يظهر وجهها بملاحظة الزيادة في عبارة وكيف كان تقتضي

شبهه بل في هذه القول قبل الموت قولان مستندان الى وجه مدخله ولا ترتيب
القول لعدم الصواب في استعمال المندم والامانة ولا يمكن الاستدلال بالصحة بموجب
بالرفاء بالصقولان الا بربما انما هو من انقضاء العقد وانما هو الذي هو مقتضى
من حينه مخالف للاجماع على ان الرجوع الى الوجه في الموضع الموصية قبل الموت
وبدخول في وقت بعلة العينة وظاهره كونه لا يترتب عليه الطاعة مثلا لا للموت بل لغير
والمات والمات في حله من كونه ثم في انقضاء المات في على انما هو من دلالة على علم
من غير ان يعلمها وقصده من ان يربط الاصحاب بالقبض وهو لا يمتنع الاصل وعجبا
الامر بالرفاء بعد العقد والصحة من اجل وصحة فانت بطلان يقتضيه وان لم يكن
قالا للطلب والرفاء وموتى فاضحا اليه لظن فانت له اعلمه ولما قال احمد علان قد
دعي لمات المجتهد وعلمنا انه من ان المجتهد يفتي بها ومات في حله اصاب على
واله وهو ضعيف ولا يمتنع غير ما ذكرنا فانما لا يخرج عن منافاة سابقة
مقابل ما مر من اوله واعلم انما هو من اجل لفظ الداعي الى الطلب منها هو ان
لشأن بذكر او افعال كاجد فلا يتركها ويتوسطها ايضا بما يدل على الجواب ولو
كالامز والقرض وكذا في الجواب بالامانة وكذا التكاليف الدالة على المصروف مع
فقد للتظلم برأيهما الشأن اجماعا للتصريح منها الصيغة في الموضع وقدر
بطريق آخر هو قولنا ان امانه بنيت بالخاص وانما بنيت بنيت رسول الله
كانت تحت علم بعد فاطمة فخلعت عليها بعد علمي العزيرين فوفوا في كونهما
وجعاست ولا حجة اعطى لهما ما جاءهما الحسنان وهو لا يستطيع الكلام فجعلوا
يقولان لها والغيرة كاره لذلك اعطيت فلا تامله فجعلت في راسها اسم الله
فما زالت لها وقرب منه في الطلب المروي في وعي قرب الامانة دعي في
بن حصة عن رجل اعطى لسانه عند الموت وامارة فجعلها له ما لا يدعفت
فلا تامله فانما في راسه او نوى راسها في بعضه وفي بعضه لا في الصلة فضل

الموسمية لا يحتاج إجماعاً والقبول بلا خلاف فاعلم في قوله في الجملة بل بالإجماع
والثغرة واطلالة الكلابرة ونحوها من عياها الجماع بيقين اشتراط مطلقاً ولو كان
الموسمية لا يحسن أن يفتقد عامة خلافها كما عرفت من السابقين كالخلف ذلك في
نحوها فاعلم في شرط هذه المسألة في الوقف من نفعه من الجميع فلو لم الاتفاق بين
الجميع لم يحسن غير محقق ويضعف بما مرته من عدم الاستلزام عند القبول
منهم عدم اعتبار أصله بخلاف الناطق في تلك المسألة وما كان عليه وهذا
أنه لا يمكن الإجماع على خلافه كما قد استفاد من هذه النكتة في اشتراطها الدليل على
شرط القبول أصله لا فاعلم على سبيل الإجماع وهو غير تام في محل النزاع وإجماع
نفعه عظماءه القول هذه الصورة فينبغي إجماع الاطلاقات بفنونا الموسمية
والكتاب والسنة ومقتضاها عدم اشتراطها بالكتابة خرج منها الصورة للجميع
ليها وفي الصورة المفروضة عنها من جهة لكن التمسك بمثل هذه الاطلاقات
واردة في بيان سائر أحكام الموسمية دون خصوص الحكم في المسألة لا يخرج من مقتضى
تمامها ومنها بيقين اشتراط كثير ومنها اشتراط القبول ولو في الجملة يظهر
أنه لا يمول بالجماعة لعدم استفادهم فيما ذهبوا اليه من عدم الاشتراط في المسألة
بما كان عليه حيث انقضت كلامهم على عدم اشتراط الجملة ما من من مقتضى القول
هذه الصورة لا غيره وهو مشرط على ظاهره أنه لا يموله العلم لما كان لهم من
قول بالاشتراط مطلقاً ولا من مقتضى هذا البرهان قوة الداعي للشرط
ليتم التام إجماعهم على العدم في المسألة لعلها الزائدة ومنه يتبين إجماعاً على
شرط مطلق فيقتض عليه كل جمعة من سبيل العلم بما لا يلائق مضافاً
إلى الأصول القطعية كاحالة عدم الاستفال وفقاً للصحيحة على الدلالة الباقية من
الكيفية والحكم بانها الداللة الواسعة وعلى البرهان هذا الأصل فانه تفكك في
المباحة لا يتوقفاً على الداللة من حيثها لا في شرط الإجماع كما في ذلك وغيره ولا بد

بیتھ

[illegible][illegible]

الجور في المحرم عدم الحق ومضا في الاصل لا انما معاونة على الانتم بحرمه والكتاب وغيره من
 وفلا يخرج من قولنا عدم عز وجل بله بعد ما سمعنا الآية قال الشيخ انه لا يذهبها
 من خلاف من سمع جفا او ما في الاصل والحق ان ما عاين جفا في الموضع الذي في نقله فيها
 وصوب اليه قالوا لا يذهب من يده من خلاف الحق لا انما في الوجه الذي ان يبدل الحق
 ما لم يوافق من يده من الحق بل في نفسه كما لا الا ان يفر من جوب وفلا محض
 الصيانة على صحيح ما يصح عنه وليست في وجهها العارية بطلان الوصية بل في
 بالمسلم عدمه والذوق فيه اذا كانت في الكفر ذلك كما لا في عارية في حق حيث
 حكم بطلان الوصية لم يقطع مع الحكم في الوصية بحججه فيها وجها بما يجزى من الحكمة
 بين اثاره عليه في فصول الدنيا احرارهم على ما حكم وهو من الصغر كما لا في اوقا
 باطلا في نفسه وموجع هذا الحق لا العزل والباطل ان دما وجع بفساد الحق
 الذي هو عدم استلام الوصية الاعانة المحرمه بناء على ان الكفر مكلف بالفرع في
 منها هو عدم الاعانة وهذا البناء التحريم في غاية المحرمه دون البطلان قال في كتابنا
 الا ان يدعي التلزم بين الاية من الوصية كما هو ظاهر ما في الجملة والرواية المتقدمة
الثاني في الموضع ويصعب ان يقال ان الأصل في التحريم المطلق وكان ادوارا
 اذا كانت حاله بنوه اجماعا على عدم دفع العلم من جماعة عنه منهم وعدم ادراك الأصل
 ولا من السبق حكم كما في عزمة واحد من الفاضل الا ذلك لا يثبت في نفسه في الحق عليه
 في حق من في السلة مضافه وان كان ظاهرا في الجملة عند ذلك لانصاحا صها يحكم الناس
 وغيره بالانفصال المأذون المحرمه مضافه فالاصح ان يجمعوا على عدمه وقاما للفاضل في نقله
 الاتفاق للأصل والمعمود بالسلب عما يصح العارية مع نأيها في الحق لا في الحق
 الاية في صحة وصية من بلغ غرضه وجه البر والعدل الا انما في الحق فيها عاخذ
 السيد والذليل بل في وجهه من زعمه على الجماع في الغيبة ومنعها في غير علم
 مما بين الادلة وهو من صحت قول الادلة لا في المصلحة للسلة والمنا في نفسه

كما عرفنا من قبله الان يكون القول اجماعا من الجماعة وتغيره من اهل البيت بلا خلاف
 ابدى له ونحن ننبه على الخلل من عدم ما ليكنه وانظر وكذا عذره وهو انه لا
 حجر عليه كما ذكره بعض العلما والمعتبرين امداه التغير في مكانه في نصف عالمه
 او في بوميه فاما نصف البوميه فكيف يفتي لنا عليه في اوصيه بوميه فاما
 تلك البوميه ونايتها المرسلة كالموت في مكان او في بوميه فلهذا لا امكن
 على الاثني ايماننا بل يجوز بحساب ما عرفت من مقتضى نها من مقتضى الوصيه في الحاشي
 الخلق بقدر ما ادى من وجه الكتاب مخرج في ذلك ولا شبهة فيه مضافا الى ان المصل
 والهو بان الله عز وجل لما عرض ثم ان تلغ في اهلها واما على العبودية واما على
 وملك في حق مقتضى وصيته والحق في اقامه فسادا احتمل ان امواله والثاني وقال في ذلك
 لاصلا لعدم التغير السابق وقبل الاول بما يوجب العبارة فذلك من مقتضى مقتضى
 جعله في الدروس من اهل دول في الغالب في ذلك المثل في الثانية وقد عرفت في
 من بلغ بحسن عشره وكان منبرها اياها في البر والعرف كبرها المساجد
 الفناط وقد فذوى الامام تركه في اصل عوم اذ لا يحمل من الكتاب
 والسند وهو المثل في مقتضى افعال اهلها في ذلك المثل في الثاني
 المحكية عانة وتخصصها بخصوص الدروس في الحجاز في الموقفات في المنفعة
 وغيرها من الصحيح وغيره المبرر في مقتضى افعال العترة بالحق في العترة المبررة
 والمنامة كما عرفت في اجماعها كاذب بل بما ينشعر من الدروس والاجماع عليه
 ويبرهن في الغيبة وهو امر في مقتضى افعالهم في اطلاق الحجوزات بعضها من
 دون تقييد بالحق كالموت في ظلون في الغلام اذا كان فاعل في مقتضى
 ووصيته وان لم يكن لرب مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 اذ ابلغ الغلام عشرين سنين جازت وصيته وفي الثاني من مقتضى افعالهم
 قال اذا كان ابن عشرين سنين جازت وصيته ونحوها الثالث وعنه هاهنا في
 في

من اسد ونفق البطلان في حق علمية بالي مخالف اجده ويسبها من ظاهر
 ويخرج كـ بلطاهم عدم الخلاف بين العلم كاذب وعلى الحكمة بالصحة مع شرط
 الاجماع في الخبر وقع عند الحق الثاني وهو العلم في الحقيقة صانفا الى ان لا بد بالجملة
 الكتاب والسنة ونشره في الحق زيادة علما في العبارة العلم بوجوده حال الوصية
 ويتحقق بوصفه لذلك سنة لغيره من الوصية فيعلم بذلك كونه موجبا لاجماع
 او باقية مدة العمل فادون اذ لم يكن هناك زرع ولا مولى فلا يصح مع وجوده
 لعدم العلم بوجوده عندها واصالة علمه لا مكان تجده بعد لها وقيام الامور
 مع عدمها ما كان الشبهة وانما من دفع سبب الاول واصالة عدم العلم الم
 على الثاني كغيره من المخبرات وينكسر هذا لو كانت كاذبة حيث يقع الوصية لاجلها وقا
 قبل على تقدير وجود الفرض واستغناء مع قوله بين الفاتين الدنيا والهلينا
 على العادة الغالب من الوصية لاجلها وما تافها هو وجهه الى جميع الناس
 على الاصل وهو خلاف الاصل مع ذلك الظهور في الاعلى المختار في الاصل
 ثلثه دون عشر سنة فانه عليه يصح دعوى الظهور والمستند الى الغلبة
 لحقها في تلك المدة فادونها واما على القولين الآخرين فدعوى الظهور
 بالادلة لندرة الولادة الى الميتين سيما الثانية فكيف يدعى الظهور اسنادا
 الى الغلبة ويتفرع على الشرط الاول لوضع مينا بطلت الوصية ولو مات
 بعد انقضاء الجنا كانت لغيره وفي اعتبار قبوله هنا وجه قوي ولا بد
 من ولى العمل لا مكان منه دون العمل مع ان الاقوى اعتبار قبول الولي وقا
 للحق للاصل الذي يضر في اعتبار اصل القبول في صحة الوصية مطلقا ثم ان يحد
 فحقه وان نفيه يتم الموصي على المدعي ان اخلفوا بالادوية والاقوى
 ولا في بين ان نفيها معا في المدة المستمرة للعلم بوجوده حال الوصية وعلى
 التعاقب بان للاداة اول فادون من سنة استمر من حين الوصية والثاني فادونها

في عين

من عين الولادة كما مر به في قوله وان زاد ما بين الثاني والوصية على سنة اشهر
 مكانه المدة اشهر الا انهما على واحد اجماعا في صحة سنة للملزم في شرط العلم
 ولو كان من الموصي اجنبيا عز في عين على الاقوى وقا فاما المدين والخاص والمخالف
 والتقديرين وعزها وحاشا في العينة لكن في الاقارب خاصة مدعي اجماع
 الامامية وعين ظاهره ان على الصحة علم اجماع العلم كاذب وهو محلي كاجماع
 الطبري للقدم وكما بالوصف اليلا شارة بجواز الالكهار وطبري في الوصية
 لاهل الذمة مظهر ولو كان فاجبا فنكون الحق على العموم لم المدة بالملاف
 انكتاب والسنة مضافا الى الاجماع المستفيضة منها الحقان في جلاله
 في سبيل الله نعم قال اعطوا لي وصلي وان كان يهوديا او نصرانيا ان الله لم يقبل
 من يبدله بعد ما سمعوا الآية وظهر منها الحقان اخذ وصية بوصية لغوم
 وارو ثلث احرف ذلك الرفع من ايمان المسلمين فقالا ان الوصية علم على اوث
 قال الله نعم فاما ائمة على الذين يبدلون وقرب منها الرابع وما يجاز عن صد
 النصوص والاديات غايتها الدلالة على عدم انفا الوصية وهو غير الموصي
 الوصية لهم جازة وقاينا معارضتها بالاداة لثباتها في المدة الا انكارها ومنها
 الوصية لهم بلا شبهة وفي معناها غيرهما في التصريح لا يفتي في بالحق
 عن اجماع الكافر في غير عينها من اجماع موافقها في الجوز ومن شيع
 كاذر كان حقا على الله نعم ان يلا جوف من الرفع في المناقشة في راحة الله
 الاقليات المدعي صحة الوصية لم الجوز وعلمه مضافا الى الاجماع والظاهر
 على التلازم بين الامرين والثاني بما مر في الوقت مع منصف النصوص ومخالفها
 كالايات لاجماع العلم على احوال المدة الى الكهارة في حال الحق كما مر في الطبري
 ويظهر من كلام الغوم في سنة هذا مع نافي الحق ولو في الاقارب فاقية
 بجوزي ما قدمناه في الوقت من صحة عليهم لاسناد العلم الحق ثانيا فاهنا بطر



الاشارة بالفترة دون الوصية فلا ريب في الجوز في المسئلة وان حكم فيه القول اخر
 انماها في الشبهة السبعة لا دليل على نفيها سوى القول بالمتع مظهر لندته له
 بما مضى والجواز ما قلنا ولا يصح الجوز على الاظهر لاشهر العلم عليه عامه من فاعز
 الا الشبهة الثاني وقا فاما بعض النسخة كما لمزيد ولحقا وجبنا بعد الاجماع في الايمان
 المستفاد من المحكي بظن ط حيث قال ومن لا يصح له الوصية عندنا الكا والاد
 لارهم من الميت الايات الناهية عن المودة اليهم السلمية في المقام عن المعارض
 بالكلية سواء اجماع الطبري للقدم الدال على جواز المدة لاهل الحرب الا انه
 مع عدم مكانه لهذا اجماع من حيث عنقنا ده بالمشقة العظيمة وبنوع عام
 وهذا خاص بطلان واطلاق الكتاب والسنة وهي بما قدمنا دحضه غيبة
 بالفترة العظيمة وحكاية اجماع المتقدم من دونها في الدلالة غير جوية
 بل ولا ظاهرة سيما السنة فان احقا الاجماع ايجها بالاضافة الى ما عني غير قائم
 بلا شبهة ولذا اتخذ فيما مضى بطلان فيكون مع امكان الاستدلال بالنسبة
 بالاضافة السابقة من حيث عطفها اليهودي والنصارى بان الوصية الدال على
 انها الحق الا نزع مع ان الجوزي الحق بلا شبهة وكان ذكره اول ولا يرافقه او تملك
 فيها للنسبة الوصية الناطقة الوصية لهم لاحقا صها بالاجماع بالوصايا المخللة
 دون المدة ويكون الوصية لهم من الاول ودون الثانية محل ريب لولم نقل بكونها
 على العكس كما مضى من الاول واما ما يضاف في ثبوت اليهودي والنصارى فيها الجوز
 لا عني ما مضى في الحديث لا يلزم بشرط الادلة من منظورين لا راجع منهما
 كونهما كبريت في سياق الايات لاجموم فيما لفته بل بطلان فيض فان حكم
 النصارى واليه الملتزم من منها بشرط الادلة ولذا يضاف بالان في اطلاق النصارى في النصوص
 بالحق مع ان ادعاء صها على بعض الوجوه كاذرة ولغير ذلك الاما ذكرناه من
 تنصير القائلين في الملزم بالشرط فاصه هذا مضافا الى اصل المتقدم في

استزاد

استراط القبول من عدم الاشغال ونقطة على الدليل وهو مفقود في هذا الجبال
 لما عرفت ملادة الوصية دليل القبول او المنقعة للمجمل ومجمل هنا فرع فالبطلان في
 للتقليد له وهي غير معلومة شيئا مع ما ذكره من ان اموال في المسلمين لهم احد
 بعد الاستيلاء عليها وما ذكرنا اسد لعلمنا منها وفي الوصية لاجماع من ايماننا
 فقالوا ولان مال الحرب في المسلمين فلا يجب دفعه اليه لغيره مالك فلو لم يرد
 الوصية لكان امانا ان يجب على الموصي دفعه اليه وهو باطلا لعدم الاجماع في
 المطلوب اذ لا يصح لبطلان الوصية لعدم وجوب شيئا للموصي لاهل الحرب واما ما
 في ذلك بان فيه منع اسناد لم عدم وجوب الدفع للوصية بطلانها لان منع تحنها
 بنوع الملك اذا قبل فصيحه ملكا من املاكه بل منعه ومن عكس هذا احد
 فاذا حكما الحق وصيته وقبض الوصية استولى عليه من جهة مال الحرب لم يكن
 منافي الحق الوصية وكذا الوصية لوارث لذلك وان اعز الوصية الوصية
 الفائدة في جواز اسناد الوصية على المحجوب للحج فخصه به دون الوصية وكلا الو
 استولى عليه بعضهم دون بعض حيث لم يكن في ايديهم اسنادا ولو حكما بالاطلاق لثبات
 هذا بل يحسن الموصي من جهة الازالة لا يحسن احد من الورثة فانه يجب فاقا
 المستدل على ثبوت عدم ملكية وعلمه من الملازمة التي انكرها وما اصلها
 من ان عدم وجوب شيئا اليهم من جهة عدم المالك كافر في صد القباية في
 بطلان الوصية لانها حكم عقلي عاين او منقضة وفي كيف يمكنه دعوى
 الموصي من املاكه يرد عليه ما ذكره لكن الثاني في انبات عدم الملكية
 ما في يد المسلمين اعم منه الا ان الشك في ثبوتها كاف بلا شبهة لاسناد امة ذلك
 في مثل كون الوصية له وصية وقعه لا يوجب ما يدعي على الاصل لاجماع ولا يكتا
 ولا سنة ولعلنا ذكرنا في المان كغيره من اجماع من اطلاقها في الجوزين في الوصية
 لكهنا مظهر وفي الجوزي خصوص اهل الذمة الذين لهم فالبطلان في ذلك دون اهل

بأنه

[illegible]

فأدرك النهاية الثاني بتمام المحقق الثاني كما يحكي من ضعف الزيادة بالإشغال الضعيف
غاية بضعف محتملها واستند لها من انقطاع سلطة الزيادة عن ثم ما اكتفى
وبقول الوصية نوع منها فاما جهاد في مقابل العلق الصحيح في نفسه المحضد ^{الضعيف}
المستفاد والمحكمة وأف وعبارة الإجماع المحكي ذكره مع تأييد ما يطلق الزيادة
لا وجه له ذلك وقصور الاستدلال بالاجور جعل المماثلة فيها منها ما بين
معارضها حاجة بل ان كانت يجب الظاهر على وجه الصحيح بانها المستد في قوله
نعم لو امكن كاتبه بغيره بعض ضعف الوصية وفقد يصح من محراب
مكدر كان بعض محراب من غير جهة الكتاب بالاجماع عليه بالخصوص من ذكره وبما
في الأول مثلا للتمهيد الذي يصح بطريقه او ما قاله القول بالضعف الوصية
للكاتبه ولو لم يجر بعضا ضعيف مدافع داخل المشددا صلاحيته على التغير
في الشيخ وان غير محقق قوله كما كون بغير نقل خلاف عنهم مفردا وهو بعد الوصية
مكاتبه مطاوعا لطلبه بالاختلاف في الظاهر من غير في الشيخ ولكن بل من جهة الإجماع
فإنه يجب في الجهد من المحقق الثاني وعلى الصحيح في الأول غير الذي في العبر
وفي الأخير الفاصل المذكور وهو نتيجة صفاتها في الضمور على الضيفه منها زيادة فعلها
ما في الآية لاشارة في الأول وعبرها ما ذكر في الفخاينة من الصحيحين في أمدها
رجل وصل يملكه مال المواليه ولو بالية ذلك كما لا يخفى سواء والتمس حفظها
لا يتبين من الوصية فوقع ما جاز عليه ما روي عن علي الرضا عليه السلام في
الثاني وصل وهو المواليه وهو بالية يملكه ما لا يبلغ ذلك قال المال المواليه
وسقط ما روي عنه مما غير ما في الاستدلال بها صانعة لاشارة إلى اللفظ
المعني بالبعد وغيره فاعلم المراد من الأول ولا ذنبه في ترجيح راديه بل لعل
الفرقة على ما ذكره في ظهورها في اصطلاح الثالث للجمهور بان يعلم اليه دون
ان يتعين بما به كاذبه هو شعاع الدخايل كاذبه منهم المان هنا حيث قال

[illegible]

أولى وعدم الاستعانة بنقص عن ثلثها وأربعة وذلك يسلم بطلان العقول لأن
الاستعانة لازم لعقوب العبد أكثرها ثلثها لأنهم يدل على ثلثها المزمع فيقتضيه
مطلوب ذلك العقوبة ثلثها عقوبة بالعدم أعمال المالة وقد هذا السد كما
منصف لا من غير السد كما ذكره جماعة لا يجازي ضعف الراوى أو روايته لا من
موجب عنه وقد اجتمع على تصحيح ما يوجب عنه العباد ولا يابك بكون السد لا يوجب
فيما ذكره من الحكم في الضوابط لا يوجب الضوابط من غير ذلك ولا يصفى ذلك
المفهوم ان يريد من حيث العقوبة فانه مفهوم شرط مجازي عن علة الخلق بل من
حيث الدلالة من صحتها وهو ما ذكره شيخنا في ذكره وغيره من حيث مفهوم الثالث
ان يكون أقل من ثلثه العبد ربع العبد لا يستعانة ربع العقوبة لا ان لا يستعانة
مطلوب وهذا مفهوم محقق لا يفتيد مطلوبه فلا يقال في القول بان ثلثه يستعانة كان قبل
بقدر الثلث فيستعانة في الثالث أو بقدر الضعف ^{الضعف} تبع فيه وهكذا واضع في كان
المفهوم الذى يزعمه صحيح ان ماله من ثلثه مولى كمال الثلث من ثلثه العبد لا ربع ^{الثلث}
بل بطل الوصية وهذا شامل لما لو كانت العقوبة بثلث الضعف فالثلث من ذلك الوان
بلغ النقصان ثلث ربع فربما من حصول البطلان بما لو كانت بثلث الضعف ان كان يقضى
بذلك لاحتاجا اذا اعتدوا عليه من فائدة لا يفتى الضعيف لأن كان ثلثه بثلثه
ضعف للدين وهو بعيد ثم ان الخلفى العادة والتجربى يدل على صحة النقصان في ذلك
الاستفصال لا يشمل صورة الوصية بل الثلث النقصان والدين كذا الدار والى البطلان
ومحذور ذلك ومنه في ذلك الواجب ما مؤلفا دعوى لإجماع عليه ولو لم يصبر فيها
الاجل فاهم من بطلان الوصية في الصورة فرضه فكان مجتزأ لا يبعد فلا بد ان
ظاهر ولا الامة نزهة خاتما معناه لا ينافى في كمال الاحكام بل علم الفرق ما ظهر
منه في تحقيق لإجماع عبارة المذهب فلا يبعد فلا ينافى في الاستدراك في عينة
في ذلك مقبها وقد عرفت مستكلا وبما في الاجل لم يطبقون على الضعيف من غير تفصيل

وتتبع في الحكاية من اجل هذه الاشياء كغيرها من الاشياء السابقة مع ما هو عليه من
 القوية المذكورة سابقا وما يوجب فيها من هذه الصورة رجوع الموصي كما هو
 عند النصيحة السابقة ذكره في الكتابين شيخ الطائفة والعلامة في الفقهية بارادته الموصي
 الموصي به وبهذا الجمع في جملة ما لا يبعد عن الجسد لعدم شأده عليه ولا يترتب له الاثر
 الاضطراري في حاله لصل الدال على عدم الاشغال الى غير من اوصيه على الفقهيتين
 من المقتضى المتعلق به وليس يحكم التبادر الى هذه الصورة الذي لم يقصد الموصي فيه
 خصوصية الموصي له وفي من الماد بالفرق بين صورتين موصي في صورة الموصي بالطلال
 وبعد وفاته في الصورة المتعلق به وقد ظهر ذلك ما فيه من المباشرة ثم ان كان موصيه قبل موته
 الموصي لم يدخل العين في ملكه وان كان بعد فحقه في جعله بغيره من مبادي على التبادل
 ههنا وكما شفع عن سبق الملك من الموصي ام نال له من حيزه ام الملك يحصل
 للموصي من قبل ولا يستقر بالقبول اوصيه بل واصل ثا في ونظر الفاتحة فيها لو كان الموصي
 يتعطف على الموصي له لكان ملكا واعلم ان كل انما هو اذ اختلف للموصي له وارتفاعها
 ولولم يخلط وارفاقا كليل وجعل الوصية الى وصية الموصي وفيها في المقتضى كما في
 ولا ذكره في الشئ بل على عناية لاخرية ايضا رافعا لغير الاصل المتقدم على الغير المقتضى
 من النص والى الاشغال الدار بشاخص لا يترتب له من غير ذلك في حقهم به الامام
 هو شاذ كما نحن والصحح من رجل اوصيه فاشترط ان يقضها ما يتركه عقبها
 قالوا بل لا بد ان يكون الموصي له في نفسه فاما علمه فاما لا فاما لا فاما لا فاما لا
 فاما علمه على ان لم يتركه علم الله من ذلك فاما لا فاما لا فاما لا فاما لا فاما لا
 من القولين واذ قالوا انما علمه فاما لا فاما لا فاما لا فاما لا فاما لا فاما لا
 بل لا بد ان الوصية بهذه التكاليف فتقتضي نشاط الموصي له لطلب المال ولا يكون الوصية
 فانه يتعين عليه لاداء العمل وجعل الفاد الوصية على جميعها من الكتاب والشرع
 الوصية لغيره في شرط وان كان اذ غير بل لا خلاف في ان في حق الموصي له وكذا
 في الاول

في القولين

في الاول بانما في ذلك وقد مضى الكلام فيه مستحقا وسفاد من بعض العدة كاذبة والناس في فيه
 من لم يوصي موصيه لادى قربة من لادى خذ من علمه معصية وفي الوصية ووجب
 ان يوصي بالعلمانية من لادى من مال او كذا وان لم يوصي فله من علمه معصية
الرابع فلا وصية وتعتبر في الوصية التكليف بالبلوغ والعقل والاختصاص
 بتصرف حاله صاه مطر ولو كان لا بالبالغ متفعا ولا يجوزون ذلك والاسلام لا يخرج
 الوصية الا من كان رجلا ان يوصي له مثل ما كان في ولا خلاف في حق من ذلك
 بل على الاجماع في الفقهية وهو ما يخرج مضافا الى اصول الفقهية في الاول وما ساق الى اليه
 الاشارة في الثاني وقد عتبا والعدالة في ذلك شيئا من ان الوصية متبها من الفاسق
 ليلحقه لادى لوجوب التنبه عند من واثما شخص الركوع اليه والفاسق ظالم متفعا
 عن الركوع اليه وانما استأثر به عن غيره فينبغي ان يترك العتد كوكيل الوكيل بل في
 لان نصير وكيل الوكيل يجوز بغير الوكيل في مقتضىها على مصلحتها بخلاف نائب
 الميت ومقتضى غير ذلك لا يتقدم في ذلك لان مقتضاها انما ان لا يترتب بعد الموت
 وفيه فترفع اهلية من الاذن والولاية ويصير الشرف مقتضاها على غير التنبه من فعل
 ويجوزون ومقتضى غيرهم يكون اولى باعتد بالعدالة من وكيل الوكيل وكذا الحكم
 على مثل هذه المصالح ومن انما في حق الوكالة وكذا الفاسق ما كان كاستيلاء
 بالاجماع اشبهه عند المان هنا والفاضل في ذلك وقفا للحال انما لا يقتضيه خلافنا
 للاثر كاشيخين والفاضل بين حمزة والجمهور بين حمزة العلوي واحد في الاول والآخر
 فاشترطوا في الاول واذ في الفقهية على اجماع الامامية ولا يخفى عن توجه للاجماع في
 بالتفريق للحكمة والحكمة في مبادي الاوصياء كانه المقتضى انما عتبا في ذلك
 احدا وما تقدم من الاول الكثرة مع ضعف ذلك في المبالغة لها بامعة من من الغرض
 به الوصية ومن الاستدلال والوكالة لتفعلها ما يحسن الموضع والكل وهو موسط
 على الاول ماله فضلا عن تخطيط العدل عليه وهو انما تامله على غير العرف

في شخصها



عن ملكه بالموت مع انما منع من مطلق التسوية والوكيل لا يترتب فيها العدالة لعضا
 الا انما يظهر كثر من النص الوارثة بالنسبة الى من ماله اموال وورثة صفاء
 ولا يوصي حيث شرطت عدالة الموصي لذلك وهو وان كانت خارجة عن ذلك في الالة
 فيها اشغال بان الموصي له اوصاية كلك ولا يترتب في الاكون الاول مضمونا من قبل
 الشايع والفاق من قبل الميت ولا يترتب في التسمية الى ما يقتضيه من واحد مع تبا في
 العدالة فيه من حيث انما انما صلب للشرع كذا في حق من حيث انما انما صلب للموصي
 نال يقض لاداء عدلا والفرق بين الوصية المتعلق على ماله يدفعه الى من يشاء
 ويحيط عليه من غير انما انما صلب لاداء عدلا والفرق بين الوصية المتعلق على ماله يدفعه الى من يشاء
 دون ما فيه منه يظهر منه حمله فان الموصي اجد الموت وانما لا ذكره الى الوصية
 وفيه النصيحة في الوصايا الى التجهيزات العامة ويخوذا من التجهيزات الخاصة الى الوصية
 والاشياء لا تعلق له بل في ذلك فترتب فيها كذا في ما هو يترتب في مال الغير لا مال نفسه
 كذا في الفرق واعلم ان هذا الشرط انما اعتبر ليجعل الوصية بغير الوصية ويتبين في
 كما ينفرد ذلك من دليله في صحة الفعل في نفسه فلو وصي الى من ظاهره العدالة
 وهو فاسق في نفسه ففعل مقتضى الوصية فالفق ففقد فعله وخرجه عن العهدة
 ويمكن كون ذلك الصلح كالحاوي اليه يتباينه وفيه ففعل مقتضاها بل لو فعله كلك
 لم تعد الصلح وان حكم ظاهرا بعد وقوعه وخافه ما اذ في فعله ونظره لانه لادى لوصيل
 مقتضى الوصية بالاطلاع على ما في احوال الحاكم به بذلك في كونه وصيه وهو من
 الان كما هو شرط العدالة في الاطلاق الباطن كغيره من عيان الجماعة ومنها عصابة
 الضيق والكمية في اجماع الامامية شاذ في ذلك كلك ويمكن ان يترتب عليه ان الاداء انما شرط
 في صحة الاستاذة لاق في النيابة ثم ان هذا الترتيب انما هو اذ اوصي الى الفاسق
 ابتداء اما لو وصي الى عدل فحققت بطلت وصيته اجماعا الامامية كالحا في الحدس
 مع في الصحيحين والمحققين في فخرج عدلا وبغيره في حق الحاكم من اشترط العدلة

في القولين

ابدا وكذا في حق من ظهر كونه الباعث على نفسه عدلا ولا تاسل في انما اوصي
 وحرمة تبت الوصية عن وجهها اذ اكلها الباعث على الباعث على الباعث في حق من
 عنها من شهادة الظاهر لا لخال ونحوه للاجماع على البطلان من من الحكمة في الفرق
 بناء على التفرع لمقتضى الظاهر فيه مع عدم فاع استثناء في الحق اقتضاه لعدالة وصية
 شبيه من من كونه عدلا على الفقيه الاول والاعزان به والاطلاق الباطن كغيره
 يقتضيه عدم التفرقة البطلان بين من قد بعد وفاته الموصي في فوجوه علمه بل وجهه
 يستلزم في ذلك مع العلم بفسقه وعدم علمه وهو في ذلك على القولين اجماعا
 العدالة فلا بد انما انما يطل الوصية بطرق الشك وفيه علمه لم يترتب على حكم
 الحاكم وعلمه وجهان ظاهر الباطن كغيره من الاول وجهه من الارشاد وغيره الثاني في
 الفاتحة في تفرقة عدله بيزال الحاكم فينبغي انما الثاني عند الاول وهو الوجه في
 ان الباعث لعدله هو العدلة لغيره مع كونه من المنة لادى لوصيل
 المتزبط بغيره لعدله في الوصية بعبوده عدلا في الاشهر والعدا لادى لوصيل
 وعدم ما يقتضيه الوداد ولا يعتبر فيها من غير ذلك في الوصية لعدله في
 فيه في الجملة بل على مطلق في حق الفقيه وظاهره اجماع الامامية وهو في مقتضى
 الادلة المحرر على في مائة فاولا في كان يحسن حاله في حق من ولا يترتب
 في ملك الغير بغير اذنه وهو مقتضى ان كان يوصي اليه بان لا يترتب في مقتضى
 من انما لا يترتب في حق الغير في الوصية في الاذن بعد موت الموصي ويصح في كذا
 قبل الموت ولا يترتب في حق الغير من كونه الباعث في اوصي الى من كان يوصيها
 للموصي وغيره عند الشك وان حرة والمحذوق خلا في المقتضى في حق الحاكم
 الى من عدل التنا اما مطلقا في حق من كذا في اذ كان من بعد مقتضى كاشفا
 من الشك في عدل الموصي قال في حكمة المقتضى في الاشارة في ذلك في الحكاية وفي مقتضى
 من غير حرة عليه ولا يخفى في مقتضى لعدله في الكتاب والسنة الثانية من غير الوصية



وسلمها في المرفوعين بما من لا دلالة له لما ذكره وتصح الوصية الى الغير اذا كان مستقلا
 لا مستقرا ولا خلاف للخبر بل قيل الحسن من رجال الصحاح والرواية وتصح الوصية معها أصبا
 يجوز ذلك ويصح الملة الوصية ولا ينظر بلوغ البنت فاذا بلغ البنت فليس الاصل لا مكان
 من بتدليله بغيره فان كان بوجه الوصية بالبيت وقرب منه الصحاح رجالا وصحا
 ولده ويصح كما رُفدوا وكما فيهم صفا لا يجوز لكبارا ونفذا وميتة ويقضوا
 دينه على وجه البيت فيجوز عدول قبل ان يدركوا الوصية الصفا ونفوذ من ثم
 انما يكون الولدان يتقصدون دينهم ولا يجوز ذلك ويصح دونهما ما بين الاول
 مصفا فالاولان في عليه والظاهر ان يجوز ان يتصرف الكل ما جازت به الوصية وطول
 التقرب في المرفوعين متى لم يبعد بلوغه كما لا يمان التقرب في تركه في التقرب
 والله ليس بنقض ما تقدمه انما كل قبل بلوغه الا ما قضى من تقبيل يبدل بلوغه ولو شرط
 عدم تقرب الكل الى ان يبلغ البنت سبع عشرة سنة على غير هذا الطريق العادة والواقع
 المتبادر من غير خلافه ويدل على جواز تقرب الكل قبل بلوغ البنت صفا فالظاهر
 انه في تلك الحال لا يثبت له عدم تقرب الكل الى بلوغه وصح من شرطه وانما الذي يثبت
 بعد بلوغه كالولادة وصبيها اذا حضر فان حضوره يثبت من ثم لم يكن لها ان يثبت
 ولان يتم اليه ان يكون نائبا على البنت في ما اذا بلغ البنت الصغيرة لم يكن لها ان يثبت
 ذلك غير مستفاد من الخبر لان من غير مستفاد من الخبر في ما اذا بلغ البنت
 لا مستفاد من الخبر في الوصية الى مستفاد وان شرط في مرفوعه بلوغه وكان ذلك
 في مرفوعه فيكون لا بد من اهل البيت ولكن جاز ذلك مع الغيبة تبعا للزمان فلا يثبت
 مفاد الوصية الى مستفاد وقفا فيما اذا بلغ الاصل على موردها وان يفرض في حال الغيبة
 ما لا يتفرغ حال الاستقلال ثم لو مات او بلغ فاسد العقد في كل حال لا يثبت
 عالا باستحقاق الحكم الى ان تمام العقد لا يثبت له ما عدا ان الموصي اخرج اليه
 المستفاد الى ان يبين بلوغ البنت مكانه جله مستفاد الى مدة حضوره ومقتضى اخذ
 اهلها

اولها فيجوز وتزداد بغيره في وصية واحدة في حاله وان كان الاصل في النظر ان لا يثبت له
 ويصح القطع به فيما اذا بلغ البنت سبع سنين تمام ما بينه وبين بلوغه لا يثبت له
 الاول في خلافه وتبدله باستحقاقه بعدم الاستقلال في مرفوعه ولا يثبت له
 الا ان كان مرفوعا بملاك خلافه لان البنت من اهل البيت على المسلمين ولا من اهل الامانة
 لكن يصح اليه من مثله ان لم يشترط العدالة وانما مع استحقاقها لا يثبت له
 ام يثبت له وطرحها من ان كان كذا عظم من مرفوعه السلام من ان البنت حيا زمانا لا يثبت
 واداء الامانة وهو يحصل بالعدالة عنهم وهذا جاز وفيه لا فرق بين ان يكون والكتاب
 مثلا فالوصية في حاله لا يثبت له المرفوع في حاله لا يثبت له من اهل البيت
 فلا غرض لنا في ذلك ولو لم ينفذوا البنت فان رد دناهم الى ذمتهم ولا فائدة لان الحكم
 بطلانها بناء على اشتراط العدالة الا اذا لم ينفذ في حاله لا يثبت له ولا يكون الى افعاله
 لها الصفة الكثر من احكام الاسلام وفيه نظر حصول الوفاق وجازنا وان كان مكابرة
 جازا بل يثبت له حصول الوفاق بغير علمه كذا ما يحصل بغير علمه ولا يثبت له ولا يثبت له
 منهم ومقتضى افعاله الكثر من احكام الاسلام لا يثبت له في حاله لا يثبت له وما هو المقصود
 منها من الوفاق ولا غرض لنا في حاله لا يثبت له مثلا ثم ان اطلاق البنت في مرفوعه
 عموم الحكم لصورته في كون الوصية على اهل المسلمين وما في حكمهم من غيرهم وفيه علة
 باتفاقه في حاله لا يثبت له عليهم ولا يثبت له وصية الوصية الى الملة اذا اختلف فيها
 القاطن المقتضى باجماعنا المستفيض في حاله لا يثبت له كذا ما يستفاد من الخبر وكذا
 والصحاح والكتاب وهو مقتضى مضافا الى الآية المقتضى في حاله لا يثبت له
 كذا ما لا يثبت له بغير خلافه في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الغيبة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 لم يثبت فيها القاطن المقتضى في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 فضا على جازا بما عا فتوى ومضافا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له

الان لا يثبت له بل عليه الاجتماع فيه بمن صدره عن رايها ونظرها وان باق احداهما
 في الاخرى كما لا يثبت له في الاول والثاني للصدوقين والظاهر من خبره وان حجة
 والحق والتشديد وتكرير الخبرين بل عليه عا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الى عا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 ان يتحقق البيت ويجوز ان يوجب ماله في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الى عا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 البيت وقصود سدة كعدم صفة الاول في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 درجة العجبة وكذلك لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 في الآية على الامة ثم ان مرجعها ومقتضى الاخرى عن مخالفة البيت ولا يثبت لها
 علة لغيرها البيت لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 اعتبار السند وضوح الدلالة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الشئ من غير ذلك من قدها بدنه وبين جوان الاشارة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 هذا نصف ما ذكره واعطى نصف ما ذكره في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 ففالة السند لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 لما ترجح على الاستدلال به على وجه الاشارة الى الصفة والصفة للرجوع الى
 الطالب من ان يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 موضع ذلك بالامر الاشارة الى البعد مدفوع بتوضيح وجوب الامر مع الاشارة
 وهي في مرفوعه في مرفوعه فافها على ما ذكرناه من مرفوعه في مرفوعه في مرفوعه
 كتبها بالثبوت في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له

لها وهي منها ما حوطة على من يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 في اليقين ولو كانتا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 اما مطلقا كما في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 ونحوها كما في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 واصلاح العا ومقتضى افعاله الكثر من احكام الاسلام لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 ويثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 ولا مع الحاجة ورد الوصية المقتضى في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 بين صورتي الاطلاق في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الا في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 عن منافقة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الشرعي في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 على الاشارة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 الفاضل من حيث انه يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 بين الغائبين لانه في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 حكم المادة الاشارة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 من ذلك عداها الاشارة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 عدالة الوصية في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 مع الامكان في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 على ما لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 نعم لو لم يثبت لها ولا كانا على اهلها في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 نحو وجوب الشايع عن العدالة في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له
 ملها به حجب المصلحة لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له في حاله لا يثبت له

[illegible]

الوصية بها من دون حيفاً صلاحاً وجبت عليه فإلهامه بالعبادة للصيغة له والموصي عليه
 ومخاضه في جواز الوصية بالإنقاذ به ما حصل له من وجوب على الوصي إنقاذ الوصية بصل
 ولو زاد من الثلث لأعمال الوصي بما عليه من المال أن يعلم يكون الوصية بغيره
 بحيث منها إلا الثلث كما عليه الصالح هذا التوجيه لم يفكر فيه ظاهراً من عبارته
 فلا أقل من لنا وإعمالها فهو منها فنسبته لمخالفة الباعين حمل عليه بنية
 فإلهامه خلافه من أحاط به هنا وكيف كان فلو ما بينه من الثلث فتح الثلث
 وطلبت إليه بغيره إلا أن لا يلزم فيه بل يكون مرغياً فانه أحياناً لا يقع دفعه وأما جازع
 الوصي في حق جسته ودون الباقي في خلافه في معنى من ذلك بل عليه إجماع العلماء في
 معنى كونه وهو تحجته مضافاً إلى وجوب التصرف لائنة وصرح عن هذا المعتبر ولو لم يكن
 قبل الوفاة فحق له عدم قبوله وإن لم يرد الوصية الأئمة في حق العصبيين وعلو الوصي
 بوصية ورثته فهو قاضيه وذلك فلا ما من قبله فافعلوا الوصية عليهم إجماعاً وقاضياً
 به فالأصول في الوصية جائزة عليهم ونحوها غيرهما إليها دعاء ما من غيرهم إجماعاً
 تبعاً للأسكان في الصدوق وابن حزم والحق في مدعي إجماع الأصامة كما حكاه في
 وسن وخ على التحقيق الثاني ولا بد فيه من إقرار التصرف في تركها وصاحبها أو إجماعاً
 وإعفاءها بالأمعاء المنقول وسلامها على أحد من جهة بل يرد غيرنا أيضاً كما
 سرى ذلك في القيد والذلي على ما قلناه على هذا لأن الورثة اسقطوا حقهم فيها
 لم يحكموا فيه بل منهم كماله إذا اسقط صلواته قبل الوصي والتمتع بالأسطة
 حق من التمتع بالبيع ولا ينافيها إلا بغيره فانه هم الوصية بل لا يلزم إلا إجماعاً
 بعده فلا يقع فيها إجماعهم كما قبل الوصية وبعضان مضافاً إليها إجماعاً في
 الشيء المعتبر بغيره من المال ولا يمنع الموصي من الترشيد ونظيره الفرق
 بين الورثة والأمانة فانه إذا قام لأبوية جازية الموصولة استقرار الوصية بغيره
 بقدر ما حالاً بخلاف الورثة بعد الموت والإجارة حالاً بخلافه قبل ولا فرق بين

وسية الصحيح والمريض في ذلك لا شك كما في بحر السبب الى ابدال الوفاة وان اذنيها في الوفاء
مفتران ثلثا فيه بالقرع بينهما والافان في بينهما الوفاء وان اذنيها في الوفاء
على هذا التقدير وبعبارة الجيز هي ان القرع فلا بد من جازة الوفاء والمجوز في الوفاء
اما المحلل فان كان ساجدا فغفر له جميع ذنوبه خلاصا له من النار واما اذا كان في مقتبل
نصف الموضع عندنا ولو كانت بعد الموت فحققت وجهان شيئا من علاة الكبرياء
منقول الى الموت بالوفاء والابانة ينقل عن الوفاء ان يكون الامانة كاشفة
عن غير ملك من بين الموت فعلى الاول لا ينقل عن الوفاء بالابانة كاشفة
وعلى الثاني لا ينقل الامانة وهما ابانة تنقذ ابانة عطفها على جازها بما لا يدل
لك ذلك الامحاج عليه فلا يحتاج الى الجواب وقول ولا يوجب ولا الجيز اذا كان
في مقتبل ولا يعتبر جازة المريض من وجهان لذلك وتنقذ هذه الاحكام على الثاني
وبملك الوفاء بعد الموت لا بد له خلاف كما في ذلك وعن قول وهل يحصل الملك
فكر ان لا يرت وان كان مترد لا يترد بغير اقل من قبول معاملة التوبل كما ست
بالوفاء الحق العزم من جهة الامانة مع ما لا يؤول الى اعتبارية مفاد ذلك كقول
الامير لمصر عليه السلام كما في ذلك وغيره لا لما علوه بل من ان ذلك مقتضى العقد
بناء على مقتضى الامحاج هو انتقال الملك واعتبار الموت بالفضل بالقبول اما وقع
لهذا الامحاج هذا مضافا الى الظاهر كثر من العبرة التمسك بنفسه الدال على حصول
الامانة بمجرد الموت من دون توقف على الجيز وبعبارة مستطافها فيها الصحيح
وهي وان لم يقتض انتقال التوبل الا انها مقدمة ومقتضية بما دلت عليه والاعمال
حجة والابق لا موجب لخصيصها بالامانة الزاوية من حق وتوجب بغيره على
الانوار فرغ فقرة في المولات كالمالك وعين مذكرة في الوفاء بالامانة
بماله الامانة وان يكون الريح بينهما عطف وفاقا للامانة والامانة الزاوية
بالعامة عليه عاتق المعصية في هذا ما في حاشي حاشي الوفاء تقابل بين الوفاء

ما لاحظنا لك البصائر وأعلن. وبغضض النج وأعطى القنف وليس عليك ضمان أن
ان قال ذلك على الجبراء فمقتضى عليه يقتضيه ثم قلنا ما ترى فقال الرسول
فما بينك وبين الله عز وجل تخافون في الثاني منى رجل اوصى الى رجل بولاه وقال
واذن لعدا الوصية ان يفعل بالمال وان يكون النج بينه وبينهم فالأداسير. رجل
ان اباه فلذا لم يذ ذلك وهو مقتضى رسدها بالمال لا يجوز بالتمتع الظنية
مع وجه ابن ابي عمر الأول في النج المحجج وهو من جميع على قبح ما يقع به ولا
محال من بعده وكذلك في الثاني فمقتضى حقه لا بأس به. وبما يمكن
بأنه يوافقنا في هذا مضافا الى ما فيها بالمال في كتاب والسنة السنية كما قد عرفت
يصح للمارة فانه الكعبه الى الصغير من وجب على العوى والمحال من النج زائد
فائدة والقرن للشيخ فاقم ذكره الجواب على ما علم له اذ هو من الحفظ وفيه
صحة المال والعمل. وهذا الوجه راجع عند الصالحين ولا يبرهن عراة المدة في شرطها
الحوى بل يقع ما دارت صغيرا فاذ كان من دفع الضار يبرأ لها عند عيبه على
البحر وتحت بالوصى لها علة لا يوجب حكمها الثالث بالاصل وانما فائدة المنع
عن القنف فيما نال عليه الا للزام بها فيها ولا يبرهن من ذلك بتدليل الوصية فغيرها
المنع عنها شرعا لأنه يتبدلها هو العمل بخلاف مقتضاها وليس كذلك هنا فاذ اوصى
بشيء من ذلك فغيره من العمل بالضمير فكل واحد من ذلك علة مقتضاها ولا يكون الضمير بتدليل
للوصية بل عملا بمقتضاها وهو ما لا يبرهن في القواعد والقواعد هو اشارة خاصة وعلى ذلك لا يخلو
المحل للكماء ومسندهم على غير النج بخاصة وان كان ذلك في الوصية بالتمتع غير
بعيدة ان وصلته منهم الامارة بغير الصريح ليت مستندة الوصية فانها بما انصت
مستندتها الى الامارة ببعيدة ان اتصل بعب عدم الطالع الوصية لا يبرهن
خارجا عن شرطها الى مجرد الوصية ولوع عدم الطالع الوصية وهو يبرهن من اوجه العمل
للاصول السنية التي منها القنف في ملك الغير غير ذنب وعدم الزام المال للمالك



نعم من بعد يمين واعتبار اليمين هنا لا ينافي في قبول شهادة من ادعى عليه اليمين
فاعتبارها لا استظهار **الحاشية** اذا ادعى بجوع عبدا واعتقه عند اوفاء
واليمين سواء اتفق ثلثة وسعي باقية للوثره بالثلاث فينبغي صورة الوصية
وبينها وبين غيرها الخلاف في الاثني في حنا بهي الثلث والاصل ولو اعتق ثلثة عند اوفاء
وله ما يحرمه اعتق ابا بقر ثلثة اثنى المال المار به عليه وفي به وان يفت
به اياهم كماله ما سعى بالوثره والخلاف في من غنى في ذلك المار به الا في اعتاق ابا
من الثلث خاصة فانه يبيعه على من يهيكل من مائة من اخرج المخرج من الثلث في
الاصل وما ياتي على من اعتاق ابا بقر منه دون خصوص الثلث كما هو واضح ولو
اعتق ما يملك عند اوفاء وادعى بعتهم لهما الدسواهم ما يجر الوثره واعتق
ثلثهم ما اخرج بعد ثلثه علم ان ثلثا البتة وغنى مما اخرجت العزة بلا خلاف اجماع
وفي الصحيح على ما يهيم بينهم وفي النجاشي الى ذلك ستين عموما واعتق ثلثهم فما
دعت بينهم واخرجت عشرين فما اعتقهم ولو اسلموا ذلك هؤلهم من احد هم
سعى باقية وانما لا يعتق ثلث كل واحد مع كل واحد منهم بمنزلة الوصي في قول
نظر ان الوصايا اذا وقعت دخصة سقط عليها الثلث بالقبض وما ودم من قبلي
التيه ذلك ولا ينزل عن ثلث الكل الا ضربا بالوثره وانما العتق من الثلث وحده الا
في الخبر فيمنه على ما عرفت من مذهب الكوفي فاقول لو دعتهم في اعتاق او الوصية
اعتقوا الاول والاخره فيستوفى الثلث وبطلان الباقي بلا خلاف للاصل للثقة
وخصوصا لابي جابر وهو عند موته اعتق فلانا وفلانا وفلانا وفلانا وقال
نظرت في ثلثة فبلغ اخوان قتيه المال كالحجة الذين لم يبعثهم فما ينظر الى
الذين سماهم وباع بعتهم فيقومون وينظر للثقة فيضعف من ادعى في ثم الثاني
ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس من غير الثلث كان فالذين سماهم باقية الا في
بعد بطلان الثلث ما لا يملك بلا يجوز ذلك **الحاشية** اذا ادعى بيمينه

واطلق

[illegible]

عنها بأوصية هي من تلك خاصة مع عدم اجازة الورقة كالمربع والى دليل الاشارة
وان كانت متفرقة غير متصلة عليها وكان فيها احاطة في العاشر من اليع باليمن
من الليل والمشرق بان يمدوا عطية محمد والوفى والعتق والصدقة فقولان
استجهموا لشهرا من المنافع فيها تخرج من تلك وقالوا كسافي والصدقة
كاسية والصدقة في غير القية لما ياتي من ميسرة في القول الاولي وهو ظاهر ويرى
على قول عمارة المحكمة في الزيادة عند ذلك فانه قال العنق والفرع الخ في غير
بعض اصحابنا في الاصل بعد ما ياتي في التفت وهو مذهب الحنفية في قولنا فالتفت
ذلك فاعني بعضا فظهر الاجماع وكذا وهو كما ترى يخرج في اختيار هذا القول
بل ولا خلاف في انهم اشبهوا في القول بالغيضة وهي ما بين ظاهرة ومريضة
وفيها التفاح بلوغات وعجزها وضو لها سائل في بعض دلالة في اخر موجبة في
المناخلة خلافه للتسمية والمنفعة والظاهر والصدق في غير ما كان في قولنا
باب ان صاحب المال الحق بالمال واحد ما حثنا من اساقا الحنفية الدلالة على خاصة ذلك
في غير ثمان روايات القول الاخر يجمع ذلك القول في قوله في مذهب ذلك والمحل
والمنفعة ما بين زهرة فاجوبه من اصل هو المشهور بين الفاضل ما بين العمل لا
فيه جلد لا على سيدان فيمنه لاجبة عليه اجماع الامامية وجعله في الزيادة في
المذهب عنهما بالشرع على الاقل لتصوره للغيضة الاخرية فيها انهم التفت في الموقف
وعجزها وهي ما بين ظاهرة ومريضة والمسئلة محل اسكال ودية لا خلاف في
وتقبل على التفت في الزيادة في الاخر مع عجز الحنفية وظاهر الوجه والاعتبار
من الطوائف الا ان التفت في الاخرية من حيث اعتقادها بالاصول الفطرية
والشريعة القديمة المخرج على الشريعة النافذة حيث حصل بينهما معاينة في المسئلة
مضافا الى اجماع المحكمة وعدم جواز كونهما النافذ لما يؤول الى الاختلاف
وتحالفها العامة فاداة القول بضمون اخبار الاول مذهب ضفها كما هو محققنا

عليه بالفتح عن سهل وصيانية مؤلفة عارفة فلا اعتفاء بان ان العبر مشقة
فقال فانه ذلك عنه لثا مخاضا للسلطان على شئى خاصة على اعلا سيمية فوجد بها
من لم يشعده **الاجابة** اذ الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجب شرطا فان كان
تعبدا وجب لكن باذن موقع المكتسب فلا ربه لم يجب بذلك لانه لا يجوز
ومن يتبدل الهيئة وبه منعت بعض الزوايا المتقدمة في السلطنة لا يفقه ولا يفهم
الفرق من ذلك لا ينبغي اعفائها ورضي اليها الفضل منه مع اليأس عن الرتبة المتوحى
بلا خلاف استنادا لثبوت الرتبة الالهية في جميع العترة بالسلطان المصور
للاستقطاب المصور ورفض الفاضل اليها لانه من رسله في جميع الاربعة اهل البيت
الهيئية وان هجر الاكسلس من كان وميتا في امور فليس بها في عدم اسكان العترة
الا ان هذا الوجه لا يجب الدفع الى الرتبة بل غاية المبحر وهو عام في الوجه الذي
يعظمه العترة وعينه عام في الجماعة الا ان يؤخذ بان الدفع اليها اقرب الى الهيئية
هنا معناه في الموقوف في الامرين من رجالهم وان يكون عترة شريفة تجسدا ودرهم
لثمة
اشترى الوصي بشئ باول من حسنا فادهم وفضل فضله فاقوى فانه يدفع الفضل
الى الله من جلاله فيعظم فيعظم من الميت وقصوه وسنن لاسما وعدلا ولا ريب عترة
فاذكر الجماعة من تفيد الحكم بغيرها الرتبة الوصي لغيرها في العين نظر الى ذلك
الاستفسار عنه وعن الوحدان للعترة العجم لجان فواجع بعد الانجاء بالشفقة وكوت
العالم المحقق في باقي عترة صفاء الامور فاعتد للفاة عادة في صورة الياس كما مر بالاشارة
مع اسكان الدب عن الاول بما قبل من وثاقه ساعا وعن الثاني بان صفاء السوانباء
على اذلالها على الاسلم على الصحة وتوقع شئ الرتبة في الصور والشيء وقع تفيد الحكم
بها في كلام الجماعة وما ذكرنا في بغيره من انما الحكم في صفات الياس هي الحكم في شئ
المعي بها وعدم كما اطلق الجماعة الا لان الاطرح فصر على العبوة الاولى فانه و
يتوقع في عترة الحكمة **الثامنة** شرفنا في الميراث اذا كان من رتبة الياس وان يعبر
عنها

عنه

من مخرج الأساطير والذرائع والمعارف العينية وكثرة تعلق تلك الأخبار على العقيدة لذلك مع
اعتقاده بمبدأ المسكاف والبركارية من غير تمويه أو إفراط ما قبل فهمه التأمل إلى ما يؤهل إلى
الآخرة مجملها على الوصية خاصة كما يبين بعضها كما تجزئ في عملها للرجل عند موته
ثالث ما دلل أن الأمر ليس الوصية أمضاهه وفلاذات أن اعتق وجده عند موته وأما
ثم أصح بوجه آخر لعنف الوصية واعتق الحاد من قوله الآن بفضل الله
ما يبلغ الوصية ومعها بعض التفاح المقدمه في عيني وإعتق وعليه من حيث يقع
الطلاق أو الحذف على الوصية به وقد مر من أن أحفال الصلاة لا يترتب من صارت في الصلوة
الحققة للأعتاق وهو الخبر لا أعلم منه ومن الوصية معارضه ما حال جعلها صارفة
عنه الجواز الآخر وهو على الوصية خاصة وأصله لا يدل بظاهر هذا الخبر على الخبر
لما ظاهرا الخبر على خصوص الوصية ترجع إلى ما في وجهه بما يتكافأ أو الأقل من
إشفاقهم القضا على كل مع أنه ليس بمنع لعدم ظهور الأمر من استدل لهم
حكم الخبر في تلك المسئلة بهذه الرواية وهو لا يوجب فهم الخبر من تلك الرواية فيعلم
فهمها الوصية خاصة والخبر لا يوجب فهم من باب الإجماع المركب فكان كل من قال
بذلك الحكم في الوصية فإليه وبالخبر وإن كان لا على أصل لما كان الوصية في الخبر
دونها حيث ثبت الحكم بالرواية فيها ثبت في الخبر أيضا اتفاقا ويعتقد هذا المحل
فلم يخرج كما يمكن من لفظ القيد خصوص الوصية فلا عنوان الباب بها من غير ما
فيه من الأخبار ما يقتضي ذكر كون القيد عند الموت الظاهر بالخبر على الظاهر ومثل
المحل الصريح على الاستصحاب والفضيلة كما وقع في الخبر به في فعله لأخباره من جهة
القول ما دل من الخبر والآخرين جماعة كصاحب الكفاية وغيره ولعله كتب في المسئلة
رسالة مفردة روي فيها خلاف ما هذا الغلط على الخبر القديمة والأخبار من الغلط
الذي كرهها الإشارة وعن كون الأخبار الإلهية مؤيدة للعامة فتبين لها زعمها
منها بعضها بها بالحق وطرح ما خالفها وهو كما ترى فاعبر إلى القول الثاني في الخبر

ثم اتفقوا في ان المطلق في الجواز العبادية وما ضاهاها من عبادي جامع ومبرع غير
عدم الفرق فيه بين المحض منه وغيره الاطلاق المقتضى بل هو مخصصا خلافا
للمعنى طائفة بالاولى مستكنا عن معنى ظاهر بعضها ولم يجد له دلالا نعم ينصف
الاطلاق في التمثيل الثاني لوجوه التخصيص فيها بالعرفان عند الموت كما في بعض
اوقوت حضور كما في اول باب في ظهورها بما ذكره من غير نص في الاصل
الاذا ذكره بالغير الحكم المخالف للاصول على التخصيص منها واولو يقتضيه القرض الثاني
واعلم ان الخلاف في فصل المسئلة انما هو ما اشار اليه في فهمه ذلك انما
لوي من حسب اصله ولو ما في غيره من خلاف كما في النتيجة والذخا
وهذا ما يرد به ما خذناه هنا اما الاول فلا ينبغي بل هو فان كان متما على
الوقت من اقرار عليه بالاولى بذلك ونظيره في الامم الفران الحاضر وهو
الثالث والآخر الاصل والاولى للورث بذلك في الثلث على الاولين ^{الاصح}
وعدها اسنادا لغيره الا في التخصيص مرة استودع وطا الاصل
الموت فانه ان المال الذي اودع اليك لعلة وما شئت له وفي اولها
القول فقا الله ان كان صاحبها مال ولا ناله الا عدك فاحلقت ما انا فملك
من الخلف فلم يضا ان كانت مامونة بخلافه وان كانت متهمة فلا محل ويضع
الامر على ما كان قائما لها من مالها ثلثه وفي الثاني في التخصيص رجال اقرار له
وهو يرضى عن عيلة لا يجوز عيلة فاخر دون الثلث معهم من سويين
اقتضى وهم المكفون وان اخلفوا من غيرهم من حكم بقوله الاقرار
من الاصل فيما هم ومن ضل بين صورت التخصيص في الثلث وعدها في الاصل
ونبذ الاول الذي عليه المصلحة مدعي الاجماع على الجوع اقرار العلة على ان
ما في اذنه باقره ويؤيدان زمن من حق عيلة في حال النسخة ولا يمكن التوصل
آية فلم يبق الا اقراره بقيت ذمة مستغلة وفي المثل منوعا من حقة ^{مكة}

مقدمة يقولون له ارفع بمقتضى الحكمة الالهية وفيها نظر وهو يحسب اولها بال
سبيل ما عارضه للفقير من منع التقليل الاخر بان الاثر انما جعل للعدل الاول
كذلك جعل لحرمان الورقة مع عدم كون ذلك مستغنى عنه كما يراه الى اواخر الالائية
المصدر بانها لم تبق الهبة ونسب الثاني للثمنين والفاصل وهاهنا المان في فتح
ونفيها في آخره وبسطه وفتح الكتاب كما يحاهه عند بعض اصحاب وسلب التهمة
وعجزها الاكثر فاستدرك فلان الاول المان الصحيح المقدمه وقال الثاني ان الصحيح
وجلا وصلى بعض وشدته له عليه زيدنا فلان كان الميت ضيفا فاعطى التكملة
وهو ملوون وليست معوضه كما يجوز ان اخرج الاثر من التملك مع التغير في
الصحيح المقدمه والفقير الاول بلا ظاهر عام الاخر مع قوله وان كانت معه اوله
ويضع الامر على ما كان ووضع التكملة ما كان ظاهريه عدم نفوذ الاثر من غير
سلم ولا ينافيه التقليل قوله فانما لها من مالها لذلك عدم توضيح غير ذلك ولا ظهور
في النفوذ من التملك نعم ربما كان فينا شيئا وما به الاثبات لا يعجز غير القول السابق
ما هو في غاية التطور وعدم النفوذ مع العلم اخص معكم به بنفذه مع التغير
في التملك لان يقرب باعفا لا يجمع على النفوذ من التملك مع لا ينجبه كان الاثر
ولولذلك كان هذا التكملة الاحكاما لسفاد ذي الاثر للحكمة في التسليم الى الباع
بعد كما في كنهه وعجزه وعلى مفاهيم يتبين حكمه من ان المثل من الحق المان
مع التغير مع التغير على اعطاء من التملك وان اختلف فلان لا يادة عليه
على القول بانه هذا من الصحيح المقدمه سند لها والمان هنا والفقير الثاني مطلق
واخراج الاثر للمواريث اذ كان دون الثالث فهو بالجله العرفه في يتبع هذا القول
هو الاجماع مع امكان ان يقر ايضا بان الاثر ينبغي الحكم الاعطاء فهو الامر من قبل
او وصية لا بد من اقراره من التملك جلا واعلان عمار المان هنام من مفره فانه
كاستحبه به جلته من هاهنا **القاسم** اقول الجواب ودية النفس معلوم في القول

والوصايا فخرجوا منها كما رأوا إمام البيت على المنبر لا يسمعون من خلفه عن اختلاف في دفع
اللعنة إلا بدعي الخاتمة ^{والله} والحق الثاني وفي السرائر والصدية الإجماع عليه
لكن في دية الخطأ خاصة وهو الحجج مضافا إلى العبرة المستفيدة من الصحيح بعد إرضى
إمام بوصية من ماله ثلثا وربع فضل خطأ لم يلحق في حقها إلا بخلاف هذه الوصية
من ميراثه ودية وفيه تضاعف الإمامين ^ع في رجل أوصى رجل مئة مطلق غير شرعا
من ماله ثلثا وربعاً وأقل من ذلك أو أكثر ثم قيل بعد ذلك للموصي تحريم
مقتضى في وصيته أنها استند من ماله ودية كما أوصى في مئة رجل فضل عليه
دين ولم يترك مالا فاضلا له الذي من فأناله عليهم أن يقضوا الدين فإن
فعلوا ذلك وهو لم يترك شيئا فالأما إذا أخذ والدية فعليه أن يقضوا
الدين عنه ونحو الخبز الذي يربى من الصحيح بأخبار روية وهو بعد التحديد ^{بحد}
على صفة صفوان بن يحيى عنه وأطلق في هذا دين الأئمة من بعدهم مما التفتي
من ذلك الاستفصال يقتضيه عدم الفرق بين ديني العهد والخطأ وهو ظاهر
أطلق العبارة ونحوها من باب الإجماع به بمرحح عزون ومنهم الماني هنا
في كتاب الأثر ونسبه في ذلك الإلهام وهو المتصور لما مضافا إلى القول الصحيح
لأمرى في القفعية في كتاب الفرائض في إخراجها للعدو ومبلغ الدية وفيه ما هو
فأصل عمل وصالح وأما أنه فأناله على الدية فيض من الدين على وليائه من الدية
أمر المسلمين فقال بل يؤد ودية من دية التماسح عليها وأما أنه
فأنه الحق بدينه من غيره وفي الخبر لا تملك دية العهد إذا شئت مالا في ميراث
كان لا مالا خلافا لما في الخبر الحكم بدية الخطأ معللا بالعبارة التي أوجبها
وهو حق العرف فإذا رضي بالدية كان عوضا عنه وكانت إحدى من جنات
البيت من دية الخطأ وماله الذي في الكتاب بحيث استكمل في الحكم في دية العهد
فقد لهما من وكون الشخصين الأولين عن شاعلين لها الاختصاص ولها

بدية الخطأ وكون اللذان فنية في واقعة فلا انهم وهو حسن لولا ما فلتا
 من الصحيح والفريق منه سندا المطلقين بل العامين وخصوصا القوي
 الصحيح المتغير ضعفه بالثقة الظاهرة والحكمة بل اشاق الطائفة
 كما عرفت وهو عزيز بهما معضدة بضموم اخر منها عن رجل مثل
 وعليه دين وليس له مال فضلا وليا انه ان يصبوا دمه لفلان له
 وعليه دين فقال ان احباب الدين هم الحضا للثان وان اوجب
 اولياؤه دمه للثان ضمنوا الذية للفرع وبخه آخر الآية قال فيه
 فان وهب اولياؤه دمه للثان فهو بائن وان ارادوا القول بغير
 ذلك حتى يضمنوا الدين للفرع والاولانم ربما معضدا ذكره
 من الاحضاص بدية الخطأ مع قوم القوي بالسكوني الجمع على الصحيح
 رايانه كما حكى من اوصى بثلاثة ثم قتل خطا فان ثلث دية
 داخل في وصيته فيقيد به اطلاق الصحيحين وينبغي ان
 الصريح بضعفه بجحد بن اسلم الجلي وعلى بن ابي حمزة البجلي
 لكن هذا انما يقيم لو لم تكن الشهادة المجاورة لسند الواية الصحيحة
 والموجبة لعدم مفاومة القوت في تلك النصوص للطلقة وهي محتملة
 محققه ومحكمة معضدة بنحو الخلاف عن اطلاق الحكم في كلام جماعة
 فلا ريب ولا شبهة فيها ذكره الجماعة وكون راي الجماعة ضعيفا
 غايته ولذا لم يزل احد في الكتب استدلاله بضعفه عن القول بالحكي
 عن ناديجول بعدم الحكم في دية الخطأ ايضا بنحو استخفافها
 عن الحيوة التي شرط الملك والدين كان متعلقا بالذمة حال الحيوة وما
 بعد الوفاة والميت لا يملك بعدها شيئا وان هو الا اجتماعا وحرف
 في ظاهر النصوص المستفيدة المعضدة بالا جماعات المحكي

والحمد

والحمد لله رب العالمين تمت كتاب الوصية على يد الفقير
 الى رب العرش وهو في الخليفة

خلف ملايخ محمد بن ابي هاشم
 في سنة الف وثمان
 بعد ثلثة وثمان
 النوبة في شهر
 المحرم سنة ١٢٠٢



